

جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة

# اعتراضات ابن يعيش على آراء الرمثري النحوية والصرفية

## في كتاب شرح المفصل

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في اللغة العربية وآدابها

تخصص : النحو والصرف

من إعداد الطالب

محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

إشراف

الأستاذ الدكتور / عبدالفتاح السيد سليم

الفصل الدراسي الثاني

١٤١٩هـ

(٢)

## المبحث الثاني

### توجيه الظاهر

#### ١ - توجيه الإعراب

أ) في المسموع

• توجيه الرفع في المضارع الواقع جواباً للشرط والفعل ماض

## توجيه الرفع في الجواب إذا كان فعل الشرط ماضيا

قال الرمخشري في مبحث الشرط: ((ولا يخلو الفعلان في (إن) من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعا والآخر ماضيا. فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم. وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا. فإذا وقع جزاء فيه الجزم والرفع، قال زهير: وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم))<sup>١</sup>

فقال ابن يعيش: ((أما الجزم فصحيح على ما ذكره. وأما الرفع فقبيح، والذي جاء منه في الشعر متأول من قبيل الضرورة. فقوله: يقول لا غائب مالي ولا حرم) فسيبويه يتأنله على إرادة التقديم، كأن المعنى: يقول إن أتاه خليل. وقد استُضعفَ، والجيدُ أن يكون على إرادة الفاء، فكأنه قال: فيقول، والفاء قد تمحذف في الشعر، نحو قوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها

ومثله قوله:

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنْكَ إِنْ يُصْرِعَ أَخْوَكَ تُصْرِعُ  
وَالْمَعْنَى: إِنْكَ تَصْرِعَ إِنْ يَصْرِعَ أَخْوَكَ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ. وَمُثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ:  
فَقَلَّتْ تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْرِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِهَا لَا يُضِيرُهَا  
فرفع على إرادة التقديم، أو إرادة الفاء، فاعرفه)<sup>٢</sup> ا.هـ.

فواضح أن الرمخشري يحيز الرفع والجزم في جواب الشرط المضارع إن كان فعل الشرط لا يظهر عليه الإعراب كال فعل الماضي. وابن يعيش يجعل ذلك من الشاذ المحتاج إلى تخریج ما؛ فيمكن متابعة سيبويه على تخریجه كما يمكن اتباع مذهب البرد، إلا أن توجيه البرد عنده أولى بالاتباع.

ولم أدرج هذه المسألة في باب الشذوذ كغيرها مما اختلف في تخریجه؛ لأن هذه المسألة لم يكن فيها إجماع على الشذوذ وخلاف في التخریج، بل الواضح أن الرفع إذا كان الفعل ماضيا شائع كثیر مُعْتَرَفٌ به إلى الحد الذي دعا بعض النحوين إلى ادعاء أن الرفع الفصیح، وأن لم يحيز الجزم

<sup>١</sup> المفصل ٣٨٢-٣٨٣.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٨/١٥٨.

في كلام صحيح<sup>١</sup>. ودفع بأبي حيان إلى إثبات جواز الجزم وفضاحته، وقال: ((وأما رفعه فذهب بعض أصحابنا إلى أنه أحسن من الجزم))<sup>٢</sup>. ويظهر أن تحريره لم يكن عند أكثرهم إنكاراً للفضاحة فيه، أو حكماً عليه بالشذوذ؛ لأنه لم يعد الكثرة، كما لم يعد الفضاحة. هذا مع تصريح ابن عييش بما يفيد شذوذه وقبحه واحتياجه إلى التحرير على وجه مقبول قياساً. وسترى أن بعض النهاة أثبتته وجهاً سائغاً غير محتاج إلى تقدير، بل لوروده على وجهه علة سيرد ذكرها.

إن ما يسوغ إيراد هذه المسألة في هذا الفصل من البحث أنها عندي من النماذج المسموعة الكثيرة التي فيها اختلف في الحكم على بحث إعرابية ظاهرة نطقت فعلاً، وظاهر هذه الحالة كأنه مخالف لأصل الباب الذي يشمل هذا التركيب وغيره، وهي حالة الرفع في مقابل ما يتضمنه حكم الباب كاملاً من جزم فعلي الشرط. وكان النظر إلى حالة الرفع هذه مختلفاً، ففريق رأى لكثراً وفضاحتها وجوب البحث عن علة الرفع، لا تحرير الرفع على تقدير يجعله مقبولاً في القياس، بل مجرد التعليل لأنفراد هذا التركيب خصوصاً بالرفع بكثرة. وفريق رأى فيه وجوب التحرير على وجه يرده إلى الباب، فإما أن يحمل على التقديم، أو على إرادة الفاء.

إن ما ذهب إليه الإمامان سيبويه والمبرد متفق في إيجاد ما يريد هذا الأسلوب إلى المعروف في باب الشرط، وهو جزم الفعل والجواب. وصحيح ما نقله الشارح فعزاه إلى سيبويه، وهو أنه يقدر التقديم، فهو عنده أولى من تقدير الفاء مخدوفة<sup>٣</sup>، وإن لم يمنع حذف الفاء في قول الشاعر:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يائها لا يضريرها

لكن لعل ما جعله يجوز حذف الفاء هنا كون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، بخلاف نحو قول زهير<sup>٤</sup>.

أما المبرد فضعفَ القولَ بإرادة التقديم؛ لأنه جواب جاء في مكانه، فلا يُقدّر مقدماً عن محله. وتنظيره بما جاء فيه الشرط والجواب مضارعين مع رفع الجواب، مما يجعل تقدير الفاء مخدوفةً قوياً،

<sup>١</sup> انظر المجمع ٤/٣٣٠.

<sup>٢</sup> الارشاف ٢/٥٥٦. وانظر شرح الأشنوني ٤/١٣.

<sup>٣</sup> الكتاب ٣/٦٧-٦٨. وانظر تعليق محققته.

<sup>٤</sup> السابق ٣/٧٠-٧١. وانظر هامشه.

وتنظيره بما حذفت فيه الفاء وهي لازمة<sup>١</sup>، إنما هو لتقوية ما ذهب إليه من تقدير حذف الفاء. هذا مع ما أثر عنه أنه أنكر الرواية في بيت كعب، وأن صحة الرواية فيه:  
 من يفعل الخير فالرحمن يشكره والشر بالشر عند الله مثلان<sup>٢</sup>

وهكذا تجد بتتبع مصنفات الأقدمين أفهم يذكرون في المسألة هذين الرأيين، إنما بنسبة كل واحد منها إلى صاحبه من غير ترجيح، وإنما بالميل إلى واحد منها تبعاً لاختلاف ما يرى من قوة الرأي أو ضعفه في القياس<sup>٣</sup>. هذا ولمكانة الرجلين في نفوس القوم، ولأن الرأيين عند الموازنة بينهما مقبولان في الصناعة دون فرق يُذكر، حظي المذهبان بِقَبُولٍ يكاد يكون متكافئاً، وإن رجحت كفة مذهب سيبويه قليلاً على كفة المذهب المقابل، كعادة النحاة في أقوال إمامهم. وتجد عند بعضهم قبولاً للمذهبين معاً، لإمكان قبول أي واحد من التقديرتين سواء. وقد كثر عنهم التقديران حتى نسب لبعضهم المذهبان معاً. فالمرد يصرح بأنه يتقدير الفاء يوافق مذهب البصريين<sup>٤</sup>. في حين وصف بعضهم تقدير الفاء بأنه مذهب المبرد والковيين<sup>٥</sup>. ونَسَبَ قومٌ تقديرَ الفاء للكسائي<sup>٦</sup> والفراء<sup>٧</sup>.

وفي المسألة مذهب ثالث هو قول عبدالقاهر الجرجاني في جواز الرفع والجزم في المسألة: ((أما الرفع فأجل أن الجزء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضياً حمل الجواب عليه، فلم يجزم وترك على أول أحواله، وهو الرفع. فهو مرفوع في اللفظ ومحزوم في المعنى، كما أن (يغفر الله لزيد) في اللفظ خبر وفي المعنى دعاء مجزوم، نحو (ليغفر الله لك). وأما الجزم نحو (إن أتيتني آتاك) فعلى الظاهر؛ لأجل أن الأصل أن تجزم. وإنما لم يجزم الشرط لامتناع

<sup>١</sup> المقتصب ٢/٦٨ - ٧٣، الكامل ١/٧٤ - ٧٥.

<sup>٢</sup> انظر الانتصار ص ١٧٢.

<sup>٣</sup> انظر الأصول ٢/١٩٢ - ١٩٦، شرح السيرافي (المطبوع) ١/١٦٤ - ١٦٦، البصرة ١/٤١٤ - ٤١٢، كشف المشكلات ١/٢٤٧ - ٢٤٩، المغني ١/٥٥٢ - ٥٥١، الرصف ١/١٨٧.

<sup>٤</sup> المقتصب ٢/٦٨ - ٧٣.

<sup>٥</sup> انظر شرح الأشموني ٤/١٢.

<sup>٦</sup> انظر هامش الكشف ١/٢٤٩.

الجزم في الماضي فهو بمثابة قوله: ليغفر الله لزيد؛ لأن أصل الدعاء أن يكون مجزوماً باللام، وكل واحد من الوجهين كثير حسن) ثم استشهد على الرفع ببيت زهير السابق<sup>١</sup>.

ويبدو أن عبدالقاهر هنا قد ذهب إلى هذا التعليل والتنظير له بالرفع في لفظ الدعاء لما رأى كثرة المرفوع في هذا الأسلوب، فلم يرد حمله على مجازٍ أو تقدسيٍ منويٍ؛ لغلا يكون في ذلك تأوّلٌ لما كثر حتى لم يُعدْ يحتاج إلا إلى البحث عن علته كما يبحث عن علة المطرد في اللغة مما عللوه، كرفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك. ويدل على ذلك أنه قال فيما نظر به: إن الرفع والجزم فيه كثير حسن كما أنه في هذا كثير حسن، وإن كان الأصل في ذلك الجزم كما أنه كذلك في هذا.

وقد يعد مقبولاً سائغاً —بناء على قول عبدالقاهر— أن يقال: إن العربي لما لم يعمل أداة الشرط في الفعل، لكونه ماضياً، ترك أعماله في الجزء بعده عن الأداة الجازمة، فيكون ذلك مما يحمل إما على التوهم، وإما لانصراف الذهن عن الجزم لعدم انباء الجملة من أنها عليه، وإنما لتركه لعدم الإلباس. وفي جميع هذه الحالات هو ترك للإعمال، بخلاف تقدير الأولين الذي تحمل فيه حركة الإعراب الظاهر على مسوغ من القياس، وبالتالي يحمل الإعراب المتروك على سبب من القياس قوي يوجب الترك. وفرق كبير بين قول عبدالقاهر وقول غيره.

هذا وتکاد عبارات الأقدمين تخلو من إشارة لمثل ما ذهب إليه عبدالقاهر. وهو ما يؤكّد أن هذا رأيه الذي وصل إليه بعد اجتهاده. وتجد صدى كلامه هذا عند المؤخرین من بعده، فإن في عباراتهم الدالة على استحسان الجزم ما قد يعد ميلاً إلى مذهب عبدالقاهر؛ لأنه أكثر المذاهب اعترافاً بقوة هذا التركيب وقياسيته. فابن مالك يقول:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

وقال ابن هشام: ((ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بلسم قوي))<sup>٢</sup>. وقال الأزهري: ((والذي حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قربه فلا

<sup>١</sup> المقتضى ١١٠٤/٢.

<sup>٢</sup> الأوضاع ٢٠٦/٤.

تعمل في الجواب (مع بعده)<sup>١</sup>). وهو أصرح النصوص باتباع مضمون هذا الرأي. وقد مضى قريبا ما حكاه أبو حيان من استحسان بعضهم الرفع بأكثر من استحسان الجزم. أما الرضي فقد أفهمت عبارته قوة هذا الوجه واستحاته، وأنه إذا حال الماضي بين أدلة الشرط وجوابه كثرة الرفع في سعة الكلام، لافي الضرورة، فيمتنع إذن تقدير التقديم أو الفاء؛ لأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة. غير أنه ذهب إلى تغيير عمل أدلة الشرط وضعفها في هذه الصورة عن جزم الجواب، فتكتون أدلة حازمة لفعل واحد كلام، فالماضي مجزوم محلاً.

فيبدو -إذن- أن الزمخشري ثبت عنده استحسان الرفع لكثرة، فأورد الرفع فيه مع الجزم على سبيل تقرير الواقع المرويّ، فوصف هذه الحالة بجواز مجيء الرفع والجزم، مستشهاداً للرفع فيها، غير ناكر له. أما ابن يعيش فقد وصف الرفع بالقبح والرداة وأنه لا يأتي إلا على وجه التأول بما ذكر. وظاهر أن ابن يعيش قد تأثر في كلامه هذا بما رأى من تأويل الأولين له على وجه يرد الرفع فيه إلى الجزم، فاستنتاج من أقوالهم تلك أنه لا يجوز إثبات حالي الرفع والجزم بمساواة.

وقد ظن ابن هشام أن الزمخشري - وإن ثبت جواز الرفع والجزم في المفصل - لم يرض أن يحمل التتريل على الوجه المرجوح غير الحسن، واستنتاج من كلامه في الكشاف أن وجه الرفع لا يحسن حسن الجزم؛ فلذلك عدل عن تخريج آي القرآن عليه. قال ابن هشام: (( بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التتريل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط، فقال في قوله تعالى « وما عملت من سوء تود»: لا يجوز أن تكون ما شرطية؛ لرفع (تود). هذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو (إن قام زيد أقوم)، ولكنه لما رأى الرفع مرجحاً لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه. يوضح لك هذا أنه حوز ذلك في قراءة شادة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي فقال: قرع **﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرُكُمُ الْمَوْتُ﴾** بفتح يدرك، فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه **مَوْلٌ** على ما يقع موقعه وهو **أَيْنَمَا** كتم كما حمل (ولاناعب) على ما يقع موقع (ليسوا مصلحين) وهو (ليسوا مصلحين).

<sup>١</sup> التصریح ٢٤٩/٢.

<sup>٢</sup> شرح الكافية ٤/١٠٨.

وقد يَرَى كثيًّرًا من الناس قول الزمخشري في هذه الموضع متناقضًا والصواب ما بينت لك<sup>١</sup>). يعني: أنه في الآية الأولى تكلم في القراءة المتواترة فلم يخرجها على الوجه الشاذ، أما في الثانية فقبل ذلك لأنها قراءة شاذة.

وبالتأمل في مفهوم كلام الزمخشري لا يستفاد منه أنه يرى وجه الرفع قليلاً شاذًا؛ ذلك لأنه في توجيهه قراءة (يدرككم) بالرفع يذهب إلى وجه يجعل القراءة مقبولة في العربية، وإلا لم يكلف نفسه توجيهها. ثم إنه دل بتخریجه الآية على هذا الوجه على قوله واستحسانه، إذ خرجها على توهم أن فعل الشرط ماض لم يظهر إعرابه؛ لأنه ربما وقع موقعه، فدل ذلك على قوة الوجه الذي توهم أنه جيء به ولم يؤت به، ولو لم يكن بهذه القوة وبهذا القدر من الاستحسان ما اعتقد به حتى مع عدم مجئه. بل لا مفر من جعله كثيراً مأولاً فاما حتى إنه لا يتadar إلى الذهن غيره، كما كان ذلك في اقتراح خبر ليس بالباء بكثرة كاثرة تجعل المتكلم كأنه نطق به، ولو لا ذلك ما حمل (ولا نساعب<sup>٢</sup>) على توهم سبق<sup>٣</sup> (بمصلحين).

وأما آية آل عمران فإن الزمخشري تعرض لتفسيرها في ضوء حديث من سبقه من المفسرين، وما تحتمله الآية من الدلالات، فإن (تود) لو جاءت مجزومة لقطع في (ما) بأنها شرطية لا محالة، أما مع الرفع فتحتمل الشرطية وغيرها. غير أن المفسرين ربما ربطوا المعاني التي تفيدها الآية من أهلها إلى آخرها، وهي قوله تعالى **﴿يُوْمَ تَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْسِنًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾**. فلتتشاكل (ما عاملت من خير) وهو المفعول الأول لـ (تجد) التي عُدْتَ فيه (ما) موصولة حتماً، مع (ما عاملت من سوء) عدت (ما) الثانية غير شرطية أيضاً. ويضاف إلى هذا قرينة الرفع التي لا تقطع بإرادة الشرط، كما تقدم. ويدل على هذا الوجه من المعنى وقف القراء على (سوء)<sup>٤</sup>. فإذا عرفت أن الزمخشري شديد التعلق بالتفسير البياني في كشافه، وأنه بنى تفسيره كله على التقاط أسرار البيان في التتريل، علمت أنه بقوله هذا في الآية أراد أن يتبينه على هذا المعنى الدقيق ببنفي ما يتadar من أن ما شرطية قطعاً. ثم إن الآية على تقدير استئناف جملة (و ما عاملت من سوء) لا يمكن جعل ما

<sup>١</sup> المعنى ٧١٧ - ٧١٨. وانظر الكشاف ١/٤٢٣، ٤٤٤، ٥٤٥ - ٥٤٥.

<sup>٢</sup> قال الداني في المكتنى: ((والآحدون أن تكون (ما) في موضع نصب عطفاً على قوله «وما عاملت من خير»). فعلى هذا لا يكفي الوقف على (محضرا)). المكتنى في الوقف والإبتداء ص ١٩٩. وقال محققته: ((وهو قول الأخفش سعيد، واختيار ابن الأنباري)).

فيها موصولة، بل هو الأحسن من جهة مشاكلة ماقبلها، فيكون جمال العبارة في تقدير المراد: يوم تجد كل نفس الذي عملته من خير محضرا، والذي عملته من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا. ويزيد أمر استبعاد أن تكون شرطية قول الآئمة: إنه لم يقرأ أحد في هذه الآية بالجزم قط<sup>١</sup>. ودلالة ذلك أنه مadam وجه الجزم حسنا، بل هو الأصل، وبما أن وجود القراءات *عِهد* تعددتها حتى كلدت وجود تعددتها تشمل جميع ما تحتمله تراكيب الآيات من المعاني القريبة والبعيدة، فإن ذلك دليل على ضعف إرادة الشرط. فثبتت أن الزمخشري إنما اختار الراجح من المعاني، وبتجنب المرجوح، لا أنه ابتعد عن التخريج على الوجه المرجوح في الإعراب. ثم إن الزمخشري من استسهلا رد القراءة المتواترة؛ لعدم صحة الوجه فيها عربية، وقد سبق هذا في الكلام على رده قراءة حمزة *لأو الأرحام*<sup>٢</sup>.

وبعد، فإن ما ذهب إليه عبدالقاهر وأيده المتأخرون من استحسان الرفع، إن كان فعل الشرط ماضيا، مما تطمئن إليه النفس، لعدم الحاجة إلى تقدير مفيد للمعنى. فإن الأسباب التي تقتضي التقدير معدومة هنا؛ إذ إن الجواب جاء في مكانه، كما يقول المبرد، ولا يحتاج المستمع أن يصل إلى مذوق أراده المتكلم؛ لأن العبارة كاملة، لم ينقصها غير الجزم، وهو ما جعل النحاة يلجؤون إلى التقدير، لا لبيان معنى، بل لحاجة صناعية. ولما لم يؤد عدم الجزم إلى لبس أو غموض لم ينفع أيضا إلى تقدير. وفي أغلب ظني أن هذا ما جعل الزمخشري يميل إلى هذا المذهب.

ولمن اختار هذا المذهب أن يحتاج بتقديم اقتضاء المعنى، من جهة وضوحه على حالتي الرفع والجزم. قوله أن يحتاج بشيء من اقتضاء اللفظ أيضا، لأنه تقدم على الجواب ما لا عمل للأداة الشرط فيه، وهو لفظ الماضي، فبني التركيب من أوله على ترك الجزم. قوله أن يحتاج بكثرة الوارد من النوعين فدل على استواهما في أذهان الجماعة اللغوية. أما الآخرون فقد قدمو اقتضاء الصناعة، ومالوا إلى الصحة اللغوية في الألفاظ بأكثر من مراعاة المعنى.

<sup>١</sup> إعراب النحاس ١/٣٦٦.

<sup>٢</sup> انظر ما مضى ص ١٣٢.

## ب - في المقيس

• (إذا) و (حيث) أيةساويان في اختيار النصب بعد هما؟

## توجيه الرفع بعد (إذا) الشرطية

قال الزمخشري في مواضع اختيار النصب في الاشتغال: ((.. وأن تقع بعد (إذا) و ( حيث) كقولك: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه)).<sup>١</sup>

فقال ابن يعيش: ((وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء. والذي أراه أن ذلك جائز في (حيث)؛ لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، تقول: لقيته حيث زيد جالس، فتكون نظيرة (إذ) في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك: لقيته إذ زيد جالس. وإنما (إذا) فلا تنفك من معنى المجازة؛ لأنها لا تقع إلا للمستقبل، فإذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدراً، مرفوعاً كان أو منصوباً، تقول: إذا زيد جلس أحمس، تقديره: إذا جلس زيد جلس. ويدل على ذلك أنه لابد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم؛ ألا تراك لو قلت: أحمس إذا زيد جالس، لم يجز، ويجوز ذلك مع حيث)).<sup>٢</sup> وقد قال بهذا أيضاً في تأويل الرفع في شاهد شعري في موضع آخر من الشرح، منكراً أن يكون تأويل الرفع فيه بعد إذا على الابتداء.<sup>٣</sup>

وهذه المسألة من المسائل المشهورة التي نازع فيها المبرد سيبويه فيما قرره فيها في كتابه، كما نازع ابن يعيش الزمخشري فيما قرره فيها هنا. فحاصل هذا الاعتراض أن الزمخشري اختار مذهب سيبويه، ومال ابن يعيش إلى رأي المبرد والمازني في المسألة.

قال سيبويه: ((وما يقع بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سبيه نصباً في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازة. ويقع إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل؛ لسو قلت: اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد يجلس، كان أقرب من قولك: إذا جلس زيد، وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس)). فهو يختار النصب بعدهما، يجعل الرفع بعدهما قبيحاً. لكنه أضاف

<sup>١</sup> المفصل ٦٧.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٣٦/٢.

<sup>٣</sup> السابق ٩٦/٤ - ٩٧.

عقب ذلك: ((والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما، فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، و: اجلس إذا عبد الله جلس)).<sup>١</sup> فعد المبرد كلام سيبويه هذا الأخير تصرححا بجواز الابتداء بعد إذا وحيث، وأن الرفع في حديث سيبويه إنما هو على الابتداء. فيوفق في ذلك مذهب الأخفش، وإن عده هنا قبيحا، بخلاف الأخفش والkovfien فعندهم أنه الأصل والقياس في المرفوع بعد أدوات الشرط.<sup>٢</sup>

ونقل ابن ولاد تغليط المبرد سيبويه في تقرير الرفع بعد (إذا)، فقال: ((قال محمد: أما (حيث) فلا بأس بابتداء الاسم بعدها؛ لأنك قد تقول: جلست حيث عبد الله جالس). وأما إذا هذه فابتداء الاسم بعدها محال؛ وذلك أنك لا تقول: اجلس إذا عبد الله جالس)).<sup>٣</sup> وفي مواضع متفرقة من المقتضب والكامل ما يؤيد بقايه على هذا الرأي، وإلحاحه على أن إذا تطلب الفعل بعدها، فلا يجوز الرفع إلا على إضمار فعل، ولا يجوز غيره.<sup>٤</sup>

وقد عد المبرد ما جاء عن سيبويه ناقضا لقوله في موضع آخر من كتابه: ((وسائله عن قوله في الأزمنة: كان ذلك زمان زيد، فقال: لما كانت في معنى (إذا) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون (إذا) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونها، فشبهوا هذا بذلك. ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمثابة (إذ). فإن قلت: يكون هذا يوم زيد أمير، كان خطأ. حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد أمير. جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إذا)، وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى (إذا)، وإن (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال)).<sup>٥</sup> فأورد المبرد هذا التناقض في كلام سيبويه في إثبات الغلط عليه.<sup>٦</sup>

<sup>١</sup> الكتاب ١٠٦ - ١٠٧.

<sup>٢</sup> انظر الانتصار ٦٥. وانظر الكتاب ١/٨٢ - ٨٣ مع تعليق محقق، التصريح ١/٣٠١.

<sup>٣</sup> الانتصار ٦٥.

<sup>٤</sup> المقتضب ٢/٧٦ - ٧٧ مع تعليق المحقق، ٣/١٧٦، ٤/٣٤٧، ٣٤٨ - ١٣٥٣، ١٢٢٩.

<sup>٥</sup> الكتاب ٣/١١٩.

<sup>٦</sup> انظر الانتصار ٦٥ - ٦٦.

وقد أشار المبرد في معرض الرد على سيبويه إلى استشهاد سيبويه بقول ذي الرمة:  
إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته فقام بفأس بين وصليك حازر

وقوله: ((فالنصلب عربي كثير. والرفع أجود؛ لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول:  
ضربت زيدا، وزيدا ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد. وكل  
هذا من كلامهم. ومثل هذا: زيداً أعطيت، وأعطيت زيداً، وزيداً أعطيته؛ لأن أعطيت يمتازة:  
ضربت))<sup>١</sup>. فأكمل أن توجيه الرفع في البيت عند سيبويه إنما هو على وجه الرفع على وجه الابتداء،  
 وأنه لا يجوز، ولكن يجوز على أن تضمر (بلغ) وتفسيره بقوله: (بلغته)<sup>٢</sup>. وبين محقق الكتاب  
الأستاذ عبدالسلام هارون أن سيبويه عن ب قوله في البيت: إن الرفع أجود، الرفع على الابتداء، لا  
على إعمال فعل مفسر، كان مذهبه جواز الرفع والنصلب بعد (إذا) وإن كان فيها معنى الشرط.<sup>٣</sup>.

أما الأعلم الشتتمري فقد ذهب فيما يحتمله كلام سيبويه في هذا الشاهد إلى توجيهين،  
أحدهما: ما ذكره هارون من جواز الرفع والنصلب بعد (إذا) وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنها غير  
عاملة، فيكتفى بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل، فيستغني بذلك عن أن يليها الفعل. والآخر: أن  
يكون سيبويه يعتقد أن (إذا) مما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل خاصة ويدرك النصلب هنا  
بعدها، وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصلب. وهذا التوجيه من الشتتمري يحاول به وجها  
من التوفيق بين مارآه متعارضا من أقوال إمام النحو، فهو يقول بعقب التوجيهين: وكلامها حسن  
صحيح<sup>٤</sup>.

وقد ذهب غير الشتتمري إلى أن ما أثبت في الكتاب فُهِمَ أنه ينقض كلام سيبويه إنما هو مما  
أدرج في الكتاب من طرر الأخفش عليه. فقد قيل: إن سيبويه أثبت هذا الحكم لحيث دون إذا، أما  
إذا فهذا مذهب الأخفش فيها دون سيبويه. وذكر ذلك الصفار وغيره<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> الكتاب ٨٢/٨٣.

<sup>٢</sup> انظر الانتصار ٦٦.

<sup>٣</sup> هامش الكتاب ١/٨٢.

<sup>٤</sup> انظر هامش المقتصب ٢/٧٧.

<sup>٥</sup> انظر المقاصد الشافية ١/٩٩. وانظر تعليق محقق الانتصار والإحالة على شرح كتاب سيبويه للصفار، هامش ص ٦٥.

غير أن بعض النحوين لم يذهب بكلام سيبويه إلى التأويل، أو إلى نفيه، بل راح يتلمس وجهاً يقوي هذا الرأي المشهور له، كابن ولاد الذي ألف كتاباً في الانتصار لسيبوه على المبرد، ضمنه هذه المسألة. وقد دافع عن وجه بحثه الابتداء بعد إذا عند سيبويه، فقال بعد أن ذكر اعتراض المبرد ((قوله: ابتداء الاسم بعد إذا محال؛ لأنك لا تقول: اجلس إذا عبد الله جالس، فهذا لا يجوز بهذا اللفظ، ولا هو الذي أجازه سيبويه ، وإنما يجوز مثل قوله : اجلس إذا عبد الله جلس ، فتكون الجملة بعد إذا مبنية من اسم و فعل ، إلا أنه قدم الاسم على الفعل، فَقَبُّحَ من جهة الترتيب. فأما أن يكون محالاً فلا، ولكنه عند سيبويه في قياسه من باب المستقيم القبيح. فاستقامته من جهة معناه ولفظه، وقبحه من جهة ترتيبه؛ لأنه قدم الاسم وأخر الفعل. وهذا مثل قوله:  
وَقَائِمًا وَصَالًا عَلَى طَهَا الصَّدَدِ بَدْوِهِ

و حكم (قلما) أَن يليها الفعل )<sup>١</sup>. فهو كما ترى يبين لِمْ قال سيبويه: إنه قبيح، مع قوله: إنه جائز. وهو أيضاً يبين أن المبرد تقول على سيبويه مَا لَمْ يقله؛ لأنَّه أراد أنْ يُلِزِّمَ سيبويه على إجازته الابتداء بعد إذا وجهاً لا يلزمها؛ إذ لا يجيز سيبويه نفسه: إذا عَبْدُ اللَّهِ جَالِسٌ، التي استند إليها المبرد في نقض قوله. أما ما رأى ابن ولاد أنه غير محال لكنه قبيح. وهو: إذا عَبْدُ اللَّهِ جَلْسَ، الْمَوْلُ عن: إذا جلس عبد الله، ففيه موافقة رأي من اعتذر لسيبوه بالاكتفاء بما في الجملة من الفعل عن أن تدخل إذا على الفعل، كالشتمري، وفيه بعض الميل إلى إجازة ما نُسِّبَ إلى سيبويه من غير تأويل، فيلتقي - ولو من طرف خفيٍّ من غير أن يشعروا - بمذهب الأخفش والковفين. ذلك لأن الجملة المكونة من اسم و فعل ينبغي على رأي البصريين الصريح أنْ يُقْدَرَ فعلٌ بعد إذا إنْ كان المقدمُ من الاسم والفعل الاسم، نحو ﴿إذا السماء انشقت﴾ إذ التقدير: إذا انشقت السماء انشقت. أما على الرأي الآخر فلا تقدير، بل ما بعد إذا مرفوع على الابتداء.

أما ما جعله المبرد من كلام سيبويه منتقضا برأيه هذا، وهو أن ظروف الزمان إذا كانت في معنى الاستقبال لم تضف إلا إلى الأفعال، فقد رد عليه ابن ولاد بقوله: ((فلم تضاف (إذا) إلا إلى الفعل في المسألة التي ردها، وهي قوله: إذا عبدالله تلقاه فأكرمه؛ لأن الإضافة إلى الفعل إنما هي إضافة إلى الجملة، والمعنى سواء، قدمت الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، فالمعنى في ذلك واحد غير متغير ولا منتفض. وإنما يصبح تقدم الاسم من جهة الترتيب، لأن المعنى مختلف. فهو إذا قدم الاسم أو أخره إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها؛ لأنه لا فرق بين قولنا في المعنى: زيد قام، وقام زيد، وكذلك: إذا زيد تلقاه، و: إذا تلقى زيدا، هما واحد في المعنى. ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكننا إذا قدمنا الاسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضاً خفضنا الاسم، ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من اسم و فعل، وكان المعنى في الوجهين واحداً). – أعني تقدم الاسم وتقدم الفعل – لأنهما قبل دخول<sup>١</sup> (إذا) متساويان في جودة المعنى والترتيب، وبعد دخول (إذا) متساويان في المعنى غير متساوين في جودة الترتيب)).<sup>٢</sup> واضح في هذا الرد ما فيه من مشكلة الرد الذي قبله، وبين أنه يقول أيضاً إلى تأييد الابتداء بعد (إذا) من غير اعتذار، كما آل سابقه، وأنه لا يدافع عن صحته إلا بما يدافع به عن صحة مذهب الكوفيين والأخفش المشهور.

وقد دفعه الانتصار لسيبويه إلى الإقرار آخر الأمر بمذهب الكوفيين المذكور من غير مواربة ولا شبهة. لكن ذلك عندي على غير قصد منه، ومن غير عمد إلى تبني رأي الكوفيين والأخفش، لأنه لو أراد ذلك ما خص (إذا) بالقول؛ إذ (إن) أحق منها بذلك لعدم الشبهة بانتفاء العمل كإذا، وأنه لم يصرح بتفضيل ما ذهب إليه هؤلاء، بل كان بقصد الانتصار لسيبويه في جعل إذا كحيث في حواز محيي: ما بعدها مرفوعاً على قبحه. قال في الرد على الشق الأخير من كلام المبرد: ((فأمال ما حكاه عن أبي عثمان في تأويل البيتين على قول من رفعهما: (إذا ابنُ أبي موسى بلاً بلغته)، (لا تخزعي إنْ منفَسٌ أهلكته) من أنه يضمِّر: إذا بلغَ ابنُ أبي موسى، و: إنْ هَلَكَ منفَسٌ، فهذا الذي

<sup>١</sup> سقطت (واحداً) من الانتصار، والتكميلة من حاشية المقتضب.

<sup>٢</sup> في الانتصار: (دخولهما).

<sup>٣</sup> الانتصار ٦٧-٦٨.

تأوله قبيح؛ لأنَّه أضمر ما يرفع وفسره بما ينصب، وإنما يُضْمَر ما يُظْهِر؛ ليكون ما ظهر مفسراً لما أضمر، وهذا قول جميعهم. ولو حاز ما ذكره للزمَّه أن يضمر فعلاً ناصباً ويفسره بفعل رافع، فيقول: أزيداً ضرب أبوه، على معنى: أهنت زيداً ضرب أبوه، فإن حاز ذلك فهو نقض لجميع مذهبهم، ولهذه الأبواب التي وافقوه عليها، وسلموها إليه، وعملوا مسائلهم بها<sup>١</sup>. وبين أنَّ هذا التقدير قد ألجأ إليه البصريون مضطرين، ليس لهم القول بدخول أداة الشرط على الفعل، ولم يكن منه بد؛ لأنَّ غير هذا التقدير لا يؤدي إلا إلى أحد أمرين: إما أنْ يُرفع الاسم بعد الشرط على الابتداء، وهو مذهب الكوفيين المذكور، وإما أنْ يُقدَّر بعد الشرط فعلٌ ناصب، فلا يصلح الرفع، ومعلوم أنَّ الكلام هنا في الرفع على مذهب البصريين القاضي بوجوب تقدير الفعل بعد أداة الشرط، ومعلوم أنَّ البيت الثاني من البيتين المذكورين جاء فيه الاسم المرفوع بعد (إن) في رواية (إن منفس) ولا خلاف بين سبويه والمبرد على اقتضائهما الفعل. فحاصل ما قاله ابن ولاد في نفي صحة تحرير المبرد والمازني للبيتين أنه في ذلك على قول الأخفش والكوفيين. وأما إن كان ابن ولاد يرى وجوب التفريق بين (إن) و (إذا) في لزوم الفعل بعد الأولى وعدمه بعد الثانية لفارق بين العاملة وغير العاملة، كما قال بعضهم<sup>٢</sup>، فالواحد ألا يعرض على التحرير في البيتين معاً.

والمشهور عن القائلين باختصاص أدوات الشرط بالفعل ذهابهم في (إذا ابن أبي موسى) إلى تقدير (بلغ) بلفظ المبني للمفعول؛ للتوفيق بين لفظ المرفوع وما يقتضيه المفسر، وهو النصب. وهم عامة البصريين ومن قال بقولهم كالزجاج والنحاس والفارسي وغيرهم<sup>٣</sup>.

وفي البيت رواية أخرى هي رفع (ابن) ونصب (بلا). نقل البغدادي<sup>٤</sup> من شرح الدمامي على المغني تأويَله لنصب بلا بفعل آخر مذوق<sup>٥</sup> يفسره: بلغته، والتقدير: إذا بلغ ابن أبي موسى بلغت بلا بلغته. قال: ((ولا يخفى ما فيه من التكليف والتقدير المستغنِ عنه))<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> السابق. ٦٨.

<sup>٢</sup> انظر هامش الكتاب ١/٨٢، حاشية الصبان ٢/٧٣.

<sup>٣</sup> انظر كتاب الشعر لأبي علي ٢/٤٩١ - ٤٩٣، شرح الكافية ١/٤٦١ - ٤٦٢، الخزانة ٣٢/٣٤ - ٣٥.

<sup>٤</sup> الخزانة ٣/٣٢ - ٣٣.

وقد يكون هذا الشاهد الذي أشكل فيه تقدير الفعل بعد (إذا) سببا في خصوص (إذا) بالخلاف في مجيء الابتداء بعدها أو وجوب تقدير الفعل، وهو ما جعل بعضهم يتصور اختصاص إذا من بين أدوات الشرط بجواز الابتداء بعدها، وربما راح يبحث عن علة هذا الخصوص، فرأى أن كونها غير حازمة قد يسُوّغ استثناءها للفرق بين الأداة العاملة وغير العاملة.

وقد جاء شاهد آخر مشكلاً أيضاً، وفيه (إذا) التي ينبغي على رأي البصريين أن يُقدر بعدها الفعل، وهو قول الشاعر:

إذا هو لم يخفني في ابن عمِي  
وإن لم أُلْفِهِ الرَّجُلُ الظَّلُومُ

قال ابن جن في وجه الاستدلال به على ارتفاع الاسم بعد إذا بالابتداء: ((الا ترى أن (هو) من قوله: إذا هو لم يخفني، ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء، كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسدُ أن يكون مرفوعا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سببته لم يجز إضماره. فإن قلت: فلم لا يكون قوله: (لم يخفني في ابن عمِي الرجل الظلوم) تفسيراً للفعل الرافع لـ (هو)، كقولك: إذا زيد لم يلقني غلامه فعلت كذا، فترفع زيداً بفعل مضمر يكون مابعده تفسيراً له؟ قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما: أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير؛ فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له وجَّب رفضه واطرَأَ الذهاب إليه . والآخر : أن قولك : لم يخفني الرجل الظلوم، إنما هو تفسير لـ (هو) من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة، نحو قول الله عز وجل ﷺ قل هو الله أحد ﷺ فقولنا: (الله أحد) تفسير لـ (هو). فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره؛ لما في ذلك من تكليف علم الغيب. وليس كذلك: إذا زيد قام أكرمتُك)). ثم قال بعد ذلك: ((وفي هذا البيت تقوية لذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء)).<sup>١</sup>

وفي كلام ابن جنی السابق إشارة إلى أن الأخفش كأنه يختص (إذا) بهذا الجواز. وأشار ابن مالك إلى مثل ذلك، مؤيداً رأيه، ومحثراً لقوله هذا، مع بيان العلة فيه حيث قال: ((وبقوله أقول؛ لأنّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إن)).

وقد يكون طلب الاسم مقدماً على الفعل في الجملة التالية (إذا) الذي أشار إليه ابن مالك، بخلاف إن الطالبة للفعل مقدماً على الاسم، مسْوِغاً قوياً لعدم تقدير الفعل بعدها؛ لكثرة المسموع مما قدّم فيه الاسم على الفعل. قال الرضيُّ: ((قال سيبويه: إذا كان أحد جزأي الجملة التي تللي (حيث) و (إذا) فعلاً فتصدير ذلك الفعل أولى؛ لما فيها من معنى الشرط، وهو بالفعل أولى ... وفيما ذكر من ذلك في (إذا) نظر؛ لكثرة نحو قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشقَت﴾، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرَت﴾ \* وإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَشَرَت﴾)). ومن الشواهد الشعرية على طلب إذا للاسم قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع

وإذا قورن بين إذا وإن في الدخول على الأسماء والأفعال من حيث الكثرة في الاقتران بأحد هما فإن بينهما فرقا ملحوظا. فإن (إذا) مع طلبها للفعل في نحو قوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرٌ اللَّهُ وَالْفَتْحُ﴾، وقوله تعالى ﴿وَإِذَا لَقِيْتُمُ الظَّالِمِينَ كَفَرُوا﴾ وغير ذلك، فإنها تدخل على ماصدر بالاسم كثيرا كما مثل. في حين أن دخول (إن) على المصدر بالاسم قليل، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ استجأَرَكُ﴾ وقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَمْرُؤٌ هَلَكَ﴾، أما دخولها على المصدر بالفعل فكثير لا يكاد يحصى.

وكان ينبغي للأسباب المجتمعة في (إذا) دون أخواها من أدوات الشرط – من كثرة الدخول على مابدئ فيه بالاسم قبل الفعل، ولما أثر عن سبيوبيه والأخفش من تجويز الابتداء بعدها، ولما ورد فيها من شواهد يُشكِّل إضمار الفعل فيها على وجيه الرفع – أن يكون لها أثر في الفرق بين (إذا) وغيرها من الأدوات الطالبة للفعل في حديث النهاة في ترتيب النصب في الاستعمال من حيث وجوبه و اختياره ومساواته بالرفع. غير أنهم لم يفردوا حكمًا – (إذا) يختلف في إيجاب النصب، بل نصوا على وجوب النصب بعد أدوات الشرط من غير استثناء. ولم تنفرد إذا لهذه الأسباب إلا

١ عن الجنى الداني ٣٦٨ - ٣٦٩

٢ شرح الكافية / ١٧٤ .

بجواز الاشتغال معها في الشعر والنشر مطلقاً، أي: إن كان الفعل ماضياً أو غير ماض، بخلاف (إنْ) والأدوات الأخرى الطالبة للفعل. أما إنْ فبشرط مُضيّ الفعل، وأما غيرها ففي الشعر دون الكلام. وأما علة استثناء إذا عندهم فعدم العمل<sup>١</sup>، فكان العمل في الفعل يقوّي طلب الفعل قريباً من الأداة العاملة فيه، وعدهم يضعف الطلب، لكنه ضعف لا يصل إلى الانصراف عن طلبه بالكلية حتى يقوّي الرفع على الابتداء، بل حدود الضعف تَقْصُر دون ذلك. وكأنّ عدم عمل (إنْ) في الماضي مسؤولٌ أن يتعدّ الماضي قليلاً حتى يتقدم الاسم ملاصقاً للأداة. لكن الأداتين باقيتان على الدخول على الفعل تقديرًا. وكأن استقباح سيبويه الابتداء بعد إذا حال دون أن يعدها النحاة مما يتسلوّي به الرفع والنصب، بل لم تُعَدْ حتى ما يختار النصب معه، لكنهم أجمعوا على ذكرها مع الأدوات الطالبة للفعل في كتبهم، وإن تجنب بعضهم التمثيل بها بخصوصها؛ تجنبًا لما يدخلها من احتمالٍ لأجل الخلاف الواقع فيها، كابن مالك الذي قال في حالة وجوب النصب:

يختص بالفعل كإن وحيثما والنصب حتم إن تلا السابق ما

وفي شرح التسهيل ذكر في مواضع اختيار النصب أن يلي الاسم السابق (حيث). ولم يذكر إذا. قال الشاطبي: إن سيبويه ذكر حيث وزاد معها إذا، وقال: ((ولم يزد ابن مالك لما فيها من الزراع)).<sup>٢</sup>

وقد يُظَنُّ أن في مذهب الكوفيين المخرج ما يَرِدُ على مذهب البصريين؛ ذلك أن تقدير المرفوع بعد أدوات الشرط جميعها على الابتداء يُسْلِمُ من إشكال تقدير ما يقتضي الرفع مع مجيء المفسر مقتضياً النصب في (إذا ابن أبي موسى بلالٌ بلغته)، ومن الإشكال المشابه له الحال بتقدير الفعل في رواية الرفع في قوله: (لا تجزعي إنْ منفَسٌ أهلَكِيهِ)، والإشكال الحاصل بتقدير الفعل في قوله (إذا هو لم يخفني في ابن عمِي)، وفيما يقتضيه تقدير أبي علي في قول الشاعر:

إذا التيَازُ ذو العضلات قلنا

حيث قدر (التياز) مرتفعاً بفعل مضمر يفسره (قلنا)، والتقدير: إذا خوطب التياز، و(قلنا) معناه: قلنا له، وهو مفسر لخوطب، أو كُلّم، ونحو ذلك مما يفسره (قلنا له)<sup>٣</sup>. قد يُظَنُّ أن مذهب

<sup>١</sup> انظر حاشية الصبان ٧٣/٢.

<sup>٢</sup> المقاصد الشافية ٩٩/١.

<sup>٣</sup> كتاب الشعر ٤٩١/٢. وانظر الخزانة ٣٢/٣٣ - ٣٤.

الكوفيين – لأنّه بالظاهر – أَسْلَمُ من جميع الوجوه. وليس ذلك كذلك؟ إذ مذهب البصريين القاضي تقديرًا لل فعل بعد أدلة الشرط منظور فيه إلى ما تستدعيه أدلة اشرط في ذهن المتكلّم. محمد الإيتان بها؛ لزومها الأفعال. لكن الفعل الذي تستدعيه الأدلة قد يقترب منها وقد يتعدّ، ولكنه لازم على كل حال. ولذلك لم يرد بعد أدلة الشرط مطلقاً جملة حالية من الفعل.

إن استدعاء (إن) لل فعل أكثر من (إذا)، لا لأنّها عاملة وهذه غير عاملة، بل لأن الاستعمال الكثير لنحو «إذا السماء انشقت» اقتضى عند السامع الاكتفاء بالفعل في آخر الجملة. وهو عندي مسوغ لإبقاء هذه الصورة المألوفة في الاستعمال كثيراً من غير تقدير. بخلاف (إن) التي كثراً طلبها لل فعل ملاصقاً لها في الاستعمال، حتى استدعى بمحىء الاسم لا الفعل ملاصقاً أنْ يُقدّر السامع فعلاً مقدماً قبل أن يقدّر مثل ذلك النحوي. وما تقدير النحاة عندي إلا ترجمة لما يحدث في أذهان المتكلمين من تصوّر ذهني لأصل التركيب، حتى إذا طلب من أحد أفراد الجماعة اللغوية أن يردد المذوقَ مثلاً رده من غير تكلّف. فالعربي إن سمع نحو «إن أحدٌ من المشركين استجارك» عرف أن أصله: إن استجارك أحد، بخلاف «إذا السماء انشقت» لكثرته وإيلافه. ولذلك نقصت صور استعمال (إن) مع الجملة المصدرة باسم عن صور الجمل مع (إذا).

وقد مسّ ابن ولاد هذه القضية مسّا خفيفاً، لم يُفصّح فيه بأنه أراد ما أثبت أنا، لأنّه قلل: إن سببويه أراد أنْ (إذا) أضيفت إلى جملة مبنية من اسم و فعل قدّم فيها الاسم على الفعل فَقَبَحَ من جهة الترتيب. وأقول أنا: إنه لم يقع، بل هذه صورة من صور الاستعمال التي يحسن فيها تقديم الاسم، ولا ينقض ذلك حسن تقديم الفعل أيضاً.

ولهذا الذي قدمت يرجح عندي ما قاله الزمخشري عما قاله ابن يعيش الذي لم يفرق فيما قاله كالمبرد بين شدة اقتضاء (إذا) وشدة اقتضاء (إن) لل فعل.

أما موقع هذا الخلاف من النظر إلى اقتضاء اللفظ واقتضاء المعنى فإن كون اللفظ شرطاً اقتضى تقدير الفعل عند موجبيه، لا بالنظر إلى المعنى بل إلى اللفظ، وإن كان اقتضاء أدوات الشرط

للفعل اقتضاء معنويا في الأصل؛ لأن من أوجب الفعل هنا لم ينظر إلى فروق المعنى بين إذا وغيرها في هذا التركيب خصوصا، فدل ذلك على غلبة النظر إلى اللفظ. أما من اعتذر لسيبويه عن التفريق بين إن وإذا بالإعمال في الأولى والإهمال في الثانية فإنه غالب عليه أيضا النظر إلى اللفظ باعتبار عالمة الإعراب، وهي عالمة لفظية، وإن كان العمل باستدعائه الفعل ليعمل فيه له جانب معنوي؛ لأنه بالعمل يظهر معنى الشرط أكثر، لكن من اعتمد على العمل فرقا لم ينظر - في غالب ظني - إلى هذا؛ لأنهم متفقون على أن الشرط يتحتم وقوعه مع إذا ولا يقطع بالوقوع مع إن، ولو غالب النظر إلى المعنى في الفرق بين العاملة وغيرها لنبهوا في المسألة على شيء من هذا.

أما الجانب المعنوي في هذه المسألة فمراجعاته عند من أوجب تقدير الفعل بعد إذا أنه لم يسر تأثر الفعل كافياً لأداء المعنى. ومن أحجازه رأى أن مجيء الفعل في هذا التركيب كافٍ في الدلالة على الشرط؛ لإلْفِ تأدية المعنى على هذه الصورة.

## ٢ - توجيه المعنى

- (أو) في: لأنزمنك أو تقضيني حقي ، بين كونها بمعنى إلى وبمعنى إلا
- معنى (كاد) مع النفي.

## (أو) بين كونها بمعنى إلى أو إلا

قال الزمخشري في باب نصب المضارع: ((وينصب بـ (أن) مضمرة بعد خمسة أحروف، وهي: ( حتى، واللام، و (أو) بمعنى إلى، وواو الجماع، والفاء) في جواب الأشياءالستة))<sup>١</sup>.

فذهب ابن يعيش عند الكلام على (أو) هنا إلى أنها بمعنى (إلا أن) وليس كما قال المصنف: إنها تقدر بـ إلى. ثم قال: ((ومن النحويين من يقدر (أو) هذه بـ (إلى) ويجعل ما بعد (أو) غاية لما قبلها، وإياه اختار صاحب هذا الكتاب. والوجه الأول، وهو اختيار سيبويه؛ لأن قوله: (لأزلمنك) يقتضي التأييد في جميع الأوقات، فوجب أن يستثنى الذي يقع فيه انتهاه؛ فلذلك قدروه بـ (إلا)، فيكون المعنى: أن الفعل الأول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد (أو) فيكون سببا لارتفاعه. وعلى قيلهم يكون متدا إلى غاية وقوع الثاني. فمن ذلك قول امرئ القيس:

فقلتُ له لاتبِك عينُك إِنَّما نحاول ملْكاً أَوْ نموتَ فَنُعذِّرَا

والقوافي منصوبة. والتقدير فيه ماقدمناه...))<sup>٢</sup> اهـ.

ثم وجه بعد ذلك قراءة النصب في قوله تعالى ﴿سُتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَئِكَ بِأَسْ شَدِيدٍ تَقَاتِلُهُمْ أَوْ يَسْلِمُوا﴾ على أنه يجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام.<sup>٣</sup>

وقول ابن يعيش: إن قوله: (لأزلمنك) يقتضي التأييد في جميع الأوقات، يشير إلى مثالم المشهور في هذه المسألة، وهو (لأزلمنك أو تقضيَنِي حَقِّي). فهو يرى أن فعل اللزوم يقتضي أن يتمدد فلا يتنهى عند الإعطاء، كما يرى الآخرون الذين يقدرون الإعطاء غاية لللزوم، بل قوله: لأزلمنك ، يفهم منه وقوع اللزوم أبدا، ثم إذا قلت: أو تعطينِي حَقِّي، كان معناه: استثناء الوقت الذي تعطينِي فيه حَقِّي، فلا أزلمنك فيه. والآخرون يقدرون المعنى: أنني ألزمك إلى الوقت الذي تعطينِي فيه حَقِّي فينتهي اللزوم.

<sup>١</sup> المفصل ٢٩٤.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٧ - ٢٢ - ٢٣.

<sup>٣</sup> السابق ٧/٢٣.

وفي هذه المسألة خلاف منظور فيه إلى أمور : أولاً: هذا التقدير المذكور للمعنى، فبعضهم يرى أن التركيب يحتمل المعنين، فلا مانع إذا من إجازة التقديرتين. وبعضهم يرى أن المعنى لا يقتضي إلا تقدير الاستثناء على الوجه الذي ذكره الشارح. وقد يرون أن اقتصار سببيوه على هذا الوجه معناه أنه يوجب تقدير الاستثناء، ولا يحيط الوجه الآخر. وبعضهم اقتصر على تقدير إلى أو حتى، وكأفهم لا يرون المعنى إلا مقتضايا الغائية.

وثانيها: اطراد تقدير ما في جميع التراكيب التي ترد فيها أو على هذا الوجه. فقد مال بعضهم إلى أحد التقديرتين، مع أن الآخر لا يمتنع تقاديره من حيث احتمال المعنى في بعض الأمثلة؛ لأنَّه يرى أنه مطرد لا يمتنع تقاديره في كل تركيب.

وثالثها: استسهال توجيه الإعراب مع أحد التقديرتين دون الآخر .

ورابعها: تحتمُّل معنِّي ما في آي القرآن الكريم، وهو ما يستوجب إيجاب تقدير معين. وقد يستند إلى ذلك موجباً لواحد من التقديرتين دون الآخر في التراكيب الأخرى.

أما سببيوه فلم يذكر إلا تقديراً واحداً لـ (أو) هذه، هو تقاديرها بـ (إلا أن). وقال: ((واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على (إلا أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل. تقول: لألزمك أو تقضيبي، وأضربنك أو تسقيني، فالمعنى: لألزمك إلا أن تقضيبي ، وأضربنك إلا أن تسقيني، هذا معنى النصب)).<sup>١</sup>

وقال أبو علي الفارسي في تفسير قول سببيوه السالف مانصه: (( قوله: (على غير معنى التمثيل) يريد أن التمثيل: ليكن لزوم الإعطاء، والمعنى: للأزمك إلا أن تعطيبي. فالمعنى على غير التمثيل؛ لأنَّ في (لأزمك إلا أن تعطيبي) إيدائًا بالملازمة إلا أن يعطيه، وفي (ليكن لزوم أو إعطاء) إعلام أن أحد الأمرين واقع لابد منه، لكن لم ينص على الواقع منهما. فقد بان مخالفة التمثيل

<sup>١</sup> الكتاب ٤٧/٣. وانظر أيضاً توجيه سببيوه (أو) في بيت زياد الأعجم في ٣/٤٨-٤٩

للمعنى))<sup>١</sup>. فواضح أن سيبويه لم يَعْنِ بأن هذا الأسلوب على غير معن التمثيل إلا مفارقةً أو هنا لمعناها الأصلي وهو عطف أحد الشيئين أو الأشياء على ما قبلها، وخروجها إلى معنى آخر كما خرجت الفاء من العطف إلى السبب. وإن ليس في نصّ سيبويه ما يشير إلى علة تفضيل الاستثناء على الغاية.

ويشير على نهج سيبويه في الاقتصار على تقدير (إلا أن) الفارسي<sup>٢</sup>، وابن حني<sup>٣</sup>، والصimirي<sup>٤</sup>، وشارح شواهد سيبويه النحاس<sup>٥</sup>، والأعلم الشتمري<sup>٦</sup>، وابن الشجري<sup>٧</sup>، وابن بري<sup>٨</sup>.

أما الفراء فقد نُقلَّ أنَّ مذهب سيبويه في الاقتصار على تقديرها بإلا أن<sup>٩</sup>. وال الصحيح أنه في المعاني يحيى المعنين؛ إذ قال في قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَعْذِّبَهُم﴾<sup>١٠</sup>: ((وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ نَصْبَهُ عَلَى مَذَهَبٍ (حَتَّى) كَمَا تَقُولُ: لَا أَزَالَ مَلَازِمَكَ أَوْ تَعْطِينِي، أَوْ: إِلَّا أَنْ تَعْطِينِي حَقِّي))<sup>١١</sup>.

وكالفراء في إجازة الوجهين أكثر النحاة، منهم: المبرد<sup>١٢</sup>، وابن السراج<sup>١٣</sup>، والزجاج<sup>١٤</sup>،

<sup>١</sup> التعليقة على كتاب سيبويه ٢٤٤/٦٤.

<sup>٢</sup> التعليقة ٤٤/٦٤، وانظر الإيضاح العضدي ١١/٣٢٤. وقد جاء في النسخة التي شرحها عبدالقاهر في (إلا أن) بدل (إلا أن) فإن صحت فإنه من يحيى المعنين.

<sup>٣</sup> اللمع ١٨٩ - ١٩٠.

<sup>٤</sup> التبصرة والتذكرة ١/٣٩٨.

<sup>٥</sup> شرح أبيات سيبويه ١٦٢.

<sup>٦</sup> النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٢٠ - ٧٢١.

<sup>٧</sup> أمالی ابن الشجري ٢/٤٨، ٣/٧٨.

<sup>٨</sup> شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٥٥.

<sup>٩</sup> انظر تعليق محقق كتاب إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٥٤.

<sup>١٠</sup> الآية ١٢٨ من سورة آل عمران.

<sup>١١</sup> معانٰي الفراء ١/٢٣٤.

<sup>١٢</sup> المقتضب ٢/٢٨ - ٢٩.

<sup>١٣</sup> الأصول ٢/١٥١، ١٥٥ - ١٥٦.

<sup>١٤</sup> معانٰي القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٦٨.

والهروي<sup>١</sup>، وعبدالقاهر<sup>٢</sup>، والعكيري<sup>٣</sup>، وابن معط<sup>٤</sup>، وابن مالك<sup>٥</sup>، والكيشى<sup>٦</sup>، وابن القواس<sup>٧</sup>، والرضي<sup>٨</sup>، وابن هشام<sup>٩</sup>، وغيرهم<sup>١٠</sup>. على أن بعضهم قدّر أنها على معنى الغاية بمتولدة (حتى)، وبعضهم قدّرها بـ (إلى أن). وهذا واحد من جهة المعنى، وإن اختلف أحياناً في بعض وجوه النظر من جهة الإعراب، كما سيأتي.

وفي مقابل رأي سيبويه وأتباعه اقتصر بعض النحاة على تقديرها بـ (إلى أن) أو (حتى) دون إلا أن، من هؤلاء: الزجاجي في جمله، حيث نصّ على ضابط النصب بعد أو فقال: ((وكل موضع وقعت فيه (أو) فصلح فيه (إلى أن) أو (حتى) فانصب الفعل، وإن لم يصلحا فيه فارفعه))<sup>١١</sup>. واكتفى ابن المؤدب بتقديرها بحتى<sup>١٢</sup>. وكذلك فعل الرماني<sup>١٣</sup>. ونصّ القيسي شارح شواهد إيضاح أبي علي في قول زياد الأعجم.

وَكُنْتُ إِذَا غَمِزْتُ قَنَاهُ قَوْمٌ كَسْرُتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

على أن نصب (تستقيما) على معنى (إلى أن). وَوَهُمْ مُحَقِّقُهُ، فغيرها إلى (إلا أن) مشيراً في الحاشية إلى أن المثبت في النسخ جميعاً (إلى أن)، وقال ((ومثبت هو الصحيح من الكتاب))، أي: كتاب

<sup>١</sup> الأزهية ١٢١-١٢٢.

<sup>٢</sup> المقتصد ٢/٧٧-٧٩.

<sup>٣</sup> اللباب ٢/٤٣.

<sup>٤</sup> الفصول الخمسون ٦-٢٠.

<sup>٥</sup> شرح الكافية الشافية ٣/٣٩، ١٥٣٩، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٣٥-٣٣٦.

<sup>٦</sup> الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٥٣-٤٥٤.

<sup>٧</sup> شرح ابن القواس على ألفية ابن معط ١/٣٥٣.

<sup>٨</sup> شرح الكافية ٤/٧٥.

<sup>٩</sup> المغني ٩٤-٩٣، وشرح القطر ٩٥-٩٨.

<sup>١٠</sup> انظر شرح ابن عقيل ٢/٣٤٦-٣٤٧، شرح الأشنوني ٣/٢٢١-٢٢٣ التصریح ٢/٢٣٦-٢٣٧.

<sup>١١</sup> الجمل ١٨٦.

<sup>١٢</sup> دقائق التصریف ٣٩-٤٠.

<sup>١٣</sup> معانى الحروف للرماني ص ٧٩.

سيبويه. وكأنه لا يعلم الخلاف في هذه المسألة<sup>١</sup>. واقتصر على معنى (إلى أن) كذلك ابن أبي الربيع في البسيط<sup>٢</sup>، والأردبيلي في شرح الأنموذج<sup>٣</sup>.

وقد ذهب بعضهم إلى أن (أو) في نحو (لأ Zimmerman أو قضيبي حقّي) يجوز أن تُقدَّر بـ (كـيـ). فقد نصّ مثلاً ابن عصفور على معنيين لـ (أو) هذه، لا يجوز نصب المضارع بعدها لغير هذين المعنيين، هما: (كـيـ) و (إلى أنـ) <sup>٤</sup>.

هذا وقد اختلف نظر العلماء فيما يجب أن يقال في معنى (أو) هذه ، أَتَرْوَلُ في كُلِّ مثال بما يصح به المعنى فيه فقط ، حتى إذا لم يصح ذلك المعنى في مثال آخر قيل في هذا الآخر بما يقتضيه من معنى ؟ أم لابد من الحكم فيها بمعنى يطرد في جميع الأمثلة ، ويكون عدم صحته في مثال ما نافيا لصحة القول به ؟ ففي حين تلمس من حديث بعضهم أن التقدير إنما يكون بما به يصح المعنى ، بحسب ما قبل (أو) أو ما بعدها ، تجد آخرين يشieren في الرد على تقدير آخرين إلى أن ما قدروه لا يطرد في مُثُلٍ أخرى ، وهذا يعني اشتراط هؤلاء الاطراد في المقدار ، بحيث يُعَدُّ ما قدروا هو الأصل الذي يُرَدُّ إليه ما يبدو أنه ليس منه .

ومن أوضح ما وجدت في النوع الأول، وهو أن يقدر ما يتضمنه الفعل السابق (أو) أو اللاحق لها ما قاله ابن عصفور في الفرق بين (لأن منك أو تقضي حقك) وبين امرئ القيس، وهو أن (أو) في المثال يعني (كي)، أما في البيت فقد قال: ((ولا يتصور أن تكون هنا يعني (كي))؛ لأن أنه لا يطلب الموت كي يموت)). هذا مع أنه – كما تقدم – يحصر معنى (أو) في مثل هذا في معنوي (إلى أن) و (كي). فواضح جداً أنه يعني أنه إن صلح أن يكون الفعل السابق غاية للاحقة قُدْر

<sup>١</sup> هامش إيضاح شواهد الإيضاح ٤/٢٥. نعم المعنى يقتضي تقدير (إلا أن) كما هو واضح، ونص عليه كثيرون. لكن ثبوت (إلا أن) في النسخ مع ما في المسألة من الخلاف يُعلم به أن هذا هو رأي المؤلف، فاحرى بالمحقق ألا يغير نص الكتاب الذي يدل على رأي صاحبه.

السبط / ٢٣٣

٣ شرح الأنموذج ١٨٢ - ١٨٣.

٤ شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٥٦ .

الساعة ٢/١٥٦

معناها بـ (إلى أن)، وإن صلح أن يكون ما بعدها علة لما قبلها قدرت (كـي). ومثل ذلك في وضوح تقدير ما يناسب المصاحب لـ (أو) ماذكره ابن هشام في شرح القطر، حيث ذكر أن لـ (أو) هذه معنيين هما (إلى) و (إلا)، ثم قال: ((فال الأول كقولك: لألزمـك أو تقضـيـكـيـ حقـيـ، أيـ: إلىـ أنـ تقـضـيـكـيـ حقـيـ)). وقال الشاعر:

لأستسهـلـ الصـعـبـ أوـ أـدـرـكـ الـمـىـ  
فـمـاـ اـنـقـادـتـ الـآـمـالـ إـلـاـ لـصـابـرـ  
وـالـثـانـيـ:ـ كـقـولـكـ:ـ (ـلـأـقـتـلنـ الـكـافـرـ أوـ يـسـلـمـ)ـ أيـ:ـ إـلـاـ أـنـ يـسـلـمـ.ـ وـقـولـ الشـاعـرـ:  
وـكـنـتـ إـذـاـ غـمـزـتـ قـنـاةـ قـوـمـ  
كـسـرـتـ كـعـوـبـاـ أوـ تـسـقـيمـاـ  
أـيـ:ـ إـلـاـ أـنـ تـسـقـيمـ فـلـاـ أـكـسـرـ كـعـوـبـاـ.ـ وـلـاـ يـصـحـ أـنـ تـكـوـنـ هـنـاـ بـعـنـيـ (ـإـلـىـ)ـ؛ـ لـأـنـ الـاسـقـامـةـ لـاـ تـكـوـنـ  
غاـيـةـ لـلـكـسـرـ))<sup>١</sup>.

وفي مقابل ما تقدم من تقدير ما به يصح المعنى صرح بعضهم بتضييف بعض المذاهب المذكورة لعدم اطراد التقدير فيها في جميع التراكيب المشتملة على (أو) هذه. فقد قال المالقي في الانتصار لمذهب سيبويه المقتضي تقديرها بـ (إلا أن) وتضييف الأقوال الأخرى. بعد أن ذكر معنى (إلا أن)، واستشهد ببيت سيبويه وبيت آخر، ما نصـهـ: ((.. وـذـكـرـ بـعـضـهـمـ أـنـ (ـأـوـ)  
تنـصـبـ بـعـنـيـ مـاـذـكـرـ،ـ وـبـعـنـيـ (ـإـلـىـ أـنـ)ـ،ـ وـبـعـنـيـ (ـكـيـ)ـ،ـ وـتـجـمـعـ فـيـهاـ الـمـعـانـيـ الـثـلـاثـةـ فـيـ كـلـ مـوـضـعـ.  
وـهـذـاـ لـيـسـ بـصـحـيـحـ؛ـ لـأـنـ الـبـيـتـيـنـ الـمـذـكـورـيـنـ لـاـ يـصـحـ فـيـهـمـاـ مـعـنـيـ (ـكـيـ)ـ وـإـنـ كـانـ يـصـحـ فـيـهـمـاـ مـعـنـيـ (ـإـلـىـ أـنـ)ـ.ـ وـإـنـاـ حـلـلـهـمـ عـلـىـ هـذـاـ صـلـاحـ الـتـقـدـيرـاتـ الـثـلـاثـةـ فـيـ نـحـوـ (ـلـأـلـزـمـكـ أـوـ تـقـضـيـكـيـ حقـيـ)ـ وـ(ـلـأـسـيـرـ فـيـ الـبـلـادـ أـوـ أـسـتـغـنـيـ).ـ وـإـنـاـ الصـحـيـحـ أـنـاـ لـازـمـةـ لـمـعـنـيـ (ـإـلـاـ أـنـ)ـ فـيـ كـلـ مـوـضـعـ،ـ فـعـلـيـهـ الـمـعـوـلـ  
دونـ (ـإـلـىـ أـنـ)ـ وـ(ـكـيـ)ـ؛ـ لـأـنـ ذـلـكـ لـاـ يـطـرـدـ فـيـ كـلـ مـوـضـعـ))<sup>٢</sup>.

ويبدو من كلام ابن يعيش في المعنى المستفاد بدخول (أو) في هذا التركيب أنه يعد وقت الفعل الذي قبل (أو) يعم الفعل الذي بعدها، مما بعدها مستثنى وقته من وقت ما قبلها، وأن ذلك مطرد في جميع ماترد فيه (أو)؛ لأن ورودها هو المقتضي لهذا المعنى. فكان ابن يعيش من يشترطون فيما يجوز تقديره الاطراد من حيث المعنى. ثم إنه يتبين من كلامه أن ما أمكن عند غيره تقدير (إلى

<sup>١</sup> شرح قطر الندى ٩٥-٩٨.

<sup>٢</sup> رصف المباني للمالقي ٢١٢-٢١٣. وانظر ارتشاف الضرب ٤١٦/٢.

أن) فيه، وهو المثال المشهور، لا ينبغي أن يقدر فيه مجرد ما يكون به المثال مقبولاً على أي معنى، بل المعنى المقصود فيه بحسب التصور في أذهان المتكلمين إنما هو استثناء وقت ما بعد أو ما قبلها، فالتركيب لم يورده العرب بأو إلا على هذا التصور للمعنى. ويبدو أن فهمه هذا مستند إلى ملرأي من اقتصار سبيويه عليه، فاستنبط أن سبيويه لا يرى المعنى هنا إلا على هذا الوجه وحده، وإلا ذكر غيره.

أما سلامة الإعراب فقد كان عند بعض النحاة ذا أثر كبير في ترجيح تقدير ما على آخر. فقد يغلب تقدير معين لأجل مناسبة اللفظ المقدر للموضع الذي يقدر فيه، ويضعفُ تقديرٌ وإن ناسب المعنى؛ لتوجه النظر إلى اللفظ بأكثر من النظر إلى المعنى. فإن أنت وزنت بين التقديرين من حيث السهولة وجدت تقدير (إلى) و (حتى) أسهل من تقدير (إلا). وذلك لأن النحوين يقدرون ما بعد (أو) بالمصدر، فمن الطبيعي أن يكون اقتضاء عطف المصدر على المصدر أسهل من استثناء المصدر؛ لأنه يقع في إشكال التعارض مع المعنى، فالمعنى عند من قدر (إلا) استثناء الوقت الواقع فيه المصدر، لا المصدر.

ولهذا الذي تقدم من إرادة معنى الوقت قال ابن الشجري: ((.. فإن قيل: فإذا كانت بمعنى إلا، فمن أي شيء وقع الاستثناء؟ قيل: وقع الاستثناء من الوقت؛ لأن التقدير: لأنك أبداً إلا وقت إيفائك بحقي)).<sup>١</sup> وهو – كما ترى – مطابق لما ذهب إليه ابن يعيش. إلا أن ابن الشجري أشار بصيغة المصدر (إيفائك) بعده الوقت إلى أن التقدير: إلا وقت أن تفني بحقي، فأو هنا تقدر بثلاث كلمات هي (إلا وقت أن). وهذا ما قاله الرضي حرفياً، غير أنه لم ير فرقاً بين التقديرين، لكن يبدو أنه قصداً المساواة في المعنى، لا في اللفظ، لا سيما أنه نصّ على المساواة في المعنى، حيث قال: ((فسبيويه يقدره إلا وغيره إلى، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد؛ فإن فسرته إلا فالمضاف بعده مخدوف، وهو الظرف، أي: لأنك إلا وقت أن تعطيني، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل أو، وعند من فسره إلى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى)).<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> أمالى ابن الشجري ١٤٨/٢.

<sup>٢</sup> شرح الكافية ٤/٧٥.

وقد يكون إغفال سيبويه وغيره من متقدمي النحاة ذكر تقدير الكلمات الثلاث، أي: إلا وقت أن، لأن كلامهم حينئذ في المعنى، لا للفظ، فاكتفوا بتقدير (إلا) التي يُؤول إليها معنى (أو) في هذه الصورة، بخلاف ماهي عليه في أصل معناها وهو عطف أحد الشيئين أو الأشياء. أما ذكر (أن) بعد إلا فلم يأت عنهم إلا للتعریف بسبب النصب، وبيان الفرق بين وجه الرفع يجعلها عاطفة أحد الشيئين أو الأشياء على ما قبلها إذا لم يدخل ما يجب النصب أو الجزم، وبيان أن الناصب في الفعل إنما هو (أن) المقدرة. ولو قدر سيبويه ومتابعوه ما يقتضيه اللفظ كاملاً لقدرها ثلاثة كلمات. والعجيب أن ابن جنی تعرض لما يقدر بحسب المعنى وما يقدر بمقتضى اللفظ، ولم يقدر الوقت، مع أنه يجعلها هنا بمعنى (إلا) كسيبویه ومتابعیه ، قال في بيت امرئ القيس المذكور ما نصه ((معناه : إلا أن نموت، وتقديره في الإعراب: أو أن نموت)).<sup>١</sup> ويظهر لي أنه أراد أن ينص على الناصب، وهو (أن)، مع ترك ما يؤول إليه معنى أو؛ إذ إعراب الألفاظ يقتصر فيه على إعراب ظاهر الألفاظ ويترك الكلام في المعنى إذا لم يغير ذلك شيئاً من إعراب اللفظ. وذلك لأننا هنا أمام لفظين، هما: أو والفعل المتصوب، فالمعرب ينبغي له أن يقول في أعرابها مثلاً: إن أو عاطفة، وال فعل منتصب بأن مضمرة، وكفى؛ لأن التفصيل الآخر خاص بيان معنى لا أثر له في الإعراب. ويختتم كلامه أيضاً أنه لا يرى استثناء الوقت مراداً أصلاً.

إن هذا الذي تقدم من تقدير الوقت في حالة اختيار (إلا) دون (حتى) و (إلى) و (كي) قد يبدو أنه لزوم في اللفظ، كما يفهم من كلام ابن الشحری والرضی، وقد يدو أن ابن جنی إما أنه لا يقر بارادة استثناء الوقت أصلاً، وإما أنه يعد الوقت من مقتضيات المعنى دون اللفظ. لكن المتأخرین أبانوا أكثر من المتقدمین أن أمر الإعراب ليس على هذه الصورة، بل تقديره يكون بعطف مصدر من أن والفعل على مصدر متصلٍ بما قبل (أو)، فيصير تقدير الكلام: ليكن مبني لزوم لك أو قضاء منك لحقی. وهو كلام عامتهم<sup>٢</sup>. وكأن الملجئ إلى هذا مناسبة عطف المصدر على المصدر، إذ لا يأتي عطف الوقت عليه إلا على تأويل بعيد من حيث إن الوقت المعطوف مضاف إلى مصدر، أو من قبل أن ما قبل أو مشتمل على وقت ما بعدها. وهذا وإن ناسب المعنى بعيد في الإعراب. وكأن المتأخرین عادوا ينحوون بالحرف منحی العطف، فيعود الحرف إلى أصل

<sup>١</sup> المع ١٨٩ - ١٩٠.

<sup>٢</sup> انظر مثلاً: رصف المباني ٢١٢ - ٢١٣، الارشاف ٤٦/٢.

المعنى فيه، وإن بعد به آخرون عن أن يكون عاطفاً، لا في المعنى ولا في الإعراب. وأية هذا الاختلاف في النظر إلى الإعراب ما تقدم عند الرضي حين عد المصدر التالي لأو على تقدير إلى محوراً بها، وعلى تقدير إلا يكون الظرف المذوف في محل النصب على أنه ظرف لما قبل أو، في حين يقول المالقي بعد أن أكد أن الصحيح تقديرها بإلا: ((واعلم أن أو هذه إذا حقّق معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسمًا على اسم؛ فإذا قال القائل: لألزمك أو تقضي حقّي، فالمعنى: أنا ملازم لك أو قاض أنت حقّي، فكأنه في الأصل: ليكن مني لزوم لك أو قضاء منك لحقّي، فكأنك عطفت مصدرًا على مصدر. وبذلك صبح عندنا إضمار (أن) بعدها ليصير ما بعدها مصدرًا معطوفاً في المعنى على مصدر آخر من معنى الكلام))<sup>١</sup>. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من كثرة عطف المصدر على المصدر عند المؤخرین بخلاف ما عند المتقدمين – مع أن ظاهر ذلك يقتضي المنافاة بين تقدير العطف وأحد المعانی الثلاثة، أعني: الاستثناء والغاية والتعليل – لم ينكر أحد من المؤخرین كونها بمثابة بعضها أو جميعها. وقد شعر ابن مالك بهذا التناقض فراح يقرّر أنَّ تقدير إلا وحتى في موضع أو تقدير لُحظَ فيه المعنى دون الإعراب وأما الإعراب فيقتضي تأويل مصدرٍ قبل أو يُعطِّف عليه المصدر بعدها<sup>٢</sup>. وقد مر بكَ كلام من لم يعدْ أو هنا عاطفة كابن الشجري وابن يعيش والرضي<sup>٣</sup>.

أما ما به يتتصب الفعل المضارع بعد أو، وهو (أن)، فقد كان حرص النحاة على تقديره شديداً؛ لأن الكثرة الكاثرة منهم اتفقوا على تقديرها، سواء في ذلك من تمسك بمعنى واحد لـ (أو) هذه ومن أجاز أكثر من معنى. ولم يشد عن ذلك إلا الكوفيون، فيما يحكى عنهم؛ لأنَّ نقل عنهم أنهم ينصبون الفعل بأو لا بأَنْ مقدرة بعدها<sup>٤</sup>. ويمكن أن يُحمل مذهب من قدرها منهم حتى على أنها عنده هي الناصبة؛ لأن مذهبهم النصب بحث، لا بأَنْ المقدرة. وعلة الاتفاق على تقدير (أن) أنَّ الفعل منصوب، وكذلك لا يُعدَّ الفعل منسبياً بمصدر إلا مع أنَّ على أنَّ بعض النحوين

<sup>١</sup> الرصف ٢١٢ - ٢١٣.

<sup>٢</sup> انظر شرح الكافية الشافية ٣/٤١، ٥٤١، شرح الأئمّة ٣/٢٢٢.

<sup>٣</sup> أشار مصدر الأفضل إلى ذلك فقال: ((واما او فهي وإن كانت في الأصل لأحد الشيئين إلا أنها قد خرجت إلى معنى (إلى)، فتظل تتريلها، وذلك: لألزمك أو تعطيني؛ لأنَّ محسول معناه: لزمي إياك واقع إلى وقت الإعطاء)). التخيير ٣/٢٢٣.

<sup>٤</sup> انظر المجمع ٤/١١٢، والارتشاف ٢/٤٣.

لا يرى الناصب إلا (أن) ظاهرة أو مقدرة، فلذلك قدرت هنا كما قدرت بعد واو الجمع والفاء حتى وكي<sup>١</sup>.

ويذكر صدر الأفضل في شرحه على المفصل العلة التي أوجبت عند النحوين تقدير (أن) سواء كانت (أو) هنا بمعنى إلا أو بمعنى إلى. وبعد أن اختار هو أنها بمعنى إلى وأنها حرجة من العطف إلى هذا المعنى، وقد تقدم في التعليق قريباً، قال: ((سواء كانت بمعنى (إلى) أو بمعنى (إلا) فإن (أن) بعدها مضمرة. أما إذا كانت بمعنى إلى فلما ذكرنا، وأما إذا كانت بمعنى إلا فلأن الاستثناء هنا من عام الظرف الزماني، فيلزم أن يكون المستثنى ظرفاً زمانياً أيضاً، ولكن يكون مصدراً إلا إذا كان بعده (أن) مضمرة)). وبين أنه يتأول ما بعد أو بالمصدرية على كل حال، غير أن ذلك لا دخل له في العطف؛ لأنه أكد غير مرة أن التركيب لم يُعُد فيه عطف. أما المصدرية فلازمة على التأويلين: الاستثناء والغاية. وبالقول بمصدرية ما بعد أو يرتفع إشكال النصب؛ لأن المصدر مؤلف من أن المقدرة والفعل.

وفي مقابل هذا الرأي تجد المؤرخين الذين يذكرون عطف المصدر على المصدر محتاجين أيضاً إلى تقدير أن، وإلى القول بأنها الناصبة، ليس لهم أيضاً القول بالعطف. قال أبو حيان: ((والصحيح أنها لأحد الشيئين، كهي في العطف، إلا أن هذا عطف مصدر مقدر على مصدر متوهם))<sup>٢</sup>.

وقد حكى أبو حيان في توجيهه لعرب هذا التركيب مذهباً لحمد بن مسعود الغزني، ملخصه أن التقدير: لأنك إلزامك أو أن تقضي، نصب (إلزامك) على الإغراء، ثم حذفه للدلالة لأنك عليه، وأضمر أن، وأو للتخيير، والكلام جملتان، الأولى: لأنك، والثانية: إلزامك أو قضاء حقي<sup>٣</sup>. وهو كما ترى على تقدير المصدر بعد أو. وربما كانت علة هذا التأويل عدم استسهال العطف على المصدر المتوهם، فلرجأ إلى تقدير مصدر صريح سابق ممحوف.

<sup>١</sup> وهو المنقول عن الخليل بن أحمد. انظر ما سبق في مبحث (كيفه) من هذا البحث ص ٣٤٦.

<sup>٢</sup> التخمير ٣/٢٢٤.

<sup>٣</sup> إرشاف الضرب ٢/٤١٦.

<sup>٤</sup> انظر الارتشاف ٢/٤١٧.

وبعد هذا التطواف فيما تنازع النحاة من أمور المعنى والإعراب في هذا التركيب، يمكن الخلوص إلى أن كون المعهود في أو عطف أحد الشيئين على ماقبلاها، بوضوح في المعنى من حيث أداء المعنى المعروفة من التخيير أو الإباحة ونحو ذلك، ووضوح في اللفظ من حيث إتباع الإعراب. فلما جاء هذا التركيب بدخولها على مضارع، ولما جاء لزوم نصب المضارع بعدها، كان لابد من تقدير الناصب عند جمهورهم. ثم لما كان المعنى على غير العطف كان لا مفر من تقديرها بأداة أخرى أقرب إلى أداء المعنى المتصور من التركيب. ثم لما كان لزاماً على النحاة دائماً التوفيق بين المعنى والإعراب تأول كلُّ فريقٍ ما به يتم التئام تقدير اللفظ وتقدير المعنى، فحصل ما حصل من خلافٍ سلفَ تفصيله.

وعندى أن أقرب قول للقبول مما تقدم في نصب المضارع بعدها القول الذي نسب إلى الكسائي وأصحابه والجريمي، وهو أنها الناصبة بنفسها هنا<sup>١</sup>، هذا من الناحية اللفظية فقط. أما من الناحية المعنوية فعندى أنها تؤدي في هذا التركيب معنى خاصاً، هو وإن كان قريباً من معنى الاستثناء حيناً، ومن إلى حيناً ومن كي حيناً، لا يحتاج معه إلى تقديرها بأحد الأدوات التي تؤدي هذه المعانى.

أما الناحية اللفظية، فإن اللفظ قد يقتضي بنقله من أصل وضعه إلى متلة أخرى أحکاماً لفظية خاصة اقتصتها المتلة التي تحول اللفظ إليها. ولا يُستنكر - لذلك أن تُتَرَّلَ (أو) في هذه الصورة خاصة متلة النواصب. ولا يُستنكر أن ينصب الفعل هنا بدلاً من الرفع إذاناً باختلاف المعنى هنا عن المعنى المعهود في العطف<sup>٢</sup>. وربما أشعر مثل هذا الأمر بما دفع ببعض الكوفيين إلى

<sup>١</sup> انظر الارتفاع ٤٠٧/٢ - ٤١٦، المجمع ٤/١١٧.

<sup>٢</sup> مع أن ابن الناظم يرى أن أو عاطفة مصدر على مصدر معمول لكون مقدر فقد قال: ((إإن قلت: فلم نصبو الفعل بعد أوحنت احتاجوا إلى هذا التأليل؟ قلت: ليفرقوا بين أو التي تقتضي مساواة ماقبلاها لما بعدها في الشك فيه وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك ... فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد أو، فقالوا: أفعل كذا أو أترك؛ ليؤذن الرفع بأن ما قبل أو مثل ما بعدها في الشك. وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبو ما بعد أو فقالوا: لأنظرنه أو يحيء، ولأقتلن الكافر أو يسلم؛ ليؤذن النصب بأن ما قبل أو ليس مثل ما بعدها في الشك، لكونه محقق الواقع أوراجحـه)). شرح الألفية لابن

القول بالنصب على الخلاف<sup>١</sup>. هذا مع أني لا أنفي ضرورة التقدير في أكثر التراكيب، لكنني أرى أن التقدير ينبغي أن يكون بما يعكس التصور الذهني عند المتكلم وأن يكون بما هو مراد مضمر في النفس. وهو هنا بعيد؛ إذ لا ينوي المتكلم (أن) هذه أو المصدر المقدر؛ إذ لم يقدر النحاة الناصب إلا لاحتياج النصب إلى العامل. ((ولم يجز أن تكون أو لعدم اختصاصها، فتعين أن تكون أن مضمرة، واحتياج لتصحيح الإضمار إلى التأويل المذكور)).<sup>٢</sup>

وأما من الناحية المعنوية فقد سبقت الإشارة إلى عدم اطراد معنى من المعاني التي قدروها في كل مثال تأتي فيه (أو) على هذا النحو، وإن أدعى أن تأويل سيبويه أعمها وأكثرها اطرادا، غير أني أقول: إنه لا يطرب بحيث لا يختلف<sup>٣</sup>. ثم إن المعنى ليس مساوايا تماما للاستثناء، ولا لغيره، وإنما ذهب الجمهور إلى تقدير أكثر من معنى، مع ميلهم فيأغلب مسائل النحو إلى اختيار سيبويه، فلذلك أقول: إنه تركيب خاص لأو تلتقي فيه مع بعض معاني الأدوات الأخرى في تراكيب معينة، بحيث يصير المعنى يمكن تحويله إلى استعمال (إلى أن) فيصير التركيب فيه بعض الفرق المعنوي، ويصير الإعراب: جاراً و مجروراً، وهكذا في الآخر.

إن هذا الذي قلته في الفرق بين أو هنا والأدوات الأخرى التي قدرها بها النحاة نظير الفرق بين (إلا) و (غير)؛ إذ لا يلزم من دلالة الاثنين على الاستثناء تطابقهما معنى وإعرابا. وهو قياس مع الفارق؛ لأن إلا وغير كلاما للاستثناء، وهنا أو تدل على معنى يقرب من معان عده. ولكن فيه دلالة – مع ما سبق في مباحث عده من هذا البحث – على تفرد ألفاظ معينة بأحكام لفظية ومعنوية مخصوصة في تراكيب مخصوصة.

<sup>١</sup> ذهب الكوفيون إلى جعل الإتيان في آخر العبارة بما يخالف أولاً المقتضي للرفع عملاً لنصب الآخر؛ للدلالة على المحالفه في المعنى. لذلك جعلوا الخلاف عاماً للنصب في المفعول معه، وكذلك صفة الظرف التام الواقع خبرا. انظر ائتلاف النصرة - ٣٦

.٣٨

<sup>٢</sup> شرح ابن الناظم .٦٧٥

<sup>٣</sup> قال أبو حيان: ((وتقدير سيبويه زعم بعضهم أنه أعم؛ لاختلاف ذيئك المذهبين في بعض صور (أو) ... وقد يختلف تقديره في قوله: لأطيعن الله أو يغفر لي، فهذا لا يصح فيه تقدير إلا أن)). الارتشفاف ٤٦/٢

يقي أن أشير هنا إلى إن ما اعترض به ابن يعيش على الزمخشري يفيد أن الزمخشري لا يجوز تقدير أو هنا بـ (إلا أن)، وأن مذهبه تقديرها بإلى أن فقط. والحق أنه اقتصر عليه في تصانيفه النحوية، فكما ورد الاقتصار على هذا المعنى في المفصل، جاء في الأنموذج نحو ذلك أيضاً<sup>١</sup>. لكنه في كشافه قال عند قول الله تعالى ﴿لَا جناح عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيْضَةً﴾ : ((أو تفرضوا لهن فريضة : إلا أن تفرضوا لهن فريضة ، أو حتى تفرضوا ))<sup>٢</sup>. ذلك لأنه رأى في العطف بالجزم نقضاً للمعنى؛ لأن الجزم يقتضي نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين: الميس أو الفرض، وذلك غير مراد لخالفته الحكم الشرعي في المسألة<sup>٣</sup>. فلما حمل الفعل على النصب أجاز التقديرين: الاستثناء والغاية. وربما كان سبب اختلاف أقواله في التفسير والتصنيف النحوي لما يحتمله النظم القرآني من معان، في حين أنه يبين في التصنيف النحوي ما ينبغي أن يكون الأصل، وما عليه المعول.

<sup>١</sup> انظر شرح الأنموذج ١٨٢.

<sup>٢</sup> الكشاف ١ / ٣٧٤.

<sup>٣</sup> انظر المغني ٩٣ - ٩٤.

## معنى (لم يكدر)

قال الزمخشري في باب أفعال المقاربة: ((وقوله تعالى ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُدْ يَرَاهَا﴾ على نفي مقاربة الرؤية. وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية. ونظيره قول ذي الرمة: رسيسُ الْهَوَى مِنْ حَبَّ مِيَةٍ يَبْرُحُ<sup>١</sup>)

فقال ابن عباس: (قد اضطررت آراء الجماعة في هذه الآية. فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن كاد معناها: قارب، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري. والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله ﴿ظُلْمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقُ بَعْضٍ﴾).

ومنهم من قال: التقدير لم يرها ولم يكدر. وهو ضعيف؛ لأن (لم يكدر) إن كانت على باهثاً فقد نقض أول كلامه باخره، وذلك أن قوله: لم يرها، يتضمن نفي الرؤية، وقوله: لم يكدر، فيه دليل على حصول الرؤية، وهو متناقضان.

ومنهم من قال: إن (يكدر) زائدة، والمراد: لم يرها. وعليه أكثر الكوفيين.

والذي أراه أن المعنى: أنه يراها بعد اجتهداد ويسأ من رؤيتها. والذي يدل على ذلك قول تأبط شرًا:

فأبْتَ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدَتْ آيَا

والمراد: ما كدت أؤوب، كما يقال: سلمت وما كدت أسلم. ألا ترى أن المعنى: أنه آب إلى فهم، وهي قبيلة، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب. وعلة ذلك أن (كاد) دخلت لإفاده معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت كان لإفاده الزمان في الخبر، فإذا دخل النفي على كاد - قبلها كان أو بعدها - لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يرها. فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترنت بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها

قد وقع؛ هذا مقتضى اللفظ وعليه المعنى. والقاطع في هذا قوله تعالى «فَذَبَحُوهَا وَكَادُوا يَفْعَلُونَ»، وقد فعلوا الذبح بلا ريب.

فأما قول ذي الرمة: (إذا غير النَّأي المحبين ... إلخ) فقد قيل: إنه لما أنسدَهُ أنكر عليه وقيل له: فقد برح حبها، فغيره إلى قوله: (لم أجد رئيس الهوى)، وعليه أكثر الرواية. وإن صحت الرواية الأولى فصحتها محملاً على زيادة (يكاد)، المعنى: لم يبرح رئيس الهوى من حب ميّة، فهذا عليه أكثر الكوفيين، والشاعر لا يتقييد بمذهب دون مذهب، ومثله قوله:

وتکاد تکسل أن تجيء فراشها  
تکاد فيه زائدة فاعرفه)<sup>١</sup> اهـ.

وقد أشار ابن يعيش إلى السبب الرئيس وراء اضطراب العلماء في توجيه الآية. فإن ما عهد في استعمال: (لم يكُد يفعل كذا) أنه على معنى أنه فعل الشيء، لكنه فعل ذلك بصعوبة وبعد إبطاء واستئصال حتى كأنه لم يكن متوقعاً أن يفعله، أي: بعد يأس من فعله. هذا المعهود في استعمال هذا اللفظ، ثم جاءت آية كريمة ظاهرها أنه يفسُد فيها المعنى بحمله على المعهود من استعمال اللفظ على هذه الصورة؛ ذلك أن قوله تعالى ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُدْ يَرَا هَا﴾ سبقه في الآية قوله تعالى ﴿أَوْ كَظَلَمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَّجِي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقُ بَعْضٍ﴾؛ إذ رأى العلماء أن الظلمات الشديدة الموصوفة في الآية تقتضي أن تتضمن روية اليد فيها؛ مما يُعهد من أن الإنسان لا يرى يده في ظلام أقل من الظلمات الموصوفة، لا سيما إذا حملت الآية على معنى الوصف والتبيه بأشد الأحوال إظلاماً. وعندني أن ورود هذه الآية خصوصاً هو العلة في وجود الخلاف في معنى (كاد) إذا اقترن بالنفي، ولو لم ترد الآية بخصوصها على هذا النحو ماورد الخلاف في هذه المسألة؛ لأن المعروف المنقول من استعمال كاد منفيًّا ماذِكَرَ، ولذلك وافق قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ما عُهِدَ من دلالة هذا اللفظ. وعندني أنه لو لم ترد الآية الأخرى المشكلة ما تناول هذه الآية الأخيرة في دلالتها العلماء؛ لوضوح المراد فيها، وموافقته الاستعمال.

وتحطّطه من سمع ذا الرّمة دليل واضح على استقرار دلالة التركيب في أذهان مستعملِي اللغة من العرب. ذلك لأنّه نقل أن المخطئين له من شافهه وسمعه من العرب وقت إنشاده<sup>١</sup>. وما تصويب من صوابه في قوله إلا لمارئي في الآية المذكورة مما يفسُد في الظاهر من التأويل بالمعنى المعهود. ولذلك قيل في الدفاع عنه أنه من قبيل الآية المذكورة<sup>٢</sup>.

وقد ذَكَرَ ابنُ عيُش ملخص الآراء من أقوال من تقدمه من العلماء، وهي ثلاثة مذاهب، ورابعها ما اختاره هو. أما قوله: إن أحدها أن المعنى لم يقارب الرؤية، وهو اختيار الزمخشري، والثاني: أن معنى الآية لم يرها ولم يكُن، فإن الرأيين يُؤُولان إلى رأي واحد، هو نفي الرؤية، لا إثابتها. أما أولاً فكأنّ قائله يصوّر أن معنى (كاد): قرب، فيصير معنى (ما كاد): ماقرب؛ ليس لم له بعد ذلك أن المعنى في الآية: لم يقارب رؤيتها، فهو إذن نفي للرؤبة؛ لأنّه نفي حتى لمقاربة الرؤبة، فتنتفي الرؤبة أصلاً من باب أولى. وأما الآخر فقيل به للوصول إلى النتيجة نفسها، فهو محاولة للتوفيق بين اللّفظ الظاهري والمعنى، فكأنّ قائله يصور أن (يكاد يراها) معناه: قارب رؤيتها، فلما دخل النفي انتفى الجزآن، أي: (يكاد) و (يراهما)، فصار المعنى: لم يرها ولم يكُن. فهو كسلبيّة في نفي الرؤبة وعدم إثابتها، بل أدّعى على الرأيين أنه أبلغ من نفي الرؤبة؛ لما يستلزم نفي المقاربة من نفي الرؤبة بأبلغ من نفيها من غير نفي المقاربة. وتلمسُ من كلام المؤولين التوفيق بين الاستعمال المشهور وما تستلزم منه الآية.

وقد لحظ الأخفش ما بين ظاهر المعنى في الآية وما في الاستعمال من خلاف بين، فأراد أن يزيل هذا الاختلاف بالتجوء إلى حلّ منطقي صوري، فقال في قوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا﴾: إذا قلت: (كاد يفعل) إنما تعني: قارب ولم يفعل، فإذا قلت: (لم يكُنْ يفعل) كان المعنى: أنه لم يفعل ولم يقارب الفعل، فالمحصلة إذن أن هذا على صحة الكلام، أي: على ما يكون صحيحاً في اللغة.

<sup>١</sup> انظر الموضح ٢٣٥.

<sup>٢</sup> السابق ٢٣٥.

ولم يسلم ابن مالك للأخفش أن ذلك على صحة الكلام، مع أنه يرى رأي الأخفش في الآية، وهو أيضاً من يرى أن نفي كاد لا يفيد الإثبات. لكنه أقر بأن اللغة أجازت (لم يكدر يفعل) على معنى: فعل بعد شدة، فليس ما أُولئِك الأخفش على صحة الكلام<sup>١</sup>.

ولهذا الإشكال في الآية قال المبرد في إيضاحها: ((فمعناه – والله أعلم – لم يرها ولم يكدر، أي: لم يدّن من رؤيتها)).<sup>٢</sup>

وأورد الزجاج قولين في تأويل الآية: أحدهما: هذا الذي قاله المبرد. والآخر قوله: إن المراد: ((رآها من بعد أن كان لا يراها من شدة الظلمة)).<sup>٣</sup>

وهو الرأي الآخر الذي اختاره ابن يعيش. هذا ولم ينسب الزجاج<sup>٤</sup> لهذا القول أو الذي قبله لقائل معين، لكنه مال إلى تفضيل الأول منهمما؛ لأن الأنسب عنده نفي الرؤية مع ما وصف من ظلمات شديدة، تمنع رؤية اليد فيما هو دونها في الإظلام.

أما أكثر من أطالوا في الاحتجاج لنفي الرؤية في هذه الآية، ومثلها بيت ذي الرمة، وأن نفي مقاربة الرؤية أبلغ من نفي الرؤية نفسها، لاستلزم نفي مجرد المقاربة انتفاء الرؤية أصلاً وبعد حصولها، فإمام البلاغيين عبد القاهر الجرجاني في دلائله. ولعل الزمخشري تأثر به، لا لأنه أول الآية بنفي مقاربة الرؤية، وكذلك البيت؛ لأن مسبوق بذلك كما تبين، بل لأنه أطال في الاحتجاج لبلاغة هذا التركيب، وأن نفي المقاربة فيها أبلغ من نفي نفس الرؤية<sup>٥</sup>.

وقد تابع عبد القاهر والزمخشري<sup>٦</sup> صدر الأفضل الخوارزمي شارح المفصل. غير أنه قرر أن هذا الرأي مبني على أصلين: أحدهما: ((أن كاد إذا طرح عن خبره (أن) فهو على معنى (حصل) فلا

<sup>١</sup> شرح الكافية الشافية ٤٦٩/١.

<sup>٢</sup> المقتضب ٧٥/٣ وانظر الكامل ٢٥٢/١.

<sup>٣</sup> معان القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١.

<sup>٤</sup> دلائل الإعجاز ٢٧٤ – ٢٧٧.

تبقى للمقاربة)<sup>١</sup>. والآخر: ((أن الكلام متى اشتمل على قيد زائد على أصل المعنى ثم دخل على ذلك الكلام النفي فإنه يتوجه إلى ذلك القيد، لا إلى أصل الكلام))<sup>٢</sup>. وخلص من ذلك إلى أن معنى البيت: لم يحصل رسיס الهوى بارحا، ومحصوله حصل غير بارح. وفي الآية: حصل غير راء لها بعد أن كان رائيا لها، قوله تعالى ﴿فَذُبِحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ معناه: ذبحوها بعد أن حصلوا غير فاعلين للذبح.<sup>٣</sup>

وقد نقل شارح للمفصل آخر هو الأندلسبي عن شيخه تاج الدين الكندي تعليلا آخر لانتفاء الرؤية المفهوم في هذه الآية، وهو ((أن انتفاء الرؤية إنما فهم من الشرط؛ وذلك أن (إذا) للشرط، والمعلق على شرط لا يقع بدون وقوع الشرط)). وفيه دلالة على أن الآية تستوجب الحكم بنفي الرؤية؛ فينبغي لذلك التمس العلة في ذلك. ولو كانت الآية قد جاءت على المعهود في الاستعمال لم يجهد العلماء أنفسهم في الوصول إلى إفهام نفي الرؤية من هذا التركيب.

وقد حمل العكاري على القائلين بأن التقدير في الآية: لم يرها ولم يكدر، قال: ((وهذا خطأ؛ لأن قوله ﴿لَمْ يَكُن﴾ إن كانت على باهها نقض الثاني الأول؛ لأنه نفي الرؤية ثم أثبتها، وإن لم تكن على باهها فلا حاجة إلى تقدير الفعل الأول)) ثم اختار الرأي الآخر، حيث قال: ((وقال آخرون: إنه رآها بعد اليأس من ذلك. وهذاأشبه بالمعنى واللفظ)).

أما ابن الحاجب معاصر ابن يعيش فقد حكى في تأويل (كاد) إذا دخل عليها النفي وما تفيده من الدلالة عموماً ثلاثة مذاهب: الأول: أن كاد مع النفي للإثبات مطلقاً، أي سواء أكان المعنى على الماضي أم على الاستقبال. والثاني: أن معناها في الماضي الإثبات، وفي المستقبل كالأفعال الأخرى. والثالث: أنها كالأفعال مطلقاً، فنفيها نفي وإثباها إثبات.

<sup>١</sup> التحمير ٣٠٤/٣.

<sup>٢</sup> السابق ٣١٠/٣.

<sup>٣</sup> السابق ٣١٠/٣.

<sup>٤</sup> انظر ما نقله محقق التحمير من شرح الأندلسبي بهامش ص ٣١ - من الجزء الثالث.

<sup>٥</sup> اللباب ١٩٥/١.

واختار ابن الحاجب الأخير، وقال: إنه الصحيح. ثم أخذ يدفع حجة من قال: إن نفيها إثبات ؛ توطئة لتقوية مذهبه في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات ، فذكر أن شبهة من قال: إنها للإثبات في الماضي قوله تعالى «وما كادوا يفعلون» وقد ذبحوا. وفي المستقبل تخطئة الشعراء ذا الرمة؛ لأنهم فهموا أن المعنى الإثبات، فيكون رسיס الهوى يبرح. ثم قال: ((وليس ما احتجوا به بشيء. أما قوله تعالى «وما كادوا يفعلون» فعلى معنى: أنهم ما قاربوا أن يفعلوا قبل الذبح. والذي يقرره ما سبق من تعنته في قوله تعالى ﴿أَتَتْخَذُنَا هَرْوَانًا﴾، وقولهم ﴿أَدْعُ لِنَا رَبَّكَ يَبْيَنْ لَنَا مَا هِيَ﴾، ﴿أَدْعُ لِنَا رَبَّكَ يَبْيَنْ لَنَا مَا لَوْنَاهَا﴾، ﴿أَدْعُ لِنَا رَبَّكَ يَبْيَنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾). وهذا التعمت دأب مالا يفعل ولا يقارب أن يفعل. وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله؛ فإنه قد يتتجي من ذلك دأبه إلى الفعل. ولو لا مادل على الذبح من قوله تعالى «فَذَبَحُوهَا» وشبهه لم يفهم من نفس الفعل إلا نفي المقاربة. ثم لا ينكر أن العرف في مثل ذلك جرى على نحو ذلك في المعنى؛ فإذا قيل: ماكاد زيد يسافر، فمعناه: سافر بعد أن لم يقارب ذلك. وهو الذي غرهم حتى توهموا أنه صار للإثبات<sup>١</sup>).

وهذا التأويل الذي ذهب إليه ابن الحاجب – وإن ارتضاه كثير من الخالفين وتابعوه عليه – خانه فيه التوفيق، وجانبه الصواب؛ إذ ركب فيه الوعر، ليس لم القول بعدم الإثبات فيما الإثبات فيه ظاهر كالشمس ، ليس لقصد نفي الإثبات فيه فحسب ، بل ليتقلل من نفي الإثبات فيما لا إشكال في الإثبات فيه إلى الحل الذي يراه يناسب مأفيه الإشكال، فيزيله. لقد تعسف ابن الحاجب ومن قال بقوله في إثبات أن المعنى: أنهم ما قاربوا أن يفعلوا قبل الذبح، وأن زيدا سافر بعد أن لم يقارب ذلك. ثم كيف يحكم بأنه لا دليل على الذبح إلا قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا﴾؟ وهل معنى ذلك أنك إن قلت: ماكاد زيد يسافر، لا دليل على أنه مسافر إلا إذا قلت: سافر زيد وماكاد يسافر، وإن لم تقل سافر فمعناه أنه لم يسافر؟

ثم يتقلل ابن الحاجب إلى قول ذي الرمة، نافيا عنه الغلط، وجاعلاً إياه كآلية الكريمة من سورة النور، حيث الحمل على إثبات الرؤوية يفسد المعنى. بل المعنى في الآية: ((إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها. وهذا أبلغ من نفي نفس الرؤوية؛ لأنه إذا انتفت المقاربة للرؤوية كانت الرؤوية أبعد.

وأما قول ذي الرمة فلا ينبغي أن ينطأ، بل يحمل على هذا المعنى، فيكون قصده: أنه إذا غير المحرر المحبين لم يقارب حبي التغيير. وهذا أبلغ من نفي نفس التغيير؛ لأنه إذا انتفى مقاربة التغيير كان التغيير أبعد<sup>١</sup>).

لقد زين القائلون بهذا قولهم بزخرف القول، فاغتر به من رآه. ولو تأملوا قليلا فيما ساق لم يجدوه يقوى الوقوف على ساق؛ لأنه مبني على المغالطة من أساسه ، ولم يلتجئ إليه أصلا إلا ما ظاهره فساد المعنى في الآية على تقدير المعنى المعهود في (ما كاد)، حتى إنه لو لم يكن بذلك التقدير فساد المعنى ماجيء بهذا التقدير أصلا. وانظر كيف تحول هذا التقدير المتكلف إلى أن صار على أيدي هؤلاء أبلغ من غيره؛ وما ذلك إلا لأن منهم من تلاعب بالألفاظ فقدم فيها وأخر حتى أوهم الناس أنه وصل إلى السر فانتزعه وكشف الغطاء عنه. ولو أنعمت النظر فيما قيل لا نكشف لك ضاللة ما ذكروا. وعندني أن ما يغرس أكثرهم من ذكرت ومن سأذكروهم إلا عدم التوصل إلى ما يزيل الإشكال في الآية، ولو زال الإشكال فيها لراجع العلماء هذا القول. لكنهم وجدوا فيه مما يمكن أن يذهب صعوبة الآية؛ فاطمأنوا إليه من غير مراجعة.

أما أن معنى ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا﴾: لم يقارب رؤيتها، وأنه أبلغ من: لم يرها، من حيث إن الأول نفي مقاربة الرؤية، ويقتضي ذلك بعد حصول الرؤية أكثر، فذلك مala يقوله عربي يعرف معنى قولك: لم أكُنْ أراها. بل ذلك مما يفرض على اللغة من خارجها، إذ هو مثل أن تقول: إن العربي مخطوط في قوله: لم أكُنْ أفعل، للشيء الذي فعله، وجوابه: أن هذا ما قاله العربي وما عنده بهذا التركيب، فكيف تحكم فيه؟ وكيف تنكر عليه معنى خصه بهذا الأسلوب؟ إن الفيصل في هذا ليس فيما بلأ إليه هؤلاء، بل الحكم في نحو هذا للتركيب الوارد عن العرب دلالته هنا التركيب في لغتهم، ولو لا هذا المعهود من المعنى ما أشكلت الآية. وكان الأولى من يرون انتفاء الرؤية هنا البحث عن السر في ذلك في الآية وتوجيه المعنى فيها بما يناسبها بدلا من إنكار معنى مخصوص عهد في تركيب مخصوص.

هذا وقد أقر ابن الحاجب في آخر حديثه بأن الذي دعا إلى هذا التأويل بُعد المعنى المعهود في آية النور. ولهذا فرق قوم بين الاستقبال لبعده فيها والمضي لقربه في آية البقرة.<sup>١</sup>

والعجب أن هذا الرأي – على ثقافته – لقي قبولاً عند المتأخرین فقال به منهم: ابن مالك<sup>٢</sup>، والرضي<sup>٣</sup> وابن هشام<sup>٤</sup>، وغيرهم<sup>٥</sup>. وإن جاء عن بعضهم ما ينِم عن عدم اطمئنان تام إلى ما ورد في هذا التأويل هنا؛ لعدم اطراده في آيات أخرى وفي المعهود في اللغة مما أشبه تركيب الآية المذكورة. من ذلك قول ابن مالك: ((وقد يكون نفيها إعلاماً بباء الواقع، والثبوت حاصل، كقوله تعالى «فَمَا هُؤلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا» أي: يفتقرون بباء الواقع، وعسر)). ثم قال عَقِيبَ ذلك: إن ((اللغة أجازت (لم يكُن يفعل) على معنى: فَعَلَّ بَعْدَ شَدَّة)). كل ذلك أورده بعد أن تكلم في المسألة بنحو قول ابن الحاجب السابق.<sup>٦</sup>

ولَا تَفْهَمَنَّ أَنَّ الزَّمْخَشْرِيَّ قد جَنَحَ إلى ما جنح إليه القائلون بهذا الرأي – ولا سيما ابن الحاجب ومن بعده – من طرد نفي المقاربة في جميع ماجاء من (كاد) مقتربنا بالنفي للعلة التي ذكروها. ولكنه أشكل عنده حمل الآية على المعنى المعهود في استعمال (لم يكُن) كما أشكل على غيره، فالتجأ إلى ما التجأ إليه سابقوه. وأغلب الظن أنه لم يُرِدْ غير توجيه الآية والبيت بخصوصها؛ لعدم تعرضه لشيء من ذلك في آية البقرة، بل اقتصر فيها على دلالة الذبح بعد إبطاء واستئصال.<sup>٧</sup>

أما ابن يعيش فقد وجد عند السابقين قبله تأویل، أحدهما ما ارتضاه الزمخشري. ولم يرُقْ له لما فيه من بُعدِ تقدیر انتفاء الرؤية فيما لا تنتفي به بحسب استعمال العرب. ورأى أن ليس في التركيب ما يشير إلى انتفاء الرؤية، بل الملجئ إلى تقدیر انتفائها قرينة أخرى من خارج التركيب

<sup>١</sup> السابق/٣/٩٢٣.

<sup>٢</sup> صرخ ابن مالك باتباع هذا الرأي في شرح الكافية الشافية/١/٤٦٦-٤٦٩. وفي التسهيل وشرحه أجاز دلالة وقوع الفعل عسيراً، وعدمه، وعدم مقاربته. انظر شرح التسهيل/١/٣٩٦، ٣٩٩-٤٠٠. وانظر أيضا المساعد/١/٣٠٣.

<sup>٣</sup> شرح الكافية للرضي/١/٢٢٣-٢٢٥.

<sup>٤</sup> المغني/٨٦٨-٨٦٩.

<sup>٥</sup> انظر تعليق الفرائد/٣/٣١٢-٣٠٨، شرح الأشنوني/١/٢٧٧-٢٧٨.

<sup>٦</sup> شرح الكافية الشافية/١/٤٦٦-٤٦٩.

<sup>٧</sup> الكشاف/١/٢٨٨.

وهو سَبُقُ ذكر الظلمات التي ينبغي ألا يَرَى الواحدُ يَدُهُ في مثلها أو أقل إظلاما منها، بحيث لو لم يَرِدْ ذِكْرُ الظلمات ما احتج إلى تقدير، ولا حصل في الآية إشكال.

ويرجع إلى هذا القول قول آخر قريب منه، هو تقدير : لم يرها ولم يكده، لأن محصلته نفي الرؤية، كما تقدّم، ولأن الملحى إليه كالملحى إلى سابقه، وهو ما يُلْمِسُ من تعارض إثبات الرؤية مع ما يقتضي ظاهر الآية من نفيها.

أما القول الثالث: وهو عَدٌ (يكد) زائدة، فلم يلق رواجاً كبيراً بين علماء العربية. فلا تكاد تجد الكلام فيه إلا على سبيل الإشارة إلى ذكر المذهب لا غير<sup>١</sup>. ويبدو أن ضعفه ظهر لهم من حيث إن الملغى من أحكام الألفاظ المزيدة إنما هي أمور لفظية لا معنوية. فالمعتبر في الألفاظ المزيدة زيادتها لفظاً بحيث تُلغى فيها بعض أحكام الإعراب، وبحيث تُقْحَمُ بين الطالب والمطلوب، لكنها لا تخلي من المعنى، بل قد تراد معنى غالباً كالتوكييد<sup>٢</sup>. فلما كان الحكم يزيادتها هنا يقتضي إلغاء المعنى إلغاء تماماً؛ لأن الإشكال يبقى بإبقاء معناها، ضَعْفٌ عندهم هذا القول.

وأما القول الذي ارتضاه ابن يعيش فقد رأه أقل بعدها من الأقوال الأخرى. ذلك لأن إثبات الرؤية بَعْدَ صعوبة و Yas من حصولها أسهل من ارتكاب مالا دليل عليه من مجرد التركيب بحسب مجرى عليه استعمال أصحاب اللغة. ويقرّب هذا التأويل من ظاهر الآية أن صعوبة الرؤية وحصوها بعد يأس قريبة من عدم الرؤية.

أما ما ذكره ابن يعيش من أمر اللفظ والمعنى في هذه المسألة فقد حكم على مذهب الزمخشري أن المراعي فيه إنما هو المعنى دون اللفظ، وفسر ذلك بقوله: ((لأن كاد معناها قارب، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها)). ثم قال: ((والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة)). وعندى أن معنى المبالغة، وهو معنى من خارج تركيب (لم يكده)، هو الذي فرض على الزمخشري ومن قال بقوله هذا التأويل، فهذا المعنى هو المنظور إليه دون غيره. أما أن كاد معناها

<sup>١</sup> انظر شرح التسهيل ٤٠٠/١.

<sup>٢</sup> انظر المعني ٣٢٣ - ٣٢٢، التصریح ٨/٢، شرح العصامي على القطر ١٤٠ - ١٤١.

قارب، فصار معنى لم يكُن: لم يقارب، فهو أمر لفظي التُّمُس لتسویغ ذلك التأويل. ولو نظر إلى معنى تركيب (لم يكُن) لتُؤْصَل إلى نتيجة أخرى تختلف ما أريد من إثبات المبالغة في الآية بنفي الرؤية، وهذه النتيجة هي: إثباتها. ومثل ذلك قول من قال: إن التقدير: لم يرها ولم يكُن. أما التأويل بزيادة (يكُن) لفظاً ومعنى فهو تجاهل لأمر اللفظ والمعنى معاً في هذا التركيب، واللحظه إلى ما به يتَّسع المعنى الآخر، وهو معنى المبالغة في الآية.

إن رأي ابن يعيش الذي ارتضاه أوجَهُ الآراء وأعدّها عندي، بل لا يستقيم من الآراء غيره. ذلك لأنّه لا ينبغي حمل هذا التركيب على دلالة أخرى غير المعهودة فيه كما استعمله العرب. ويبقى البحث بعد ذلك عن سر ورود الآية على هذا النحو من التركيب، لأنّ تُؤَولَ دلالة التركيب بتأويل غريب لا يقره الاستعمال.

وعندي أنّ تركيب الآية لا يقتضي القطع بنفي الرؤية، ولا حاجة إلى تأويل ذلك، وإن حملت الآية دلالات المبالغة في وصف الظلمات الشديدة، لأنّ المعهود في وصف شدة الظلم خصوصاً في لغة العرب أنه من شدته لا يكاد الإنسان يرى يده، وجرى ذلك مجرّى المثل؛ لقرب يد الإنسان منه. وهذا شبيه بارتداد الطرف إذا ذكرت السرعة، فلو فُرضَ أَنْ قيل في شيء سريع اليوم: إنه يحصل قبل أن يرتد إليك طرفك، لعدّ مقبولًا ولو كان الموصوف أشد سرعة من ارتداد الطرف، ولا سيما أننا في عصر السرعة اليوم لا ينكر أن يوصف شيء أسرع من ارتداد الطرف بمثل هذا الوصف. هذا لأنّ ما يجري مجرّى الأمثال قد فُرِّغَتْ ألفاظه من الدلالة الحرافية لكل لفظ، فأصبح للتركيب بكامله معنى معروف ودلالة محددة. وهذا كان تركيب الآية على قدر عالٍ من البلاغة بأنْ خُتم وصف الظلم بهذا التركيب الذي لا يعني في مجمله إلا ما ذُكر.

وماذكره ابن يعيش من أن حرف النفي لا يختلف أمره، سواءً أسبق كاد أم لحقها؛ إنما ذكره لينفي شبهة التعلق بدخول النفي على (كاد)، فأصبح المعنى: لم يقارب؛ لأنّ (كاد) معناها: قارب. وهي شبهة تعلق بها القائلون بقول الزمخشري، حتى لـكأن (لا يكاد يراها) مختلف عن (يكاد لا يراها). وما يمكن التعلق به من ذلك لا يقبل؛ لأنّ المعروف من الاستعمال أنّ إثبات كـلـد يفيد انتفاء الخبر، ونفيها يفيد إثباته، ليس لسبب معين، بل لأنّ هذا هو ما استعمل، سواءً أسبق النفي كـاد أم لـحقها. وقد عُرِفَ هذا واسـتـهـرـ، حتى الغـزـ به المـعـرـيـّـ فقال:

أنحوي هذا العصر ماهي لفظة جرت في لسانى جرهم وثود  
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود  
ولهذا قال ابن يعيش: إن ذلك مقتضى اللفظ وعليه المعنى، وهو حق.

أما تخریج بیت ذی الرمة علی ما ذکر من زيادة (يكد) فدائماً علی نفي الغلط عنه. وهو غير مستقيم لضعف القول بزيادتها، ولأنه لا ضرورة لمنع الغلط ونفيه. وحمل (وتکاد تکسل أن تخیء فراشها) علی زيادة کاد عندي غير مقبول مطلقاً؛ لأن معناها مقصود في البيت، ولعدم قبول القول بزيادة الشيء لفظاً ومعنى حتى يصبح دخوله وخروجه سواء في جميع الأحكام اللفظية والمعنوية. والقول بأن الشاعر جرى على مذهب الكوفيين لعدم تقید الشاعر بمذهب دون مذهب، غير مقبول؛ لما فيه من المغالطة؛ لأن ذا الرمة فصیح تحری لغته علی ما تملیه طبیعته وسلیقته اللغوية، فاما أن یوافق قوله مذهب ما من مذاهب النحاة وإما أن یخالفه، لا أنه ینشد الشعر علی وفق مذاهب النحاة، فیتقید بمذهب دون آخر.

### ٣ - الحكم بصحة الأسلوب أو خطئه

## الفصل بالظرف بين فعل التعجب والمعجب منه

قال الزمخشري في باب التعجب: ((ولا يتصرفُ في الجملة التعجبية بتقدسيم ولاتأخير ولا فصل). فلا يقال: عبد الله ما أحسنَ، ولا : ما عبد الله أحسنَ، ولا: بزيدي أكرمٌ، ولا: ما أحسنَ في الدار زيداً، ولا: أكرمِ اليومَ بزيدٍ.

وقد أجاز الجرمي الفصل، وغيره من أصحابنا. وينصرهم قول القائل: ما أحسنَ بالرجلِ أنْ يصدقَ) <sup>١</sup>.

فقال ابن يعيش: ((وقولهم: (ما أحسن بالرجل أنْ يصدق) فشاهد على جواز الفصل؛ لأنَّ (أنْ يصدق) في موضع المفعول المتعجب منه، وقد فصل الجار والمحروم الذي هو ( بالرجل) بينه وبين الفعل .

والجواب عنه: أن هذا وإن كان قد ورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه؛ وذلك أن التعجب وإن كان واقعا في اللفظ على (أن) وصلتها فيرجع التعجب في المعنى إلى (الرجل) المحروم. وذلك أن (أن) وصلتها مصدر، والمصادر واقعة من فاعليها، والمدح والذم إنما يلحقان الفاعلين. فلما كان يرجع التعجب إلى (الرجل) لم يبقِ الفصل به؛ إذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة) <sup>٢</sup> اهـ.

فأنت ترى أن الزمخشري ابتدأ بمنع الفصل بين فعل التعجب ومعموله، ثم نصر قول الجرمي وغيره المجوز لذلك بذكر الدليل. وقد عجب من صنيعه هذا ابن مالك، فقال بعد أن أورد نص كلامه: ((ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم بعد أن خالفتهم بلا دليل)) <sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> المفصل ٣٣١.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٧/١٥٠.

<sup>٣</sup> شرح التسهيل ٢/٤٢. وقال مثل ذلك في شرح الكافية الشافية ٢/٩٩١٠.

أما حاصل كلام ابن يعيش فإنه لا يرى هذا المثال نصا في الدلالة على جواز الفصل؛ إذ لم يسوغ الفصل هنا إلا ما ذكره من كون التعجب راجعاً في المعنى إلى المفصول به، وإن وقع في اللفظ على أن وصلتها؛ للعلة التي ذكرها. فكأنه يرى أن عدم جواز الفصل أو قبحه مستمر حتى مع ورود مثل هذا المثال. فلا ينبغي أن يُنتصر به لـإجازة الفصل.

ولقد اشتهر بين الدارسين الخلاف في إجازة الفصل أو منعه، وفي قصر الإجازة أو المنع على أحد الأشياء أو كلها، وفي شروط ما يفصل به عند من أجاز الفصل، وعلة الجواز أو عدمه.

أما سيبويه فنص الشارح على أنه لم يصرح في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بشيء<sup>١</sup>. ونص على ذلك غيره من العلماء<sup>٢</sup>. وهو الصحيح؛ إذ لم يرد في كتابه نصّ يمنع الفصل صراحة. غير أن الصimirي نسب إلى سيبويه المنع<sup>٣</sup>. ويبدو أن ما ذهب إليه الصimirي في أمر هذه النسبة قد أخذه من قول سيبويه: ((ولا يجوز أن تقدم (عبدالله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه))<sup>٤</sup>. ففهم من عدم جواز إزالة شيء عن موضعه أنه منع لكل ما يشعر بتصرف فعل التعجب أو يشعر بعدم لزومه طريقة واحدة؛ لأنه قال في تعليل ماعزاه إلى سيبويه: ((لأن فعل التعجب لا يتصرف، وقد لزم طريقة واحدة؛ فضعف عن الفصل)).<sup>٥</sup>

أما الفصل بين التعجب ومعموله بأجنبى فقد نص كثير منهم على منعه.<sup>٦</sup> وعزوا ذلك إلى ضعف فعل التعجب وقلة تصرفه<sup>٧</sup>. وأما الفصل بالظرف المتعلق بفعل التعجب فقد نسب منعه إلى المبرد والأخفش والزمخشري وأكثر البصريين.<sup>٨</sup> على أن بعضهم نقل عنده في المسألة قولهان، أحد هما

<sup>١</sup> انظر شرح المفصل ١٥٠/٧.

<sup>٢</sup> انظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٨، ١٠٩٨، شرح ابن الناظم ٤٦٤، التصريح ٩٠/٢.

<sup>٣</sup> انظر التبصرة ١/٢٦٨.

<sup>٤</sup> الكتاب ١/٧٣.

<sup>٥</sup> التبصرة ١/٢٦٨.

<sup>٦</sup> انظر الارتفاع ٣/٣٧، شرح الأشموني ٣/١٩، شرح ابن عقيل ١/١٥٧.

<sup>٧</sup> انظر الأصول ١/١٠٨، وشرح ابن القواس ٣/٩٦٠، أوضح المسالك ٣/٢٦٣.

<sup>٨</sup> انظر شرح التسهيل ٣/٤٣، التصريح ٢/٩٠.

المنع والآخر الإجازة. فقد نقل بعضُ العلماء مثلَ ذلك عن الأخفش<sup>١</sup>، وكذلك المبرد<sup>٢</sup>. وعلة المنع عند من قال به ضعْف فعل التعجب في العمل، فلا يقوى على العمل مع الفصل، كما لا يقوى على العمل مع تأخّره عن معموله. فكأنَّ علةً منع الفصل مقيسةً على علةً منع تقسيم المعمول.<sup>٣</sup>

وقد صرَح المبرد في المقتضب مرةً بما يفيد المنع، حيث قال: ((ولو قلت، ما أحسنَ عندك زيداً، وما أجملَ اليومَ عبدَ الله، لم يجز، وكذلك لو قلت: ما أحسنَ اليومَ وجهَ زيدٍ، وما أحسنَ أمسِ ثوبَ زيدٍ؛ لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرّف لزم طريقةً واحدةً، وصار حكمه كحكم الأسماء)).<sup>٤</sup> وصريح هنا منع المبرد الفصل بالظرف. وواضح هنا ما علل به للمنع من عدم قدرة فعل التعجب على التصرف. وهي العلة التي لأجلها وجَّه الصيمرى كلام سيبويه على أنه منْع للفصل بالظرف وغيره.

لكن المبرد في موضع آخر من المقتضب يقول: ((وتقول: ما أحسن إنساناً قام إليه زيد. وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا، كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس، تقديره: ما أقبح شتم الناس. من فعله من الرجال)).<sup>٥</sup>

وقد رأى كثير من الناس تناقضاً في هذين النصين. فراح بعضهم ينسب إلى المبرد التعارض في أقواله.<sup>٦</sup> وبعضهم جعل له في المسألة قولين، كما تقدم. وقد ردَّ عبارته واعتزل بعلله تلميذه ابن السراج، وجاء في أصوله مثل الذي ورد في المقتضب<sup>٧</sup>. وسيكشف فيما يأتي السر وراء ما ظاهره التنافي مما ذكرناه.

<sup>١</sup> انظر الارشاد ٣/٣٨، وانظر تعليق محقق كشف مشكلات ٢/٧٦٦-٧٦٧.

<sup>٢</sup> انظر هامش المقتضب ٤/١٧٨، ٤/١٨٧، وتعليق محقق البصرة ١/٢٦٨.

<sup>٣</sup> انظر شرح جمل الزجاجي ١/٥٨٧، شرح ابن القراس ٢/٩٦١. ومر بـك قريباً كلام الصيمرى في مذهب سيبويه.

<sup>٤</sup> المقتضب ٤/١٧٨.

<sup>٥</sup> المقتضب ٤/١٨٧.

<sup>٦</sup> انظر تعليق محقق الكشف ٢/٧٦٦-٧٦٧.

<sup>٧</sup> انظر الأصول ١/١٠٦-١٠٧.

أما الفصل بغير الظرف فقد نقل بعضُهم إجماعَ الإمامة على منعه<sup>١</sup> لكن المنقول عن الجرمي من البصريين، وهشام من الكوفيين إجازة الفصل بالحال، نحو (ما أحسنَ مجردةً هنداً). وعن الجرمي إجازة الفصل بالمصدر، نحو (ما أحسنَ إحساناً زيداً). وعن ابن كيسان الفصل بـلولا ومصحوبها، نحو (ما أحسنَ لولا بخلُه زيداً).<sup>٢</sup> وعن كثيرين غير هؤلاء الفصل بالنداء نحو (أَحْسِنَ يازِيدُ بعمرِه). وقد استدَلَّ على جواز الفصل بالنداء بـماروي عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - حين مر بـumar بن ياسر مقتولاً، فقال: (أعززْ عَلَيْ أبا اليقظانَ أَنْ أَرَاكَ صرِيعاً مجنداً). وفي هذا النص فصل بشيء لا شيء واحد، هما الظرف والنداء. قال ابن مالك: ((إِذَا فَصَلَ بِالنَّدَاءِ وَحْدَهُ، أَوْ بِالْجَارِ وَالْمَحْرُورِ وَحْدَهُ، كَانَ أَسْهَلُ وَأَحْقَ بِالْجَوَازِ)).<sup>٣</sup>

وقد انتصر ابن مالك لقول من أجاز الفصل بالظرف أو الجار والمحرر المتعلقين بالتعجب. وقال: إنه مذهب الجرمي وأبي علي الفارسي، واختاره ابن خروف، والشلوبيين. وقد أورد لأبي علي استدلاً له استدل به في البغداديات، وذلك أن ((بس أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بينه وبين معهده بالجار والمحرر في قوله تعالى ﴿بَسْ الظَّالِمِينَ بَدْلًا﴾<sup>٤</sup> فإن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعهده أولى بالجواز)).<sup>٥</sup> ونقل عن أبي علي الشلوبيين أنه قال في الفصل بالظرف: إن ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور. ثم قال: هكذا قال أبو علي، وهو المنتهي في هذا الفن نقلاً وفقها).<sup>٦</sup> ونسب غيره ذلك إلى الفراء والمازني والزجاج.<sup>٧</sup>

واستشهد ابن مالك - كغيره - لصحة الفصل بالظرف بشواهد كثيرة من التشر والنظم . أما من التشر فكقول علي بن أبي طالب الذي مر، وكقول عمرو بن معدىكرب: (الله ذر بي سليم. ما

<sup>١</sup> انظر شرح التسهيل ٣/٤٠، شرح ابن الناظم ٤٦٤، أوضح المسالك ٢٦٣/٣، الهمع ٥/٦٠ - ٦١.

<sup>٢</sup> انظر شرح الأشموني ٣/١٩ - ٢٠، الهمع ٥/٦١، ونسب الأزهري إجازة الفصل بالمصدر إلى هشام أيضاً. انظر التصريح ٢/٩٠.

<sup>٣</sup> شرح عمدة الحافظ ٢/٧٥١.

<sup>٤</sup> الآية ٥ من سورة الكهف.

<sup>٥</sup> شرح التسهيل ٣/٣٩ - ٤٠. وانظر البغداديات ١١٥.

<sup>٦</sup> شرح التسهيل ٣ / ٤٠ .

<sup>٧</sup> انظر شرح الكافية للرضي ٤/٢٣٢، المساعد ٢ / ١٥٧ ، الارشاف ٣ / ٣٨ ، التصريح ٢ / ٩٠ .

أحسن في الهيئات لقاءها، وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبتت في المكرمات بقاءها). ومن الشعر قول العباس بن مرداس:

وقال نبى المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وقول الآخر:

أقيمت بدار الحزم مادام حزمهما وأحر إذا حالت بأن أتخولا

قول الآخر:

فصدت وقالت بل تريد فضيحتي وأحبب إلى قلبي بها متغضبا

## وقول الآخر:

خليلي ما أحرى بذى اللب أن يُرى صبوراً ولكن لا سبيلاً إلى الصبر

وقول الآخر:

فاض الذي عاداك خلا مسواليا حلمت وما أشفي لمن غيظ حلمه

## قول الآخر :

عاتبني وما أذلني يوم التلاقي عتاب الحبيب يوم الصب

## قول الآخر:

وی لم جار غداة الروء فارقني أهون على به إذ بان فانقطع

وقول الآخر:

## ياصاح ما أحق باللبيك

تجنّب اللهم لدی المشيـ

وقد فصلوا أيضاً بين (ما) و فعل التعجب كثيراً بـ (كان) نحو قال الشاعر:

و، و، و، الفصا، بين (ما) و الفعا، يكون، كقول الشاعر:

صدقت قائي، ما يكون أحق، ذا كهلا بيذ أولي السيادة يافعا

و، و، و، وأيضا الفصا، كذلك بـ (أمسى)، و (أصبح) نحو قولهم: (ما أصبح أبى دها وما أمسى

أدفأها).

<sup>١</sup> انظر الأصول ١٠٦، النكث في تفسير كتاب سيبويه ٢١١، هذا وقد منع قوم منهم ابن الدهان الفصل بغير (كان).

<sup>٦١</sup> انظر شرح ابن القواس ٩٦١/٢، الهمع ٥/٥.

وقد تبع ابن مالك على اختيار جواز الفصل بين التعجب ومعموله بالظرف ولده<sup>١</sup>، وابن عقيل<sup>٢</sup>، وابن هشام<sup>٣</sup>. وهو مذهب ابن عصفور<sup>٤</sup>، وابن معط أيضاً<sup>٥</sup>.

وقد اعتل المحوزون لذهبهم بعلل عدة منها: التوسع في الظرف والجار والمحرر<sup>٦</sup>. ومنها: ((أن ذلك قد جاء في الحرف مع أن الحرف أضعف من الفعل؛ فالآخرى أن يجوز مع الفعل، وذلك نحو قولك: إن بك زيداً مأخوذاً. فإن قيل: إن الحرف قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل، و فعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف وهو الحرف. فالجواب: أن فعل التعجب قويٌّ الأصل؛ لأنّه فعل، و (إنّ) ضعيفة الأصل؛ لأنّها حرف، فلا أقل من أن يكونا في ريبة واحدة))<sup>٧</sup>. ومنها: ما مر من القياس على الفصل في باب نعم وبئس<sup>٨</sup>. ومنها: أنه استحيى الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه، مع أنهما أشد اتصالاً من حملة التعجب، فإن يفصل به هنا أولى<sup>٩</sup>. ومنها: ما سمع في فصيح الكلام شعراً أو نثراً.<sup>١٠</sup>

<sup>١</sup> انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٦٤ - ٤٤٦.

<sup>٢</sup> انظر المساعد ٢/١٥٨.

<sup>٣</sup> انظر الأرضح ٣/٢٦٣.

<sup>٤</sup> انظر شرح الجمل ١/٥٨٧، المقرب ١/٧٦.

<sup>٥</sup> انظر الفصول الخمسون ١٧٩.

<sup>٦</sup> انظر شرح المقدمة الكافية ٣/٩٢٦، التصريح ٢/٩٠.

<sup>٧</sup> شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٨٧.

<sup>٨</sup> قد مضى قول الفارسي – فيما نقله ابن مالك – في التنظير لجواز الفصل في التعجب بجوازه في باب نعم وبئس: إن بئس أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بين بئس ومعمولها، فإن يقع الفصل في التعجب أولى. لكن بعضهم على عكس ذلك؛ لأن التعجب لحريانه مجرى المثل لرم فاعله الإضمار، بخلاف نعم وبئس، وهذا عللوا لمنع الفصل في التعجب وجوازه في باب نعم وبئس، وكلا فعلى التعجب والمدح أو الذم غير متصرفين. انظر شرح ابن القواس ٢/٩٦١.

<sup>٩</sup> انظر التخيير ٣/٣٣١.

<sup>١٠</sup> ومن أدلةهم على جواز الفصل ما ذكره ابن الدهان من أن معهول فعل التعجب مفعول، واتصال الفعل والمفعول ليس كشدة اتصال الخبر بالخبر عنه، ولذا استحيى الفصل هنا ومنع بين ما و فعل التعجب بغير كان. ورد هذا بأن المعهول فعل في المعنى، وهو أشد اتصالاً من الخبر بالخبر عنه. انظر شرح ابن القواس ٢/٩٦١.

وفي المسألة رأي آخر غير الرأيين المذكورين، وهو أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله الظرف جائز، ولكن على قبح. فتحصل في المسألة ثلاثة أقول: منع الفصل، وجوازه باستحسان، وقبحه.<sup>١</sup>

لكن الذي بدا لي بتتبع نصوص العلماء أن مسألة (ما أحسن بالرجل أن يصدق) مستثناة مما سبق تفصيله من المذاهب، مع أن أكثرهم يستدل بها – كما سلف – على جواز الفصل باستحسان؛ لأنها مما سمع في الكلام الفصيح. ولم ير النحاة في هذا الأسلوب فرقاً بينه وبين الفصل بالظرف عموماً. وهذا نسب إلى المبرد التناقض، مع أنه مثل للجواز بنحو هذا المثال، وهو قوله: (ما أভي بالرجل أن يفعل). ولذلك أيضاً نصر الزمخشري مذهب المحوزين بهذا المثال مع أنه منع الفصل قبل ذلك.

وقد اهتدى – فيما أرى – ابن يعيش إلى مقصد المبرد حين منع الفصل بإطلاقه في موضوع من كتاب المقتضب، ثم أجاز (ما أভي بالرجل أن يفعل)؛ إذ لم يناف قوله الثاني الأول<sup>٢</sup>، لخصوص الفصل في هذا المثال. فالمبرد قرن المثال بقولهم، ما أحسن إنساناً قام إليه زيد، على أن إنساناً شائع غير مقصود به أحداً. فمعنى أن (إنساناً) مشابه للرجل في المثال. فإذاً لم ينص على سبب التقدّم هنا، بل أفاد كلامه جواز التقدّم، ومعنى (الرجل) في المثال وهو أنه ليس معيناً. وهذا لم يفهم عنه سبب تجويفه التقدّم في نحو هذا المثال خصوصاً. ومثل هذا المثال قولهم: ما أভي بالرجل أن يشتم الناس.

وقد تابعه في تردید عبارته ابن السراح بما لم يفهم منه على وجه التحديد الفرق في إجازة هذا المثال وعدم إجازة نحو (ما أحسن في الدار زيداً) مثلاً. بل أشعر كلامه بأن العلة في تجويف (ما أভي بالرجل أن يفعل كذلك) إنما هي لأن التعجب من فعله لا منه هو؛ لشياعه وعدم تعينه.<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> انظر المساعد ٢ / ١٥٨ ، الارتفاع ٣ / ٣٧ - ٣٨ ، المجمع ٥ / ٦٠ .

<sup>٢</sup> انظر الأصول ١ / ١٠٧ - ١٠٨ .

فلما تعرض ابن يعيش للمسألة كشف قليلاً مما يعتريها من غموض. إذ بين أن التعجب في المعنى يعود إلى الرجل، وأشعر كلامه أن هذا مخصوص بمحاجيءه وأن الفعل بعد الجار والمحرور، وأن فاعل الفعل هو المحرور، أي: يعود منه ضمير له. لكن كلامه لم يخل من بعض غموض؛ إذ لم يتعرض لذكر الضمير العائد على المحرور.

وقد أوضح أن السر في ذلك عود الضمير الذي في الفعل على المحرور ابن القواس في شرح ألفية ابن معط، فقد استثنى مما يكتنف الفصلُ به أو يقُبُحُ وانهُتِفَ فيه ما قُدِّمَ فيه الجار والمحرور واتصل بما بعده ضميريًّا يعود على المحرور؛ لأنه لو تأخر المحرور لكان في ذلك إضمار قبل الذكر على غير حَدَّه<sup>١</sup>. وهو ما أثبته أبو حيان – ونقله عنه السيوطي – بقوله: إن محل الخلاف في هذه المسألة فيما لو لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المحرور، فإن تعلّق وجوب تقليص المحرور، نحو (ما أحسن بالرجل أن يصدق)<sup>٢</sup>. فكأنَّ المثال لو لم يذكر فيه حرف الجر: (ما أحسن أن يصدق الرجل) بتأخير الرجل؛ لأنَّ فاعل ظاهر للفعل، فلما أريد الإتيان بالحرف تقدم الجار والمحرور وجوباً لسبعين: لفظي ومعنوي، أما اللفظي فلأنَّ تأخيره يوجب الإضمار قبل الذكر. وأما المعنوي فلأنَّ تأخيره يصرف المعنى، ويصير كأنَّ الضمير لا يعود إلى التعجب منه في المعنى، وهو المحرور؛ لأنك إن قلت: (ما أحسن أن يأمر بالمعروف) لم يعد الضمير إلى المعروف، بل أوجب تأثير الجملة والمحرور انصراف عود الضمير على التعجب منه في المعنى، وتقديره (هو). وقد ألمح ابن يعيش إلى هذا كله بقوله: إن التعجب منه هو الرجل، وهو الفاعل في المعنى. لكنه لم يفصل المسألة على هذا النحو من الوضوح.

وبناءً على ما تقدّم يكون تقليص الجار والمحرور هنا واجباً. وليس في المثال شَبَهٌ بما يمكن أن يكون الظرف فيه متقدراً ولا يحصل بتقديمه اختلاف في المعنى نحو (ما أحسن اليوم زيداً)، إذ هو مثل (ما أحسن زيداً اليوم) ونحو (ما أحسن في الدار زيداً) المماثل في المعنى نحو (ما أحسن زيداً في الدار). وهكذا بقية ما اختلف في حواز الفصل به نحو (أَكْرَمْ يازِيدُ بعُمُرِيْوْ) المُشَبِّهُ في المعنى (أَكْرَمْ بعُمُرِو يازِيدْ).

<sup>١</sup> انظر شرح ابن القواس ٢/٩٦١.

<sup>٢</sup> انظر الارتفاع ٥/٣٨، المجمع ٥٠/٦٠.

وبالتأمل فيما ورد عند المبرد وابن السراج في المسألة يظهر لي أن المعنى المشار إليه لا يكون إلا حينما يكون المتعجب منه حنسا، وإن لم تصح المسألة في مذهبهما. ويبدو أنهما لا يجيزان (ما أحسن بزيد أن يصدق) مثلا. ومعنى هذا أن شياع الرجل وعدم تعينه مسوغ على مذهبهما للتقديم، لكن الجنسية ليست وحدها التي أوجبه، بل أوجبه التقدير اللفظي للضمير المقتصي في المعنى أن يعود على متقدم. ولعدم تصريحهما باقتضاء الضمير أن يعود على متقدم، وللاقتصار على ذكر الجنس، لم يفهم كلامهما في المسألة، ونسب إليهما التناقض.

## الباب الثاني

قضايا البنية

# الفصل الأول

التصريف

## المبحث الأول: الأصالة والزيادة

١ - تعين الأصلي والزائد في الألفاظ

\* توج

\* منجذون

\* هناك

\* تعزية

\* قيام

٢ - تعين المذوق في تصرفات الألفاظ

\* كلتا

\* مهيم

\* حولايا

\* جحمرش

(الأصلة والزيادة)

## الأصالة والزيادة

من المعلوم المقرر أن لغات البشر جميعها إنما هي أصوات منطقية. أما اللغة المكتوبة فليست غير رموز أريد بها تمثيل اللغة المنطقية، فاصطلاح أهل كل لغة على رسوم وأشكال ترى بالعين فتدل على المنطق. ومعلوم أيضاً أن أصوات اللغات كافة نوعان: صامدة (consonant) وصائمة (vowel). أما الصامدة فتكون في الغالب أصل المادة وجذرها، ويختلف عدد ما منها فيؤلف ألفاظاً ذات معنى، ولكن الإتيان بها وحدها متعدّر؛ إذ لا بد من اعتمادها على أصوات أخرى هوائية تسبقها أو تلحقها، وهي الصائمة.

وعدد المتكلّم من بني البشر إلى الإفاده من الأصوات الهوائية تلك بالتنويع بين الفتح والضم والكسر؛ ليأتي بأنواع مختلفة من المعاني لأصل واحد مشترك، فتشأ ما يُسمى بالحركات القصيرة (الضمة والفتحة والكسرة). كما عَمِدَ – بما هداه إليه عقله الذي ميّزه به خالقه سبحانه – إلى الإفاده من تلك الحركات بإطالتها قليلاً، فكان ما سمي بالحركات الطويلة وهي أحرف المد (الألف والواو والياء) ليعبر عن مزيد من المعاني المختلفة لأصل مشترك واحد. فإذا لا فرق بين الحركات وأحرف المد في شيء مطلقاً إلا في الطول والقصر، وهو ما يسميه المحدثون (الفرق في الكمية).

فالفرق بين (عَلَم) و(عَالَم) مثلاً ليس إلا فرقاً في طول الفتحة التالية للعين. والفرق بين (عَالَم) و (عَالِم) فرق في الحركة التالية للام. ولذلك فإن اللغات التي تراعي في كتابتها رسم جميع أصوات الكلمة من صوامت وصوائت تكتب الكلمات الثلاث السابقة على النحو التالي:

(عَلَم): عين + فتحة قصيرة + لام + فتحة قصيرة + ميم  
 (عَالَم): عين + فتحة طويلة + لام + فتحة قصيرة + ميم  
 (عَالِم): عين + فتحة طويلة + لام + كسرة قصيرة + ميم

لقد أكد بعض الأقدمين أن الحركات القصيرة ليست إلا أبعاض حروف المد، ورددوا القول بأن أحرف المد ما هي إلا حركات طويلة. فهذا ابن جنی يقول: ((اعلم أن الحركات

أبعاض حروف المد و اللين ... فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعضاً الياء، والضمة بعض الواو). وينسب ابن جني هذا القول إلى متقدمي النحاة قبله، فيقول: ((وقد كان متقدمو النحوين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توأم كواهل قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعض، وذلك قوله: يخاف وينام، ويسيير ويطير ويقوم، فتجد فيهن امتداداً واستطالة ما، فإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم ازدادن طولاً وامتداداً))<sup>١</sup>.

ويستدل ابن جني لـ (الفرق في الكمية)، ويمثل له فيقول: ((ويذلك على أن الحركات أبعاض هذه الحروف أنك متى أشمنت واحدة منها حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عمر)، فإنك إن أشمنتها حدثت بعدها ألف، فقلت: عامر. وكذلك كسرة عين (عنب) إن أشمنتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قوله: عينب. وكذلك ضمة عين (عمر) لو أشمنتها لأنشأت بعدها واوا ساكنة، وذلك قوله: عومر. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أشمنتها لأنشأت بعدها واوا ساكنة، لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها))<sup>٢</sup>.

وسمى الأقدمون الأحرف الثلاثة (الألف والياء والواو) بأمهات الزوائد، معللين لذلك بأنها- بالإضافة إلى كثرة زياقتها في الكلمات- لا تخلو كلمة من بعض الألف أو الياء أو الواو، وهن الأحرف. يقول سيبويه: ((فاما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن في كل موضع، ولا يخلو منها حرف أو من بعضهن... ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهم في الكلام، هن لكل مد، ومنهن كل حرفة))<sup>٣</sup>. وكرر سيبويه وصف أحرف المد بأمهات الزوائد في مواضع من كتابه.<sup>٤</sup>

وربط ابن عصفور بين كثرة زيادة الأحرف الثلاثة وبين كثرة زيادة الحركات التي هي أبعاض الحروف الثلاثة، فقال: ((والذي هو زائد منها [أي: من سألتمونيها] بحق الأصالة الواو والياء والألف، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها. ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها،

<sup>١</sup> سر صناعة الإعراب ١/١٧.

<sup>٢</sup> السابق ١/١٨.

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/٣١٨.

<sup>٤</sup> انظر السابق ٤/٣١٩، ٣٢٣.

أعني الحركات: الضمة والكسرة والفتحة، لأن الضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف. ولما كانت أمهات الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادة<sup>١</sup>.

ومشهور—لا يحتاج إلى دليل—نظر علماء التجويد إلى الفرق بين المد والحركة، فهم لا يثبتون فرقاً بينهما إلا الفرق في الأداء. فالفتحة تساوي زمنياً في الأداء نصف الألف، وكذلك الضمة بالنسبة إلى الواو، والكسرة بالنسبة إلى الياء. فالألف في المد الطبيعي (قال) يساوي ضعف الفتحة وفي المد المتصل من أربع حركات كما في (ملائكة) الألف تساوي أربع فتحات، بل لقد أطلقوا اسم الحركة على ما يساوي زمن الحركة من المد، وهو واضح الدلالة.

لقد اتجهت عناية دارسي العربية في المقام الأول إلى الحروف الصوامت في الألفاظ، واهتموا بها اهتماماً فاق الاهتمام بالصوائق. فدرسوا تقليليات الحروف الأصول المكونة للفظ، كما في معجم العين للخليل. وكان من أثر ذلك دراسة ابن جني لتقليليات الألفاظ فيما سماه (الاشتقاق الأكبر). وكان من أثره أيضاً ما بني عليه ابن فارس رأيه في اشتراك تقليليات المادة الواحدة في دلالة عامة واحدة.

وكان من أثر العناية الشديدة بالصوامت أن تحول أمر الحركات في الرسم الإملائي للغة مطلقاً. وأهملت المدود في رسم الكلمات في كثير من الأحيان، وبخاصة في عصور الكتابة العربية الأولى، كما هو واضح في الرسم العثماني للمصاحف.

إن هذه العناية بالصوامت أدت بهم -في رأيي- إلى عدم الاعتداد بإثبات الحركات في زوائد الكلمات. ونظروا إلى أحرف المد نظراً مغايراً للحركات، مع إقرارهم بتساويها، كما مر، فكان ينبغي أن يجعل الحركات من زوائد البنية؛ لما مر من أن المتكلم يعمد قصداً إلى تغيير ما يزيده على أصول اللفظ؛ ليدل بذلك على معانٍ زائدة مرتبطة بالمعنى الأصلي للمادة.

إن ما قدمناه عن زيادة المدود والحركات لا يعني أنها الوحيدة التي تزداد. فإن المتكلم يعتمد أيضاً في سبيل أداء معانٍ إضافية أخرى متفرعة عن أصل واحد إلى إدخال حروف صوامت أيضاً سوابق ولوائح وحشوا، كإدخال أحرف المضارع في أول المضارع، والميم في أول المصدر الميمي وأسمى الزمان والمكان... إلخ. وربما ضم حروفًا صوامت بعضها إلى بعض في صيغة ثابتة للدلالة على معنى ما، كصيغة (مفعول) للدلالة على المصدر والزمان والمكان. وربما فرق بين اثنين منها ككسر عين (مفعول) للدلالة على المكان، وفتحها للدلالة على المصدر... وهكذا.

ولا تفهم أن هذا الاستثمار لطاقات غير محدودة بالتنوع في استعمال أصوات معلوّدة خاص بلغة دون أخرى، بل جميع اللغات في ذلك شرع سواء. ذلك الاستثمار الذي جعل الاشتغال والإلصاق من الخواص المشتركة في لغات العالم جميعاً. وما تقسيم الدارسين لغات البشر إلى إلصاقية وأخرى اشتلاقية إلا على سبيل التغليب؛ إذ إن اللغات تشارك فيما بينها، ويميل بعضها إلى الاعتماد بشكل كبير على أحدهما. فاللغات على هذا تشارك جميعاً في أمور:

١. الإتيان بالأحرف الصامدة الأصلية وإتباعها بأحرف هوائية قصيرة أو طويلة، عامة إلى جعلها مختلفة في الوجه الواحد عن الأوجه الأخرى؛ للدلالة في كل وجه على معنى ليس في آخر. ومثاله من العربية تصرفات مادة كـ(ع ل م): علم وعلم وعالم وعلم وعلوم وعلم وعلیم. أما الاختلاف في الحركات الذي لا يؤدي إلى خلاف في المعنى فلا يعدو أن يكون من الظواهر اللهجية كنطق (علیم) بكسر العين مثلاً.

٢. الإتيان بالأحرف الصامدة الأصلية وإلحاق أحرف صامدة أخرى مزيدة وأحرف هوائية قصيرة أو طويلة أيضاً؛ لأنه لا يمكن النطق بالمزيد من الأحرف الصامدة دون أن يتلوها أو يسبقها أحرف صائمة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لابد أن تتأثر الأحرف الصائمة السابقة واللاحقة فتحتختلف بعد الزيادة عنها قبلها. ومثال ذلك من المادة نفسها: يعلم، واعلم، وعالمن، ويعلمون، وعلماء. وتكون هذه الزيادات سابقة ولاحقة وحشوا. وقد تتبع اللغة نجاحاً ثابتاً في بعضها حتى يصبح صيغة خاصة دالة على معنى كثبات دلالة الياء المفتوحة في أول المضارع على المضارع، وكالصيغ الخاصة بالآلية والهيئة والبالغة... إلخ.

٣. إلصاق كلمات برمتها بكلمات أخرى للدلالة على معنى، فتختلف الدلالة عند إلصاق الكلمة عنها عند إلصاق أخرى، أو إلصاق جزء كلمة. فمن الأول إلصاق (عن) أو (في) بكلمة (يرغب)، ومن الثاني إلصاق همزة الوصل المكسورة والسين الساكنة والتاء المفتوحة في أول صيغة (استفعل).

فلو نظرنا إلى حال المتكلم حين أراد أن يعبر عن جمع (العلم) المكسورة عينه الساكنة لامه المأخوذ من مادة (ع ل م)، فضم العين ضمة قصيرة وضم اللام ضمة طويلة فقال (علوم)، لوجdone عمد إلى الأصوات الهوائية يضيفها إلى المادة على أوجهه مصطلح عليها في الجماعة اللغوية، لا تختلف حالة في ذلك عنه حين أراد أن يعبر عن الطلب من المادة نفسها فقال: (استعلم) مثلا.

لقد ذهب دارسو العربية إلى فصل جميع ما سبق ذكره عن بعضه. فإن (علوم) مثلا درست في باب الجمع على فعل، و(استعلم) درست في باب معاني الزيادة، و(يعلمون) وأشباهها في باب المضارع... وهكذا.

وقد ذهب الدارسون أيضا إلى الانصراف عن بحث الزيادة في مواضع متفق على الزيادة فيها، وتجدهم يذكرون حروفًا لا يتعرضون لكونها مزيدة مع أنهم لا يشكون في زياحتها. من ذلك الضمائر المتصلة بالأفعال كضرروا، والواو والياء والنون في جمع المذكر السالم، وما أشبه ذلك؛ لأنهم يبحثونها في مواضع أخرى لا علاقة لها بمباحث البنية.

وقد ذهبوا أيضا في الكلام على مواضع الزيادة إلى الجمع بين حالتين للواو والياء هما حالتا المد واللين. فيقولون مثلا: تزاد الواو ثانية كما في كوكب وحوقل ونوفل وكوثر وعوطف وطومار وثالثة نحو رهوك وعوثلل وعبوران وعجز وسعود ووقد، ورابعة نحو اعشوش وباغدودون وجُلْمود وقرَّبوس وبرَّدون، وخامسة نحو عضرفوط وعنكبوت، وسادسة نحو اسحنوك... إلخ. مع أن الياء والواو في الحالين مختلفان؛ فإن الواو والياء غير المديتين في حقيقة الأمر حرفان صامتان، مثلها مثل جميع الصوامت. ذلك لأن المتكلم يستثمر جميع الأوجه الممكنة في أصوات لغته إلى

أقصى حدود الاستثمار الممكنة، فلما رأى أن بإمكانه الإتيان بصوتي الواو والياء على وجه آخر غير وجه المد لم يتردد في استعمالها على الوجه الذي يضيف به هذين الصوتين إلى الأصوات الصامنة الأخرى باستعمالهما متحركين أو مسبوقين بحركة غير مجازة، أما الألف فلم تأت إلا مدا لأنه لا يمكن تحريكها ولا يمكن سبقها إلا بالفتحة.

لقد اتجهت أنظارهم -في سبيل ما عُنوا به من تحديد الأصلي والزائد- إلى عشرة أحرف، ثلاثة منها هي أحرف اللين (الألف والياء والواو) وسبعة أخرى من الصوامت، هي باقي أحرف (سألتمونيها)، فيما أسموه (حروف الزيادة). وقد زعموا أنه لا يزيد غيرها، إلا للتكرير.

وعُنوا بالتوصل إلى أدلة يعرف بها زيادة الحرف أو أصالته؛ لأن الأحرف العشرة تكون أصلاً كما تكون زائدة. وذلك ما سموه بـ(أدلة الزيادة).

وبما أصلوه في أدلة الزيادة تبين لهم مواضع تلزم فيها زيادة الحرف، ومواضع تكثر فيها زيادته، وأخرى تقلّ أو تمتنع فيها الزيادة، وأطلقوا على مباحثهم فيها اسم (مواضع الزيادة). وهذه المباحث فرع على مباحث (الأدلة)؛ لأنها جزء من أحد أدلةهم، وهو الحمل على الناظير الذي سيأتي بيانه.

ولاختلف البنية المجردة عن المزيدة تجدهم يبحثون عن علة الزيادة وغرضها، فوجدوا البعض الزيادات غرضاً جلياً واضحاً، وبعض الأبنية لم يكن الحرف الزائد فيها متعلقاً بغرض بين. فعددوا (أغراض الزيادة) في مبحث كان يحمل هذا الاسم في مصنفاتهم.

وسأبدأ بمناقشة (حروف الزيادة)، ثم أعرض أقوالهم في (أغراض الزيادة). وأختتم الحديث بمناقشة (أدلة الزيادة) التي انبع إليها الدرس الصري، وعلى أساسها حصل الخلاف في كثير من الألفاظ. وبفهم هذا البحث يتوصل إلى أصول الخلاف بين الأئمة في الأبنية.

## أولاً: أحرف الزيادة

حضر الصرفيون ما يزداد على الأصول في حروف الزيادة العشرة، ولم يجيزوا زيادة غيرها إلا بتكرير الحرف، وما جاء من ذلك مما ظاهره الزيادة حكموا عليه بالأصلية. وذكروا مواضع معينة لزيادة الحرف، وما خالف تلك المواضع حكموا على الحرف الذي ظاهره الزيادة بالأصلية أيضا.

فمن ذلك كلامهم في (سِبْط، وسِبَطْ) و(دَمْث، ودَمْثَر) ونحو ذلك. فقد عقد ابن جني لذلك بابا بعنوان (باب في الأصول الثلاثية والرباعية والخمسية)<sup>١</sup> نصّ فيه على أن (رُخْو، ورِخْوَد)، و(ضِيَاط، وضِيَاطَر)، و(لُوقَة، وألُوقَة)، و(صوص، وأصوص)، و(ينحوج، وأنجوج، ويلنجوج)، و(ضيف، وضيفن) في قول أبي زيد)، و(حَيَّة، وحَوَاء)، و(فَوَاد، وفَادِ)، و(التسُويف، والسُّويف)، و(حَوَى، وحَيَّة)، و(طيس، وطيسِل)، وفيشلة كل ذلك من تداخل الثلاثي بعضه في بعض. وأن كل واحد من المتقاربين من مادة غير مادة مقارة.

ونص أيضا على أن (سبط، وسبطَر)، و(دمث، ودمثَر)، و(جَبَّاج، وجَبَّاجَر)، و(زَغَد، وزَغَدَب)، و(زَرم، وزَرمَأَم)، و(خَضَل، وَخَضَلَ)، و(أَزَهَر، وَأَزَهَارَ)، و(ضَفَد، وَاضْفَلَد)، و(زَلم، وَازْلَمَ)، و(زَغَب، وَازْلَغَبَ)، و(مَبْلَع، وَبَلْعَومَ)، و(حَلَق، وَحَلَقَومَ)، و(صَلَد، وَصَلَادَمَ)، و(سَرْطَمَ، وَازْلَمَ)، و(أَشْدَق، وَشَدَقَمَ)، و(دَلَاصَ، وَدَلَامَصَ)، و(دَمَالَصَ)، و(لُؤْلُؤَ وَلَآلَ)، و(قَرْقَبَ، وَقَرْقَبَ)، و(سَلَسَ، وَسَلَسَلَ)، و(قَلْقَلَ)، و(هَوَةَ، وَهَوَاهَاءَ)، و(غَوْغَاءَ، وَغَوْغَاءَ-مَصْرُوفَا وَغَيْرَ مَصْرُوفَ)، و(صَلَ، وَصَلَصَلَ)، و(عَجَ، وَعَجَعَجَ)، و(ثَرَةَ، وَثَرَاثَةَ)، و(حَثَّثَتَ، وَحَثَّثَتَ)، و(رَقْرَقَتَ، وَرَقْرَقَتَ)، كل أولئك من تقارب الأصلين الثلاثي والرباعي في المعنى.

كما نصّ على أن (ضَبَغْطَى)، و(ضَبَغْطَرَى) أصلان مختلفان، الأول رباعي والثاني خماسي.

وقال: إن من ذلك (دردبت) و(دربيس) في قول الشاعر:

قد دردبت والشيخ دربيس

إلا أنه قال: ((ولا أدفع أن يكون استكره نفسه على أنبني من(دردبس) فعلا فحذف خامسه، كما لو بني من سفرجل فعلا عن ضرورة لقال: سَفَرَج))<sup>١</sup>.

و واضح أن هذه الألفاظ التي تقدمت إنما اشتُقَّ اللفظ من مقاربه إما بالزيادة فيه أو النقص منه للتعبير عن معنى لا يبعد بمادة اللفظ عن معناه العام، أو قل: هي تصاريف متعددة لمادة واحدة. فإن اللآل- وهو بائع اللؤلؤ- لا يمكن إخراجه من مادة اللؤلؤ، ومع هذا قالوا: إن اللؤلؤ من مادة (ل ء ل ء)، والآل من مادة (ل ء ل)، فالأول على هذا رباعي، والثاني ثلاثي<sup>٢</sup>. وإن كلمتين كأزهـر وازهـر لا يمكن عدهما إلا من تصرفات مادة (ز هـ ر) مهما قيل فيها. وسبق أن (افعـالـ) كازهـر إنما هو مخفف من (افعالـ) كازهـرـ واحـمـارـ.

لقد أجمع الصرفيون على أن ما يُزداد من الحروف على أصول الكلمة إنما يكون من الأحرف العشرة المسماة بحروف الزيادة، الجموعة في قولك (سألتمونيها)، لا يزداد غيرها أبداً. وكان هذا الأصلُ المجمعُ عليه أحدَ أقوى عوامل تشكيل المنهج الصرفي الذي استقرَّ وسار عليه الأئمة جيلاً بعد جيل. بل أصبح اختصار الزيادة في العشرة المذكورة من مسلمات الصرف التي لا تقبل الجدل. فهل صحيح أنه لا يزداد على أصول الكلمة غيرها؟

لقد وجدت كراع النمل عقد بابا في (المنتخب) سماه (باب الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها)، قال في مستهله: ((تزداد العين في ارتـجـ، فيقال: أرـجـحـ. وفي حديث الإفك: ((فارتعـجـ العـسـكـرـ))، وقال الشاعر:

لشيء أحسن من رـيا إذا ارتعـجـ  
في المرـطـ أو هـكـذا وسـنـى على الوـسـدـ

ويقال: صـلـمـتـ الشـيـء وصـلـمـعـتـهـ: قـطـعـتـهـ مـنـ أـصـلـهـ... إـلـخـ) ثم يمضي في ذكر ألفاظ زيد فيها حـرـوفـ من غير العشرة، ومنها: دقـ ودعـقـ، جـردـ وعـجـرـ، تـقـطـرـ وتقـعـطـرـ، تـقـوـسـ وتقـعـوسـ،

<sup>١</sup> السابق ٥٧/٢.

<sup>٢</sup> انظر المتمعن ٥٤/١.

<sup>٣</sup> انظر ما سبق في مبحث علة قلب الواو ألفا في (احواوى) ص ٩٥.

تخل تخل، دفق ودفع، الغب والغبب، عنس وعنسل وعنسلق، الصلق والصلنقح والصرنفع،  
والثفل والثثفل... إلخ.<sup>١</sup>

لكنه مذهب لم يلق رواجا بين الصرفين؛ لأن هذا الذي نادى به كراع لا يصلح لهم من  
قبل أنه يفتح بابا واسعا لا يغلق. وهو ما ينافي ما أرادوا من تضييق؛ لأن الحصر والتضييق أدعى إلى  
الضبط والسيطرة والإحكام. وهذا الميل إلى التضييق من أجل السيطرة كان غرضا مقصودا إليه  
حتى في حصر الأبنية المحردة وتقليل أقسامها، على ما سيجيء في مبحثه.

وضيق الصرفيون على أنفسهم، وحجرروا واسعا، باقتصارهم على العشرة؛ إذ حاروا فيما  
رأوا أنه لا يمنع من زيادته غير كونه ليس من العشرة، فراحوا مضطرين يقولون: إنه من أصل آخر،  
والبناءان أصلان متقاربا المعنى. وقد عبر الرضي عن هذا الاضطرار والإلقاء في شرح الشافية بعد  
أن رد على من قال: إن نحو طيس وطيسيل أصلان مختلفان لمعنىين متقاربين، وأنه يشبه دمث  
ودمثر، قال: ((والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك [يعني طيس وآخواتها]؛ فإن زيادةها ثابتة مع  
قلتها، كما في زيد وعبدل، بمعنى زيد وعبدل، وليس كذلك نحو دمث ودمثر؛ إذ زيادة الراء لم  
ثبتت، فأجلجئنا إلى الحكم بأصلاتها)).<sup>٢</sup>

ولم يلق هذا الأصل اعترافا أو خروجا عليه على مر العصور، حتى اطلع المحدثون على  
الدراسات اللغوية المعاصرة التي تعالج قضايا البنية والتركيب والأصوات والدلالة بطريقة وصفية  
بسقطة غير متأثرة بمسلمات مسبقة غير قابلة للجدل. فكان لابد أن يناقش سبب هذا الحصر في  
الأحرف العشرة.

ومن أبدى عدم رضاه عن الاقتصر على حروف الزيادة المذكورة الدكتور تمام حسان،  
قال: ((ولقد حدد النحاة حروف الزيادة في اللغة العربية الفصحى بحروف (سألتمونيها). وزعموا  
أن أي حرف من غير هذه الحروف لا ينبغي أن يعد زائدا في أي ظرف من الظروف. ودعاهم

<sup>١</sup> المتنبب ٢/٧٠٠ فما بعدها.

<sup>٢</sup> شرح الشافية ٢/٣٨٢.

هذا إلى القول بأسالة الحروف الأربع في الكلمات الرباعية والخمسية التي يكون ما صالح منها للزيادة غير منتم إلى تلك الحروف المعينة للزيادة. ولم يفسر النحاة لنا الصلة القائمة بين عدد من الثلاثيات وبين عدد آخر مما زاد على الثلاثة واعتبرت حروفه جمیعاً أصلية، على حين يشترك الثلاثي وما يقابلها مما زاد على الثلاثة في المعنی على صورة ما)). ثم ذكر الدكتور تمام عدداً من الألفاظ التي كان ينبغي أن تكون الواحدة مزيدة من مقابلتها مثل (قلب، شقلب) و(فقع، فرقع) و(زل، زلزل)، وهكذا. ثم قال: ((أفلا توحی هذه المقابلات بأن حروف الزيادة ليست قاصرة عند حد سألتمونيها) وإنما يصبح كل حرف من حروف العربية صالحاً للزيادة؟))<sup>١</sup>

---

<sup>١</sup> اللغة العربية مبنها ومعناها ص ١٦١-١٦٢. وانظر جهود ابن حني في الصرف ص ٣٤٨-٣٤٩.

## ثانياً: أغراض الزيادة

تأمل الصرفيون فيما جعلوه مزيداً من البنية، وحاولوا أن يجعلوا لكل زائد علة وسبباً، لقناعتهم بأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى. فوجدوا بعضها يظهر بوجوده معنى لم يكن في البناء قبل لحاقه، في حين لم يجعلوا البعض الزوائد غرضاً بيناً، أو سبباً ظاهراً. فقالوا بأغراض للزيادة لا يسهل التسليم بها، ولا تقوى أن تكون سبباً مقنعاً. ذلك لأنهم لم يكتفوا بإثبات الزيادة لغير. وهذه الأغراض هي:

١. الزيادة لمعنى: وذلك نحو حروف المضارعة، والألف والسين والتاء في صيغة الاستفعال، ونحو ذلك.

٢. الزيادة للعرض: نحو تاء التأنيث في (زنادقة، وصياقلة) ونحوهما. فإن التاء زائدة للعرض من ياء زناديق وصياقيل.

٣. الزيادة للإمكان: نحو همزة الوصل، زيدت ليتمكن النطق بالساكن في ابتداء الكلام. ومثلها الهاء في (قِه، عِه) ليتمكن النطق بكلمة على حرف واحد.

٤. الزيادة لبيان الحركة: وهي زيادة هاء السكت.

وهذه الأغراض الأربع واضحة جلية. أما ما يأتي من أغراض فمما يستحق أن يوقف عنده.

٥. الزيادة لمد الصوت: فقد قالوا جميعاً: إن زيادة أحرف المد في مثل (عجوز)، (كتاب)، (قضيب) لمد الصوت.

٦. الزيادة لتكرير البنية: نحو (كُمْثُرَى)، و (قُبْعَثُرَى).

٧. الزيادة للإلحاق في نحو (حوقل)، و(جوهر).

وستناقش هذه الأغراض الثلاثة الأخيرة في مبحث الإلحاق المستقل من هذا البحث.

### ثالثاً: أدلة الزيادة:

١. دليل الاشتقاد: وهو أن سقوط الحرف في تصاريف الكلمة المختلفة يدل على زيادته.. وذلك إما بسقوطه من أصل اللفظ، كسقوط ألف ضارب في الضرب. أو من فرع ذلك اللفظ، كسقوط ألف كتاب في كتب. أو في أحد استعمالات اللفظ، كورود إطل وأيطل دالا على زيلة اليماء.<sup>١</sup>

٢. دليل الكثرة: وهو ما سمه بالحمل على الأكثر، وهو أن ((يكون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائدا فيما عرف له اشتقاد أو تصريف، ويقل وجوده أصليا فيه، فينبغي أن يجعل زائدا... وذلك نحو الممزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف)).<sup>٢</sup>

٣. دليل الطراد واللزوم: ((إذا دل الاشتقاد على اطراد زيادة حرف في موضع حكم بزيادة هذا الحرف إذا وقع هذا الموضع في اسم جامد، وذلك نحو دلالة الاشتقاد على زيادة النون في جحفل من الجحفلة، فيحكم على ذلك بزيادة النون إذا وقعت هذا الموضع في اسم جامد نحو شرنبٌت وعصنٌصر)).<sup>٣</sup>

٤. لزوم حرف من حروف الزيادة للبناء. ويمثلون له بنحو (جِنْطَأُو) و(كِنْثَأُو) و(سِنْدَأُو)، فيقولون: إن وزنها (فِنْعَلُو) فالنون على هذا زائدة، ويعملون للقول بزيادتها بأنها ((لو كانت أصلية لباء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الزيادة نحو سِرْدَأُو) مثلا. فعدم مثل ذلك من كلامهم، ولزوم هذا البناء حرف من حروف الزيادة، دليل على أن ذلك الحرف زائد).<sup>٤</sup>

٥. دليل النظير: وهو أن يكون القول بالأصلية أو الزيادة على الوجه الذي به يكون للكلمة نظير. ويتجنّب القول الذي يخرجها إلى ما لا نظير له في الأبنية العربية. وذلك نحو قولهم بزيادة

<sup>١</sup> انظر المعني في تصريف الأفعال .٥٨

<sup>٢</sup> المatum في التصريف ١/٤٥-٥٥.

<sup>٣</sup> المعني في تصريف الأفعال .٥٨

<sup>٤</sup> المatum ١/٦٥.

التاء في (غزوٍ) لئلا يؤدي القول بأصالتها إلى أن يكون وزنها (فعوٍ) وليس في كلامهم، ولأن ( فعلٍ) موجود كـ (عفريٍ).<sup>١</sup>

٦. لزوم عدم الخروج عن النظير باعتبار اللغات الواردة في اللفظ الواحد. فقالوا: إن (تفُل)  
إن قدرت التاء أصلية كانت مما له نظير في لغة من ضمها؛ لأنها كبرى، لكن يلزم عدم النظير في  
لغة من فتح التاء. وقال بعضهم بإمكان جعلها زائدة في لغة، أصلية في الأخرى.<sup>٢</sup>

٧. الدخول في أوسع البالين عند لزوم الخروج عن النظير: وهو الحمل على الزيادة إن كان  
جعل الحرف زائداً أو أصلياً يخرج البناء عن النظير؛ لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة،  
ولذلك حكم بزيادة نون (كَنْهِبُل) لعدم وجود (فَنْعَلُ) ولا (فَعَلُ).<sup>٣</sup>

٨. الدلالة على معنى مضافي، كزيادة حروف المضارعة، وياء التصغير، وكالمزة والسينين  
والباء في (استفعل)، وما شابه ذلك.

وبالتأمل في هذه الأدلة جميعاً نلحظ أنها لا تخرج عن دليلين: هما: الاستدراك، والحمل على  
النظير. وجميع ما ذكر يعود إليهما.

<sup>١</sup> انظر المخصاص ١٩٨/١، ٢٧٢، سفر السعادة ٣٦٧-٣٦٨.

<sup>٢</sup> انظر المعني في تصريف الأفعال ٥٩.

<sup>٣</sup> انظر شرح الملوكي ص ٥٨-٥٩.

## بين (الاشتقاق) و(الحمل على النظير) في معرفة الزائد

كاد العلماء يجمعون على تقدیم الاشتقاق دليلاً على معرفة الزائد على جميع الأدلة الباقيّة. وصرحوا بأن الاشتقاق إذا دل على زيادة الحرف فلا اعتداد بغيره من الأدلة. فقد قال ابن الحاجب في شافعيه: ((والاشتقاق المحقّ مقدم)).<sup>١</sup> فقال الرضي في شرحها: ((فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق الحقّ... فلما ثبت الاشتقاق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظير، وحكمنا بالاشتقاق)).<sup>٢</sup> ويضيف في بيان علة تقدیم دليل الاشتقاق على غيره ما نصه: ((وإنما قدم الاشتقاق الحقّ على الغلبة، وعدم النظير، وكون الأصل أصالة الحروف، لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب. وهذا اتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه، بخلاف الخروج عن الأوزان، فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين،<sup>٣</sup> ولا تخرج في نفس الأمر؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان. وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر)).<sup>٤</sup>

ويصرّح ابن يعيش في كتابه (شرح التصريف الملوكي) بتقدیم الاشتقاق، وعلة ذلك بقوله: ((فاما الاشتقاق فهو أقواها دليلاً وأعدّها شاهداً. والعلم الحاصل بدلاته قطعى، والعلم الحاصل من المثال والكثرة ظنٌ وتحمين. فإذا شهدَ الاشتقاقُ بزيادةِ حرفٍ فاقطعْ به وأمضِه)).<sup>٥</sup>

وهذا الذي نراه قد ثبت عند الشارح ومعاصره ابن الحاجب ومن جاء بعده كالرضي -فيما مضى من النصوص- مبني على ما استقر في الدراسة الصرفية قبل ذلك. فقد جاء عن السابقين من الصرفيين أيضاً ما ينبيء عن عدم الاعتداد بالنظير والكثرة في مقابل دليل الاشتقاق القوي.

<sup>١</sup> الشافية ص ٧٠.

<sup>٢</sup> شرح الشافية ٢/٣٣٤-٣٣٥.

<sup>٣</sup> كذا في شرح الشافية، وصوابه: المستقرئين.

<sup>٤</sup> شرح الشافية ٢/٣٥٦.

<sup>٥</sup> شرح الملوكي ص ١١٩.

فهذا سيبويه يحكم على زيادة الواو في (أولق) بدليل الاشتقاق، مصراً على أن لو لم يكن الاشتقاق مقدماً فيه لاختفت جهة الزيادة، قال: ((فهذه الياء والألف تكثُر زيادتهما في بنات الثلاثة. فهما زائدتان حتى يجيء أمر بين نحو (أولق). فإن أولقا إنما الزيادة فيه الواو؛ يدل ذلك على ذلك: قد ألق الرجل، فهو مألوق. ولو لم يتبيّن أمر (أولق) لكان عندنا (أفعل)؛ لأن أفعل من هذا الضرب أكثر من فوعل)).<sup>١</sup> فلم يعتد سيبويه -كما هو واضح- بدليل الكثرة لما عارض دليل الاشتقاق. وبين على هذا أن دليل الكثرة إنما يلحاً إليه إذا عدم دليل أقوى منه.

وصرح أكثر الأئمة من بعد سيبويه بأن الاشتقاق هو الفيصل في إثبات الأصالة والزيادة فابن جيني مثلاً يرد على ابن السراج قوله بزيادة التاء في (تماضر)، ويدرك من أدله عدم وجود الاشتقاق فيقطع بزيادتها، ولذلك حملها على أن تكون في موضع عين (عذافر).<sup>٢</sup>

ويقول في موضع آخر بعد الاعتداد بالنظير إن قامت الدلالة على زيادة الشيء بالاشتقاق، فيقول: ((إذا قام الدليل لم يلزم النظير)).<sup>٣</sup>

وقال أيضاً: ((وذهب أبو الحسن أن الماء في (هجرع) و(هبلع) زائدتان لأنهما عنده من الجرع والبلع... وذهب الخليل -فيما حكى عنه أبو الحسن إلى أن (هركولة): هفعولة، وأن الماء زائدة... ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأساً. إلا ترى أن الدلالة إذا قامت على شيء فسبيله أن يقضى به، ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق، فإن سبilk إذا صحت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بها، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضد مذهبه. إلا ترى أنهم قضوا بزيادة اللام في ذلك وهنالك وعبدل وإن لم تكن نظائر هذا، فكذلك يقضي بزيادة الماء في (هجرع) و(هبلع) و(هركولة) و(أمهات)

<sup>١</sup> الكتاب ٣/١٩٥. وانظر ٤/٣٠٨.

<sup>٢</sup> انظر الخصائص ٣/٢٠٠.

<sup>٣</sup> الخصائص ١/٣٠٣.

لقيام الدلالة على ذلك. ولعمري إن كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواحد، فاعرف هذا وقسه)<sup>١</sup>.

وقد وضح لك سبب قوة دليل الاستدلال وتقلديه على غيره من الأدلة مما تقدم من النصوص. فالرضي يرى في تصرفات الكلمة أمراً معنويًا لا مجيد عنه، في حين أن إثبات البناء بوجود النظير يرد عليه أنه ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان، مع أن شذوذ البناء في الوزن عن غيره غير مستنكر. ويثبت ابن يعيش فرقاً بين الدليلين أن الاستدلال قطعي والحمل على النظير في بعض وجوهه ظني. ومثل ذلك ما ورد عند ابن حني وإن اختلفت العبارة.

ولوضوح هذا الفرق وابناء ترتيب أدلة معرفة الزائد عليه قال ابن الحاجب في شافيه: ((وتعرف الزيادة بالاستدلال، وعدم النظير، وغلبة الزيادة فيه، والترجح عند التعارض. والاستدلال بالحق... فإن رجع إلى استدالقين واضحين... جاز الأمران... وإن فالترجح... فإن فقد الاستدلال فبحروجهما عن الأصول... أو بخروج زنة أخرى لها... فإن خرجتا معاً فزائد أيضاً... فإن لم تخرج وبالغلبة))<sup>٢</sup>.

وذكر الرضي في شرحها مذاهب النحاة في الترجح عند تعارض الأدلة، واختلافهم في ترجح غلبة الزيادة أو عدم النظير على الاستدلال إن كان غير واضح، ولم يمنع تحويل الأمرتين. غير أنه عارض ابن الحاجب في تقدم عدم النظير على غلبة الزيادة إن فقد الاستدلال. وأضاف أصلاً آخر هو أن الأولى الحكم بأصله الحرف ما لم يمنع منه مانع.<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> سر الصناعة ١٩٩-٥٧١-٥٦٩/٢. هذا وقد أفرد ابن حني لعدم النظير ببابا في الخصائص ١٩٩-١٩٨/١. وانظر أيضاً من الخصائص ١٣٧/١.

<sup>٢</sup> الشافية ٧٥-٧٠.

<sup>٣</sup> شرح الشافية ٣٥٨/٢.

<sup>٤</sup> السابق ٣٥٤/٢.

هذا ملخص ما رتبوه من الأدلة في معرفة الزائد نظرياً، غير أنهم عند التطبيق خالفوا كثيراً هذا الترتيب، فقدموا الحمل على النظير بشقيه -غلبة الزيادة والخروج عن الأوزان المشهورة- على دليل الاستدلال. هذا مع توسيعهم في الاستدلال إلى الحد الذي دخل فيه ما لا يدخل فيه إلا بالتمثيل والتكتل. ولقد تعجب حين تمعن النظر فيما تكلّف بعضهم رده إلى استدلال واحد، وحين يتمحلون بكلمتين ليس بينهما أدنى صلة كي يردوهما إلى أصل واحد، مما سندكره، ثم تراهم يحكمون النظير في إثبات الزيادة غير معذين بما يخالفه بشهادة الاستدلال.

أما صور التوسيع في الاستدلال، وتتكلّف الجمع بين كلمتين من طريق الاستدلال فمنها:

١. قول بعضهم: إن (الخيال) مثلاً مشتقة من (الخيال) لما فيها من التبخر والخيالاء. وقولهم مثلاً: إن (الجرادة) مشتقة من (الجمر)، و(الغراب) من (الاغتراب)<sup>١</sup>.

و واضح عقلاً أن الأسماء الجوامد لا تعلل، وليس الصلة بين حروف الكلمة في اسم جامد وما يرتبط بالمادة من المعانى بالصلة الالازمة. إذ لا يمكن الحكم بدلاله قاطعة بين حروف كلمة (أسد) الثلاثي ومعانى المرتبطة بالأسد كالشجاعة أو الحيوانية أو غيرها. وكذلك ما إلى ذلك من مثل (حجر) و(ماء) و(تراب) وغيرها<sup>٢</sup>. بل على العكس قد يُستَدِّلُ من الجامد بالنظر إلى ما يُلحظ فيه من صفاتيه. فلو قيل إن الخيالاء اشتقت من الخيال لكان أهون.

٢. قوله: إن بين تقاليب الحروف المختلفة صلة لازمة من حيث المعنى. وهو ما سماه ابن جني (الاستدلال الأكبر) ودعا إلى التسليم به حتى فيما لم يظهر فيه وجاه الصلة، وفيما لا يطرد وينقاد، قال: ((على أن هذا وإن لم يطرد وينقاد في كل أصل فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد من غير تقليل لشيء من حروفه. فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظممه

<sup>١</sup> انظر المتع ١/٩٤-٥١. هذا وقد يرد مثل هذا في حديث الاستدلال اللغوي لا الصرفي. وقد تجد مثل ذلك في سياق التقاط بعض أسرار اللغة بلاحظة شيء من علاقات الأنفاظ بعضها بعض لكن من غير ابناء أحكام قطعية على ذلك. ولا مانع من مثل هذا، إنما الممنوع عندي أن يرجع إلى مثله حكم بأصالة أو زيادة.

<sup>٢</sup> انظر المتع ١/٤٨.

قضية الاشتقاد له كان<sup>١</sup> فيما تقلبت أصوله: فاؤه وعينه ولامة، أسهل، والمعدرة فيه أوضح. وعلى أنك إن أنعت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تك得 عدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله<sup>٢</sup>.

٣. ادعاء اشتقاقين في جميع ما جاء من نحو (حسّان، وعفّان)، فقالوا: إن حمار قبان يرجع إلى القبب، وهو الضمور، وإلى القبن، وهو الذهاب في الأرض. واستدلوا على الاشتقاقين في نحو هذه الكلمات بجواز الصرف ومنعه.<sup>٣</sup> وكان ينبغي النظر إلى الصلة في المعنى بين الكلمتين؛ فإن الصرف ومنعه إنما كان في اللهجة التي صرفت أو التي منعت الصرف، لأسباب سيأتي الكلام فيها في مكانه من البحث<sup>٤</sup>، لا بسبب الاختلاف في الاشتقاد.

وعندي أن سبب الاشتطاط في الاعتداد بالاشتقاق والتتوسيع فيه إلى حد التمحل هو السبب نفسه الذي أدى بهم إلى الاشتطاط في الاعتداد بالنظير، حتى عارض هذا ذاك. ذلك أن دارسي العربية اعتقادوا أن لكل لفظ في اللغة حكمة، ووراء كل ظاهرة لغوية علة، فراحوا يفتثرون عن مناسبة بين الألفاظ، فاعتسلفو مناسبات بعيدة جداً ليربطوا اللفظ بصاحبها. وساد الاعتقاد بينهم أيضاً بأن للعربية أبنية مخصوصة معدودة، مما جاء من الألفاظ يحتمل أوزاناً عديدة استبعدوا منها ما لم يرد عليه بناء آخر، ورأوا وجوب حصر الأبنية المجردة في أقل عدد ممكن؛ لأن ذلك عندهم أضيق، فأنكروا بعض الأبنية المجردة وردوها إلى غيرها، كما سيأتي.<sup>٥</sup> ورأوا وجوب حصر الأبنية المزددة أيضاً للسبب نفسه، فذهبوا بما احتمل بناءين أحدهما له نظير والآخر لا نظير له إلى إثبات ماله نظير، بل زادوا على ذلك أن أثبتوا زيادة الحرف فيما لا يعلم في الموضع الذي تكثر فيه الزيادة فيما علم.

<sup>١</sup> في الخصائص ((كل)) وهو من أخطاء الطباعة.

<sup>٢</sup> الخصائص ١/١٣.

<sup>٣</sup> انظر اللسان(ق ب ب) و(ق ب ن) وانظر الأبيات التي أشدها في الموضعين:

يا عجباً لقد رأيت عجا

حمار قبان يسوق أرنسا

وانظر أيضاً شرح الشافية ٢/٣٤٤.

<sup>٤</sup> انظر ما يأتي في مبحث التنوين ومنع الصرف ص ٦٥٩.

<sup>٥</sup> انظر فيما يأتي مبحث (الأبنية بين الإثبات والإنكار) ص ٥٧٥.

وسأورد فيما يلي ألفاظا لم يكن القول بالزيادة فيها إلا بحاجة مراعاة النظير، وآثرت أن تكون هذه الألفاظ على قسمين: قسم روعي فيه المثال، وآخر روعي فيه الكثرة. ثم تبع ذلك مسائل الخلاف بين المصنف والشارح من حيث وزن الألفاظ.

### ١. المثال

وهو ((أن ترد الكلمة وفيها حرف الزيادة، وقد أُبْهِم أمره لعدم الاستيقاف، وذلك الحرف يمكن أن يكون أصلاً ويكون زائداً، إلا أنك إن جعلته أصلاً لم يكن له نظير في الأصول، فيحكم عليه بالزيادة. وإن كان له نظير في الأصول لم يحكم بزيادته)).<sup>١</sup>

فالألفاظ المحمولة على المثال-على هذا- ثلاثة أنواع: نوع حكم على الحرف فيه بالزيادة لأن حمله على الأصالة يؤدي إلى القول بناء لم يرد مثيله في الأبنية المجردة. وكأن العمل على تحديد الأبنية المجردة وحصرها هدف حَرَصٌ عليه دارسو العربية أشدَّ الْحِرَصِ، مع أنهما يقولون: إن الأصل عدم الزيادة، كما سيأتي، ومع أنهما يقررون بمحاجيء بناء ليس عليه غير مثال واحد، ومع أنهما لا ينكرون أن يأتي من المعتل بناء لا يكون عليه شيء من الصحيح، وبالعكس.

والنوع الثاني: نوع حكم على الحرف فيه بالأصالة لوجود نظير له في الأصول. وعلل النحاة ذلك بأن الأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم تثبت زيادته، وأن الأصل عدم الزيادة.<sup>٢</sup>

والنوع الثالث: نوع احتمل أحد حروفه الزيادة وآخر الأصالة، فيُحُكَمُ بما لا يخرج باللفظ عن الأوزان المشهورة.<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> شرح الملوكى ١٢٠.

<sup>٢</sup> انظر السابق ١٢٠، شرح الشافية ٣٥٤/٢.

<sup>٣</sup> انظر شرح الشافية ٣٥٨/٢.

فمما ورد من الأول:

**قرنُل**: النون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل (**سَفِرْجُل**) بضم الجيم<sup>١</sup>. ولو نطق العرب الكلمة بفتح القاف ل كانت النون أصلية، أما لو نطقت قبليّةً ما الكلمة بفتح القاف وأخرى بضمها وكانت النون زائدة في اللغتين. ومثل ذلك: **كَنْهِيلٌ**<sup>٢</sup>.

**يَهِيرٌ**: قال سيبويه: (فأما يهير فالزيادة فيه أولاً؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ)<sup>٣</sup>.

**تَرْجَمٌ**: جاء في المصباح: ((فوزن (ترجم): فَعَلَّ، مثل دَحْرَجٍ. وجعل الجوهرى التاء زائدة، وأورده في تركيب (ترجم). ويوافقه ما في نسخة من التهذيب من باب (ترجم) أيضاً، قال اللحيلي: وهو (الترْجُمان) و(الترْجُمان)، لكنه ذكر الفعل في الرباعي، قوله وجهٌ، فإنه يقال: لسان مِرَجَمٌ، إذا كان فصيحاً قوّالاً، لكن الأكثر على أصلالة التاء)<sup>٤</sup>. وحكى ابن منظور عن ابن حني حمله (ترْجُمان) بضم التاء على (فُعُلان) كعترفان، ودُحْمَسان، وكذلك أيضاً التاء فيما فتحها أصلية وإن لم يكن في الكلام مثل (جَعْفُرٌ)؛ لأنه قد يجوز مع الألف والنون من الأمثلة ما لولاهما لم يحيز كعنفوان وختنديان وريهقان؛ الاترى أنه ليس في الكلام فُعلُوٌ ولا فِعْلِي ولا فَيْعُلٌ<sup>٥</sup>. وفي القاموس: (الترْجُمان، كعنفوان، وزعفران، وريهقان: المفسّر للسان. وقد ترجمه، وترجم عنه. والفعل يدل على أصلالة التاء)<sup>٦</sup>. وقال ابن الشجري: ((فترْجُمان: فُعلَان، كجُلْجَلان)<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> انظر سفر السعادة ١١٩/١، ١٢٠-٤٢٠.

<sup>٢</sup> قال ابن حني: ((ولو كانت الباء من (كنهيل) مفتوحة ل كانت النون أصلاً؛ لأنه لما افتح رابعه صار كسفرجل)). المصنف ١/١٣٦. وانظر ما سيأتي في المناقشة.

<sup>٣</sup> الكتاب ٣١٣/٤.

<sup>٤</sup> المصباح المنير (ترجم).

<sup>٥</sup> اللسان (ترجم).

<sup>٦</sup> القاموس (ترجم). وقال في مادة (ترجم): ((والترجمان: في ترجم)) وقال المعلق في هامشه: ((الصواب ذكره هنا، كما فعل الجوهرى وغيره من الأئمة)). وانظر المعني في تصريف الأفعال ٩١.

<sup>٧</sup> أمالى ابن الشجري ٦٤/١.

لكن الجوهر يذكر لفظ الترجمان في مادة (رجم)، وذلك يشعر باعتقاده بزيادة التاء، كما فهم من صنيعه هذا ونقل عنه فيما تقدم قبل قليل. لكنه قال: ((ويقال: قد ترجم كلامه، إذا فسره بلسان آخر. ومنه (الْتَّرْجُمَانُ)، والجمع التراجم، مثل زَعْفَرَانٌ وَزَعَافِرٌ، وصَحَّصَانٌ وَصَحَّاصِحٌ. ويقال: (تَرْجُمَانٌ). ولد أن تضم التاء لضمة الجيم، فتقول: تُرْجُمَانٌ))<sup>١</sup>.

ونَقَلَ الشِّيْخُ يَاسِين قول بعضهم: إن وزنه (تَفْعُلَانٌ)، وهو مأخوذ من الرجم بالحجارة؛ لأن المفسر يرمي بالخطاب كما يرمي بالحجارة. وأن بعضهم جوز أن يكون من ترجم الظن، وهو القول بالظن، يقال: حديث مُرَجِّمٌ، أي: مقول بالظن<sup>٢</sup>.

وواضح التردد في هذا اللفظ بين جعله من النوع الأول، ومن النوع الثاني الآتي، ومن اعتبار الاشتغال فيه.

**عُرْنَدُ:** ذكر العلماء أن القول بأصالة النون فيه يلزم منه زيادة بناء في الرباعي المجرد، هو (فُوْلٌ)<sup>٣</sup>.

**نَرْجِسُ، تَنْضُبُ، عُنْصُلُ:** قيل بزيادة النون في الأول، والتاء في الثاني والنون في الثالث؛ لعدم نحو (جَعْفَرٌ، وَجَعْفُرٌ، وَجُعْفَرٌ) بكسر الفاء وضمها مع فتح الجيم، وفتح الفاء مع ضم الجيم. وكذلك **نِرْجِسُ**، بكسر النون في لغة<sup>٤</sup>. وتَتَفَلُّ، بفتح التاء<sup>٥</sup>.

**أَنْدَلُسُ:** تجنب القول بأنها (فَعَلَلُ): لئلا يؤدي ذلك إلى بناء غير موجود في الخماسي المجرد، فلزم القول بزيادة النون، ثم أدى ذلك إلى لزوم القول بزيادة الهمزة -لسبب سيأتي- فآدى ذلك

<sup>١</sup> الصحاح (رجم).

<sup>٢</sup> حاشية ياسين على التصريح ٣٦٢/٢ بتصريف.

<sup>٣</sup> انظر شرح الشافية ٣٧٦/٢.

<sup>٤</sup> انظر شرح الملوكى ١٦٦-١٦٧، ١٦٩.

<sup>٥</sup> انظر المقتضب ٣١٨/٣، الأصول ٢٤٢/٣.

إلى بناء غير موجود أيضاً، هو (أنفعل)<sup>١</sup>.

وقد تبين من الأمثلة السابقة أنه يُعدل إلى القول بزيادة الحرف إن كان القول بأصالتها يزيد بناء في المفرد. وقد أوضح الرضي ذلك فقال: ((ثم إن فقدنا الاشتقاء ظاهراً أو خفياً نظرنا، فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف (سألتمونيهما) من الغوالب في الزيادة... أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناء في أبنية الرباعي أو الخماسي الأصول -أعني المجردة عن الزائد- أي الأمرين كان، حكمنا بزيادة ذلك الحرف))<sup>٢</sup>.

ومن النوع الثاني، وهو ما كان الحكم بأصالة الحرف فيه مجرد وجود النظير، ما يأتي:

**عَنْتَرٌ، نَهَشْلٌ، زَرَنْبٌ، جِعْنِنٌ**: النون فيها أصل، الثلاثة الأول كجعفر، والأخر كرباج. والتاء في حبتر أصل. قال سيبويه: ((ولو جعلت نون نهشل زائدة لجعلت نون جعن زائدة، ونون عنة زائدة، وزرنب. فهو لاء من نفس الحرف كما أن تاء حبتر من نفس الحرف))<sup>٣</sup>. ومثلها: صعتر، ونهضل<sup>٤</sup>.

وخالف ابن القبيسي في لفظ (عنة)، فجعل النون الزائدة<sup>٥</sup>.

**حَنْزَقْرٌ**: النون فيه ((أصل؛ لأنها بإزاء راء حردحل))<sup>٦</sup>.

**رِفْتَاجٌ**: التاء فيه أصل؛ لأنها في مقابل الطاء في قرطاس<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> انظر الخصائص ١٩٩/١. هذا وقد أوردت هنا بعض أمثلة من الألفاظ العربية كهذه، ونحو نرجس وقرنفل، مع ما أورده من الألفاظ العربية؛ لأبين طريقة في أحکام الألفاظ جميعها. ولأنهم إن منعوا مالا نظير له من الأبنية في المعرف فهو في العربي أخرى.

<sup>٢</sup> شرح الشافية ٣٥٦/٢.

<sup>٣</sup> الكتاب ٣١٩/٤.

<sup>٤</sup> انظر شرح الملوكي ١٦٩.

<sup>٥</sup> التتمة في التصريف ٥١.

<sup>٦</sup> شرح الملوكي ١٦٨-١٦٩. وانظر سفر السعادة ٢٣٦/١.

<sup>٧</sup> انظر شرح الملوكي ١٦٩.

ومن الثالث ما يأتي:

**عُزُّويت**: وفي هذا اللفظ حرفان لابد من الحكم بأصالة واحد منهما وزيادة الآخر، وهما الواو والتاء. فعلى أصالة التاء يكون وزنه (**فِعْوِيل**)، وعلى أصالة الواو يكون على مثال (**فُعْلِيَّة**). والأول غير موجود، فقطع بالثاني لوجود النظير، وهو (**عَفْرِيَّة**)<sup>١</sup>.

**مَرْيَم**، **وَمَدِينَ**: رأوا أن لابد من إخراج أحد الحرفين: الميم والياء من أصل البناء، فالقول بأصالة الميم يثبت وزن (**فَعَيْل**)؛ لذلك عُدِلَ إلى القول بأن وزنها (**مَفْعَل**)<sup>٢</sup>. وأثبتت الرضي وزن **مَسِيَّك**. وقال: إن وزنه يحتمل **مَفْعَلًا** و**فَعَيْلًا**<sup>٣</sup>. وحكي اللسان (**عَثِير**)<sup>٤</sup>.

أما امتناع القول بأن وزن هذه الألفاظ (**فَعَلَّ**) فسيأتي الكلام فيه في المناقشة.

## ٢. الكثرة

والاستدلال به يعني ((أن تجد حرف الزيادة يكثر زائداً في موضع من الموضع فيما وضح أمره، فتحكم عليه بالزيادة هناك إذا أكمل أمره؛ حملاً على الأكثر))<sup>٥</sup>. فهذا أحد ثلاثة أقسام.

والقسم الثاني: أن يقع حرف يحتمل الزيادة في موقع حرف مزيد دائماً، فيقطع بزيادته ذلك.

<sup>١</sup> الأصول ٢٤٢/٣، المنصف ١٩٨/١، المتع ٥٨/١.

<sup>٢</sup> انظر شرح الشافية ٣٩١/٢، المغني في تصريف الأفعال ص ٨٠.

<sup>٣</sup> شرح الشافية ٣٩٠/٢.

<sup>٤</sup> قال في اللسان (**عَثِير**): ((والعثير: الأثر الخفي، مثال الغيوب. وفي المثل: ماله من أثر ولاعثير)). وانظر هامش محققى شرح الشافية ٣٩٢/٢.

<sup>٥</sup> شرح الملوكي ١٢١.

أما القسم الثالث: فهو أن يحتمل اللفظ وزنين: أحدهما كثير والآخر قليل، فيقطع في القول  
بزيادة فيه بما يلحق اللفظ بالبناء الكبير، لا القليل.

ومن أوضح ما يمثل به الصرفيون للقسم الأول كثرة لحاق الهمزة زائدة أولاً في نحو **أَحْمَر**،  
وأصفر وأخضر، مما علم أمره قطعاً بالاشتقاق، فحملت عليه الألفاظ المجهولة. ولكثرة ما رأى  
سيبويه من لحاقها زائدة في أوائل الكلمات أسماء وأفعالاً، فقد زيدت في الأفعال كأكرم وأحسن،  
ولم تأت أصلية إلا في أفعال محدودة ثلاثة كأخذ وأمر وأكل، قال: ((فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة  
 فهي مزيدة أبداً عندهم)).<sup>١</sup>

ولم يحكم سيبويه بأصالة الهمزة في (أولق) إلا بشهادة الاشتقاء القاطعة، حيث قال: ((وأما  
أولق فالآلف من نفس الحرف، بذلك قولهم: ألق الرجل، وإنما أولق فوعل، ولولا هذا  
الثبت حكم على الأكثر)).<sup>٢</sup>

فمما استُدِلَّ على زيادة الهمزة في أوله بدليل الكثرة: **أَفَكَل**، **وَإِصْبَع**، **وَأَرْبَب**.

وقيل في الميم أولاً مثلما قيل في الهمزة، ولذلك حملوا **مَنْبِج**<sup>٣</sup> على مفعول. وكذلك الياء قطع  
بزيادتها أولاً رابعة، قال سيبويه: ((لأن الياء إذا كانت أولاً فهي بمنزلة الهمزة. ألا ترى أن **يَرْمَعَا**  
**بِنَرْلَة أَفَكَل** لأنها تلحق أولاً كثيراً)).<sup>٤</sup>

أما القسم الثاني ف منه قطعهم بزيادة النون الساكنة ثلاثة في الكلمة خماسية، نحو: **جَحَنَفَل**،  
**وَشَرَبَثَ**، **وَجَرَنَفَش**، **وَعَصَنَصَر**، **وَعَرَنَتَن**، لأنها وقعت موقع الآلف الزائدة.<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٣٠٧. وخلوف سيبويه في القول بزيادة الهمزة أولاً مع ما زاد عن الثلاثة. انظر شرح الملوكي ١٤١.

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/٣٠٨. وانظر ٣/١٩٥.

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/٣٠٨.

<sup>٤</sup> السابق ٤/٣١٣.

<sup>٥</sup> انظر شرح الملوكي ١٨١.

وأما القسم الثالث، وهو ما خرجت الزيادة فيه على ما يكون به اللفظ موافقاً للكثير من الوارد من الأبنية، فمنه -مثلاً - ما يأتى:

داران، وهامان، وحادان: جعل وزنها (فعّلان)؛ لكثرة وقلة (فاعال) كساباط<sup>١</sup>.

**معدّ**: حمله سبويه على ( فعل ) وعلل له بمحاجيء الفعل منه على ( تعدد )، فيكون وزن الفعل عندئذ ( تفعال )؛ لكثرة وقلة ( تفعل ). وحمله غيره على ( مفعّل ) لكثرة وقلة ( فعل )<sup>٢</sup>.

**توجّ**: قيل فيه: إن التاء زائدة فوزنه ( تفعّل )، وحالف آخرون فقالوا: إن الأولى حمله على ( فوعّل ) لكثرته في الأسماء وقلة تفعّل. وسيأتي تفصيل الكلام في هذا اللفظ في مبحث مستقل، فهو من الألفاظ التي حصل فيها الخلاف بين المصنف والشارح. لكن يحسن -قبل الكلام في هذا اللفظ وغيره- مناقشة أدلة الزيادة التي عرضت.

<sup>١</sup> انظر المطبع ٤٩٢/٢.

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/٣٠٨.

<sup>٣</sup> انظر شرح الشافية ٢/٣٣٦-٣٣٧.

## المناقشة

ألحث فيما مضى إلى تقديم دليل الاشتقاد القاطع على الأدلة الأخرى. لكن النحاة في كلامهم على دلالة الاشتقاد على الزيادة لم يفصلوا بين دلالة تصريف اللفظ على الزيادة أو الأصالة، وبين الاشتقاد بمعناه الواسع الذي قد لا يكون به دلالة على أصالة أو زيادة.

وقد وجدت ابن عصفور يفرق بين التصريف والاشتقاق، ويعدهما دليلين منفصلين، غير أنه يذهب بالتصريح إلى معنى عام يدخل فيه الاشتقاد، كما يدخل فيه أن تبني من كلمة على نحو بناءً كلمة أخرى مما كان يسميه النحويون (مسائل التمرن). ويدخل في الاشتقاد تغيير اللفظ بتصريفه للدلالة على المعانى المختلفة مما يسمونه (الاشتقاق الأصغر).<sup>١</sup>

وهذا الذي ذكره ابن عصفور هو ما استقر عند النحاة من مفهومي: الاشتقاد والتصريح. غير أن التصريف المعتمد به حقيقة في القطع بالزيادة أو الأصالة هو ما سموه (الاشتقاق الأصغر)؛ فإنهم لما رأوا وضوح الصلة بين التصارييف المختلفة للمادة، وبقاء الحروف الصوامت المكونة للمادة، عدوا هذا دليلاً قاطعاً وسموه (الاشتقاق المحقق)، فقال ابن الحاجب: (والاشتقاق المحقق مقدم)) كما مر.

ويؤيد أن الاشتقاد المحقق ليس غير تصارييف المادة من جمع وتصغير ومصدر واسم فاعل وصفة مشبهة ونحوها، ما جعله سيبويه قانوناً لعرفة الزائد حيث قال: ((وكل حرف من حروف الزائد كان في حرف فذهب في اشتقاد في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة)).<sup>٢</sup>

واعتمد سيبويه في تعين الزائد على تصارييف الألفاظ في الآتي: (أولق، أرطى، مراجل، ضيغم، هينغ، ميلع، حلزم، عثير، عيضمور، عيطموس، عفرية، زبنية، سميدع، شوحط، صومعة،

<sup>١</sup> انظر الممتع ٣٩/٥٤.

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/٣٢٥. وقال الأعلم في نكتة على كتاب سيبويه: ((فأما الاشتقاد فهو أن ترد عليك الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة، فإذا صرفتها سقط ذلك الحرف في بعض تصارييفها، فيحکم على الحرف بالزيادة لذلك)) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٤٠.

ترتب، تدرأ، تخلع، تحلاة، عنكبوت، تخربوت، تبیت، تهین، تنوط، تهبط، عنسل، عنبس، بلہنیقہ، فرسن، عقائق، عصمنصر، عرضنة، خلفنة، رعشن، ضیفن، علجن، سرحان، ضبعان، دھقان، شیطان).<sup>۱</sup>

لكنه راح -كغيره من النحويين- يعول على فروض بعيدة تتكلف تقريب الصلة في المعنى بين بعض الألفاظ، ويكون الحكم على الزيادة مبنياً عليها. من ذلك قوله: ((.. ونون (خفق)؛ لأن الخفيف الخفيف من النساء الجريئة. وإنما جعلتها من خفق يخفق كما تخفق الريح، يقال: داهية خفيف. فإذا تكون من خفق إليهم، أي: أسرع إليهم، وإنما أن تكون من الخفيف، أي: يعلو هم خفيف. ويهلل لهم))<sup>٢</sup>.

وراح غيره يزيد من التكلف والتعسف ليجد صلة ما بين لفظين، ليس إلا ليخرج القول  
بزيادة الحرف أو ليضيف وجهاً ما يمكن حمل وزن اللفظ عليه. ولذلك اختلف في وزن  
كلمات للاختلاف في أصل الاشتقاء. ومن أمثلة ذلك:

**كَلَّا**: قال ابن يعيش: ((موقع بالبصرة، كأنهم يكلؤون سفنهم هناك، أي: يحفظونها. قال سيويه: هو فعال من **كَلَّا**، والمعنى أن الموضع يدفع الريح عن السفن، ويحفظها. ومنهم من يجعلها فعلاً، فلا يصر لها، مثـ (كـ) إذا أعيـ؛ لأنها ترـ فيها السفن، كأنـا تـكـلـ فيها عن الجـري)).<sup>٣</sup>

**دُكَانٌ:** قال ابن جيني: ((فأما دكان فله اشتقاءان، قالوا: دكنت الشيء، أدكنه دكا، إذا نضدت بعضه فوق بعض، ودكنته تدكينا، حكى ذلك ابن دريد قال: ومنه اشتقاء الدكان، قلل: وهو عربي صحيح، قال: وسمعت أبا عثمان الأشناذاني يقول: الدكان مشتق من قولهم: أكمدة دكاء، إذا كانت منبسطة، ونافقة دكاء، إذا افترش سمامها في ظهرها، كما اشتقو عثمان من العثم. فالنون على هذا القول زائدة، وهي في القول الأول أصل)).<sup>٤</sup>

٤/٣٠٨-٣١٧ الكتاب

٣٢٠ / ٤ السابق

<sup>٣</sup> انظر شرح المفصل ١٢٧/٦.

١٣٥/١ المنصف

**جُنْدَب:** وقد استدل بعضهم على زيادة النون بأنه من معنى الجدب؛ لما يلحق الأرض من

<sup>١</sup> جدب بسببه.

**نِبْرَاس، نِفْرِجَة:** رد ابن عصفور على ابن جني جعله الأول من البرس وهو القطن؛ لأن الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن. ولذلك ينبغي أن تكون النون أصلية، لا زائدة كما قال ابن جني. ونقض عليه جعله نون الثاني زائدة لما رأى من تكلف ابن جني عقد الصلة بينه وبين قولهم:  
رجل أفرج وفرج لمن لا يكتنم سرا.<sup>٢</sup>

ومر بنا خلافهم في (ترجم، وترجمان)، فالذين نظروا إلى تصاريف الكلمة ورأوا أنه يقال: ترجم، ويترجم، ترجمة، ترجمان، ترائم، تريجم، مترجم... إلخ، حكموا على التاء بالأصالة. أما من قال بزيادتها فقد ذهب بعيداً يربطُ بين معنى الرجم بالحجارة، أو الرجم بالقول والظن، ومناسبة معنى الرجم للمعنى الذي تؤديه الكلمة، وفيه من التكلف ما فيه.

فأنت ترى <sup>بعد</sup> كثيرون <sup>ما قالوا في الاستدلال</sup> في الاشتقاد وغموض أمره، إلى الحد الذي لا يطمئن إلى عدده برهاناً قاطعاً في الاستدلال على الزائد. وقد مر بنا أمثلةٌ لبعض ما <sup>عُول</sup> عليه في القول بأصالة أو زيادة ما تكلف فيه رد الاستدلال إلى شيء يثبت تلك الزيادة أو الأصالة. ولعله كان من الأنسب لهم لو اقتصرت على الاستدلال بسقوط الحرف في التصاريف مثلاً على زيادته.

ويبدو أن ابن الحاجب لحظ الفرق في قوة الدلالة على الزيادة بين التصريف والاستدلال بمفهومه الواسع، أي: اللغوي. فسمى الأول بـ(الاشتقاق المحقق)، وسمى الآخر بـ(الاشتقاق البعيد)، وجاء بقسم آخر سماه بـ(شبهة الاستدلال)، وهو أن تكون المادة مستعملة غير مهملة، وليس بينها وبين اللفظ صلة واضحة.<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> معجم مقاييس اللغة ١/١٢٥، نقلًا عن أبنية الإلحاد ص ١٨٩. وانظر شرح الملوكي ١٧١.

<sup>٢</sup> انظر المطبع ١/٢٦٦-٢٦٧.

<sup>٣</sup> الشافية لابن الحاجب ٧٠-٨٢.

أما الحمل على النظير بشقيه فهو دليل من القياس؛ إذ به يُقاس ما جُهل على ما عُلم، أو يصلهم إليه التدرج في خطوات الربط بين الألفاظ. فأول الخطوات كانت الصلة الواضحة وهي تصاريف الكلمة، ثم الاستيقاف البعيد، ثم شبهة الاستيقاف، ثم المثال، ثم الكثرة. لكنهم -لتعلقهم بأدلة القياس- راق لهم التعلق بالحمل على النظير فقدموه -عند التطبيق- في كثير من الكلمات، ومن أمثلته ما يأتي:

١. قالوا: إن (أرب) على وزن (أفعُل) لسبعين: أحدهما: كثرة زيادة الهمزة أولاً رابعة، والثاني لعدم وجود ( فعل). هذا مع وجود شبهة الاستيقاف؛ لأن (أرب) مستعملة، بخلاف (رن ب).

٢. قال ابن عصفور: ((وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون همزة (ضَهِيَّاً) أيضاً أصلية، وياؤه زائدة ويكون مشتقاً من (ضاهيات) أي: شاهقت؛ لأنها يقال (ضاهيت) و(ضاهيات)، وهو أولى به؛ لأن أصلة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها. فيكون (ضهيء) الممدودة عنده من (ضاهيت) أي: شاهقت، و(ضهيء) المقصور من (ضاهيات). وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاستيقاف، إلا أنه يبقى في ذلك إثبات بناء لم يستقرّ في ذلك كلامهم. وذلك أن الهمزة إذا جعلت أصلية والياء زائدة كان وزن الكلمة (فَعِيَّلاً)، وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلا أن يكون مكسور الفاء نحو طِرِيم وِحَلْمٌ)).<sup>١</sup>

٣. قالوا: إن النون في (شيطان) أصلية بدليل الاستيقاف؛ لقولهم: تشيطن<sup>٢</sup>، وخالفوا هذا الأصل في تاء (عفريت)<sup>٣</sup>. مع أنهم يقولون: تعفرت، وعَفَرَتَه<sup>٤</sup>. وما ذاك إلا ليثبتوا أن لغزويت نظيراً فيمكن حمله عليه، فلا يحمل على فعوبل<sup>٥</sup>. أما شيطان فإن في كلامهم (فيعال)، و(فعلان)، فلابأس من حمله على أحدهما، فحُمِل على ما يشهد به الاستيقاف.

<sup>١</sup> المتع ١/٢٢٩-٢٢٨. وانظر المصنف ١/١٤٠.

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/٣٢١.

<sup>٣</sup> انظر المتع ١/٢٧٨.

<sup>٤</sup> انظر المصنف ١/١٧٢، المتع ١/٥٨.

٤. أن ما يثبت ثبوتاً قاطعاً من أحكام الزيادة والأصالة بالاشتقاق الواضح الظاهر في لفظ يقتضي حتماً أن يكون الحكم فيما لم يتضح فيه الاشتقاق من أشباه ذلك اللفظ ظنناً، لا يصح الجزم به. ومن الغرابة أن يجزم في نظيره الذي يشبهه في الزنة أنه مثله، لأن في ذلك ادعاء أنه لو ظهر اشتقاق فيه لتصادف أن يشهد ذلك الاشتقاق بصحة ذلك الحكم.<sup>١</sup>

وبعد، فإن دليل النظير بشقيه، المثال والكثرة -عندى- أو هي الأدلة، ولا أراه يقوى أن يكون قاطعاً في الحكم على أصالة الحرف أو زيادته. والاشتقاق البعيد وشبهة الاشتقاق ضعيفان كلّ الضعف. أما الاشتقاق الحقّ فعندى أنه يقطع به أحياناً، ويُؤْتَانس بشهادته أحياناً، ويُضْعَف أحياناً فلا يكون فيه دلالة على أصالة أو زيادة.

أما ضعف الحمل على النظير فأسبابه ما يأتي:

١. أن من الأبنية ما استدلّ على زيادته بالاشتقاق، ولو أُريد حمله على النظير لم يوجد. وفي ذلك دلالة على أمرين: أحدهما: أنه لو كان الحمل على النظير قوياً لوجد النظير لكل بناء مزيداً. والآخر: أن من الأبنية التي لا يعرف اشتقاقها ما لو علم اشتقاقه لاختلف الحكم على تحديد الحرف المزید فيه. ودليل ذلك ماروة من الألفاظ التي بين اشتقاقها خلاف ما يقتضي قياس الحمل على النظير نحو: أولق، وأرطى... إلخ.

٢. ضعف دعوى أن يكون العربي حين تقوّهه بناءً ما قد خطر بباله بناء آخر أراد ألا يخرج كلامه عنه. بل هذا كان مرده إلى محاولة الدارسين الإحاطة بالأبنية العربية مجردة ومزيدة، يدل على ذلك استدراكه على سبيوبيه أبنية الأسماء مما سموه (الفوائت). ومرده أيضاً إلى الابتعاد عن القول بأن لفظاً ما يحتمل أكثر من وزن لحرصهم على التقنيين والتقييد.

<sup>١</sup> انظر مثلاً حمل (شرنبث، وجرنفس) على (جحنفل)، المعني في تصريف الأفعال ٥٨. وانظر الكتاب ٤/٣٢٠، شرح الملوكى

٣. أن الحمل على النظير أوقعهم في أن يحملوا لفظاً على بناء لم يأت غيره، ولو أنعمت النظر في البناء الذي حملوا ذلك عليه وجدته -على قانونهم هذا- محتملاً أيضاً، كحملهم عزویت على عفریت. ومعلوم أن من الأبنية كثيراً مما قالوا: إنه لم يأت منه إلا مثال واحد أو مثالان. قال الزجاج: ((ومالا نظير له في كلام العرب كثير، نحو كنهبُل، فإننا لا نعرف في الكلام على مثال فَعُلُّ)).<sup>١</sup> ومن الأمثلة المشهورة فيما لا نظير له كلمة (إبل).

٤. حملوا أحياناً القول بالزيادة على مثال واحد، وأنكروا في الوقت نفسه زيادة ما في بضميه ألفاظ متشابهة، معللين لكل واحد منها بأنه لم يرد على مثاله. ولو حمل بعضها على بعض لاختلاف الحكم. من ذلك حملهم عزویت على عفریت، وإنكارهم بناء فَعْلَ في (مَرِيم، وَمَدِين، وَمَسِيكَ).

٥. أن الحكم على وجود النظير وعدمه انبني على ما نُقلَ من اللغة وحفظ عن القبائل. وعليه فإن الكلمة الواحدة في نقلها على وجهٍ ما يغيّر قانون النظير فيما ماثلها، بل إن حركة حرف من أحرفها في لهجة ما من لهجات القبائل يغير الحكم في أصالة الحرف من الكلمة أو زيادتها. قال ابن جنی: ((ولو كانت الباء من (كَنْهُبُل) مفتوحة لكان التون أصلاً؛ لأنَّه لما انفتح رابعه صار كَسَفَرَجَل)).<sup>٢</sup> ومر بنا قريباً حكمهم على تاء (تُتَقْلُ) بالزيادة؛ لأنَّه يمكن أن تحمل على الأصالة في لغة من ضمها، فهي حينئذ كثیرٌ، لكن أحد اللغويين نقل فتحها في لغة، فلزم القول بزيادتها. ولا أدرى ماذا كان يحدث لو نقلت لغات العرب قاطبة ولم يَضُعْ منها شيءٌ، على ما نُقلَ عن أبي عمرو في كلمته المشهورة: ((ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافرجتاءكم علم وشعر كثیر)).<sup>٣</sup> ولو تأملت سبب القول بزيادة التون في (ترْجِس) لألفيته ليس إلا كسرة الجيم؛ لأنَّه ليس في الكلام على مثال (جَعْفِر) بكسر الفاءٌ. ولذلك أورده أصحاب المعاجم بكسر التون في الرباعي، وبالفتح في الثلاثي، أي: في (رجس).<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> ما ينصرف وما لا ينصرف ٦١-٦٢.

<sup>٢</sup> المصنف ١٣٦.

<sup>٣</sup> طبقات فحول الشعراء ٢٣.

<sup>٤</sup> انظر سر الصناعة ٦٨/١، التبصرة والتذكرة ٢/٧٩٤.

<sup>٥</sup> انظر اللسان (رجس)، و(ن رجس).

أما الاشتقاء البعيد فبين الضعف؛ لوضوح التكليف فيه، كما تقدم، فلا يلزم إعادته هنا.

وأما شبهة الاشتقاء فليس بلازم أن تكون الألفاظ جميعها مما استعمل ولم يهمل، ولا يلزم أن يكون عدم استعمال المادة دليلاً على نفي احتمال أصالة بعض الحروف. فإنهم حكموا على أصالة النون في (أرنب) مع أن الأصول مهملة، ومثله (كوكب)، و(أفكل)، و(منبع)، و(فرتاج)... إلخ.

وأما الاشتقاء الحق - وهو سقوط الحرف في بعض تصارييف الكلمة - فربما عجز عن أن يفصل الزائد من الأصلي. ذلك أن لفظاً مثل (هندكي) في معنى (هندي) ومن لفظه، إذ تعني كل منها النسب إلى بلاد الهند، فينبغي أن يكون الأول مزيداً في الكاف، ومع هذا لكل منهما تصارييفه.<sup>١</sup>

بل إن هذا الإشكال في عدم سقوط الحرف في التصارييف المختلفة فيما ثبت عندهم أنه مزيد أدهم - مع غيره من الأسباب - إلى القول بالإلحاق في بعض الأبنية، وإلى القول بالأصول المختلفة للمعنى المقاربة.

فمن الأول: تأكيدهم زيادة الواو والياء في نحو (كوكب وجوهر وحوقل وسيطر وهيمن)، مع بقاء الزائد في التصارييف المختلفة. وستناقش الإلحاق مستقلاً. ومن الثاني: سبط وسبط، ودمث، ودمثر، ونحو ذلك.

بقي أن أوجه النظر إلى أن أكثر ما أشكل عليهم معرفة الأصول والزوائد فيه الأسماء، بخلاف الأفعال؛ لأن كثيراً من تصارييف الأسم يغلب فيها الإبقاء على الرائد. ولذلك عجز

<sup>١</sup> ليس القصد من إيراد هذا المثال أن النسب يعتد به في الزيادة والأصالة، بل الغرض هنا المقارنة بين لفظين كلاماً على لفظ المنسوب هما (هندي) و(هندكي). فقد رأيت بعض الصرفين يعدونهما أصلين مختلفين بسبب ثبوت الكاف في تصارييف الأخير، ولأن الكاف لم تثبت زيارتها في موضع غير هذا، فهما من باب (سبط، وسبط). انظر المتمع ٢٠٢١.

التصريف أحياناً عن الدلالة الواضحة على الأصالة والزيادة. ولذلك أيضاً حصل بين الأئمة الخلاف في أوزان الأسماء أكثر مما حصل في أوزان الأفعال.

وبعد، فإن فيما قدمته بياناً لما به يتضح بخلاف ما سيرد في مسائل التصريف، رأيت أنه بيان يحتاج إليه ولا يُستغنَّ عنه. وهو أيضاً بيان وإن طال بعض الإطالة - لم أجده بُدُّغاً منه، مع ما حاولت الحذف منه أو الاختصار. ذلك أن ما سبق من عرضِ الأصولِ المعتبرة في الحكم بالأصالة والزيادة أقيمت قد كان الأساس الأول في توجيهه مسائل المباحث الثلاثة التي توزعت هذا الفصل.

هذا ولم يكن من غرضي -إذ جاءت هذه المقدمة كأنما نقداً للأصول الزيادة والأصالة عند القدماء- أن أهدم ما بنوا، ولا أن أنشئ بناء غيره، بل الغرض الأول والأخير مما سبق إيضاح ما يُشكِّلُ على هذه الأصول، وبيان ما أوقع فيه التعويل على هذه الأصول المستقرة من غموض كان وراء كثير من الخلاف في مسائل التصريف، يستحيل -فيما أعتقد- ترجيح قولٍ على آخر من غير تفصيلِ الأصولِ التي بُنيَتْ عليها المسائلُ من أساسها.

## تعيين الأصلِي والزائد في الألفاظ

\*توج

\*منجنون

\*هناه

\*تعزية

\*قيام

١-توج

## تَوْلُجٌ بين ((تفعل)) و((فَوْعَلٌ))

قال المصنف في مبحث زيادة التاء: ((والباء اطردت زيادتها أولاً في (تفعيل، وتفعال، وتفعل، وتفاعل، وفعاليهما). وآخراً في التأنيث، والجمع، وفي نحو (رغبوت، وجبروت، وعنكبوت). ثم هي أصل إلا في نحو (ترتب وتولج، وسنبلة)).<sup>١</sup>

وقال الشارح: ((وأما (تَوْلُجٌ) فهو كناس الوحش الذي يلتج فيه<sup>٢</sup>. وهو (فَوْعَلٌ) من الولوج، والتاء فيه بدل من الواو؛ كأنهم كرهوا اجتماع الواوين، فأبدلوا من الأولى تاء. وقد أجروا الضمة مع الواو بمحرى الواوين؛ فقالوا: (تكلّة، وتحمّة، تكلّة). وربما قالوا: (دولج)؛ فأبدلوا من التاء دالا. فلو سمي بتولج رجل لانصرف.

وهي عند الغداديين ((تفعل)، والتاء عندهم زائدة. وكأن صاحب هذا الكتاب نحا نحو ذلك؛ ولذلك استثنى من أن تكون أصلاً، وعدها مع ما هي فيه زائدة.

وليس الأمر فيها عندي كذلك؛ لأن (تفعل) معدوم في الأسماء، و(فَوْعَلٌ) كثير، والعمل إنما هو على (الكثير)<sup>٣</sup> أهـ.

و واضح أن الزمخشري يرى أن الأكثر أصالة التاء أولاً في غير تفعيل وأخواتها، وفي غير التأنيث والجمع ورغبوت وأخواتها، بدليل استثناء هذه الألفاظ. إلا أنه قال: إلا في نحوها، مما يشعر بأنه يرى زيادتها في غيرها أيضا.

أما ابن يعيش فقد رجع بالسبب في اختيار رأيه إلى الاشتقاء، فهو من الولوج. لكنه لما كان في إبدال واوه تاء بعض الغرابة راح يعلّل له بكرابهة اجتماع الواوين، مستأنسا بالعلة التي قيلت في

<sup>١</sup> المفصل ٤٢٦.

<sup>٢</sup> انظر اللسان (تلج).

<sup>٣</sup> شرح المفصل ٩/١٥٨.

إبدال تاءٍ تختمة وأخواها. وضم إلى سبب الاستدلال دليل النظير. ونسب رأي الزمخشري إلى البغداديين.

أما نسبة هذا الرأي إلى البغداديين فأخذه ابن يعيش من ابن جني. قال في سر الصناعة: ((وتوراة وتوج عن البغداديين (تفعل). وحملها على (فوعل) أوجه؛ لكثرة فوعل في الكلام وقلة فعل)).<sup>١</sup> ول المعنى بهم عند ابن جني الكوفيون. يدل على ذلك كثرة ورود نسبة رأي من آراء الكوفيين المشهورة إلى البغداديين عند ابن جني. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله في الخصائص: ((ومن ذلك قول البغداديين: إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره، نحو زيد مورث به، وأخوك أكرمته)).<sup>٢</sup> وقال في موضع آخر قبل ذلك: ((ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت: هذا قول الكوفيين)). ونبه على ذلك محمد بن علي الفارسي<sup>٣</sup> وتسمية الكوفيين بالبغداديين ترد عند أبي علي الفارسي أستاذ ابن جني أيضاً.

ولعل الإشارة إلى الكوفيين بلفظ البغداديين كانت أحد الأسباب التي جعلت عدداً من الباحثين يثبتون تأثر ابن يعيش بابن جني واعتماده عليه. فقد ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (فقه اللغة المقارن) اعتماد ابن يعيش على ابن جني.<sup>٤</sup> وقال الدكتور محمود الطناحي في مقدمة كتاب (أمالى ابن الشجري): ((ولم يصرح [أى ابن يعيش] بنقل عن ابن الشجري، لكنى رأيت في بعض مباحثه مشابه من كلام ابن الشجري، كأنه ينقل عنه، أو كان الاثنين ينقلان عن مصدر واحد)). ثم قال: ((وهذا المصدر الواحد - فيما أرجح - هو أبو علي الفارسي؛ فقد كان ابن يعيش كثيراً الأخذ عنه، وكذلك ابن الشجري)).<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> سر صناعة الإعراب ١٤٦/١.

<sup>٢</sup> الخصائص ١/٢٠٠.

<sup>٣</sup> السابق ١٩/١. وانظر تعليق محققه بالهامش ١/٢٠٠.

<sup>٤</sup> فقه اللغة المقارن ص ١٢٥.

<sup>٥</sup> مقدمة أمالى ابن الشجري ص ١٦١.

هذا إلى المسائل التي أشرت في مواضعها من البحث إلى تأثر ابن يعيش باختيار ابن حني فيها<sup>١</sup>. وإن من يقرأ شرح ابن يعيش يجد أيضا اتفاقا ظاهرا في الألفاظ في غير الموضع التي عرض لها هذا البحث<sup>٢</sup>.

ونسبة هذا الرأي إلى الكوفيين تعني أن الرأي الآخر للبصريين. وهو صحيح، فسيبويه يقول به، وينسب<sup>٣</sup> القول به لأستاذة الخليل. وأثبتت السيرافي نسبة هذا القول إلى الخليل أيضا.

و لم يذكر المبرد هذا اللفظ بصيغته هذه في المقتضب ولا في الكامل، وإن ذكر أن (أتلّج) إنما هو من (وج) كما ستنقل عنه بعد قليل.

وأما الزجاج فصرح باختيار مذهب سيبويه والخليل، ونسبة إلى البصريين.<sup>٤</sup>

وابن السراج في أصوله لم يذكر اللفظ إلا للاستشهاد بإبدال الدال من التاء، حيث قال: ((وكذلك التربوت؛ لأنَّه من الذلول، يقال للذلول: مُدْرَب، والتاء الأولى مكان الدال، كما قالوا: الدوْلَج في التوْلَج)). وجاء كلامه هذا في مبحث زيادة التاء، مما يدل على أنه لو رأى زيادتها في هذا اللفظ لنبه عليه. فظاهر الأمر أنه يراها مبدلَة من أصل.

وبقول الخليل وسيبويه وغيرهما من البصريين قال أكثر النحاة، ومنهم: أبو عثمان

<sup>١</sup> انظر من هذا البحث ص ١٠١ .٧٢٤،٧١٨،٦٩٩،٦٨٦،٦٤٥،٦٣٧،١٠١.

<sup>٢</sup> انظر مثلاً كلام ابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/٢ في الحمل على أحسن القبيحين في الحال، وقارنه بما جاء في المخصصات ٢١٣-٢١٤. وقارن حديثه في أن الواو في (أحد) في قوله: ما بالدار من أحد، ليست مبدلَة من الواو. بما جاء في المخصصات ٣/٢٦٥، والمنصف ١/٢٣١-٢٣٢. وانظر التعليقة ١/٩٠.

<sup>٣</sup> الكتاب ٤/٣٣٣. وانظر التعليقة ٥/٩-١٠.

<sup>٤</sup> شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٢٦، عن هامش التعليقة ٥/١٠.

<sup>٥</sup> معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٥.

<sup>٦</sup> الأصول ٣/٢٤٢.

المازني،<sup>١</sup> وأبو علي الفارسي،<sup>٢</sup> والسيرافي،<sup>٣</sup> والصيمرى،<sup>٤</sup> وابن جنى،<sup>٥</sup> والأعلم الشستمرى.<sup>٦</sup> ومن معاصرى الزمخشري: ابن الشجري،<sup>٧</sup> والباقولي.<sup>٨</sup>

وفي عصر ابن يعيش عاش اثنان من شراح المفصل: أحدهما صدر الأفضل الخوارزمى صاحب(التحمیر)، وقد اختار مذهب البصريين.<sup>٩</sup> والآخر: ابن الحاجب صاحب (الإيضاح في شرح المفصل) وقد قال فيه: ((ووقع في بعض النسخ: (.. وعنكبوت. وهي ماعدا ذلك أصل إلا في نحو ترتب وتوج مع سبعة؛ لأن التاء في ترتيب وسبعة زائدة، وليس في توج كذلك، فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة التاء مع اختلافها في ذلك)).<sup>١٠</sup>

ويذهب ابن القبيصي -الذى كان معاصرًا لهما، أو لعله عاش في عصر قريب من عصر هما- إلى الرأى نفسه أيضًا.<sup>١١</sup>

وأكثر الخالفين من النحاة على قول البصريين هذا، ومنهم: ابن عصفور،<sup>١٢</sup> والعكربى،<sup>١٣</sup> وابن أبي الريبع،<sup>١٤</sup> وغيرهم.

<sup>١</sup> المنصف ٢٢٦/١.

<sup>٢</sup> التعليقة ١٠-٩/٥.

<sup>٣</sup> شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٦/١ عن هامش التعليقة ١٠/٥.

<sup>٤</sup> البصرة والتذكرة ٨٤٩/٢.

<sup>٥</sup> سر الصناعة ١٤٦، ١٠٤/١، المنصف ٢٢٦/١.

<sup>٦</sup> النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٨٨/٢.

<sup>٧</sup> أمالي ابن الشجري ٢٦٦/٢.

<sup>٨</sup> كشف المشكلات ٩٢٧/٢.

<sup>٩</sup> التخمیر ٣٥١/٤.

<sup>١٠</sup> الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٧/٢.

<sup>١١</sup> ذكر الدكتور محسن العمري أن ابن القبيصي كان حيا سنة ٦٢٦هـ. انظر التتمة ص ٨. وانظر رأيه في هذه المسألة: التتمة

ص ١٢٦.

<sup>١٢</sup> المطبع ٣٥٨/١.

<sup>١٣</sup> اللباب ٢٧٠/٢.

<sup>١٤</sup> البسيط ٩٢٧/٢.

ومن اللغويين وأصحاب المعاجم: الجوهري في الصحاح،<sup>١</sup> وابن منظور في اللسان،<sup>٢</sup> والفيروزأبادي في القاموس المحيط،<sup>٣</sup> وغيرهم.

وقد وجدت في اللسان (تلج) ما نصه: ((التلوج: كناس الظبي، فوعل عند كراع، وتأوه أصل عنده)).<sup>٤</sup> فرحت أبحث فيما صنفه كراع، فووجدت في المفرد قوله: ((والتلوج والدوخ: السَّرَّبُ الذي ينسرب فيه الوحشى، تفعل من ولجت)).<sup>٥</sup> فهو صريح في أن التاء زائدة. ولعل الذي غير ابن منظور إيرادها في فصل التاء مع الواو. ولم يورد كراع هذا اللفظ في المت下班.

ما تقدم يتضح أن القول بـأن (تلج) فوعل من (ولج) وأبدلـت الواو تاء، وأصلـها (ولج)، هو قول الجمهور من النحاة غير الزمخشري ، وجمهـور اللغويـين إلا كراع النـمل. بل لم أجـد من تبنيـ القـول المـنسـوب إلىـ الكـوفـيينـ غيرـهـماـ. ولاـيـعـلـمـ علىـ وـجهـ اليـقـينـ منـ كانـ أولـ قـائلـ بهـ، منـ الكـوفـيينـ أوـ منـ غـيرـهـمـ.

أما أسباب ميل جمهور النحوين إلى اختيار مذهب البصرىين في هذه المسألة فأهمها ما يلى:

١. ميل النحاة المتأخرـينـ إلىـ تفضـيلـ وجهـةـ النـظرـ البـصـرـيـ فيـ المسـائـلـ النـحـوـيـةـ وـالـصـرـفـيـةـ كـافـةـ، حيثـ سـادـ المـذـهـبـ البـصـرـيـ وـغـلـبـ، حتىـ لمـ يـعـدـ جـلـ أـقوـالـ الكـوفـيينـ إـلاـ مـحفـوظـاـ، يـشارـ إـلـيـهـ فيـ مقابلـ المـذـهـبـ البـصـرـيـ. وـقـلـمـاـ تـحدـ نـحـوـيـاـ -ـكـالـزـمـخـشـريـ- يـنـصـرـ مـذـهـبـاـ لـلـكـوفـيـنـ. وـقـدـ وـجـدـنـاـ الزـمـخـشـريـ يـفـضـلـ أـحـيـاـنـاـ مـذـهـبـهـمـ عـلـىـ مـذـهـبـ الـبـصـرـيـنـ.<sup>٦</sup>

<sup>١</sup> انظر الصحاح (ولج).

<sup>٢</sup> انظر اللسان (ولج).

<sup>٣</sup> انظر القاموس (ولج).

<sup>٤</sup> انظر اللسان (تلج).

<sup>٥</sup> المفرد ٣٥١/١.

<sup>٦</sup> انظر مسألة (لفظ التعجب بين الأمر والخبر) من هذا البحث ص ٢٥٢.

٢. رأى النحويون صلة قوية من الاشتقاء بين (تولج) والولوج، بمعنى الدخول، حيث التولج الكناس الذي يلتج فيه الضي، أي: يدخل فيه. وهي صلة لا تنفيها زيادة التاء أيضاً، فقد قالوا: إن (تُرَبَّ) من الشيء الراتب وزيدت فيها التاء، وكذلك تَلْبَ، وَتُنْدَرَ، كما سيأتي.

ولما رأى النحويون غرابة القول بإبدال التاء فيها عَلَّلُوا له بشئين: كراهة اجتماع الواوين في (ولج)، وإبدال الواو تاء في كلمات أخرى.

أ. كراهة اجتماع الواوين في الكلمة: وقد اتفق الصرفيون على قلب الواو همزة لاتاء فيما اجتمعت في أوله واوان إن لم تكن الثانية مدا، وهذا ينطبق على هذه الصيغة، فقد قالوا: إنك إن بنيت من الوعد اسماء على مثل (كوكب) بزنة (فowعل) قلت فيه: (أوعد). فكان ينبغي أن تكون (أولج) لا (تولج).

وقد لحظ هذا أبو عثمان المازني، فقال: ((وزعم الخليل أن قوله:  
متخذات من عَضُواتِ تَوْلِجا

إنما هو (فوعل) من (ولجت) وليس بـ (تفعل); لأن تفعلا في الأسماء قليل وفوعل كثير، ولكنه علم أنه لوجه بالواو على أصلها لزمه أن يبدلها همزة؛ لثلا تجتمع واوان في أول الكلمة، فأبدل التاء لكثرة دخوها على الواو في باب (ولج) حين قالوا: أتلج، ومتلج، وهذا أتلج من هذا)).<sup>١</sup>

ويؤكد ابن جني في شرح كلام المازني أن العرب أبدلواها تاء؛ لأنهم لو لم يبدلوا للزمهم أن يقلبوها همزة. فكان قلبها إنما كان لإرادة التخفيف. قال: ((يقول: إذا ما كانوا قد أبدلوا الواو تاء في: أتلج، ومتلج، وهذا أتلج من هذا، ولو حاولوا بها لما لزمهم حذف ولا قلب، فإن يبدلواها تاء في حرف من هذا الباب الذي قد اطرد فيه القلب ولو لم تبدل فيه تاء لوجب إبدالهما همزة أحدر، وهو تولج؛ لأنه لو لم يبدلها تاء للزمهم أن يقول: أولج؛ لاجتماع الواوين)).<sup>٢</sup>

<sup>١</sup>. المنصف ٢٢٦/١

<sup>٢</sup>. السابق ٢٢٦/١

بـ. إِبْدَالُ الْوَاوِ تاءٍ فِي كَلْمَاتٍ أُخْرِيٍّ: وَقَدْ حَاوَلَ النَّحَاةُ أَنْ يَجْدُوا صَلَةً بَيْنَ تَحْخِيفِ الْوَاوِيْنِ بِإِبْدَالِ الْوَاوِ تاءٍ فِي كَلْمَاتٍ أُخْرِيٍّ. وَلَكِنَّهُمْ لَحْظُوا فَرْقَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْوَاوَ الْمُبَدَّلَةَ تاءٌ وَأَوْ مُضْمُوْنَةٌ وَالْوَاوُ فِي (وَوْلَجْ) الْمُبَدَّلَةِ مُفْتَوْحَةٌ، وَالآخَرُ: أَنَّ الْوَاوَ الْمُبَدَّلَةَ تاءٌ هُنَا لَيْسَ فِي كَلْمَةٍ مُبَدَّلَةٍ بَعْدَهُ وَأَوْاَوِيْنِ. وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ يَعْيَشَ: ((وَقَدْ أَحْرَوْا الصَّمْمَةَ مَعَ الْوَاوِ بَحْرَيِ الْوَاوِيْنِ)), أَيْ: أَهْمَمْ كَمَا كَرِهُوا الْوَاوِيْنِ فِي الْكَلْمَةِ فَخَفَفُوهُمْ بِإِبْدَالِ الْأُولَى هِمْزَةً كَرِهُوا الْوَاوَ مُضْمُوْنَةً فَأَبْدَلُوهُمْ تاءً.

وَمَفْهُومُ كَلَامِ سَيِّبُويَّهِ فِي الْمَسَأَةِ لَا يَبْعُدُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِي ذَلِكَ ذِكْرُ الْعُلَةِ فِي إِبْدَالِ الْوَاوِ الْمُسْتَقْلَةِ بِأَحَدِ هَذِينَ الْحُرْفَيْنِ -الْهِمْزَةُ وَالتَّاءُ- مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْحُرْفَيْنِ، وَالْعُلَةُ عِنْهُ أَهْمَمُ مِنْ حُرْفَ الْزِيَادَةِ وَالْبَدْلِ. قَالَ: ((وَإِنَّا كَرِهُوا الْوَاوَ حِيثُ صَارَتْ فِيهَا ضَمَّةً كَمَا يَكْرِهُونَ الْوَاوِيْنِ، فَيَهْمِزُونَ نَحْوَ قَوْلٍ، وَمَؤْوَنَةً... وَرَبِّما أَبْدَلُوا التاءَ مَكَانَ الْوَاوِ فِي نَحْوِ مَا ذَكَرْتُ لَكَ إِذَا كَانَتْ أُولَى مُضْمُوْنَةً؛ لِأَنَّ التاءَ مِنْ حُرْفَ الْزِيَادَةِ وَالْبَدْلِ كَمَا أَنَّ الْهِمْزَةَ كَذَلِكَ. وَلَيْسَ إِبْدَالُ التاءِ فِي هَذَا بِمُطْرَدٍ. فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: تِرَاثٌ، وَإِنَّا هُنَّ مِنْ وَرَثَتْ، كَمَا أَنَّ أَنَّاهُ مِنْ وَنِيتٍ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَجْعَلُ كَسُولًا، كَمَا أَنَّ أَحَدًا مِنْ وَاحِدٍ، وَأَجْمَمُ مِنْ وَجْمٍ حِيثُ قَالُوا: أَجْمَمْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَبْدَلُوا الْهِمْزَةَ مَكَانَ الْوَاوِ الْمُفْتَوْحَةِ وَالْمُكْسُوَّةِ أُولَى. وَمِنْ ذَلِكَ: التَّحْمَةُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ الْوَخَامَةِ. وَالْتُّكَأَةُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ تُوكَأَتِهِ. وَالْتُّكَلَانُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ تُوكَلَتِهِ. وَالْتُّجَاهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَاجْهَتِهِ. وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْمُفْتَوْحَةِ كَمَا دَخَلَتْ الْهِمْزَةُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: تَيْقُورُ... وَإِذَا تَقْتَ الْوَاوَانِ أُولَى أَبْدَلَتِ الْأُولَى هِمْزَةً وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَقْلُوا إِلَيْهَا الضَّمَّةَ فَأَبْدَلُوا وَكَانَ ذَلِكَ مُطْرَدًا إِنْ شَاءَتْ أَبْدَلَتِ وَإِنْ شَاءَتْ لَمْ تَبْدِلْ لَمْ يَجْعَلُوا فِي الْوَاوِيْنِ إِلَّا الْبَدْلُ؛ لِأَنَّهُمْ أَثْقَلُ مِنَ الْوَاوِيْنِ وَالضَّمَّةِ، فَكَمَا اطْرَدَ الْبَدْلَ فِي الْمُضْمُوْنَ كَذَلِكَ لَزِمَ الْبَدْلَ فِي هَذَا. وَرَبِّما أَبْدَلُوا التاءَ إِذَا تَقْتَ الْوَاوَانِ كَمَا أَبْدَلُوا التاءَ فِيمَا مَضَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُطْرَدٍ، وَلَمْ يَكُثُرْ فِي هَذَا كَمَا كَثُرَ فِي الْمُضْمُوْنَ؛ لِأَنَّ الْوَاوَيْنِ مُفْتَوْحَةٌ، فَشَبَهُتْ بِوَاوَ (وَحدَ). فَكَمَا قَلَتْ فِي هَذِهِ الْوَاوِيْنِ وَكَانَتْ قَدْ تَبَدَّلَ مِنْهَا كَذَلِكَ قَلَتْ فِي هَذِهِ الْوَاوِيْنِ. وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: تَوْلَجْ)).<sup>1</sup> وَوَاضِحٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ غَيْرُ مُطْرَدٍ.

وَسَيِّبُويَّهُ يَؤْكِدُ أَنَّ الْفَعْلَ مِنْهُ أَيْضًا أَبْدَلَتْ فِيهِ الْوَاوَ تاءً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَقْوِيُ إِبْدَالَهَا هُنَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، يَقُولُ: ((وَقَدْ أَبْدَلَتِ فِي (أَفْعَلْتَ)، وَذَلِكَ قَلِيلٌ غَيْرُ مُطْرَدٍ، مِنْ قَبْلِ

أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تحولها في جميع تصرفها، فهي أقوى من افتعل. فمن ذلك قولهم: أتخمه، وضربه حتى أتكأه، وأتلجه، ي يريد: أو جله، وأنهم؛ لأنه من التوهם. ودعاهم إلى ذلك ما دعاهم إليه في تيقور؛ لأنها تلك الواو التي تضعف، فأبدلوا أجلد منها، ومع هذا أنها تقع في يُفعل ويُفعل بعد ضمة. فأما التقية فبمنزلة التيقور، وهو أتقاها في كذلك، والتقى كذلك).<sup>١</sup> فكأنه يعتل لقلبها بأجلد منها شذوذًا في (أَفْعَلَ) التي هي أقوى من (افتعل) كما فعلوا في افتعل التي تحتاج إلى الإبدال لوجود الضمة والكسرة التي تجعل الواو فيها عرضة للتحول، بكونها تلك الواو التي قد تضعف؛ فلذلك أبدل منها ما هو أقوى وأجلد منها وهو التاء. والعلة نفسها هي العلة في قلب الواو تاء في نحو (تيكور) و(تقية) اللتان تشبيhan (توج).

ويقرن بعض الأئمة بين إبدال الواو تاء في (أَفْعَلَ) من الولوج وإبدالها في ألفاظ شاذة محفوظة. يقول المبرد: ((.. وقد كانت التاء تبدل من الواو في غير هذا الباب، في مثل قولك: أتلج، وإنما هو من (وج)). وكذلك فلان تجاه فلان، وهو (فعال) من الوجه، والتراث من ورثت، والتّخمة من الونخامة)).<sup>٢</sup>

ويقرن آخرون بين إبدال الواو تاء في كلمة (توج) نفسها وإبدالها في تلك الألفاظ المحفوظة، على سبيل الاستئناس بها في تقوية هذا الرأي، وإن كانوا جميعاً يقرنون بشذوذها، ولم يقل أحد بقياسية شيء من ذلك.

وقد جمع ابن جني هذه الألفاظ التي أبدلت الواو الواقعةفاء منها تاء على غير قياس، قال: ((قد أبدلت التاء من الواو فاء إبدالاً صالحاً. وذلك نحو (تجاه) وهو فعال من الوجه. و(تراث) فعال من ورث. و(تقية) فعيلة من وقيت، ومثله (التقوى) هو فعلى منه، وكذلك (تقاة) فعلة منها. و(توراة) عندنا فوعلة من وري الزند... ومثلها (توج)... ومن ذلك (تخمة) أصلها وحمة؛ لأنها فعلة من الونخامة. و(تکأة)؛ لأنها فعلة من توکأت. و(تکلان) فعلان من توکلت. و(تيكور) فيقول من الوقار... أصله ويُقرور. وقالوا: رجل تکلة، أي: وکلة، وهو فعلة من وكل يکل. وقالوا:

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٣٣٤.

<sup>٢</sup> المقتضب ١/٩١.

(أتلجه) أي: أوجله. وضربه حتى (أتكأه) أي: أو كأه. وعلى هذا أبدلوا التاء من الواء في القسم، وخصوصاً بها اسم الله تعالى؛ لأنها فرع فرع شخص بها الأشهر... وقالوا: (التليد، والتلاد) من ولد. و(تترى) فعلٌ من المواترة، وأصلها وترى... وهذه الألفاظ التي جمعتها، وإن كانت كثيرة فإنه لا يجوز القياس عليها؛ لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء. فلا تقول قياساً على تَقْيَةٍ في وَقِيَةٍ: تزير في وزير، ولا تقول في وجيهة: تجيهة، ولا في أوعد: أتعد قياساً على أتلج، ولا في وهى: تلهى قياساً على تترى. فأما ما تقيس عليه لكثره فـ (افتuel) وما تصرف منه إذا كانت فاؤه واوا، فإن واوه تاء وتدغم في تاء (افتuel) (التي بعدها).<sup>١</sup>

وتجدير بالذكر هنا أن لفظ (تولج) لا يماثل من الألفاظ المتقدمة في الوزن إلا لفظاً واحداً هو (توراة). وقد قرن بينهما ابن جني فقال: ((وتوراة عندنا فوعلة من وري الزند، وأصلها: وورية فأبدلت الواو الأولى تاء؛ وذلك لأنهم لو لم يبدلوها تاء لوجب أن يبدلوها همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة. ومثلها تولج، وهو فوعل من ولج يلجم. كذا هو القياس في هذين الحرفين، وأصله على قولنا ووج)).<sup>٢</sup> وغير خاف ما في جعل اشتقاد التوراة من وري الزند من تكلف ظاهر لا يمكن الركون إليه، أو الاطمئنان إلى جعله حجة في إبدال الواو تاء. أما اشتقاد التولج من الولج فغير مستوحشٍ منه؛ لقرب معنى الولج لكتاب الظبي الذي يلجم فيه كما تقدم.

وقد ذكر الزجاج أن مذهب البصريين في وزن (توراه) أنها فوعلة، وذكر مذهبين آخرين كلاهما للكوفيين، أحدهما: تفعلة، بفتح العين، والثاني: أنها تَقْعِلة، بكسرها. واختار الأول منهما، ونظر للبدل فيه بتولج.<sup>٣</sup>

٣. وثالث أسباب ميل أغلب النحويين إلى رأي البصريين في هذا اللفظ أنهم رأوا هذا المذهب يوافق مقتضى الدليل الذي من القياس -أعني دليل الحمل على النظير- لفرط تعلقهم بهذا الدليل، كما قدمنا. وآية ذلك لا تكاد تجد من يورد اختياره في هذا اللفظ إلا ويردفه بقوله ((وهو فوعل

<sup>١</sup> سر الصناعة ١٤٥/١.

<sup>٢</sup> سر الصناعة ١٤٦/١.

<sup>٣</sup> انظر معان القرآن وإعرابه ٣٧٤-٣٧٥/١.

في الكلام أكثر من تفعل) أو (الكثرة فوعل وقلة تفعل) أو ما شابه ذلك. فكأنه بهذا يورد الحجة الدامغة التي لا تدفع. فالدليل في هذا اللفظ إذن دليل (الكثرة)،<sup>١</sup> وهو أن (صيغة فوعل) أكثر من (صيغة تفعل). ويعني أيضاً أن زيادة الواو ثانية كثيرة إذا قورنت بزيادة التاء أولاً في الأسماء؛ إذ إنها قليلة.

### أ: زيادة التاء أولاً—(فعل):

تزاد التاء قياساً في صدر الفعل المضارع وفي صيغ تفعّل وتفاعل وتفعلل وفي التفعّل والتفاعل من المصادر. وهذه مواضع اتفق على قياسيتها.

وأتفق الصرفيون على أنها لا تزداد صدراً في غير الموضع القياسي المتفق عليها إلا إذا دل الدليل على زيا遁ها. فهي على هذا أصل في كل لفظ وردت فيه أولاً ما لم يقم الدليل القاطع. هذا مع حكمهم بزيادتها في عدة صاححة من الألفاظ، هي:

تمبط، تحلاة، تحلى، تنهية، ترنمون، تقدمية، تعضوض، تسرا، تضررة، تمتين، تذنب، تبیت،  
ترعيبة، تنوط<sup>٢</sup>، تابل، تنصب ترتب، تتفل (بفتح التاء الأولى وضم الثانية، وضمهما، وضم الأولى  
وفتح الثانية)، تحفاف، ترابع، تمثال، تبيان، تلقاء، تضراب، تقواء، تمساح، تمراد، تقوالة، تبال،  
تدرأ، تعضوض، تلافق، تنصال، تيفاق، تيتاء، تبوال، تعشار، تقصار، تبغار، تمان، تكلام، تلقام،  
تلعاب، ترعام، ترياق، ترابع<sup>٣</sup>.

ومن الكلمات ثلاث حكم على إحداها بأن وزنها (فعل)، وعلى الآخرين بـ(فوعل).  
وهذه الكلمات هي: تَلَبْ، تَوَلَّبْ، تَوَعَمْ. وقد مر بنا لفظ: توراة، وأنها عند البصريين (فوعلة)  
وعند الكوفيين (تفعلة) أو (تفعلة). وهما بخلاف الحديث عن (توج). فيكون مجموع الكلمات

<sup>١</sup> انظر ما مضى ص ٤٨٩.

<sup>٢</sup> انظر سفر السعادة ١٧٣/١ فما بعدها.

<sup>٣</sup> انظر الأشباه والنظائر ٣٠٥-٣٠٧.

المبدوءة بالتاء نيف وخمسون كلمة. هذا غير الألفاظ المبدوءة بالتاء الزائدة قياساً، والألفاظ المبدوءة بالتاء المبدلية، والتاء الأصلية.

أما (تقاء، وتبان) فقيل: هما مصادران لم يرد من المصادر مكسور التاء غيرهما. فهما -إذن- كالمصادر القياسية مفتوحة التاء، وعلى هذا تكون التاء فيهما مزيدة لما زيدت له القياسية. وقيل: مثلهما *تنضال*، وتفاق<sup>١</sup>.

وأما (تنصب، وتُنْفِل) فالزيادة فيها لعدم النظير.

وزيادة التاء في أكثر البقية حكم بها للاشتقاق. وبعض صور الاشتقاد التي قالوها مقبولة، كاشتقاق *تقوالة* من القول، والتضارب من الضارب. وبعضها بعيد متكلف كقولهم مثلاً: إن التبالي للقصير مشتق من النبل؛ لأنَّه قصير مثله. ولهذا أجاز بعضهم فيه وجهان: زيادة التاء وأصالة النون، والعكس. وفي نحو (ترتب، وتُدَرَّأ) حكم بالزيادة أيضاً لعدم النظير عند من أنكر بناء *فعَلَ*.

أما *تألب*: فهو عند سيبويه (*تفعل*) قال: ((ويذلك على ذلك أنه يقال للحمار: ألب يألب تفعل، وهو طرده طريته. وإنما قيل له: (تألب) من ذلك))<sup>٢</sup>. وتابع سيبويه على هذا القول جمهور النحاة. ودليل سيبويه على هذا القول هو الاشتقاد، كما دل عليه كلامه، فاللفظ إما أن يكون من (أَلْ بَ) وإما أن يكون من (تَ لَ بَ)؛ لأنَّ الموجود من أحرف الزيادة العشرة في هذا اللفظ التاء والهمزة، فكان لا بد من الحكم بزيادة أحدهما، فحكم بالأول؛ لأنَّ (أَلْ بَ) مستعمل في المعنى و(*تألب*) ليس مستعملاً في هذا المعنى ولا في غيره. هذا مع عدم وجود تفعيل في الأبنية مطلقاً؛ لأنه لم يثبت عنده على هذه الزنة غيره.

<sup>١</sup> انظر السابق ٣٠٥/٣.

<sup>٢</sup> الكتاب ١٩٦/٣. وانظر المنصف ١٠٣/١، المتع ٢٧٤/١. والتألب نوع من الشجر، انظر معجم مقاييس اللغة ص ١٧٨.

والعجب أن تولّا عدّت عند البصريين على زنة (فَوْعَلُ)، مع أنها لغة في التأب. والذي رجح هذا الوزن عندهم ثلاثة أشياء: أولها: أنه لم يتفق مع ما قيل به في (أَلْب) من جهة الاشتقاد؛ لأنهم لم يقولوا ولب الحمار مثلا. وثانيها: بحث الواو ثانية، وقد قالوا: إن زيادتها ثانية أكثر من زيادة التاء أولاً، بل إنه يجب الحكم بأصالة التاء إلا أن يدل على زيادتها دليل قاطع كما مر. وثالثها: أنه ما دام الأمر يُؤُول إلى الخيار بين وزنين أحدهما كثير والآخر قليل فالمختار الكبير.

والدليل على التمسك بالنظير حكمهم على توهم بأنه (فوعل) لا (تفعل)، مع أنه أقرب في الاشتقاد إلى الوئام والمواءمة. لكن الأمر في هذا اللفظ أن حروفه الأربعة من أحرف الزيادة العشرة، التاء والواو والهمزة والميم، فكان لا بد من اختيار ثلاثة أصول وحرف رابع مزيد، فكانت الاختيارات على النحو التالي:

١. التاء زائدة: فيكون الوزن تفعلا، وهو وزن نادر.

٢. الواو زائدة: فيكون فوعلا، وهو كثير.

٣. الهمزة زائدة: فيكون فَعَالًا، وهو معدوم. ثم إنه لا يحكم على الهمزة حشوا بالزيادة إلا بدليل، كما في (شَمَالٌ، وشَامِلٌ).

٤. الميم زائدة: فيكون فَعَلَمًا، وهو معدوم. ثم إن الميم لم تزد آخرًا إلا في ألفاظ معدودة كما في (ستهم، وزرقم) مما قررت فيما مضى أنهم أثبتوها زائدة في تلك الألفاظ اضطرارا.

فكان اختيارهم للثاني، وهو أنها (فوعل) لدليل الكثرة، من قبل أن الواو تزداد كثيرا ثانية، وكذلك وزن فوعل كثير، وتفعل نادر قليل.

ولعله اتضح جليا الآن من خلال ما عرضت من منهجهم في تحديد الزائد والأصلي أنهما كانوا يستبعدون دائمًا أصالة جميع الحروف، فلم يكن في حسابهم وزن (فَعَلَلُ) في جميع الألفاظ

المقدمة. ولم يقل أحد منهم في كلمة من الكلمات (تألب، تولب، توءم، توراة، توج، مريم، مدين، مسيك، يهير، جوهر، كوكب، كوثر، فيصل ... إلخ): إنها على فعل. وسيتضح سبب ذلك في البحث التالي.

## ٢: زيادة الواو ثانية - (فوعل):

سبق الإلماح إلى عد الالدعاء الواو والياء المدتين وغير المدتين في مباحث الزيادة سواء. ولما رأوا في بعض الأبنية الواو والياء ثانية كما في كوكب وصيف، وثالثة كما في جدول وعثير، في كلمات على أربعة أحرف، ورأوا ألفاظاً أخرى على زنتها، لكن أحرفها ليس منها ما يحتمل القول بزيادته، مثل جعفر. ووجدوا الياء أو الواو يقابلها في الصيغة الأخرى حرف أصلي لا مفر من القول بأصالتها. ولما كان أعدل الأصول عندهم وأكثرها الثلاثي منها، ولما كانت الواو والياء من أمehات الزوائد، جعلوا مثل هذه الأبنية مزيدة بالواو أو بالياء، فكانت أوزانها إما فوعل أو فيعل أو فعال أو فعيلاً. لكنهم لما رأوا هذه التي قالوا: إنها حروف زوائد، لا تسقط في التصاريف، ولا يظهر الاشتقاد زياذاً، وتعامل كالأحرف المتفق على أصالتها، سموها زيادة الإلحاد.

ويبدو أنه كان محتملاً جداً - لو لا القول بالإلحاد - أن يُعد رباعياً مجرداً كثيراً ما قيل: إنه ثلاثي ملحق بالرابع. وبخاصة حين النظر إلى تطابق تصاريف الجرد وما قيل: إنه ملحق به ليعلم معاملته في تصاريفه ولا دليل على زيادته من الاشتقاد ولا من دليل النظير، وليس فيه إلا وجود حرف من أحرف الزيادة يزداد كثيراً.

ولقد كان محتملاً جداً - لو عد مثل هذه الكلمات مجرداً أصلي الحروف - أن يعامل وزن (فوعل) معاملة النادر القليل، بدلاً من أن يكون الاختيار الأول بين عدة الاختيارات التي ذكرناها فيما سلف في لفظ (توءم).

وعندي أن فوعلاً لا يصح أن يحمل عليه حتى ما اتفق النحاة جمِيعاً على أنه على زنته؛ لأنَّه لا يثبت عندي أن جوهراً وكوكباً وكوثراً على هذه الزنة، ولا دليل عندي يدل من قريب أو بعيد

على زيادة الواو فيها بل هي أصل، وزنها (فعل). وكذلك عندي ماأشبهها من الأفعال نحو حوقل وسيطر وبطريق وهيمن. ولم تقم الدلالة على زيادتها، لا من تصارييف هذه الكلمات ولا من غيرها. وسيأتي في مبحث الإلحاد تفصيل الرأي فيما جعله القدماء مزيداً للإلحاد.

وعلى هذا يقى للتوجيه احتمالان: أحدهما ما صرخ به الرمخشري، وهو (تفعل)، بعد التاء مزيدة. والآخر: فعل، بعد التاء مبدلة من فاء الكلمة. ولكل الاحتمالين وجه قوي؛ إذ الأول فيه الأخذ بالظاهر، والأخير فيه تحليل لمنشأ الكلمة، وكأنه ينظر فيه إلى احتمالات تطور اللفظ، إذ استثقلت الواوان، فتحول اللفظ إلى أخف منه بإبدال واوه الأولى تاء.

وأوجه الاحتمالين أن تعدد التاء مبدلة من فاء الكلمة، لكن لا على أنها (فوعل)، بل بعدها فعللا. وليس من دليل الجمهور، وهو كثرة (فوعل)، بل لقيام الدلالة على إبدال التاء من فاء الكلمة، وعدم الدلالة على زيادة الواو. ولا مدخل هنا للدليل النظير أو الكثرة مطلقاً.

٢ - منجذون

## الزائد في (منجذون)

قال المصنف في زوائد الرباعي: ((والزيادات المفترقات في نحو حبوكري، وخيتعور<sup>١</sup>، ومنجذون، وكتابيل، وجحببار))<sup>٢</sup>.

وقال الشارح ((وأما (المنجذون) فلا أرى هذا الفصل موضع ذكره؛ وذلك لأنه ضمنه أن يذكر فيه ذوات الزيادات المفترقتين من الرباعي، ومنجذون فيه قولهان:

أحدهما: أنه من ذوات الثلاثة، والنون الأولى فيه زائدة اللواو، وإحدى النونين الأخيرتين زائدتان، ويجمع – على هذا – على (مجانين)، ويكون من الثلاثية، وفيه ثلاثة زوائد، وموضعه ما تقدم.

والثاني: أنه رباعي، والنون الأولى أصل، واللواو زائدة وإحدى النونين، ويجمع حينئذ على (مناجين)، وهو المسنون من العرب. فعلى هذا، وإن كان رباعيا وفي زياداتان، فليستا مفترقتين على ما شرط في هذا الفصل)<sup>٣</sup> اهـ.

وقد اقتنى في مباحث الصرف الكلام على وزن (منجذون) بالكلام في وزن (منجنيق). وكثيراً ما قيل: إنهم سواء. ونقل أن (منجنيق) لغة في منجذون. ولهذا يحسن أن نورد أقوالهم في منجنيق، ثم نعقب بذكر منجذون، والفرق بين الكلمتين.

## (منجنيق)

وقد عده سيبويه رباعيا، حروفه الأصلية: الميم والجيم والنون الثانية والقاف. قال: ((وأما (منجنيق) فاليم منه من نفس الحرف؛ لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق

<sup>١</sup> في الفصل: خثعور.

<sup>٢</sup> المفصل ٢٩٠.

<sup>٣</sup> شرح المفصل ٦-١٤١٠/٦.

بنات الأربعه أولا، إلا الأسماء من أفعالها نحو مدرج، وإن كانت النون زائدة فلا تزداد الميم معها؛  
لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أنها حرفان زائدان  
متواليان. ولو لم يكن في هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكان حجة. فإنما  
(منجيني) بمنزلة عنتريس، و(منجون) بمنزلة عرطليل، فهذا ثبت. ويقوى ذلك بمحانيق  
ومناجين)).

ويذهب المبرد إلى زيادة النون الأولى، فوُرِضَ أنَّهُ على مذهب سيبويه فيها<sup>٢</sup>.

ويذهب أبو عثمان المازني إلى هذا، ويردد كلام سيبويه السابق، مستدلاً بما استدل به.<sup>٣</sup>

أما ابن جين فقد ذكر في شرحه لنص المازني الخلاف في ميم منجنيق نقاً عن ابن دريد. أما سبب الخلاف فيها فبسبب الاشتقاء الذي أبان عن زيادة الميم، فقد جاء العرب بالفعل منها على (منجنيق)، ولو كانت أصلية لقيل (منجنيق).

ومع هذا اختار ابن جني مذهب البصريين، معللاً لهذا الاشتقاء بأنه تخليط من العرب؛ لأن اللفظ أعمى؟ فمنجيق على هذا (فنعيل). وسار على هذا أكثر المتأخرین.

أما من خالف مذهبهم واعتذر باشتقاء العرب فقد عدّها من الثلاثي، فيكون وزنها (منفعيل)، وهو وزن معذوم غير موجود.

ويظهر لي أن الذي جعلهم يميلون إلى الأول ويفضلونه على الثاني هو قوة اعتدادهم بالنظر، حتى ليقدمونه أحيانا في التطبيق عن الاشتغال المقدم في التلذذ. ويقوى هذا الاستنتاج قول ابن جن: ((ولو ذهب ذاهب إلى أن (جَنْقُوهُمْ) و(جَنْجُونُهُمْ) لم يخلط فيه لقضي بأن وزن (منجنيق):

١ الكتاب / ٤٠٩ . وانظر ٤/٢٩٣ .

٢ المقتضب / ٥٩

١٤٦/١ المنصف

٤ السابق ١٤٧/١

منفعيل. وهذا غير موجود في كلامهم)<sup>١</sup>. ويؤيده ايضاً استدلال سيبويه في النص المتقدم بالنظر من جهتين: أولاًها عدم لحاق الميم مزيدة في أول الكلمة الرباعية إلا في الأسماء المشتقة الجارية على الأفعال نحو مدرج. والثانية: عدم التقاء الميم والنون مزيدتين معاً أولاً. وراح ينظر بأكثر الحروف زيادة في أول الكلمة، وهي الهمزة، ومع هذا لم ينضم إليها زائد آخر يتلوها.

ولهذا الذي تقدم لم يختبر الأكثرون من الأوزان المفترضة مثل هذا اللفظ إلا وزنا واحداً هو ( فعليل). واختار الأقلون ما قضى به قوله: (جنقونا، وبخنق) وهو (منفعيل) الناقص لمقتضى القياس المعتمد به. وبقيت أوزان مفترضة بحسب حروف الزيادة المتضمنة في الكلمة لم ينظر إليها؛ لأنَّه يمنع منها مانع ما. وهي على النحو الآتي:

١. فعللليل ٢. مفعيل ٣. فعلنيل ٤. فعنيل ٥. مفعنيل

وسيتضح سبب عدم الاعتداد بخمسة الأوزان هذه عند الكلام في الأوزان المفترضة للفظ (منجانون) قرین هذا اللفظ.

### (منجانون)

لسيبوه في هذه الكلمة قولان، هما ما ذكر ابن يعيش في رده على الرمخشري، فأحدهما أنهما كلمة رباعية الأصل وكررت اللام للإلحاق بعضرفوط، فوزنها إذن ( فعللول)، والمزيد فيها حرفان، هما الواو وإحدى النونين الأخيرتين. قال في الكتاب: ((... ويكون على مثال فعللول، وهو قليل؛ قالوا: منجانون)).<sup>٢</sup> وقال: ((... وكذلك منجانون، تقول: منيجين، وهو من الفعل فُعَيْلِل)).<sup>٣</sup> ومرة ثانية قوله: ((ومنجانون بمترلة عرطليل)).

<sup>١</sup> السابق ١٤٨/١.

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٩٢/٤.

<sup>٣</sup> السابق ٤٤٦/٣.

والقول الآخر له هو أن وزنها (فتعلول) قال: ((ولا نعلم في بنات الأربعة فعلولا، ولا شيئاً من هذا النحو لم تذكره، ولكن فتعلول وهو اسم، قالوا: منجتون، وهو اسم))<sup>١</sup>. قال ذلك عقب قوله الأول مباشرة. فكأنه يحيى المذهبين.

وسار الأئمة من النحاة واللغويين من بعد سيبويه على القول الأول. فقد قال المازني في تصريفه: ((فأما مثل (يستعور) فهو منزلة (عضرفوط) ... ومجتون كذلك))<sup>٢</sup>. فقال ابن جن في شرحه: ((يقول: إن الميم في (مجتون) أصل. فهذا معنى قوله: (مجتون كذلك)). وليس يريده أن مجتونا من ذوات الخمسة مثل عضرفوط، هذا محال؛ لأجل تكرير النون. وإنما هو مثل (حندوق) ملحق بعضرفوط. ولا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأننا لا نعلم في الكلام مفعولا. ولا يجوز أيضاً أن تكون الميم والنون جميعاً زائدين على أن تكون الكلمة ثلاثة من لفظ (الجن) من جهتين: إحداهما: أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين وليس الكلمة جارية على فعل، مثل (منطلق، ومستخرج). والأخرى: أنا لا نعلم في الكلام منفعولا، فنحمل هذا عليه. ولا يجوز أيضاً أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قوله: (مناجين)، ولو كانت زائدة لقيل: (مجانين) كما قالوا: (مجانيق) في جمع منجنيق لما كانت النون زائدة. وإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة، ولا النون وحدها زائدة، ولا أن تكونا كلتاهما زائدين، لم يبق إلا أن تكونا أصلين، وبجعل النون لاماً مكررة، وتكون الكلمة مثل (حندوق) ملحقة بعضرفوط))<sup>٣</sup>.

وقال أبو علي الفارسي في تفسير قول سيبويه: ((و كذلك مجتون. تقول: (منيجين)، وهو من الفعل: فعيليل) الذي سلف ما نصه: ((النون الثانية في مجتون أصل، وليس بزيادة كما كانت التي في منجنيق زائدة. فمنجنيق رباعي، ومجتون خماسي منزلة عرطليل، إلا أن الزيادة هنا واو وثم ياء. والذي علم منه أن النون الثانية من مجتون أصل أنها ثبتت في التكسير في قوله: (مناجي، ومناجين)، ولو كان النون زائداً - أعني الثانية - لقلت في تكسيره (مجانين) كما قلت: (مجانيق)، فحذفتها. فالمحذف من النونات الثالثة التي بعد الواو، حذفت هي مع الواو لتمام التصغير (مجانيق)، فحذفتها. فالمحذف من النونات الثالثة التي بعد الواو، حذفت هي مع الواو لتمام التصغير (مجانيق)، فحذفتها.

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٢٩٢. وانظر النكت ١١٦٩/٢، شرح الشافية ٣٥٤/٢، المغني في تصريف الأفعال ٨٧.

<sup>٢</sup> المنصف ١٤٥/١.

<sup>٣</sup> السابق ١٤٥-١٤٦.

دونهما، فلزم أن يقال: (منيحن) كما تقول: (عريطل). فإن عوضت قلت: (منيحين)، وأنست في التعويض وتركه بالخيار؛ لأن الرابعة ليست برابعة)<sup>١</sup>.

ويبدو أنه عن بقوله (النون الثانية) النون الأولى التي هي ثانية في الكلمة، فيكون كلام ابن جنى على وفقه. وعليه فإن قوله (منجنيق رباعي ومنجنون خماسي) معناه أن منجنيقاً من لفظ (م ج ن ق)، ومنجنوناً من لفظ (م ن ج ن)، فالنونان الأخيرتان أصل مكرر، وإن عدت إحداهما مزيدة بالتكريير للإلحاق. وربما أفهم ظاهر كلامه أن النونين الأخيرتين كلاهما أصل كما في برقعید، وسلسیل ونحوهما، فيكون المزيد في منجنون الواو فقط. ولكنني أرجح الاحتمال الأول؛ لأنه لم ينقل عنه - فيما أعلم - قولًا كهذا، ولم يذكر ذلك عنه تلميذه ابن جنى.

وسار على قول سيبويه الذي تبعه عليه المازني والفارسي وابن جنى ~~جمهور~~<sup>١</sup> النحاة. وإن تعرض أحدهم للقول الثاني من أقوال سيبويه فعلى سبيل ذكر المذهب، أو تضييف هذا القول لا أكثر في غالب ما يرد عنهم. ومن أولئك: ابن السراج<sup>٢</sup>، والأعلم الشستمري<sup>٣</sup>، وابن عصفور<sup>٤</sup>، وابن الحاجب<sup>٥</sup>، والرضي<sup>٦</sup>، وجميع من ذكرها من أصحاب المعاجم كالأزهري، وابن سيده، وابن منظور، وغيرهم.

فما سر هذا الإجماع الذي يكاد يكون كلية على اختيار وزن ( فعللول ) من بين الأوزان المحتملة لهذا اللفظ؟ تلك الأوزان التي يصل عددها إلى أربعة عشر وزناً، وذلك بالنظر إلى أحرف الزيادة التي يشتمل عليها اللفظ. وفيما يلي جدول يبين الأوزان المحتملة له:

<sup>١</sup> التعليقة ٣/٢٩٤-٢٩٥.

<sup>٢</sup> الأصول ٣/٢١٦.

<sup>٣</sup> النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١١٧٠.

<sup>٤</sup> المتع ١/٢٥٥-٢٥٦.

<sup>٥</sup> الشافية ص ٧٣-٧٤.

<sup>٦</sup> شرح الشافية ٢/٣٥٤.

نوع الغنا	الوزن	ن	و	ن	ج	ن	م	الرقم
رباعي	فعللول (إحدى النونين زائدة)	+	+	.	.	.	.	١
خمسى	فعللول (النون المكررة أصل)	.	+	.	.	.	.	٢
ثلاثى	منفعول	.	+	.	.	+	+	٣
رباعي	فعلنول	.	.	+	+	.	.	٤
رباعي	فعلللون	+	+	.	.	.	.	٥
ثلاثى	فعلنون	+	+	+	.	.	.	٦
ثلاثى	فنعملون	+	+	.	.	+	.	٧
ثلاثى	فعنول	.	+	+	.	+	.	٨
ثلاثى	فنعملول (إحدى النونين زائدة)	+	+	.	.	+	.	٩
رباعي	فعملول (النون المكررة أصل)	.	+	.	.	+	.	١٠
ثلاثى	مفعلون	+	+	.	.	.	+	١١
ثلاثى	مفعولول (إحدى النونين زائدة)	+	+	.	.	.	+	١٢
رباعي	مفعولول (النون المكررة أصل)	.	+	.	.	.	+	١٣
ثلاثى	مفعنول	.	+	+	.	.	+	١٤

. حرف أصلي

+ حرف زائد

و واضح من الجدول أن حرف (الجيم) لم يرد إلا أصليا في جميع الاحتمالات. وأن (الواو) لم ترد إلا زائدة في جميع الأوجه المحتملة في الوزن. وسبب ذلك واضح جدا، وهو أن الجيم ليست من أحرف الزيادة العشرة؛ فإذاً لا بد من عدتها أصلية. ولا سبب لذلك غير هذا، إذ لم ينظر فيه إلى أصل المادة، حتى يخرج الجيم في الأصول أو يدخل فيها. ولو دخلت الجيم في الحروف الزوائد لتضاعف عدد الأوجه المفترضة لوزن اللفظ؛ إذ كان يدخل فيه مثل (مفجعون، فنجعون، ... إلخ). ولو دخلت الواو في الأصول لكان منها مثل (من فعلن، من فعلن، ... إلخ).

أما الأوجه الواردة في الجدول السابق فإن الوجه الأول هو اختيار جمهور العلماء، كما أسلفنا.

وأما الوجه الثاني، وهو أن تكون الكلمة خماسية الأصل، والنونان الأخيرتان كلاهما أصل، وألا تعد اللام مكررة فتكون إحدى النونين زائدة، فهذا الوجه مخالف لما قبله من حيث الاعتداد بالنونين أصلين. وقد استبعد هذا الوجه عندهم لاعتقادهم جميعاً بأن اللام إنما تكرر في مثل هذا مزيدة. فكلما رأوا تكريراً كهذا قالوا: إن أحدهما مزيد للإلحاق بما هو على زنته وحرفاه الأخيران غير متماثلين. فمن جنون وعر طليل كُرِّرت فيهما لام الكلمة للإلحاق بغضروفه وبرقيده على الترتيب، وجلب وشلل ملحقان بدحج. وسيأتي في مبحث الإلحاق أن ذلك غير قاطع؛ فلذلك يبقى هذا الوجه من الأوجه المحتملة، ولا وجه للقطع باستبعاده. وقل مثل ذلك في الوزن العاشر والحادي عشر.

والثالث: وهو (منفعته)، هو قول ضعفه النحاة. والسبب في تضعيشه هو أن الميم والنون من أوله كلامها عدتا زائدين، وهو أمر ينفيه قانون الحمل على النظير؛ إذ لم يُجمع بينهما زائدتين أولاً في غير الاسم الجاري على الفعل نحو (منطلق، ومنكسر) وشبههما. وعندى أن ذلك غير قاطع فيها؛ لما مر في توهين قاعدة الحمل على النظير، وأنه لا يُستثكر ارتجال اسم بالتأليف بين مجموعة من الحروف لمسننٍ ما على غير مثيل له في الأبنية. وأية ذلك كثرة أبنية الأسماء، حتى لم يستطع سيبويه إحصاءها، فاستدرك عليه، ثم استدرك على المستدركين، وهكذا.

والرابع: ( فعلنول ) باحتساب النون الثانية والواو مزيدتين ، فتكون الكلمة رباعية من منجن ). أما الواو فلا خلاف في زيادتها . فيكون المع خاصا بزيادة النون في هذا الموضع . إذ لا تطرد زيادتها إلا ثالثة في الخماسي ، وبعد الألف في الصفات نحو ( سكران ) . قال ابن يعيش : (( لما جاءك منها فالنون فيه زائدة لكثرته ، إلا أن يدل الدليل على خلافه . وما عداهما مما ذكر فهي فيه أصل ، إلا أن يقوم الدليل على خلافه لقلته وندرته ))<sup>1</sup> . فواضح أن المانع إنما هو لدليل الحمل على

شرح الملوكي ١٨٦

النظير، بدليل تحديد الزيادة في الموضعين للكثرة، ونفي ما عداهما للقلة والندرة. وقال الرضي أيضاً:  
إن وزن فعلنيل - ومثله بالطبع فعلنول - نادر<sup>١</sup>.

وهكذا في بقية الأوزان، عدا وزن (فعلول)، وطبقه وزن (فعليل) لأن في المنجنيون لغة أخرى هي منجني، وهو الوزن الذي قال به سيبويه في قوله الثاني. وقد نقل عن العرب لفظ على زنته هو عتريس. لكنه وزن لم يختره أكثرهم، كما سلف. وأما الأوزان التي افترض فيها زيادة الميم فرفضت عندهم بدللين: أحدهما دليل النظير. والآخر قاله الرضي: ((لم يجيء (جن) في منجنين كما جاء (جنق) في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد))<sup>٢</sup>.

ونعود الآن لما اختاره الزمخشري من بين الأوزان المعروضة في الجدول على ضوء قوله: إن منجنيون رباعي فيه زيادتان مفترقتان، أي: يفصل بينهما شيء من الأصول. فلا بد إذن أن يكون واحداً من الأوزان ذات الأرقام: (١، ٤، ٥، ١٠، ١٣)، وهي على الترتيب: ( فعللول، فعلنول، فعللون، فعلول، مفعلول)؛ لأنها الأوزان الرباعية. فإذا حددنا ما فيه زيادتان مفترقتان لم نجد فيها إلا: ( فعللول، ومفعلول) اللذين لم تعدّ فيهما اللام مكررة لزيادة، بل هما أصلان.

أما الأول فهو يشبه قول سيبويه الثاني بزيادة النون الأولى، ويختلف عنه بـ القول بأصالة النونين الآخريتين، لا أن أحدهما مزيدة. وأما الثاني فلم يقل بزيادة الميم أحد منهم، كما لم يقل بأصالة النونين أحد أيضاً. فالأقرب أنه أراد الأول المشابه لقول سيبويه من وجه، ومخالف له من وجه آخر.

وهو على هذا قول متفرد من قبل القول بأصالة النونين الآخريتين؛ إذ لم أحد اللام المكررة بغير فصل، أو مكررة مفصولة بزائد، إلا عدت أحدهما زائدة، على الخلاف المشهور في تحديد الزائد منهم. وذلك نحو (قعدد، رمدد، شملل، حلب، اقعنسس، عرطليل، خنفقيق.. إخ). اللهم

<sup>١</sup> شرح الكافية ٢/٣٥٢.

<sup>٢</sup> السابق ٢/٣٥٣.

إلا ما يشعر به كلام الفارسي المتقدم. وهذا المذهب لا يوجد ما يقطع بنفيه، فهو من الوارد غير المستبعد.

ولقد فهم صدر الأفاضل الخوارزمي كلام الزمخشري على أنه اختيار لمذهب سيبويه، فقال: ((ولا تخلو من أن تكون: مفعول، أو منفuwol، أو فعلuwol، والأولان ليسا من أبنيةهم، فكان فعلuwol أو فعلuwol. وبهذا قال سيبويه... وبالقول الأول أخذ شيخنا رحمه الله)). ثم لما رأى أن هذا لا يتفق مع قوله: إنه من الرباعي ذي الزيادتين المفترقتين استدرك قائلاً: ((لكن فيه ثلاثة زوائد: النون بين الفاء والعين، والواو، واللام الأخيرة التي هو نون، وهو في هذا القول من أبنيته الثلاثي المزد فيه))<sup>١</sup>.

واستشكل ابن الحاجب قول الزمخشري هذا، ولم يجد له تحريجاً مناسباً، فقال إن النص ربما لحقه التحريف، حيث قال: ((ومن جنون وقع في هذا الفصل، وليس هو موضعه؛ لأنه ليس من الرباعي، وليس فيه زيادتان مفترقتان؛ لأنك إن قدرت الميم أصلية، وهو الصحيح، فنونه الأولى، والواو، والنون الأخيرة زوائد، فيكون ثلاثة، وليس فيه زيادتان مفترقتان. وإن قدرت الميم زائدة مفعول أو منفuwol، ويكون بعد ذلك ثلاثة، وفيه زيادتان مجتمعتان. والظاهر أنه تصحيف لمنجنيق؛ فإنه من هذا الفصل، وهو يعني من جنون وموافق له في أكثر الحروف))<sup>٢</sup>.

وقد اتضح مما سبق أن ما نفاه النحاة من الأوزان المحتملة لم ينتف أكثره إلا بالأدلة المعول عليها في أحکامهم في تعين الأصلي والرائد التي سبق الكلام فيها. وإذا عرفت أن أكثر هذه الأدلة لا يجوز القطع بالدلالة على شيء من ذلك بوجبه، وإذا لم تدل الدلالة القاطعة على أن أحد النونين الأخيرتين زائدة، فإن حكم الزمخشري بأنها من الرباعي لا يستحق كل هذا الإنكار، لا سيما أن الأصل - كما قرروا هم أنفسهم - أن يعد الحرف أصلياً إلى أن تقوم الدلالة القاطعة على زيادته.

<sup>١</sup> التحمير ١٩٨/٣.

<sup>٢</sup> الإيضاح في شرح المفصل ٦٩٤/١.

٣ - هناء

## أصل الهاء في (هناه)

قال الزمخشري في إبدال الهاء من الألف: ((.. ومن الألف في قوله:  
إِنْ لَمْ تَرُوْهَا فَمَمَّا

وَفِي (أَنَّهُ)، و(حَيَّهُلَهُ). قوله:  
وقد رابني قوله يا هناء  
هي مبدلية من الألف المقلبة عن الواو في هنوات))<sup>١</sup>.

فقال ابن يعيش: ((وَأَمَّا قول امرئ القيس:  
وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهُمْ يَا هَنَاءٌ هُوَ يَحْكُمُ الْحَقَّ شَرّاً بِشَرٍّ

فهو ما اختص به النداء، ولم يستعملوه في غير النداء، كما قالوا: يالكاع، ويالخباٰث، ولم يستعملوها في غير النداء. وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة. والجيد فيها أن الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة في (هنوك)، و(هنوات) في قوله:  
على هنواتٍ شأنها متتابع

كان أصلها: هناؤ، فعال منه، فأبدلت الواو هاء. وصاحب هذا الكتاب يشير إلى أن الواو لما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة قلبت ألفاً، والهاء بدل من تلك الألف))<sup>٢</sup>اهـ.

وما لا شك فيه أنه قد أحاط بهذه الكلمة من الإشكالات والصعاب ما جعل الناس يختلفون في هائها الأخيرة، كما قال الشارح. وقد عَبَرَ عن قدم الخلاف فيها ما رواه ابن السراج من اختلاف متقدمي النحاة في هذه الهاء<sup>٣</sup>. ذلك أنها وقعت طرفاً بعد ألف، وتحركت بالضم في الغالب، وحركها بعضهم بالكسر. وغلب على ظاهرها أنها من (هنو) وسقطت منها الواو وظهرت فيها الهاء. واحتضنت بالنداء كلكاع وخباٰث وفساق ونحوها، وخالفتها من حيث ضم الهاء. كل ذلك أدى إلى الاضطراب في رد هذه الهاء إلى أصل ما مقبول في القياس.

<sup>١</sup> المفصل ٤٣٨.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ١٠/٤٣-٤٤.

<sup>٣</sup> انظر الأصول ١/٣٤٧-٣٤٨.

والمشهور من مذاهب المقدمين في هذه المسألة خمسة أقوال: أحدها للكوفيين وبعض البصريين، وهو أنها مزيدة، وحذفت لام الكلمة. والأقوال الأربع الأخرى لسائر البصريين؛ لأنهم اختلفوا على أقوال: أحدها أنها أصل، فهي لام الكلمة. والثاني: أنها مبدلة من الواو. والأصل: هناو، ثم أبدلت الواو هاء. وهو اختيار ابن يعيش. والثالث: أن الواو لما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة أبدلت همزة على حد (سماء)، ثم أبدلت الهمزة هاء. وقد يعبر بعض هؤلاء عن هذا المذهب بقولهم: إنها أبدلت ألفاً ثم التقى ألفان فقلبت ألف همزة، فكأن من قال: إن ألف أبدلت هاء، ذهب إلى إبدالها هاء مباشرة، وقد يجوز أنه أراد القلب همزة ثم هاء. وهو اختيار الزمخشري. والرابع: أنها هاء السكت<sup>١</sup>.

أما القول الأول فينسب إلى الفراء وسائر الكوفيين، وإلى الأخفش وأبي زيد الأنباري من البصريين، نص على ذلك ابن الشجري. ويبدو أنه يتلقي مع القول الأخير الذي جعله ابن الشجري لبعض البصريين قوله على حدته، وهو عد الماء للسكت. ذلك لأن جعل ألف الماء مزيدتين يقتضي أن تكون الكلمة في الأصل (هن) المخوذة اللام، وأصلها (هنو)، فلم ترد إليها اللام، بل لحقتها ألف الماء في النداء على حاملها. قال الرضي في تفسير هذا الرأي: ((ومنه (ياهناه) للمنادى غير المصحح باسمه، تقول في التذكير: ياهن وياهنان وياهنون، وفي التأنيث: ياهنت وياهنتان وياهنات. وقد يلي أواخرهن ما يلي المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: ياهناه، بضم الماء في الأكثر، وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب. وهذه الماء تزداد في السعة وصلاً ووقفاً، مع أنها في الأصل هاء السكت، قال:

يا مرحباً بحمارٍ ناجيه

وقال:

ياربّ يارباه إياك أسل  
عفراه يارباهُ من قبل الأجل

<sup>١</sup> انظر أمالى ابن الشحرى ٣٣٨-٣٣٩/٢، شرح ابن القواس ١٠٨٠/٢، شرح الحمل ١٠٥/٢، الصحاح (هنو)، اللسان (هنا).

في حال الضرورة. هذا قول الكوفيين وبعض البصريين<sup>١</sup>). فمن الواضح أن من جعلها زائدة قصد أنها هاء السكت التي تزداد في المندوب بعد الألف لخفاء الألف، وإن فارقتها هنا من حيث تحريكها في الوقف والوصل من غير ضرورة، وحركت تلك في الوصول للضرورة.

ويبدو أن بعض الأئمة لم يحمل كلام هؤلاء على زيادة الألف، وأنها كألف النسبة، بل جعل مذهبهم زيادة الهاء فقط. أما الألف فإنها مبدلية من لام الكلمة، أي من الواو الأصلية، فلم تمحى هنا، بل ردّت كما ردت في (هنوات). قال الشارح في شرح الملوكي: ((وقد ذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف في الوقف؛ لخفاء الألف، كما لحقت النسبة في نحو (وازيداه)، وحركت تشبيها بالهاء الأصلية. ويحکي هذا القول أيضا عن أبي الحسن. والألف عندهما بدل من الواو التي هي لام الكلمة))<sup>٢</sup>.

وقد تبانت آراء العلماء في وجاهة هذا القول. فحين يرى ابن يعيش أن ادعاء زيادة الهاء وأنها للسكت من أضعف الأقوال وأوهاما؛ ((من قبل أن هاء السكت إنما تلحق في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البة، فلم توجد لا ساكنة ولا متحركة. ولذلك ردّ قول المتبنّي:  
واحرّ قلباً من قلبه شيم

لكونه أثبت هاء السكت وحركتها))<sup>٣</sup>، يرى الرضي أن لهذا القول ما يقويه من جهات عدّة، فقال: ((وبحيء الكسر في (هناه) يقوي مذهب الكوفيين. وأيضا اختصاص الألف والهاء بالنداء. وأيضا لحاق الألف والهاء في جميع تصارييفه وصلا ووقفا، على ما حكى الأخفش، نحو: ياهناه، وياهناناه، وياهنانيه، كما مر في المندوب))<sup>٤</sup>.

أما القول بأن الهاء لام الكلمة - وتكون على هذا أصلا، وليس زائدة ولا بديلا من أصل - فقد أجمع أكثرهم على رده. كما أجمعوا كذلك على علة الرد، وهي قلة باب (سلس، وقلق). ولم يُنسب المذهب إلى أحد بعينه، لكنه عزيٍّ كثيراً إلى بعض البصريين. ويبدو أنه مذهب لبعض

<sup>١</sup> شرح الكافية ٣/٢٦١-٢٦٢.

<sup>٢</sup> شرح الملوكي ٣١٠.

<sup>٣</sup> السابق ٣١٠.

<sup>٤</sup> شرح الكافية ٣/٢٦١-٢٦٢.

قدماهم، قال ابن السراج: ((وما لحقته الزيادة من آخره فقولهم: يانومان، وياهناء. وقال بعض المتقدمين في النحو: هو (فعال) في التقدير، وأصله (هن)، فزيد هذا في النداء، وبني هذا البناء. ويلزم قائل هذا القول أن يقول التشنيه: (ياهناءان<sup>١</sup> أقبلا)، ولا أعلم أحدا يقول هذا)).<sup>٢</sup> وبين أن ابن السراج يضيف سببا آخر لرد ادعاء أصالة الهاء، غير قلة باب المضاعف، هو أنه لم يسمع (ياهناءان). فهو من يقوى مذهب القول بزيادة الهاء؛ يدل على ذلك تصريحه بالزيادة في آخره. ويؤكد ابن السراج ذلك بقوله في موضع آخر: ((وقالوا: من قال (ياهناء) و(ياهناء) بالرفع والجر، من رفع توهם أنه طرف للاسم، ويكسر لأنه جاء بعد الألف)).<sup>٣</sup> ومعنى ذلك أن الهاء ليست من بنية الكلمة، بل زائدة. وكان ينبغي أن تكون ساكنة، لكن المتكلم ضمها؛ توهما أنها آخر الكلمة، تبني على الضم كما يبني آخر المنادى، وهذا لغة الأكثرين. أما من كسر الهاء فإنه رآها بعد الألف فحركها كما تحرك نهايات الكلمات بعد الألف الساكنة.

وأما من مذهبها أنها مبدل من أصل فعندني أن الخلاف بين من قال: إنها مبدل من الواو - كان يعيش - ومن جعلها مبدل من المهمزة أو من الألف - كالزمخري - ليس خلافا جوهريا. إذ يتفق جميعهم على عدم الزيادة، وعلى أنها ليست هاء السكت، وعلى أنها مبدل من الأصل. ويختلف كل فريق عن الآخر بما اطمأن إليه من طرق القياس التي سلكها؛ لأن من ذهب إلى إنكلر أن تكون الهاء مبدل من الواو، ومال إلى اختيار أن تكون المبدل الألف أو المهمزة، قد استئثرَ في القياس بإبدال الواو المتطرفة بعد ألف زائدة همزة لا هاء، ثم راح يتلمس من القياس أيضا ما يسوغ قلب المهمزة هاء. وهذا شبهوا قلبها هنا بقولهم في (إياك): هياك<sup>٤</sup>. أما من اختار قلبها هاء من أول الأمر فقد ثبت عنده أن لام الكلمة واو ثبوتا لا شك فيه؛ لوجودها في (هنوأ)، فلما كان الظاهر هنا في مكانها الهاء حكم بإبدال الهاء من الواو. وقد استدل بعضهم على إمكان عدها مبدل من الواو هنا، وإن لم تبدل الواو هاء في غير هذه الكلمة، بأن الهاء قد أبدلت واوا في كلمات، فكما أبدلت الهاء واوا جاز أن تبدل الواو هاء أيضاً.

<sup>١</sup> في الأصول المطبوع: (ياهناءان) وهو تحريف، صوابه ما أثبت.

<sup>٢</sup> الأصول ١/٣٤٧-٣٤٨.

<sup>٣</sup> الأصول ١/٣٧٤.

<sup>٤</sup> انظر شرح الملوكي ٣١١، شرح الكافية ٣/٢٦١-٢٦٢.

<sup>٥</sup> انظر المسائل الحلبيات ٣٤٨.

ولما تعددت المذاهب، ووجد لكل مذهب ما يعتدبه من القياس بوجه ما، حار بعض النحاة بين أكثر من مذهب منها، أيها يختار؟ فقال بعضهم بقوله حيناً ولم يمنع في الوقت نفسه قوله آخر، ومال إلى أحد المذاهب في موضع وذهب إلى ترجيح غيره في موضع آخر حيناً آخر.

فالفارسي مثلا يجعل في أحد كتبه قولين من الأقوال المشهورة في المسألة مقبولين كلامهما، ويقول: ((وكلا الأمرين مذهب عندي)). وأحد القولين اللذين أحاجزهما: عد الهماء أصلية، وأن ذلك لغة فيها، كما قيل: سنة وسنوات، وقيل: سنهاء لما أصابته سنة الجدب. وأثبتت أبو علي أن قلة باب (سلس وقلق) حتى في غير حروف الحلق مما يقتضي أن يكون التضعيف في الحلقى أقل، لا يمنع من تجويز ذلك فيه. والقول الآخر: أن تكون الهماء بدلا من الواو<sup>١</sup>. ثم ترى أبا علي في كتاب آخر يوجب ألا تحمل هذه اللفظة على باب (سلس وقلق)، وينفي أن تكون الهماء لحقت في الوقف ثم حركت، ويجزم بأنها مبدلة من الواو لا غير<sup>٢</sup>.

ويذهب السيرافي إلى أن (يا هناه) في معنى (ياهن). وأصل هن: هنه أو هنه. وبناؤه على (فعال) فصار: هناه، على نحو ما استعمل فلان وفل في معنى واحد على بناءين، وإن كان أصلهما ومعناهما واحداً). ثم يذكر مذهب من جعلها هاء الوقف في الأصل، ثم كثر ذلك في كلامهم حتى صارت الهاء كأنها أصلية. ولم يعلق بشيء، فكأنه لا يرى مانعاً من قبول هذا المذهب.

المسائل العضديات ٣٠-٣٢

٢٤٧-٣٤٨ انظر الحلبيات

٢ شرح السيرافي المخطوط ٤٣/٣

**٤. انظر سر الصناعة ١/٦٦-٦٥، ٢/٥٦٠-٥٦٢.**

(عطًا) الثانية همزة؛ لثلا يجتمع ساكنان – لكان قوله قويًا، ولكن أيضًا أشبه من أن يكون قلب الواء في أول أحواها من وجهين: أحدهما: أن من شريطة قلب الواء ألفاً أن تقع طرفاً بعد ألف زائدة، وقد وقعت هنا كذلك. والآخر: أن الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواء، بل هما في الطرفين؛ ألا ترى أن أبا الحسن ذهب إلى أن الهاء مع الألف من موضع واحد، لقرب ما بينهما. فقلب الألف إذن هاء أقرب من قلب الواء هاء)<sup>١</sup>.

وقد يكتفي آخرون بذكر ما من المذاهب في المسألة يختارون. فمِنْ قال بقول أكثر البصريين، وهو أن الهاء مبدلة من الواء، غير من سلف ذكرهم: عبدالقاهر الجرجاني<sup>٢</sup>، وعلي بن فضال المخاشعي<sup>٣</sup>، وابن عصفور<sup>٤</sup>، وآخرون<sup>٥</sup>.

ومن اختار جعلها مبدلة من الهمزة ابن الشجري في أماليه<sup>٦</sup>. ومن نص على أنها بدل من الألف، وأنها لم تبدل همزة قبل قلبها هاء، صدر الأفضل في شرح المفصل<sup>٧</sup>.

ومن مال إلى جعلها هاء الوقف وحركت في الوصل: ابن مالك<sup>٨</sup>، والماليقي<sup>٩</sup>.

تلك هي المذاهب المشهورة في المسألة، المتداولة في كتب النحو، وهي مذاهب قد أثرت عن النهاة منذ العهود الأولى للدراسة النحوية. ثم ظهر بعد في المسألة مذهبان آخران: أحدهما لأبي البقاء العكيري، وهو أن (هن) أضيف إلى ياء المتكلم، فصارت: هـي، مثل أبي، ثم نودي فأبدل من

<sup>١</sup> سر الصناعة /٢-٥٦٠/٥٦٢.

<sup>٢</sup> انظر التحمير /٤/٣٦١.

<sup>٣</sup> شرح عيون الإعراب .٢٦٨-٢٧٠.

<sup>٤</sup> المتع /١/٤٠١.

<sup>٥</sup> انظر الصلاح (هن)، اللسان (هن)، شرح العكيري على ديران المتنى ٣٦٣-٣٦٢/٣، اللباب ٢٤٥/٢.

<sup>٦</sup> أمال ابن الشجري ٣٣٨/٢-٣٣٩.

<sup>٧</sup> التحمير /٤/٣٦٠-٣٦١.

<sup>٨</sup> شرح عمدة الحافظ ٢٩٣/١. وانظر المجمع ٦١/٣، الأشمرني ١٢٤/٣.

<sup>٩</sup> رصف المباني ٤٦٣-٤٦٤.

وأما عدها بكمالها صوتا لا يقبل الحديث في تصريفه **فَيَرِدُ** عليه أن الكلمة مستعملة في غير النداء استعمال الأسماء المتمكنة، منقوصة وغير منقوصة. إلا أن يقال: إنما خرجت هنا إلى استعمال مخصوص جامدة غير متصرفة؛ لأداء معنى مخصوص هو التصويت في النداء.

## ٤ - تعزية

الكسرة فتحة وأبدلت الياء ألفا، إما لالتقاء الساكين، وإما لتحركها وافتتاح ما قبلها. قال: ((وهذا شيء لم أجده عنهم، وهو قياس قولهم في نظائره))<sup>١</sup>. وهو رأي استند فيه أبو البقاء إلى تأويل النحاة في نحو (يا أبنا) و(يا حسرتا) ونحو ذلك مما هو مشهور في باب المنادي. ولهذا قَوْيَ رأيه غير المسبوق هنا بما سبقه إليه النحاة في نظيره.

والذهب الآخر: لباحث معاصر، وهو أن (يا هناء) بكمالها صوت يقصد به التصويت للتنبيه، فلا شأن لنا إذن بالبحث في أصالة شيء منه أو زriadته؛ لأن ذلك مما لا يدخل في الدراسة الصرفية. وقد استند الباحث في دعوه إلى ما ذكره الجرجاني<sup>٢</sup> من أن المقصود بالهاء في آخر هناء ونحوها التصويت<sup>٣</sup>.

وعندي أن أقرب المذاهب وأسهلها رأي أبي زيد الأنباري ومن قال بقوله، سواء عدلت الألف والهاء مزيدين، فالأصل: ياهن، أم عدلت الألف لام الكلمة والأصل: ياهنا، ثم زيدت الهاء التي هي في الأصل للسكت، وحركت في الوصل لكثرة مجئها في درج الكلام. وذلك لأن المعهود في الكلمة في غير النداء (هن) و (هنا)، ولا يستنكر أن يزاد عليها الألف والهاء كما في (وازياداه) أو الهاء إن كانت منتهية بالألف؛ لأن الغرض من ذلك التصويت. ولا يستنكر أيضاً أن تحرك الهاء وألا تمحف؛ لأنها مقصودة في هذه الكلمة، ومحفتها يذهب منه الغرض. ثم إن إبقاءها في الوصل لا يلبس. ولذلك صح أن يقال: إنه توهم أنها من أصل الكلمة<sup>٤</sup>. فإن كان قصد من جعلها أصلاً أنها عُدّت في استعمال هذه الكلمة كالأصل، فأبقيت وحرّكت في الأصل، فمقبول عندي.

أما قول من قال: إنها مبدلة، سواء جعلت بدلاً من واو أم من ألف أم من همزة، فتكلّف<sup>٥</sup> لم يُلْجِئ<sup>٦</sup> إليه إلا التعلق بالقياس من غير حاجة إلى ذلك. وكذلك قول العكري السالف.

<sup>١</sup> اللباب ٢/٣٤٥. وقد ذهب أبو البقاء إلى مثل ذلك في تأويل قول المتني: (واحر قلبا) في شرحه على الديوان ٣/٣٦٣.

<sup>٢</sup> انظر المقتضى ٢/٧٦٢.

<sup>٣</sup> اعتراضات ابن يعيش على النحاة ٨٣٥.

<sup>٤</sup> راجع بحث التوهم من هذا البحث ص ٤٥.

## المذوق من (تعزية)

قال الزمخشري في مبحث المصادر: ((و قالوا فيما اعتلت عينه من (أ فعل) و اعتلت لامه من (فَعَلَ): إجازة، وإطاقه، و تعزية وتسلية، معوضين التاء من العين واللام الساقطتين)).<sup>١</sup>

فقال ابن يعيش: ((وكلام الشيخ يصرح فيه بأن المذوق اللام. وأن يكون المذوق الياء الرائدة أوجه عندي؛ لأن اللام باقية في الصحيح من نحو تكرمة، فكذلك يكون في المعتل)).<sup>٢</sup> اهـ.

ومعلوم أن ما تمسك به ابن يعيش هنا مذهب عاممة النحاة. قال سيبويه في لزوم تاء العوض في نحو (تعزية) وأنه لا يجوز حذفها: ((وأما (عزية تعزية) فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه؛ لأنهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما فيه في موضع اللام صحيحتين ... ولا يجوز الحذف أيضاً في (تجزئة) و(تھيۃ)؛ لأنهم أحقواهما بآختييهما من بنات الياء والواو)).<sup>٣</sup> فواضح أن قوله: إنهم لا يجيئون بالياء في شيء منها، وقرنه تعزية بتجزئة يدل على أنه يحذف الياء، لا لام الكلمة. فوزنها عند سيبويه (تفعلة) بلا شك.

وزاد نص سيبويه هذا وضوحاً شرح أبي علي لهذا الموضع من كتاب سيبويه، حيث قال: ((قوله: (بالياء)، يريد: التي تلحق في (تفعيل) مصدر (فَعَلَ)، لا يجيئون بها في المعتل اللام، لا يقولون: تعزيا، وما أشبهه، كما يقولون: تعظيمـاـ. فصارت هذه الهاء في (تعزية) ونظائرها عوضـاـ من ياء تفعيل)).<sup>٤</sup>

وقال السيرافي: ((وقد قال سيبويه في باب المصادر: إن (فَعَلَ) إذا كان لام الفعل منه همزة فهو بمثابة مالام الفعل منه ياء، في ينبغي أن يحيىء على تفعـلـةـ)).<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> المفصل ٢٦٦.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٥٨/٦.

<sup>٣</sup> الكتاب ٨٣/٤.

<sup>٤</sup> التعليقة ١٤٢/٤.

<sup>٥</sup> شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المطبوع) ٣٤٣/٢.

وقد سار على جعل المذوف في تعزية وتسليمة وتزكية ونحوها الياء - فوزها حينئذ تفعلاً -  
جمهورهم والسود الأعظم منهم، كالمازني<sup>١</sup>، وابن المؤدب<sup>٢</sup>، وابن جنی<sup>٣</sup>، وغيرهم<sup>٤</sup>.

وقد تأملت فيما استدل به ابن يعيش على أن المذوف الياء لا لام الكلمة، وهو بقاء اللام في الصحيح من نحو (تكرمة)، وفيما يمكن أن يكون سببا في عدم اعتداد الزمخشري به دليلا قاطعاً على جعل المذوف في المعتل الياء أيضا، مع قوة هذا الدليل. وأنعمت النظر فيما ترجح عند الزمخشري في المذوف من نحو (إجازة)، لعلي أحد فيه سببا مقنعا لاختيار الزمخشري هذا.

أما الاستدلال ببقاء اللام في الصحيح نحو (تكرمة)، والاستدلال بمشابهة المهموز اللام كتجزئة لمعتلها كتعزية، فمع وضوح ذلك وقوته ليست المشابهة تامة بين معتل اللام وغير المعتل. أما الصحيح فمعلوم أن بابه التفعيل، بإثبات الياء وعدم التعويض. وأما المهموز اللام فمع أنه سبق قول سيبويه: إنه كالمعتل لا يكون فيه إلا حذف الياء والتعويض، قد اعترض على قوله هذا المبرد، فقال: ((الإتمام على (تفعيل) فيما كان مهموزاً أجود وأكثر، فتقول: هنأته تهنئاً وهنئة. هذا قول أبي زيد وجميع النحويين)).<sup>٥</sup> بل قد جهد أبو علي في البحث عما يوفق بين قوله سيبويه والمبرد، فخلص إلى صحة ما قاله المبرد، أما سيبويه فعنده أنه لم يُرِدْ ما قال المبرد من الإتيان بالمصدر على التمام، وإنما أراد أنه لا يجوز حذف التاء من الناقص من (تفعلاً) كما جاز في (إقام)؛ لا تقول: جزأته تجزئاً، وهنأته تهنئاً<sup>٦</sup>. فكان الزمخشري رأى فرقاً بين ما حُكم فيه بأن المذوف لام الكلمة وما ظهر فيه أن المذوف الياء، وهو لزوم الحذف والتعويض في معتل اللام وعدم اللزوم في الصحيح والمهموز.

<sup>١</sup> انظر المنصف ١٩٦/٢.

<sup>٢</sup> انظر دقائق التصريف ٣٣٠-١٦٠.

<sup>٣</sup> انظر الخصائص ٣٠٤/٢، المنصف ١٩٦/٢.

<sup>٤</sup> انظر مثلا: شرح الشافية ١٦٥/١.

<sup>٥</sup> النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٦٢/٢.

<sup>٦</sup> انظر المخصص ٣١٦/٤، النكت ١٠٦٢/٢، شرح الشافية ١٦٤-١.

وأما ما اختاره الزمخشري في المذوق من نحو (إجازة)، فهو مذهب الأخفش. ذلك أنه صرخ هنا بأن المذوق فيها عين الكلمة. ومعلوم أن مذهب الأخفش في هذه المسألة نظير مذهبة في المذوق من نحو (مقول) و(مبيع)، في مقابل رأي الخليل وسيبويه، حيث جعل الزائد مذوقاً؛ لأنه عندهما أولى بالحذف من الأصلي. قال المازني: ((وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس))<sup>١</sup>. وقال ابن جني في وصف قوة قول الأخفش هذا: ((وقوله هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه))<sup>٢</sup>.

ولعل الزمخشري بميله إلى رأي الأخفش هذا قد رأى أن من الحجج المسوفة لقوية مذهبة ما يقوي القول بحذف اللام في (تعزية). فمنها أن حذف ما ليس معنى أولى من حذف الحرف الدال على معنى؛ لقصد الإبقاء على دلالته. ومنها أن إعلال الحرف بالقلب في الفعل يشجع على إعلاله بالحذف في الاسم. فإذا قيل: إن مذهب الأخفش يقتضي حذف الأول من الحرفين المختلف في تعين المذوق منهما، فكان ينبغي أن يحذف الزمخشريُّ الأولَ من الحرفين هنا، وهو ياء التفعيل، أمكن أن يجاحب عنه بأن هذا الأصل مراعي فيه أن يكون الحرفان ساكنين<sup>٣</sup>، وليس كذلك هنا، بل الأول ساكن والثاني تتعاقب عليه حركات الإعراب، فحصل الفرق. ثم إن القول بإثبات الياء وحذف لام الكلمة - واوا كانت أو ياء - فيه سهولة من قبل أن ما قبل التاء ياء دائماً. فمع أنه لا مفر من قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها، ومع أن القول بحذف لام الكلمة يقتضي القول بقلبها قبل حذفها، وهو ما يجعل خطوات التغيير الافتراضية كما هي، يصير جعل اللام مذوقة هو الأقرب من حيث الظاهر، وإن تساوى بالحذفين عدد الخطوات المتصورة.

هذا ولم يحظ مذهب الزمخشري بما حظي به مذهب وسيبويه ومتبعيه من الاستحسان والقبول، ولا بما لقي مذهب الأخفش الذي اختاره هو - كما مر - من التأييد. وسبب ذلك ما ذكره الشارح من وضوح إبقاء اللام في نحو (تكرمة). وكذلك لأن ياء التفعيل حرف مدل لا يتحرك، فلما لحظ أن الياء في (تعزية) متحركة حكم بأن المذوق هو المدة، فلو حذفت الثاني لزم

<sup>١</sup> المنصف ٢٨٨/١.

<sup>٢</sup> السابق ٢٨٩/١.

<sup>٣</sup> انظر شرح الملوكي ٣٥٢.

منه تحريك المدة لأجل التاء<sup>١</sup>. فلما وضح عند النحاة ما سلف لم يلتفتوا إلى ما يمكن أن يُعد مسوّغا - بحسب أصولهم - لقبول القول بحذف اللام مما سلف، وهو ما أرجح أنه وراء قول الزمخشري هذا. ولذلك لم أجد من سبق الزمخشري قد ذهب إلى ما ذهب إليه. ولا تكاد تجد أحدا من بعده صرخ في المذوف بما صرخ به. فهذا القول من أقوال الزمخشري الأصيلة؛ إذ لم يتأثر - فيما أعلم - بأحد من سبقه في تبني هذا الرأي. واستحق هذا المذهب أيضا أن يبقى فيما بعد منسوبا إليه وحده؛ لعدم تأييد الخالفين له.

ومع ظهور ما يرجح رأي سيبويه يبقى لرأي الزمخشري ما لا يقطع ببطلانه، ولا ينفي نفيه تماما ما ذهب إليه. ذلك أن حذف أحد المتحاجسين إن استمر كهذا الاستمرار في مثل هذه البنية لم ينتف انتفاء تماما عد أي واحد منهما مذوفا والآخر مبقي. وآية ذلك قول المازني في وصف القولين في حذف أحد الساكين من نحو (إجازة): ((وكلا الوجهين حسن جميل))، كما هو؛ لأن لكل وجه منهما ما يجعله محتملاً، غير مقطوع بنفيه. وليس تفضيل أحد الوجهين على الآخر إلا من باب اختيار الأقرب، وإن لم يبعد الوجهان.

وعندي أن في هذه المسألة وما شابها من نحو اعتبار حذف عين الكلمة أو ألفها الزائدة في (إجازة)، ونحو حذف العين أو واو (مفهول) في نحو (مقول) و(مبين)، دلالة واضحة على عدم قدرة الأصول المعتبرة في الحكم بالأصلية أو الزيادة على الوفاء بتحديد الأصلي والزائد في بعض الأبنية - كما في هذه الصيغة - تحديداً قاطعاً.

<sup>١</sup> انظر شرح الشافية ١٤٦/١.

٥ - قیام

## وزن (قيام)

قال الزمخشري في وقوع الزائدين بين العين واللام: ((وبين العين واللام في نحو: كلام وخطاف وحناء وجلواخ وجريال وعصواد وهبيخ وكديون وبطيخ وقيط وقيام وصوم وعنةقل وعشوشل وعجول وسبوح ومريق وحطاط ودلامص)).<sup>١</sup>

فاعتراض ابن يعيش إيراد الزمخشري (قيام) مع هذه الكلمات في هذا الفصل، فقال: ((والقيام بمعنى القيوم. وقرئ **الحي القيام**). وذكره في هذا الفصل كالغلط؛ لأن هذا الفصل يتضمن اجتماع الزائدين، وأن يفصل بين العين واللام. والقيام: فيعال، أصله: قيام، فلما اجتمعت الواو والياء وسبق الأول منهما بالسكون قلبوا الواو ياء وأدغموا الياء في الياء. والصواب (القوم) بسواء مشددة، على زنة فعال. إلا أنه كان يصير كالكلاء، وقد ذكر هذا البناء).<sup>٢</sup> اهـ.

وقول ابن يعيش: إن ذكر (قيام) في هذا الفصل كالغلط، يشعر بأنه غير متيقن أن الزمخشري قصد أن فيه فصلاً بزائدين بين العين واللام. بل ربما سها عن هذا، أو أن صحة المكتوب في النسخة (قوام) بالواو المشددة. لكن ورود كلام قبل هذا يعني عن إعادة المثال بمشابه له وهو قوام. وهو ما يرجح أن المصنف قد اعتقد - غلطاً - أن في قيام ما تضمنه الفصل. فتحصل في اعتراض ابن يعيش - على فرض أن الزمخشري قد عني ما قال - شيئاً واحداً: وزن (قيام)، فأفعال هو أم فعال؟ والآخر: أيصح التمثيل به في هذا الفصل أم لا؟ وعلى فرض أنه تحريف في النسخة عن (قوام) يصير اعتراض الشارح على تكراره بما لا يحتاج إليه فقط.

أما وزن (قيام) فقد نص أئمة النحوة على أن وزنه (فيعال) وعينه واو. قال سيبويه: ((... فمن ذلك ميت وسيد وقيام وقيوم، وإنما الأصل: ميّوت، وسِيود وَقِيَوَم، وَقِيُوْم))<sup>٣</sup>. وقال أيضاً: ((وما

<sup>١</sup> المفصل ٢٨٨.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٦/١٢٧-١٢٨.

<sup>٣</sup> الكتاب ٣/٤٦٨.

قلبوا الواو فيه ياءً: ديار، وقيام، وإنما كان الحد: قيُوم، وديوار. وقالوا: قيُوم، وديور، وإنما الأصل: قيُوم، وديور؛ لأنهما بنيا على فيعال وفيعل<sup>١</sup>). .

ونص المازني على ما نص عليه سيبويه، ومثل لقلب الواو ياء بما مثل به سيبويه، وهو ديار وقيام، وشبههما كذلك بسيد ومت<sup>٢</sup>. .

وتابع المازني على قوله ابن جن في شرح كلامه. وأضاف إلى ذلك قوله: ((وأهل الحجاز يقولون للصواغ: الصياغ، فيبنونه على (فيعال)، وأصله صياغ<sup>٣</sup>)). وهذا يعني أن ليس في اختلاف اللغتين دليل على يائية العين عند من نطق بالياء المشددة وواويتها عند من نطق بالواو المشددة. ويبدو أن علة ذلك عنده أنهما في اللغتين معا من (صاغ يصوغ)، فعينها في الحالين واو، وطريق إحدى اللغتين قلب العين، والأخرى إبقاءها من غير قلب. وهو موافق لقول الفراء: ((وصورة القيام (الفيعال) ... وأهل الحجاز أكثر شيء قولا للفيعال من ذوات الثلاثة مثل الصواغ، يقولون: الصياغ<sup>٤</sup>)). .

وهكذا سار جمارة النحاة على عد (قيام) على زنة فيعال، وقلبت الواو ياء. واشتهر التمثيل بهذه اللفظة وبسيد ومت في ديار لقلب الواو ياء إذا التقى وبسبقت إحداهما بالسكون المتأصل في الكلمة واحدة. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر صنيع الصimirي<sup>٥</sup> وابن عصفور<sup>٦</sup> وغيرهما<sup>٧</sup>.

وصنيع النحاة في الجزم بواوية العين مستند إلى أمرتين: أحدهما أن المادة التي تدور عليها الاستلاقات المرتبطة بمعناها هي القاف والواو والميم، ولا مدخل هنا للباء؛ فلا توجد مادة (ق) ي

<sup>١</sup> السابق ٤/٣٦٧.

<sup>٢</sup> المنصف ٢/١٧.

<sup>٣</sup> السابق ٢/١٧-١٨.

<sup>٤</sup> اللسان (قوم).

<sup>٥</sup> التبصرة ٢/٨٢٥.

<sup>٦</sup> المتنع ٢/٥٠٦.

<sup>٧</sup> انظر البحر المحيط ٢/٦٠٨.

م) بهذا المعنى. ولو لا ذلك ما انتفى الحكم بعدم اليائية؛ لأنه لا يمتنع بمحيء مثل ذلك مما عينه الياء نحو (بياع). والأمر الآخر: أن كون العين المشددة ياء لا يقطع بعدم الواوية؛ لأن الواو إذا لقيت ياء وسكنت الأولى منها قلبت ياء، بخلاف لو جاءت العين المشددة واوا، فيقطع عندئذ بالواوينة؛ إذ لا تقلب الياء واوا في هذه الحال.

ويعد ما ذهب إليه النحاة إجماع اللغويين على إيراد جميع تصرفات اللفظ في مادة (ق و م). ولم أجد من أورد (ق ي م) من أصحاب الماجم.

ولهذا اعترض أيضا صدر الأفضل على الرمخشري إيراده (قيام) هنا، كما صنع ابن يعيش، فقال: ((هو ليس في هذا الفصل؛ لأننا نتكلّم فيما زيادته بين العين<sup>١</sup> واللام، والعين هـ هنا بين الزياداتين؛ لأن أصله: قيام، ومن ثم كان (قيـم) فيهـ لـا)).<sup>٢</sup>

وعلى هذا يتضح أن ما أورده المخمر في مفصله إما أن يدل على أنه يرى في (قيام) مل ميره غيره من الحالة ولا اللغويين، فيعد بهذا متفردا بإجازة أن يكون في المادة (ق ي م)، فلا قلب في الكلمة، بل هي من مضعف العين، وزنها (فعال). ويكون أيضا من اختار زيادة الثاني من حرف التضييف في نحو ( فعل ) و ( فعال ) وما شاكلهما، وهو رأي الأكثرين، ومنهم الشارح كما هو واضح من كلامه السابق. وإما أن يكون قد أورد قياما هنا غلطا. وإما أن يكون أراد قواما.

أما آخر الفروض فهو بعيد؛ لأنّه تمثيل يستغنى عنه بما سبقه، ولأنّه لم يلافق مشابهه (كلاً)، حتى يقال: إنه عدد المثال للتوكييد، ولا سيما أنه بين المفصل على الاختصار والإيجاز. والذي يزيد استبعاد حصول التحريف في النسخة التي شرحها ابن يعيش ما وُجد في النسخ الأخرى، كما سبق عند صدر الأفاضل الخوارزمي؛ إذ عارضه أيضاً في هذا الموضوع. وأما الاحتمال الذي قبله - أعني الغلط والسهو - فمع أن في كلام الزمخشري ما يشعر بالسهو والغلط؛ لأنّه التزم في الأمثلة الإتيان بمثال واحد يختلف بوجه ما عن ملاصقة، قبله أو بعده، فـكلاً وخطاف وحيثاء أمثلة لمفتوح الفاء

<sup>١</sup> في نص التحمير: بين النون واللام، وهو تحرير واضح.

٢ التخيير / ١٧٥

ومضمومها ومكسورها، وهكذا، ثم أورد (قياما) مفتوحة الفاء مع (قبيط وصوم)، فدل ذلك على أنه ظنها منها، أقول: مع ذلك لا ينبغي أن نسلم من أول الأمر بالخطأ والنسيان، ما وجد لكلامه وجه يحمل عليه، ما دام المصنف قد أثبته في كتابه وحمل على عاتقه عهده. فوجب إذن أن ينلقيش كلامه في ضوء الفرض الأول، وهو أنه ربما عنى أن قياماً فعال لا فعال، ولو لم يقطع بأن ذلك مذهبة حقيقة.

إن ما أثبته الفراء وابن جني ونقلاه عن بعض قبائل العرب، وهو قولهم في الصواغ: الصياغ، وفي القيام، وفيما نقله كثير من اللغويين في الأجواف الواوي نطقه بالياء، وفي اليائي نطقه بالواو في لغات القبائل العربية المختلفة، دليل على جعل بعض القبائل ما اشتهر في لغة الأكثرين أنه بالواو ياء لا واوا. فيجب ألا يستبعد إلزام بعض القبائل للفظ أحد حرف العلة في تصرفاته، فلا مدخل للواو فيما ثبتت فيه الياء في التصرفات المختلفة<sup>١</sup>. وقد أُلفت كتبٌ فيما وردت فيه الواو في لغة والياء في لغة من لغات العرب<sup>٢</sup>. ويدل على عدم استبعاد (فعال) في (قيام) أن الأئمة نصوا على أن قراءة **«الحي القيام»** التي أشار إليها الشارح لغة بعض العرب<sup>٣</sup>.

وإن عدد (قيام) في لغة من قال في (صواغ): (صياغ)، فعَالاً لا فَيَعَالاً يسير مع المنهج الصوتي في دراسة الصرف، وهو المنهج الذي لا يعتمد بالقلب وما كانت عليه الكلمة قبل قلبها، حتى لو

<sup>١</sup> قال السامرائي: ((وقد نستدل على أن ما جاء بالواو وما جاء بالياء هو شيء يتصل باللغات – أي: ما يسمى في عصرنا باللهجات – بما عندنا الآن من اللغات الإقليمية الخاصة. ذلك أنها بحد من يقول في عاميته الدارجة: (يزيد)، وأخرون يقولون: (يزود)، و(تاه يته). ومن المعلوم أن القائلين بالياء غير القائلين بالواو)). العربية تاريخ وتطور ص ٢٢٢-٢٢٣.

<sup>٢</sup> من ذلك (مهاة الكلتين وذات الحلتين) لبهاء الدين بن النحاس، حققه الدكتور تركي العتيبي. والكتاب شرح لمخطوطة فيما جاء من الأفعال بالواو والياء، وقد سبق ابن النحاس إلى ذلك الشواهدي، أورد المحقق في الكتاب نصّ منظمه ص ٣٧-٣٨.

<sup>٣</sup> راح ابن جني في المحتسب ١٥١/١ يستدل على أن في قراءة **«القيام»**، التي هي على نحو (صياغ) في (صواغ)، وهو لغة المحاجز، ليس الصياغ والقيام فعلاً، بأن ذلك كان يقتضي أن يكون بالواو، أي: صواغ. وفي هذا مغالطة منه؛ لأنه لا يدعا إلا واربة. وعندني أن الصياغ في الصواغ لا يمتنع أن يكون على زنة (فعال)؛ لأنه في هذه اللغة من صاغ يصبح، لا من صاغ يصوغ.

نطق في اللغة الواحدة بما يدل على القلب<sup>١</sup>. فإذا كانت اللغة الواحدة تلزم جميع تصرفات الكلمة حرف علة واحداً كان ذلك أدعى إلى نفي حصول القلب فيها.

ولا يعني ما قدمته أني مع إنكار قلب الواو ياء في هذه الكلمة أو في غيرها مطلقاً. بل ما قصدته هو بيان ما يمكن أن تحمل عليه الألفاظ الواردة في المسألة، وبيان أنه لا ينبغي الجزم بنفي إمكان حمل قيام على اليائية في بعض اللغات، مع الإقرار بوجاهة التحليل الصوتي فيما أثبته الأقدمون من تحولات أصوات الكلمة من حال إلى أخرى؛ بالعارض تعرض في حروف الكلمة تؤدي إلى تغييرها بالقلب أو الحذف أو النقل. فإني – وإن أنكرت بعض التعسف في الأصول المعتمد بها في إثبات أوزان بعض الكلمات، وتحديد الحروف الأصلية والزائدة – مع كثير مما أثبت في مباحث الإعلال والإبدال التي تُظْهِرُ ما حصل للفظ من تحولات صوتية أقرها المتكلم؛ ميلاً منه إلى التخفيف والبعد عما يستشغل.

---

<sup>١</sup> انظر كتاب (المنهج الصوتي للأبنية العربية) للدكتور عبد الصبور شاهين.

## ٢ - تعيين المذوق في تصريفات الألفاظ

- كلتا
- مهم
- حولايا
- جحمرش

۱. کلتا

قال الزمخشري في باب المنسوب: ((وتقول في بنت وأخت: بنوي وأخوي، عند الخليل وسيبوه. وعند يونس: بنتي وأختي. وتقول في كلتا: كلتي وكلتوي، على المذهبين)).<sup>١</sup>

فقال ابن يعيش: ((وقوله: (تقول: كلتي وكلتوي، على المذهبين) يعني: يونس وسيبوه. وليس بصحيح؛ لأن سيبوه يقول: كلوي)).<sup>٢</sup> اهـ.

وحاصل الخلاف بين المصنف والشارح هنا يتلخص في مجرد فهم كلام سيبوه في المسألة. فإن اعتراض الشارح هنا يؤكّد أنه لا يأخذ من كلام سيبوه في (كلتا) إلا ما أورده سيبوه صريحاً، وهو قوله في النسبة إليها: ((وكذلك: كلتا وثنان، تقول: كلوي وثنوي، وثنان: بنوي)).<sup>٣</sup> أما المصنف فيبدو أنه فهم من ظاهر قول إمام النحوة في غير هذا الموضع اقتضاء أن يجوز في مذهبه (كلتوي)؛ لأنه لا يخفى على مثل الزمخشري ما ورد في كتاب سيبوه مصرحاً به من غير شبهة، واشتهر عند النحوة من شراح الكتاب ومن غيرهم.

وقد تتبع نصوص النحوة الذين ذكروا مذهب سيبوه، ولا سيما شراح الكتاب من عُني بتفسير كلامه في المسألة. فوجدت بعضهم لا يقطع بانتفاء إجازة غير ما سبق من كلامه صريحاً، ولا يستبعد اقتضاء ظاهر كلامه في بعض الموضع خلاف صريح عبارته في الموضع المذكور. بل إن مذهب يونس المتفق عليه إنما أخذ من قياس كلامه في ألفاظ أخرى، وليس له فيها نص أيضاً.

ولفظ (كلتا) من الألفاظ المشكّلة في الدراسة الصرفية. ذلك لأن الأقدمين حرصوا على جعل الكلمات العربية جمِعاً تدخل في أقسام الكلم الثلاثة: الأسماء والأفعال والحراف. فإذا دخلت الكلمة في قسم ما منها وجب عندهم إثبات الأحكام المتعلقة بذلك القسم في تلك الكلمة. ودخول كلتا في قسم الأسماء المتمكّنة يوجب عندهم بيان ما في الكلمة من أنواع التصرفات التي

<sup>١</sup> المفصل ٢٥١.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٦/٦.

<sup>٣</sup> ضبطها عبدالسلام هارون (كلوبي) بفتح الكاف. والمشهور أنها تكسر؛ لأن أصلها الكسر. بخلاف الباء في (بني) والباء في (شوي)؛ لأن أصلها الفتح. انظر شرح الرماني على الكتاب (قسم الصرف) ١٧٨/١.

<sup>٤</sup> الكتاب ٣٦٣/٣.

تلحق الأسماء. فاختلقو في بيان الأحرف الأصلية والزائدة لما رأوا ضرورة تعين أصول الكلمة وزوايدها، كما يكون ذلك في سائر الأسماء المتمكنة. ولما كانت دالة على مثنى مؤنث شعروا بضرورة تحديد حرف الثنوية والتأنيث، أو بيان ما به يستدل عليهما، ويفرق به بينها وبين ما يدل على المذكر وعلى المفرد أو الجموع. فلذلك اختلف فيما يسقط من الحروف في النسبة وما يُقلب منها.

وما في (كلتا) من الإشكال، حتى غمض عليهم مراد إمام النحاة ما المذوف في (كَلْوِي) من حروف (كلتا) وما المغير منها بالقلب؟ اختلفوا فيما يفهمه ظاهر كلامه من ذلك. قال السيرافي: ((وأما (كلتا) فإن سيبويه ذكرها بعد (بنت)، وقد ذكر أن التاء في (بنت) للتأنيث، وأنها شبهوها بهاء التأنيث في إسقاطها من النسب. فقال على سياق كلامه: (كلتا وثنتان، يقال: كَلْوِي وَثَنَوِي، وفي بنتان: بَنَوِي)). فأوجب ظاهر هذا الكلام أن التاء في (كلتا) كالباء في (بنت)، فإن سمى به شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة. وهذه التاء بمثابة التاء في (بنت)، غير أنها لما صارت للإلحاق جاز أن تلتحقها ألف التأنيث. فمن حيث وجب رد (بنت) في النسبة إلى الأصل وحذف التاء منها وجب رد (كلتا) إلى الأصل وحذف التاء منها، ثم تمحض ألف التأنيث، فيقال: كَلْوِي، واللام متحركة؛ لأنه قد صح تحريرها في (كلا)، فيقال: كَلْوِي، من أجل ذلك. ومن فسر من أصحابنا أن التاء في (كلتا) عوض من الواو وغير خارج عما قلناه؛ لأننا نقول: إن ألف في (اسم) عوض مما حذف، وكذلك في (ابن) وما جرى بمحراه، ولا يمنع ذلك من رده إلى الأصل في النسبة. ومن قال: إن التاء بدل من الواو كما يدل الحرف مكان الحرف في نحو قوله: (ستة)، وأصلها (سِدْسَة) لزمه أن يقول: كَلْبِي<sup>١</sup>). وواضح هنا أن السيرافي جعل كلام سيبويه دالاً على عدم الألف ألف تأنيث، وأن التاء ليست متمحضة للتأنيث، بل هي كالباء في (بنت)، من حيث إبدالها من الأصل، ودلالتها على أن ما لحقته مؤنث. ولذا أشبهت (كلتا) في النسب إليها (بنتان) من حيث حذف ألف، وقلب التاء وواوا، وتحريك عين الكلمة. ونفي السيرافي<sup>٢</sup> أن يكون مذهب سيبويه إبدال التاء من الواو على نحو يثبت المبدل في مكان المبدل منه ثبوتاً دائماً لا يغير في النسبة أو في غيرها.

<sup>١</sup> شرح السيرافي المخطوط ٤/٦٦١.

ونها هذا النحو في تفسير كلام سيبويه أبو علي الفارسي في التعليقة على الكتاب<sup>١</sup>. واستشهد لذلك بما فسره به أبو العباس المبرد ونقله عنه ابن السراج في أصوله<sup>٢</sup>.

أما الأعلم الشتتمري فقد راح يعيد كلام السيرافي بلفظه ومعناه، كعادته في غالب مواضع النكت.<sup>٣</sup>

وصرح ابن جني أيضاً بأن الألف عند سيبويه للتأنيث، وبأن التاء مبدلة من الواو كما أبدلت في أخت وبنت. فيبدو أنه على رأي من عناهم السيرافي من البصريين بقوله: إن مذهبهم غير خارج عما قاله<sup>٤</sup>.

ويبدو من كلام ابن الشجري في أماليه أنه على فهم المتقدمين من مر ذكرهم، وإن لم يتعد حديثه في (كلتا) إبدال التاء من الواو؛ لأنّه قال: إن مذهب سيبويه أن أصلها (كَلْوَي)، ولتشبيه تائها بتاء أخت وبنت<sup>٥</sup>.

ومع ما تقدم مما يشعر بالإجماع على فهم مذهب سبيويه في تعين أصول الكلمة وزوائداتها، وتحديد نوع الكلمة من حيث الإفراد والثنية والجمع، ومن حيث التذكير والتأنيث وعلامة التأنيث، ترى أحد شراح الكتاب - وهو الرماني - يورد ما في المسألة من المذاهب، فيفرق في الكلام على حروف الكلمة بين لغتين من لغات العرب فيها، فيقول: ((والنسبة إلى (كلأ) كلوبيّ. وكذلك النسبة إلى (كلتا) فيمن قال: رأيت كلتي أختيك؛ لأن الألف على هذا المذهب ألف تثنية، والتاء بدل من الواو الأصلية ودليل على التأنيث، كما تدل تاء الإلهاق في أخت وبنت على

١ التعلیقة على الكتاب ١٨٩-١٩٠ / ٣

الأصول ٣ / ٧٧-٧٨ .

<sup>٣</sup> انظر النكث في تفسير كتاب سيبويه ٨٩٦-٨٩٧/٢. هذا ولا يخفى على المتتبع كثرة ما نقله الأعلم من صفحات شرح السيرافي من غير عزو. وقد استعمل الأعلم ألفاظ السيرافي في كثير من الموضع لا يجده عنها، على نحو مختلف مما حاول محقق النكث اظهاره.<sup>٤</sup> انظر مقدمة تحقيق النكث ٥٤-٥٦.

<sup>٤</sup> انظر سر الصناعة ١٥١/١٥٢-١٥٣. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ابن يعيش استعمل في الرد على الزمخشري هنا ألفاظ ابن جني في سر الصناعة بنصها.

٢٨٧/٢ أمالي ابن الشجري

التأنيث من جهة أنها تثبت في المؤنث وتسقط في المذكر على شرط هاء التأنيث، فلذلك وجب في كلتا: كلوبي، بالرد إلى الأصل ... فأما من قال: رأيت كلتا أختيك، فإنه يجعل ألف ألف تأنيث، فإن سمى به رجلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، والتاء بدل من الواو ... فكلتا على هذا المذهب بمنزلة (شَرْوَى)، وزنه: فعلٌ. وقد حكى عن أبي عمر الجرمي أنه يجعل التاء زائدة، ويزعم أنه (فُتَّل)<sup>١</sup>). واضح هنا أن المذهبين الأولين ليسا مذاهب نحاة، بل هو بيان لما تقتضيه اللغتان من عد ألف (كلتا) في أحدهما للثنية وفي الآخر للتأنيث. وكذلك التاء، وإن اشتراك اللغتان في اقتضاء انقلابها عن الواو. أما كلامه في المذهب الثالث فهو حكاية لمنقول عن الجرمي في الكلمة، لا فرق في ذلك بين اللغتين، كما هو واضح.

ويورد الرماني بعد كلامه السابق كلاما لا يخلو من غموض، إذ قال: ((والذي ذكرنا أول مذهب سيبويه، وهو الصواب على ما بينا. والنسب إليه على هذا المذهب كالنسب إلى (حبل)، يقول فيه: كِلْتِي، وَكِلْتُوِي، وَكِلْتَاوِي. والنسب في قوله: ثَنَان وَبِنَتَان وَاحِد، تقول فيه: ثَنَوِي وَبَنَوِي، كأنك نسبت إلى ثنت وبنات. وأما يونس فيقول: بِنْتِي؛ لأنه لما رأى التاء قد بنيت في هذا الاسم بناء لتحقّق بالأصل أحراها بحرى الأصل))<sup>٢</sup>. وغموض نص الرماني يكمن في أنه ذكر أولا وجوب (كِلْوِي) فيمن جعل ألف للثنية، والتاء دليل على التأنيث، ولكنها ليست متمحضة للتأنيث، بل منقلبة عن أصل، ودلالتها على التأنيث جاءتها من سقوطها مع المذكر وثبوتها مع المؤنث فقط. ثم ذكر ثانيا ما اشتهر عند النحاة أنه مذهب سيبويه، لكنه خصه بلغة من يلزم (كلتا) الألف مع الظاهر. ثم ذكر ثالثا مذهب الجرمي الذي يعد التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة. ثم قال بعد ذلك ما قال. فإن ردّت أول الأقوال إلى ما قال: إنه مذهب سيبويه، وجعلت النسب إليه كالنسب إلى (حبل) لم يستقم؛ لأنه أوجب فيه (كلوبي). وإن ردّت النسبة لسيبويه إلى الثاني، وردّت تشبيه كلتا بحبل إلى رأي الجرمي، لم يستقم؛ لأن الكلمتين غير متتشابهتين في شيء. ولم يبق إلا أن يكون مراده إما أن أول الأقوال لسيبويه، وثانيها يقتضي النسب إليه كالنسب إلى حبل، وإما أن الثاني من الأقوال لسيبويه، وهو نفسه المقتضي أن ينسب إليه كما ينسب إلى حبل، وإنما أن الثاني من الأقوال لسيبويه، وإنما أن يكون مراده أن الأول والثاني ليسا من قبيل

<sup>١</sup> شرح الرماني على الكتاب (قسم الصرف) ١٨٨-١٨٩ / ١.

<sup>٢</sup> السابق ١٩٠ / ١.

تعداد مذاهب النحاة، بل هما معاً الوجهان اللذان تكون عليهما النسبة إلى الكلمة بحسب مذهب سيبويه. ومعنى ذلك أن مذهب سيبويه وجوب (كلوبي) في لغة من لم يلزم الكلمة وجهاً واحداً في بالإضافة إلى الظاهر، وجواز (كلي، وكلتوي، وكلتاوي) في لغة من ألزمها الألف مع الظاهر، وهو ما حكم بصحته الرماني في مقابل خطأ مذهب الجرمي.

وقد حررت في تعين ما تدل عليه عبارة الرماني تحديداً؛ لما أحاط به عبارته من عدم الوضوح. وأنعمت النظر فيما فسر به محقق الشرح عبارة المؤلف، فألفيته قد رد عزو الرماني المذهب لسيبوبيه إلى أول الأقوال، وهو كلامه على لغة من عد الألف للثنية، ورد حكمه بجواز الأوجه الثلاثة إلى ثانيتها، وهو كلامه في لغة من يجعل الألف للتأنيث فيلزمها في بالإضافة للظاهر الألف. ثم قال: ((كلام الرماني واضح في أن (كلتا) فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: التاء بدل من الواو الأصلية، ودليل على التأنيث كبنت، والألف للثنية.

الثاني: التاء بدل من الواو الأصلية، ولا دليل فيها على التأنيث، والألف للتأنيث.

الثالث: التاء زائدة، ويظهر أنها دالة على التأنيث، والألف أصلية.

والأولان في كتاب سيبويه: الثاني منهم صريح كلامه. والأول ظاهر كلامه؛ إذ قرنه (كلتا) بشتان وبستان يشير إلى أن التاء في ثلاثتها سواء، كما أن جعله الألف للتأنيث في المذهب الثاني يشير إلى أن الألف في المذهب الأول ليست للتأنيث، وليس أمامنا إلا أن تكون للثنية ... وتقرير الرماني للمذاهب الثلاثة على هذا النحو تقرير سوي؛ إذ يتمشى مع كلام سيبويه من جهة، ومن جهة أخرى تكون الفروق بين المذاهب واضحة ليس بينها تداخل)).<sup>١</sup>

<sup>١</sup> هامش شرح الرماني على الكتاب ١٩٠/١ - ١٩١.

ومراد الحق من الإشارة إلى المذهب المفهوم من ظاهر كلام سيبويه هو قوله: ((ومن قال: رأيت كلتا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث))<sup>١</sup>. وقد دل تفسيره على المقصود، وإن لم يخل تعليقه هذا من بعض الإيهام؛ لأنَّه لم يصرح بعود عزو المذهب لسيبوبيه إلى الوجهين معاً، وعُود جواز الأوجه الثلاثة إلى الثاني منهم.

ويتبين مما سبق أهمية ما فصله الرماني عند شرحه لهذا الموضع من الكتاب. ويتبين أن الزمخشري لم يكن واقفاً وحده دونسائر النحاة حين أثبت أن مذهب سيبويه يحتمل في بعض الوجوه أن يقال في النسب إلى كلتا: كلتوى، كما يقال في حبلى: حبلوى. وعندي أنَّ الذي حال بين أكثر النحوين وبين التمعن فيما لحظه الرماني والزمخشري، والذي جعل المشهور المتناقل بينهم أن مذهب سيبويه الاقتصار على (كلوى)، أمران: أحدهما: أنَّ ذلك الذي اشتهر هو صريح كلامه، في حين أن الآخر مستفاد من ظاهر كلامه فقط. والآخر: أن المشهور من مذهبة مقتضى أشهر اللغتين، وهي التي يلزم فيها اللفظ الألف مع الظاهر.

ويدل على عدم التفات أكثرهم إلى ما نبه عليه الرماني والزمخشري، وعدم إدراك المراد منه، أن صرف بعض شراح المفصل نص الزمخشري عن وجهه. قال صدر الأفضل في شرح هذا الموضع من المفصل: إن الزمخشري ((لا يعني بالمدحدين مذهبى يونس وسيبوبيه، بل مذهب يونس وأبى عمر الجرمي ... وهذا الموضع من حيات هذا الكتاب وعقاربه)). ووجد محقق هذا النص في شرح الأندلسى على المفصل أيضاً، مع تغيير العبارة الأخيرة إلى قوله: ((وهذا الموضع من ردِّيء هذا الكتاب)). هذا لأنَّ الثابت عندهما أنَّ النسبة إلى كلتا عند سيبويه (كَلْوَى)؛ ((وهذا لأنَّ الفها عند سيبويه للتأنيث، والتاء بدل من لام الفعل، وهي واو، والأصل: كَلْوَى. وإنما أبدلت لأنَّ التاء علم التأنيث، والألف في (كلتا) قد تصير ياء - وذلك مع المضمر - فتخرج عن علم التأنيث، فصار في إبدال الواو تاء تأكيد للتأنيث))<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> الكتاب ٣٦٤/٣.

<sup>٢</sup> التخمير ٣٠/٣. وانظر تعليق المحقق.

ونحا نحو شراح المفصل في التغافل عما نبهت عليه عبارة الزمخشري في مفصله سائر المؤخرین، إما بعزو الاقتصار على (كَلُويٰ) إلى سيبويه، وإما باختيار إيجاب ذلك من غير تصريح، أو بالتصريح يجعل الألف للتأنيث والتاء مبدلـة من الأصل وفيها دلالة على التأنيث، فوجب حذف الألف ورد التاء إلى الأصل، كما هو المشهور في تفسير مذهب سيبويه<sup>١</sup>.

وعلمـون أن الخلاف في هذه المسألـة ونحوها أمر حتمي. ذلك أن افتراض النـحـاة التـسـمية بـ(كلـتا) ثم النـسـبة إـلى المـسـمـى بكلـتا، ومحاـولة الوـصـول إـلى ما يـجـذـف وـما يـقـلـب، إنـما هو في حـقـيقـة الأمر شـبيـه بـمسـائـل التـمـرـين الـتـي يـعـدـُ فـيهـا إـلـى الـأـلـفـاظـ الـمـشـكـلـةـ فـيـمـارـسـ النـحـاةـ تـطـبـيقـ قـوـاعـدـهـمـ المستـقرـةـ فـي الـأـلـفـاظـ الـواـضـحةـ السـهـلـةـ عـلـيـهـاـ. وـهـذـهـ الـمـسـأـلـةـ عـنـديـ مـنـ الـمـسـائـلـ الـتـيـ بـذـرـهـاـ قـدـمـاءـ النـحـاةـ لـتـشـمـرـ فـيـمـاـ بـعـدـ مـسـائـلـ التـمـرـينـ فـيـ الـصـرـفـ، وـبـابـ الإـخـبـارـ بـالـذـيـ وـفـرـوعـهـاـ فـيـ النـحـوـ. وـالـخـلـافـ فـيـ النـسـبـ إـلـىـ كـلـتاـ لـيـسـ خـلـافـاـ فـيـ النـسـبـ، بلـ خـلـافـ فـيـ وـزـنـ الـكـلـمـةـ بـحـسـبـ الـمـيزـانـ الـصـرـفـيـ الـثـابـتـ فـيـ أـذـهـانـ النـحـاةـ، وـهـوـ أـيـضـاـ خـلـافـ فـيـ الـأـصـلـ وـالـزـائـدـ بـحـسـبـ أـصـوـلـهـمـ الـمـقـرـرـةـ فـيـ رـدـ الـأـصـوـلـ إـلـىـ الـثـلـاثـةـ مـاـ أـمـكـنـ، وـهـوـ كـذـلـكـ خـلـافـ فـيـ حـرـفـيـنـ مـنـ الـكـلـمـةـ: التـاءـ وـالـأـلـفـ. فـأـيـهـماـ عـلـامـةـ التـأـنيـثـ؟ وـإـذـاـ لـمـ تـكـنـ الـأـلـفـ لـلـتـأـنيـثـ فـهـلـ هـيـ لـلـتـشـنـيـةـ؟ وـإـذـاـ لـمـ تـكـنـ لـلـتـشـنـيـةـ وـلـاـ لـلـتـأـنيـثـ فـلـأـيـ شـيـءـ هـيـ؟ أـهـيـ مـنـ بـنـيـةـ الـأـصـلـ أـمـ زـائـدـةـ؟ وـإـذـاـ كـانـ زـائـدـةـ فـلـمـ زـيـدـتـ؟ وـإـذـاـ كـانـ الـأـلـفـ لـلـتـأـنيـثـ فـلـمـ جـيـءـ بـالـتـاءـ؟ أـهـيـ أـصـلـ أـمـ مـنـقـلـبـةـ عـنـ أـصـلـ أـمـ زـائـدـةـ؟ وـإـذـاـ كـانـ زـائـدـةـ فـلـمـ زـيـدـتـ؟ وـإـذـاـ كـانـ مـنـقـلـبـةـ عـنـ أـصـلـ فـمـاـ الـأـصـلـ الـذـيـ اـنـقـلـبـتـ عـنـهـ؟ وـلـمـ قـلـبـتـ؟ وـإـذـاـ لـمـ تـكـنـ لـلـتـأـنيـثـ فـلـمـاـذاـ ثـبـتـ مـعـ الـمـؤـنـثـ وـتـسـقـطـ مـعـ الـمـذـكـرـ؟ وـإـذـاـ كـانـ (كـلـاـ)ـ لـلـمـذـكـرـ وـ(كـلـتاـ)ـ لـلـمـؤـنـثـ، أـيـ: مـعـ زـيـادـةـ التـاءـ فـقـطـ فـيـ التـأـنيـثـ، فـهـلـ تـعـدـ التـاءـ لـلـتـأـنيـثـ لـذـلـكـ؟ وـإـذـاـ جـعـلـتـ التـاءـ لـلـتـأـنيـثـ فـكـيـفـ يـصـحـ جـعـلـ تـاءـ التـأـنيـثـ وـسـطـاـ؟ ثـمـ إـذـاـ جـعـلـتـ كـذـلـكـ فـهـلـ يـعـتـدـ بـوـزـنـ لـمـ يـرـدـ لـهـ نـظـيرـ؟ وـهـكـذاـ. أـمـاـ النـسـبـ إـلـىـ الـكـلـمـةـ فـهـوـ تـطـبـيقـ لـمـاـ مـرـ ذـكـرـهـ، وـذـلـكـ لـأـنـ النـسـبـ لـهـ قـوـةـ فـيـ رـدـ مـاـ لـمـ يـرـدـ لـهـ الجـمـعـ وـلـاـ التـشـنـيـةـ<sup>٢</sup>ـ، وـيـجـذـفـ فـيـهـ مـاـ يـكـنـ مـعـهـ الـاسـتـدـلـالـ عـلـىـ نـوـعـ الـمـذـكـوـفـ، وـالـفـصـلـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـثـابـتـ. فـكـلـ فـرـيقـ يـدـعـيـ أـصـالـةـ حـرـفـ أـوـ زـيـادـتـهـ، وـيـدـعـيـ دـلـالـةـ حـرـفـ عـلـىـ شـيـءـ أـوـ اـنـتـفـاءـ دـلـالـتـهـ عـلـىـ ذـلـكـ الشـيـءـ، يـرـىـ أـنـ النـسـبـ إـلـىـ

<sup>١</sup> انظر الخصائص ١/٤٠٢-٤٠٢، الباب ١/٤٠٢، ٢٣٩-٣٣٨/٢، إيضاح شوادر الإيضاح ١/٤٠٣-٤٠٨، شرح الشافية

<sup>٢</sup> ٦٨/١، التصريح ٩٣-٩٤، شرح الكافية ١/٦٧٦٠-٧٠، مع تعليق المحققين، ٢/٢٢١.

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٣/٣٦٢-٣٦٣.

الكلمة يقتضي أن يكون على الصورة التي يذكرها. وهذا هو ما أراده أصحاب كل مذهب، فمن أوجب (كلوبي) رأى في الحرفين أو أحدهما غير ما رأى من أجاز (كلي وكتوي وكتاوي)، ومن أجاز هذا رأى فيما غير الذي رآه من قصر الإجازة على (كلي). وهكذا. وهو أمر افتراضي، كما مر؛ إذ لو ورد به سماع ما لم يحصل من الخلاف ما حصل.

وعندي أن قول من أجاز (كلي وكتوي وكتاوي) أقرب إلى القبول والصواب. وليس ذلك عندي لأمر يعود إلى الأصالة والزيادة، ولا إلى اعتبار أحد الحرفين – أعني: التاء والألف – شيء الآخر الآخر. بل المعتمد به عندي أصوات الكلمة، وعادة المتكلمين في النسب إلى الكلمات المشابهة صوتياً لهذه الكلمة، كحبلٍ وغيرها. فإنك إن تصورت شيئاً مسمى بكلتا، وأردت النسب إليه بحسب ما يهدى إليه ما اعتاد عليه أصحاب اللغة، لم تجد غير هذه الأوجه الثلاثة مبيناً عن الغرض عند السامع. وفي المقابل تجد (كلوبي) وهو ما أجمع عليه جمهور النحاة أبعد عن البيان، وأقرب إلى الغموض والإبهام.

وعندي أن الأصول المرعية في تعين الأصلي والزائد، وتحديد معانٍ الزيادة، وتطبيق القواعد المقررة في ذلك على كل اسم متمكن، وعدم الاعتداد بخروج بعض الألفاظ عن إمكان تمشيها مع المقرر من تلك القواعد، لم يسعفهم في هذه المسألة على وجه الخصوص. وآية ذلك ما سبق من أن الوجه المشهور الذي روّعيت فيه الأصول والقواعد المذكورة – وهو (كلوبي) – هو أبعد الوجوه عن وضوح المنسوب إليه بمجرد سماع المنسوب. ثم إن المسمى بكلتا لو نسب إليه ما اعتبر فيه تثنية ولا تأنيث، اللهم إلا ألف المقصورة في آخره التي تشعر بتأننيث الكلمة، ولا سيما إذا كانت اسم بلدة ونحوها.

میم . ۲

قال الزمخشري في باب المنسوب: ((وأما (مهيّم) تصغير (مهوم)<sup>١</sup> فلا يقال فيه إلا: (مهيّمي) على التعويض. والقياس في (مهيّم) من (هيمه): (مهيّمي بالحذف)).<sup>٢</sup>

فقال ابن عييش: ((وأما (مهيّم) فهو على ضربين: يكون تصغير (مهوم) من قولهم: هَمْ، هُمْ، إذا نام. وذلك لأنك لما صغّرته حذفت إحدى الواوين؛ لأنها زائدة، يخرج بها الاسم عن بناء التصغير، كما تجذب إحدى الدالين من (مقدّم)، فيصير (مهيّم)، فتقلب الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها كما قلبت في (أسيّد). ثم لك وجهان: إن شئت أن تعوض، وإن شئت لا. فإذا نسبت إليه لزم التعويض؛ لتفصل الياء الساكنة بين الياءين الثقيتين. ولم يمحدوها الياء الخفيفة؛ لئلا يصير إلى مثال (حميرٍ) فيلزم فيه حذف ياءين، فتقول: مهيمي، خفيفة.

والذي فيه عندي أنك لما صغّرت هُمّا لم تجذب منه شيئاً؛ لأن الواو الثانية وقعت رابعة موضع العوض ولم تجذب، وقلت: (مهيّم) كما تقول في (كَدِيون): كَدِيُون. فإذا نسبت إليه قلت: كَدِيَنِي، فكذلك تقول: مهيمي.

وأما (مهيّم) من (هيمه الحب) فهو اسم فاعل على زنة (فعّل) وليس بمصغر فتحتاج فيه إلى تعويض. فإذا نسبت إليه قلت: مهيمي، فتعمل فيه ما عملت بـ(حميرٍ)، فـ(اعرفه)).<sup>٣</sup> اهـ.

فحاصل اعتراض الشارح أن الياء التي عدّها المصنف في (مهيّم) المصغر زائدة جوازا للتعويض - كما في سفيريج - ليست كذلك، بل هي عنده بدل من الواو الواقعة رابعة، كما في عصيفير، حيث قُلبت الواو ياء وجوباً، لوقوعها رابعة موضع العوض. وكما أبدلت واو المد هنا ياءً أبدلت كذلك غير مد كما في كَدِيون التي مثل الشارح بها، فوجب جعل الواو مبدلية في تصغير (مهوم)؛ لأنها وإن كانت غير مدّية يجب قبلها لعدم خروج الاسم بها عن بناء التصغير.

<sup>١</sup> كما في الشرح، وفي المفصل: (المهوم).

<sup>٢</sup> المفصل ٢٤٩.

<sup>٣</sup> شرح المفصل ١٤٧/٥.

فإذا نسبت إلى هذا المصغر وجوب حذف الشارح - كالمصنف - إثبات الياء، ولم يجز حذفها. لكن وجوب إثبات الياء عنده على خلاف مذهب المصنف من وجهه، وعلى وفق مذهبه من وجه آخر. ذلك أن النحاة قد اتفقوا على وجوب إثبات الياء الفاصلة بين الياعين المشددين عند النسب إلى كلمة بها ياء مشددة يتلوها ياء خفيفة كـ(مُهَيْمِمٌ)؛ لأن بالياء الخفيفة حصل الفصل بين الثقيلين، فتقول: مُهَيْمِمٍ. وعلى هذا اتفقت كلمة المصنف والشارح.

أما ما به حصل الخلاف بينهما فإن كلام المصنف يشعر بأن مذهبه جواز تصغير (مهوم) على (مهيم) بغير تعويض و(مهيم) بالتعويض، فإذا نسبت إليه وجوب التعويض؛ لحصول التخفيف باء التعويض، فلا يحتاج فيه إلى التخفيف بحذف إحدى الياعين، كما احتاج إلى ذلك في النسب إلى (هين) فقيل: هيني، وفي (همير): هميري، فلا يحتاج إلى جعلها هنا (مهيمي)؛ لوجود ياء التعويض الفاصلة، فإذا لا يقال إلا: مهيمي. والشارح يرى أن الأمر في تصغير مهم على مهيم على وجه الوجوب؛ إذ الياء بدل من الواو الرابعة، فلا يقال في تصغير مهم هذه إلا مهيم فقط. أما (مهيم) من غير ياء ثالثة ساكنة فهو اسم فاعل من (هيم)، فإذا نسبت إليه كان مثل النسب إلى سيد على (سيدي)، وطيب على (طيري)، وهمير على (هميري)، وهكذا.

ومسألة النسب إلى ما فيه ثلاثة ياءات كهذه اللفظة مما تناوله الأقدمون. وعرضوا فيه إلى تصغير نحو هذه الكلمة. وقد أوضح سيبويه عن وجوب إثبات الياء التي يحصل بها التخفيف عند النسب إليها. لكنه أورد في تصغيرها كلاما لم يبين فيه على وجه التحديد حكم هذه الياء من حيث وجوب الإثبات أو جواز الحذف؛ ولذلك اختلف العلماء في بيان مراده، وما يفهمه ظاهر كلامه.

قال سيبويه بعد أن ذكر سيدري وطيري ونحوهما: ((وإذا أضفت إلى مهيم قلت: مهيمي؛ لأنك إن حذفت الياء التي تلي الميم صرت إلى مثل (أسيدي)، فتقول: مهيمي، فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف، كما أنهم إذا حقرروا (عيضموز) لم يحذفوا الواو؛ لأنهم لو حذفوا الواو احتاجوا إلى أن يحذفوا حرفا آخر حتى يصير إلى مثال التحقيق، فكرهوا أن يحملوا عليه

هذا وحذف الياء ... فكان ترك هذه الياء، إذ لم تكن متحركة كياء تميم، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشددة، فكان أحب إليهم ما ذكرت لك، وخف عليهم تركها؛ لسكنها، تقول: مهيمي، فلا تمحض منها شيئاً. وهو تصغير مهوم<sup>١</sup> .

وقد اجتهد أبو علي في تفسير نص سيبويه في تعليقه على الكتاب. فذهب إلى أن سيبويه عني بقوله: (فلا تمحض منها شيئاً) أنه لا يمحض من (مهيمي) المنسوبة شيء؛ لعنة يمحض بالكلمة بمحض شيئاً منها، لأن حذف الياء التي قبل الميم يقتضي حذف إحدى الياءين قبلها، لتصير على مثال (أسيدّي) بالتحفيف، لا أن المراد نفي حذف شيء من الكلمة في حال التصغير. قال أبو علي هذا لأنه قال قبل ذلك بعد أن أورد نص كلام سيبويه: (((مهوم)) إذا حررته حذفت الواو الأولى منه الساكنة، حتى ترده إلى مثال ما تصغر عليه الأسماء. ولو كان حرف اللين الواقع رابعاً غير متحرك لم يمحض؛ لأنه لو كان ساكنة لكان الأول متحركاً، وكان مثل دينار وما أشبهه مما يقع على مثال (فعييل)، لكنه لما كان متحركاً حذفت الواو، فوقعـت ياء وأدغمـت ياء التصغير فيها وعوضـت من المحظوظ ثالثة الياء، فصار (مهـيـمـ). وما يمحض في التصغير غير رابعه لك أن تعوض منه الياء، ولـك ألا تعوض في التصغير. فعلى هذا يجوز في تصغير مهـومـ: مهـيـمـ. فإن أضفت إليه ولم تعوضـ في التصغير جازـ أن تقولـ: مهـيـمـ<sup>٢</sup> ؛ لأنـ (مهـومـ) إذا لم تعـوضـ تمحضـ في الإضافةـ حـرـفاـ واحدـاـ، فلا يمحضـ، وإنـما يقعـ الإـجـحـافـ فيـ الإـضـافـةـ إـذـاـ عـوـضـتـ فيـ التـصـغـيرـ؛ لأنـ تـحـذـفـ حـرـفينـ، فإنـ لمـ تعـوضـ فإـنـماـ تـحـذـفـ حـرـفاـ وـاحـداـ كـماـ تـحـذـفـ منـ (أسـيدـ) حـرـفاـ وـاحـداـ)<sup>٣</sup> . وكلام أبي علي هذا واضحـ الدلالةـ علىـ أنهـ يـرىـ أنـ منـعـ حـذـفـ اليـاءـ الـقـبـلـ الـمـيـمـ مـقـصـورـ عـلـىـ إـرـادـةـ النـسـبـ إـلـىـ الكلـمـةـ معـ وجـودـهاـ، فـلاـ يـلـزـمـ منـ ذـلـكـ منـعـ النـسـبـ إـلـيـهاـ معـ عدمـ وجـودـهاـ. وـعـلـيـهـ يـكـونـ مـذـهـبـ سـيـبـويـهـ عـدـمـ إـيجـابـ اليـاءـ فيـ حـالـ التـصـغـيرـ، بلـ إـنـ نـسـبـتـ إـلـىـ ماـ فـيـهـ التـعـوـيـضـ لـمـ تـحـذـفـهاـ، وـإـنـ نـسـبـتـ إـلـىـ ماـ لـيـسـ فـيـهـ تـعـوـيـضـ لـزـمـ التـحـفـيفـ عـلـىـ أـصـلـ الـيـابـ.

<sup>١</sup> الكتاب / ٣ - ٣٧٢ - ٣٧٠ .

<sup>٢</sup> ضبطها د/ عوض القوزي (مهيمي) بتشديد الياء الأولى، وال الصحيح أنها مخففة.

<sup>٣</sup> التعليقة على تاب سيبويه / ٣ - ٢٠٦ - ٢٠٧ .

على أن أبا علي أظهر في هذا الموضع ما يشعر بموافقة مذهب سيبويه هذا مذهب المبرد؛ إذ قال تلو كلامه السابق مباشرةً ما نصه: ((قوله [أي: سيبويه]: صرت إلى مثل أُسَيْدِيَّ، قال أبو العباس: أي: إذا صار مثل أُسَيْدِيَّ وجب التخفيف، كما تقول: أُسَيْدِيَّ، فتجحف بالحرف. قال أبو العباس: لو حذفت الياء الثالثة من (مهيئي) لبقي مهئي، وإذا صار مهئي كـ (أُسَيْدِيَّ) يلزم أن تمحى الثانية... فإذا حذفت صار (مهيئي)، فاختل لحذفك حرفين منه)).<sup>١</sup> فقد أشاع إيراد أبي علي كلام المبرد في تفسير قول سيبويه السابق أن المبرد أوضح ما عن سيبويه باحتلال الكلمة، وهو أن الحذف هنا يؤدي إلى حذف آخر فيتبس المعوض بغير المعوض. وقد يفهم من ذلك أن المبرد يحيز في التصغير العوض وعده. غير أن المنقول عن أبي العباس أنه لا يحيز في تصغير مهم إلا وجهاً واحداً، هو مهم، كما سيأتي.

أما العلامة الرضي فقد عرض مذهب سيبويه والمبرد على قوليهما في تصغير (عطود) ونحوها. ذلك أن الثابت من مذهب سيبويه أن عطوداً تصغر على (عطيد)، بحذف إحدى الواوين، والأولى أولى بالحذف من الثانية، وإن كانتا زائدين معاً؛ لأن الثانية أقوى من الأولى؛ لتحرّكها وسكن الأولي. فإن عوّضت قلت: عطيه. أما المبرد فلا يحيز في تصغيرها إلا (عطيد) فقط؛ لأن الواو رابعة، فلا تمحى ساكنة أو متحرّكة، مدة أو غير مدة، بل تقلب ياء قياساً، كما في مسرول، وجّلوز، ونحو ذلك.<sup>٢</sup> وراح الرضي يوجه مذهب كل واحد منها هنا في تصغير (مهوم) على ما أظهره قولهما هناك في تصغير (عطود)، فقال: ((أما المبرد فلا يمحى منه شيئاً؛ لأن الثاني – وإن كان متحرّكاً – يصير مدة رابعة فلا يختلف به بنية التصغير، كما قال سيبويه في تصغير مسرول؛ مسيريل<sup>٣</sup>، فعلى مذهبه ينبغي إلا يجوز في تصغير مهمّ ومهيمّ إلا مهمّ بباء ساكنة بعد المشددة، كما تقول في تصغير عطود: عطيد لا غير. فعلى مذهبه لا يحيي أنه إذا نسب إلى مصغر مهمّ أو مهمّ يجب الإبدال من المذوق؛ لأنه لا يمحى شيئاً حتى يدلّ، فلا ينسّب هو أيضاً إلى المصغر إلا مهمّي، لكن الياء ليس بعوض)). ثم انتقل إلى ذكر مذهب سيبويه، فرأى أن عدم تصريح سيبويه

<sup>١</sup> التعليقة ٣/٢٠٧-٢٠٨.

<sup>٢</sup> شرح الشافية ١/٢٥٣. وانظر الكتاب ٣/٤٢٩-٤٣٠، الانتصار ٢١٧.

<sup>٣</sup> انظر اللمع ٢٣٥-٢٣٧، ٢٨٠-٢٨١، المقدمة الجزولية ص ٢٠٨، شرح الشافية ١/٤٩-٢٥٣.

<sup>٤</sup> قال سيبويه: ((إذا حقرت المسروال فهو مسيريل، ليس إلا هذا؛ لأن الواو رابعة. ولو كسرته للجمع لم تمحى، فكذلك لا تمحى في التصغير)). الكتاب ٣/٤٣٣.

بالتعويض أو عدمه في هذه المسألة يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون مذهبه هنا كمذهب المبرد، فلا تعويض. وثانيهما: أن يكون مذهبه هنا موافقا قوله في (عطود)، وهو حذف أحد المثلين وجواز التعويض أو تركه، إلا أنه قصد أنك إن نسبت إلى ما فيه العوض لم تمحف منه شيئاً، وإن نسبت إلى ما ليس فيه عوض حذفت، فقلت: **مُهَيْمِيٌّ**. ثم قال: ((وثاني الاحتمالين في قول سيبويه أرجح؛ لئلا يخالف قوله في عَطَوْدٍ)).<sup>١</sup>

وهذا الذي رَجَحَ الرَّضِيُّ أَنَّهُ قِيَاسَ مَذْهَبٍ كُلَّ مَنْهُمَا هُوَ مَا اسْتَهَرَ عِنْدَ النَّاسِ عَزْوَهُ إِلَيْهِمَا<sup>٢</sup>. ولذلك ذهب النحاة في تصغير (مهوم) مذهبين: فريق يرى أن الياء ساكنة منقلبة عن الواو وليس عوضاً عن مذوق، وفريق جعلها عوضاً كياء سفيريج. وأجمع القائلون بالتعويض في التصغير على جواز الإتيان بالعوض أو تركه، على أصل الباب في العوض<sup>٣</sup>، إلا الرماني، حيث أوجب العوض في التصغير. وقد نبه محقق شرحه على كتاب سيبويه على تفرده بهذا الرأي<sup>٤</sup>. أما إثبات هذه الياء في النسب إلى مهيمم، فتصير (مهيممي)، فمجمع عليه بقطع النظر عن وجوبها أو جوازها في المصغر أصلاً؛ لأن حديث النحاة في هذا يتناول حكم هذه الياء على فرض وجودها – على أي وجه – من حيث الاستقال وعدمه في المنسوب خاصة. فهو إذن حديث في عدم الحاجة إلى حذفها؛ لعدم استقال ببنية المنسوب مع وجودها، أو لالتباس البنية بنحو (أَسِيدِي)<sup>٥</sup>. ولذلك لم يمثل بعضهم بها في باب النسب على أنها تصغير (مهوم)، بل على أنها تصغير (مهيمم) بزنة (مفعال)<sup>٦</sup>؛ تجنباً لما في هذه المسألة من إشكال، إذ المراد غالباً من إيراد هذا المثال ذكر ما لا يدخل في قاعدة المخفف في النسب إليه بتخفيف يائه المشددة الأولى كسيّد وميّت، إما لفتح الياء المشددة نحو (هبيّخ)، أو للفصل بين هذه الياء المشددة وياء النسب باء ساكنة كهذا المثال.

<sup>١</sup> شرح الشافية ٢/٣٤-٣٥.

<sup>٢</sup> انظر هامش شرح الرماني على الكتاب – قسم الصرف ١/٤٢٠.

<sup>٣</sup> انظر هامش شرح الرماني ١/٤٢٠، شرح ابن القواس ٢/٤٦٢.

<sup>٤</sup> شرح الرماني على الكتاب قسم الصرف ١/١٣٠-٢٠٤، وانظر هامش المحقق.

<sup>٥</sup> انظر الأصول لابن السراج ٣/٧٣.

<sup>٦</sup> انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٩٤٩، شرح ابن الناظم ٧٩٩، أوضح المسالك ٤/٣٣٤، شرح الأشموني

وإذا كان واضحًا أن ابن يعيش في هذه المسألة على رأي المبرد؛ لأنَّه صرَح بأنَّ اليماء ليست عوضًا، بل منقلبة عن الواو الرابعة، فإنَّ قول الزمخشري – مع أنه نقِيض قوله – ليس موافقاً تماماً رأي سيبويه المناقض لقول المبرد. ذلك أنَّ الزمخشري حكم بعدم جواز النسب إلى مهيم من غير تعويض. ولم يصرَح من قبله – فيما أعلم – بمثل ما صرَح به. ولذلك نسب الرضي هذا المذهب في النسب إليه خاصة<sup>١</sup>. فواضح إذن أنَّ الزمخشري متابع في تصغير الكلمة لما فهمَ أنَّه مذهب سيبويه، ومخالف له في النسب إليها فقط.

هذا وقد تبع مذهب سيبويه – إما بمتابعته على قوله في (عَطُود) وإما بالتصريح بالعوض في (مهيم)<sup>٢</sup> – جمهور النحاة – كابن ولاد الذي انبرى لرد اعتراض المبرد على مذهب سيبويه في عطود<sup>٣</sup>. وكالسيرافي الذي شرح كلام سيبويه في هذا الموضع، فأوجب في تصغير مهوم ((أنَّ نحْذف أحد الواوين، ثم ندخل ياء التصغير، فيصير (مهوم)، ونقلب الواو ياء لاجتماعهما فيصير (مهيم)، ونَعْوَضُ من المذوق للتصغير، فيصير (مهيم) كما تقول سفيريج))<sup>٤</sup>. ومن هؤلاء أيضاً الرماني وأبو علي، وقد سبقت الإشارة إلى مذهبهما. ومنهم ابن عصفور، غير أنه جعل الحذف في نحو (عطود) قانوناً فيما كان فيه حرفُ العلة ملحِقاً مُدغَّماً فيه ما قبله، فإنه لا بد إذ ذاك من الحذف<sup>٥</sup>.

أما قول الزمخشري بوجوب التعويض عند النسب إلى (مهيم) فقد تابعه عليه جماعة. منهم ابن الحاجب، حيث قال: ((إإن كان نحو (مهيم) قيل: مهيمي<sup>٦</sup> بالتعويض)). وأصرَح من قوله هذا قول ابن القواس بعد أن حكم بجواز التعويض فيه في التصغير: ((وقد تقدم أنَّ التعويض في مثل هذا حائز. فإذا نسب إليه صار التعويض واجباً))<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> انظر شرح الشافية ٣٢/٢.

<sup>٢</sup> انظر الانتصار ٢١٧-٢١٩.

<sup>٣</sup> شرح السيرافي المخطوط ١٦٤-١٦٥/٤.

<sup>٤</sup> انظر المقرب ٩١/٢.

<sup>٥</sup> في شرح الشافية (مهيمي) وهو خطأ.

<sup>٦</sup> الشافية ٣٩.

<sup>٧</sup> شرح ابن القواس ١٢٦٤/٢.

وأما رأي المبرد في هذه المسألة فمع إجماع النحاة على قلب حرف العلة الرابع في الخامس  
ياء إن لم يكنها، سواء أكان حرف العلة الرابع مدا أم غير مدٌ، لا تكاد تجد أحداً يذهب إلى قلب  
الواو الثانية ياء في تصغير (مهّوم) كما قال المبرد وابن يعيش. ويبدو أن علة ذلك أن ((سيبويه  
أسقط الواو الأولى من الواوين؛ لأنها ثالثة، وهي في موضع ألف عذافر وياء خفيفه وياء سميدع  
وواو فدوّكس، وكأنه الحق أولاً ببنات الأربع، فقيل: (عَطْوَدٌ) ثم زيدت عليه واو ثالثة ساكنة  
فصار عَطَوَّدًا، كما قيل: عَدَبَسٌ وعَجَنَسٌ، فتقل بزيادة حرف أدخل على ذوات الأربع)).<sup>٢</sup> ومثله  
مهّوم. وقد رأى المبرد أن سيبويه يلزمـه على هذا القول أن يحذف الواو أيضاً في (مسرول) بزنة  
(مدحرج)، فيقال: مُسَيْرِل، وإنما تصغيرها (مُسَيْرِيل) بإثبات الواو وقلبها. وقد رد ابن ولاد ذلك  
بأن بين الواوين فرقاً واضحاً، هو أن الواو مسرول ((زادـة في موضع حرف أصلي؛ لأنـها ملحوظـة.  
فإنـ أجريـتها مجرـى نظـائرـها منـ الزـوـائـدـ فـنظـائرـها منـ الزـوـائـدـ – أعنيـ حـروفـ المـدـ والـلـيـنـ – إذاـ  
وـقـعـتـ رـابـعـةـ فيـ هـذـاـ مـاثـالـ لـمـ تـحـذـفـ ...ـ ثـمـ نـظـرـنـاـ إـلـىـ وـاـوـ عـطـوـدـ فـرـأـيـنـاـهـ يـجـبـ حـذـفـهـ؛ـ لأنـهاـ فيـ  
مـوـضـعـ يـحـذـفـ فـيـهـ الأـصـلـيـ.ـ وـذـلـكـ أـنـهاـ بـمـنـزـلـةـ يـاءـ (عـرـيـنـدـ)ـ وـأـنـتـ تـحـذـفـ يـاءـ عـرـيـدـ فـيـ الـجـمـيعـ  
وـالـتـصـغـيرـ،ـ وـكـذـلـكـ وـاـوـ (فـدـوـكـسـ).ـ فـلـمـ حـذـفـ الأـصـلـيـ هـنـاـ حـذـفـ مـاـ هـوـ مـلـحـقـ بـهـ وـفـيـ  
مـوـضـعـهـ)).<sup>٣</sup>ـ وـلـمـ أـفـهـمـ مـرـادـ اـبـنـ وـلـادـ مـنـ جـعـلـ يـاءـ عـرـيـدـ أـصـلـيـ،ـ وـلـاـ مـقـصـودـهـ مـنـ إـثـابـاتـ الفـرقـ بـيـنـ  
الـوـاـوـيـنـ فـيـ مـسـرـولـ وـعـطـوـدـ.

وعندي أن مذهب المبرد في هذه المسألة واضحٌ كُلَّ الوضوح، وجيهٌ كُلَّ الوجاهة. ذلك أنه قال في معرض رده على سيبويه: إن الواوين في عطود ومسرول ((يلزمهما السكون، فيصير بمنزلة هملول وجرموق)). ومعنى قوله هذا أن الكلمتين خماسيتان، كما أن سفر جل خماسية. وكان قياس الجمع والتصغير في سفر جل أن يكونا (سفرِ جل) و(سُفَيرِ جل)، وقد استُقلَّ الإitan بالحرف

<sup>١</sup> انظر شرح الشافية ٢٤٩/١، ٢٥٠، مع تعليق المحققين.

٢ شرح السيرافي المخطوط ١٩٧/٤

٢١٨-٢١٩ الانتصار

٤ الانتصار . ٢١٧

الصحيح الذي قبل الآخر ساكنًا، فحذف الخامس<sup>١</sup>. أما إذا كان الرابع حرف علة فقد قلب ياء وآتى به؛ لعدم استقلال البنية بمجيئه. ولهذا أجمع النحاة على إبقاء حرف العلة الرابع وقلبه ياء إن لم يكن كذلك مطلقاً، كما سبق. وقد اقتضى هذا أن يكون الأمر في جمع عطود ومسرول ومهوم وتصغيرها أن تكون خطوات التغيير فيها على النحو الآتي:

١. عَطَوْدٌ: الجمع: (عَطَاوِودٌ) ← (عَطَاوِيدٌ). ولا يجوز غيره.

التصغير: (عَطَيْوُدٌ) ← (عَطَيْدٌ). وتحوز الصيغتان الأخيرتان.

٢. مُسَرَّوْلٌ: الجمع: (مَسَارِوْلٌ) ← (مَسَارِيلٌ). ولا يجوز غيره.

التصغير: (مُسَيْرُوْلٌ) ← (مُسَيْرِيلٌ). ولا يجوز غيره.

٣. مَهْوَمٌ: الجمع: (مَهَاوِوْمٌ) ← (مَهَاوِيمٌ). ولا يجوز غيره.

التصغير: (مُهَيْوُمٌ) ← (مُهَيْيِيمٌ). وتحوز الصيغتان الأخيرتان.

وفي جميع الأحوال لا ينبغي أن يجوز (عَطَيْدٌ) ولا (مُسَيْرِيلٌ) ولا (مُهَيْيِيمٌ)؛ لأن تلك جميعها ليست تصغير (عَطَوْدٌ) و(مُسَرَّوْلٌ) و(مَهْوَمٌ)، بل يجوز أن تكون تصغير (عَطَوْدٌ) ونحوها، و(مَسَرَّلٌ) ونحوها، و(مَهْوَمٌ) ونحوها.

ولا فرق عندي بين ادعاء أن تكون الزيادة للإلحاق أو لغيره؛ لأن ادعاء ذلك أو عدمه لا دخل له في جمع نحو ما مر وتصغيره. بل قياس جمع الشيء وتصغيره معتمد فيه بما يفترض من تغيير صيغة المفرد إلى الصيغة الدالة على الجمع بحسب ما اعتاد عليه المتكلمون من طرق التغيير، بقطع النظر عن ورود ذلك في المسموع أو عدمه. فإن جميع ما مر لا يكاد يستعمله العرب، بل هو من قبيل التوصل إلى طرق الجمع والتصغير. وآية ذلك أن من الألفاظ السابقة ما هو مبدوء بعim اسم الفاعل أو المفعول، ومن الثابت أن نحو هذه الصيغ لا يجمع جمع تكسير. وقد صرخ سيبويه بذلك في كتابه<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> قال سيبويه: ((وقال الخليل: لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً، كما قال بعض النحويين، لقلت: سفير حل كما ترى، حتى يصير بزنة دينير. فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب)) الكتاب ٤١٨/٣. وانظر الأصول ٣٩/٣.

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٦٣١/٣ مما بعدها.

٣- حولايا

قال الزمخشري في باب المصغر: ((وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة ثبتت، نحو (حبيلى)، وسقطت خامسة فصاعدا، كقولك: ححىج، وقرىقير، وحويلٌ، في (حجى، وقرقى، وحولايا))<sup>١</sup>).

وقد اعترض ابن يعيش كلام المصنف هذا اعترافين: أحدهما قوله: ((وقول الشيخ: (إذا كانت مقصورة رابعة) فإن فيه زيادة قيد لا حاجة إليه؛ لأنها إذا كانت رابعة لا تكون إلا مقصورة؛ لأن ألف التأنيث في (حراء) ونحوها قبلها ألف أخرى للمد، ولذلك كانت ممدودة. فهي في الحقيقة خامسة)). أهـ.

والآخر قوله: ((واما (حولايا) - وهو اسم رجل - فنقول في تصغيره: (حويليّ)؛ لأنك تحذف ألف الأخيرة إذا كانت ألف تأنيث مقصورة، فيبقى (حوليّ) على خمسة أحرف والرابع منها ألف، فلا تسقط، بل تقلب ياء؛ لأنكسار اللام بعد ياء التصغير، وتندغم فيما بعدها، فيصير (حويليّ). والذي وقع في نسخ الكتاب (حويلٌ)، كأنه حذف ألف وما قبلها، فبقي (حويلٌ) منقوضا. والصواب ما ذكرناه متقدما))<sup>٢</sup>. أهـ.

أما اعترافه الأول فهو من قبيل انتقاد الاستعمال اللغوي للألفاظ في التصنيف، والتنبية على الدقة في التعبير لا غير. ولقلة الجدوى من مثل هذا الاعتراض سأكتفي بإشارة سريعة إليه في آخر المسألة. ويهمنا هنا خلاف الرجلين في تصغير (حولايا) ونحوها؛ لأن ذلك من الأهمية قدرًا كبيرًا.

ذهب ابن يعيش في تصغير (حولايا) إلى ما ذهب إليه سيبويه. وهو مذهب صرّح به إمام النحاة في كتابه بوضوح، وزاد وضوحاً ما بينه شراح الكتاب في هذا الموضوع. قال سيبويه: ((وإذا حقرتَ (بردرايا) أو (حولايا) قلت: (بريدر، وبريدير، وحويليّ)؛ لأن هذه ياء ليست حرف تأنيث، وإنما هي كياء (درحایة). فكأنك إذا حذفت ألفاً إنما تحقر قوباء، وغوغاء فيمن صرف))<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> المفصل ٢٤٥. وقد ضبطتها المحقق بشديد الياء، أي: حويـلـ. وهو خطأ.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ١٢٩/٥.

<sup>٣</sup> الكتاب ٤٤٣/٣.

وقال السيرافي في شرح هذا الموضع: ((وإذا حقرت (بردرايا) أو (حولايا) حذفت الألف الأخيرة؛ لأنها ألف تأنيث مقصورة. فلم تُحذف من (حولايا) غيرها، فتبقى (حوليَّ) على خمسة أحرف والرابع منها أَلْ، فلا تسقط وتقلبها ياء؛ لأنكسار اللام بعد ياء التصغير، فتقول: حويلىٌ. وأما بَرَدَرايا فإذا حَذَفَتِ الألْفَ الأخيرة بقي ستة أحرف، وهي بَرَدَرَايَ والألْفُ والياء زائدة، فحذفهما جميعاً، فبقي بَرَدَر، فقلت: بُرَيدِر))<sup>١</sup>.

وقال الرماني: ((وتحقيق (حولايا): حُويلىٌ؛ لأن الألف رابعة، والياء بمنزلة الحرف الأصلي؛ لأنها متحركة بمنزلتها في (درحَايَة)، فيصير بمنزلة تحقيق قُوباء، وغَوغاء فيمن صرف، تقول فيه: قُويِّي وغُويِّي))<sup>٢</sup>.

وأوفى على الغاية في شرح كلام سيبويه، وتفصيل مراده، أبو علي الفارسي في التعليقة، حيث فسر كلام الإمام جملة جملة، فبدأ ببيان الفرق بين (بردرايا) و(حولايا)؛ إذ الأولى رباعية، والأخيرة ثلاثة، مع أن سيبويه جمعهما هنا في سياق واحد، ولذلك كرر سيبويه ذكر الأولى في باب الرباعي. ثم قال أبو علي: ((وأما (حولايا) فكأنه ثلاثي، والياء فيه للإلحاق أيضاً بـ(قضاء) وإن كان يكون (حولايا) مضيقاً. فأصل الكلمة كأنها (حَوْل). فالألْفُ الأولى زائدة، والياء للإلحاق، وصَحَّت كما صَحَّت في (بردرايا) و(درحَايَة)؛ لأن جميعها مبني على التأنيث. فإذا صغرت حذفت الألْفُ كما تُحذف من الرباعي وما أشباهه - أعني: ألف التأنيث - فإذا حذفتها بقي (حوليَّ)، فقلبت الألْفَ ياء، وأدغمته في ياء الإلحاق، ولم تُحذفها كما حذفت الألْفُ من (بردرايا) الأولى؛ لأنها رابعة وتلك خامسة، وحرروف المد إذا وقعت رابعة لم تُحذف في التكسير ولا في التصغير. فحويني كعويني لم يلزم حذف الألْف منه كما لم يلزم حذف الألْف من غوغاء في تصغيره وتكسيره)).

<sup>١</sup> شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٤/٢٠٣.

<sup>٢</sup> شرح كتاب سيبويه للرماني ٤/٧٠ عن هامش محقق التعليقة ٣/٢٩٣.

ويبين أبو علي أن مراد سيبويه بنفي أن تكون الياء للتأنيث أنها للإلحاق، ومراده بتشبيه حذف الألف بما حذف في قوباء وغوغاء أن ألف التأنيث حذفت هنا كما حذفت هناك. ثم يتبع ذلك البيان بقوله: ((وتتشبيه هذا يقع على (حولايا) دون (بردرايا)); لأن الذي على زنة قوباء وغوغاء من هاتين الكلمتين إنما هو (حولايا) دون (بردرايا). ألا ترى أن رابع حولايا الألف الزائدة كما أن رابع قوباء وغوغاء الألف الزائدة، وخامسها ياء الإلحاق كما أن خامس قوباء ياء الإلحاق التي انقلبت المهمزة عنها، وليس رابع بردرايا الألف الزائدة، إنما رابعه الراء التي هي اللام الأخيرة من الرباعي. وبين أن التشبيه بغوغا وقوباء إنما هو حولايا دون بردرايا؛ لأن حولايا مثل غوغاء في حركته وسكنه وزيادته اللتين إحداهما للإلحاق والأخرى لغير الإلحاق))<sup>١</sup>.

و واضح أن سيبويه جمع اللفظين، مع ما بينهما من فرق؛ لما بينهما من أوجه التشابه في التصغير، لكن تصغير حولايا على (حويلي) يبقى من الوضوح بحيث لا يلتبس بإيراده مع تحرير بردرايا على بريدر وبريدير، أي: أن إيرادهما معا لا يلزم منه – بناء على هذا الإيضاح – أن يحذف الحرفان الأخيران في حولايا.

وتابع سيبويه على ذلك جمهرة النحاة، إما بالنص على ما نص عليه سيبويه من تصغير حولايا على حويلي<sup>٢</sup>، وإما بالإشارة إلى حذف الألف، مع الاقتصار على ذلك دون ذكر حذف غيرها<sup>٣</sup>. واطرد ذلك وكثير عنهم، حتى شكت في التسليم بخروج الزمخشري على إجماعهم، وظننت أن ما ورد في المفصل من تحرير النساخ. وما جعل مثل ذلك يسبق إلى ظني ما عبر به الشارح ودل على شكه في النسخ التي بين يديه، حيث قال: (والذي وقع في نسخ الكتاب (حويل)). وهو المثبت في النسخة المحققة أيضا. وكذلك في النسخة التي شرحها صدر الأفضل الخوارزمي.

وقد تبع صدر الأفضل المصنف عند شرحه لهذا الموضع، فجعل تصغيرها (حويل) كقاضٍ قال: ((أما (حولايا) فلأنه لم يكن على بنائها تصغيرها فطرح من آخرها الألف والياء، ثم صغر

<sup>١</sup> التعليقة على كتاب سيبويه ٣٩٠-٣٩٣.

<sup>٢</sup> انظر الأصول ٣/٥٠،٥٢، الشافية ص ٣٤، شرح الشافية ١/٤٥-٤٦.

<sup>٣</sup> انظر أوضح المسالك ٤/٣٢٨، المساعد ٣/٥١٥، شرح الأشموني ٤/١٢١.

الباقي، فانقلبت ياء [يعني: الألف الأولى]؛ لأنها ليست ألف تأنيث، ثم سقطت ضرورة أن ما قبلها مكسور، فهي بمنزلة رام وقاض. فالطرح الأول فيه بمنزلة (ياماً) بالضم و(يائِي)؛ وهذا لأن طرح الألف والياء من هذا الاسم لا يخلو من أن يكون قبل التصغير أو بعده. فلئن كان قبل التصغير فقد جعلنا الباقي بعد الطرح بمنزلة الاسم التام، حتى صغرناه. ولئن كان بعده فقد اعتبرنا الاسم وراء الألف والياء بمنزلة اسم تام، ولذلك سويناه على وزن من أوزان التصغير، ثم حذفنا ما فضل عنه. والطرح الثاني بمنزلة الاسم التام، وذلك لأن الثابت بعد الطرح الثاني لو كان بمنزلة اسم لكان على وزن من أوزان التصغير، وليس عليه، وإنما الذي يكون على وزن من أوزان التصغير هذا الثابت مع ذلك المطروح، فيكون الثابت والمطروح بمنزلة اسم. وإذا كان الشيئان بمنزلة اسم [كان أحدهما]<sup>١</sup> - وهو الثابت - بمنزلة جزء من الاسم)).<sup>٢</sup> فواضح أن صدر الأفضل يرد اللفظ إلى الأربعة بحذف الياء والألف الأخيرة، باعتبار أن الخامس يخل ببنية التصغير، وأن معنى إيراد سيبويه حولايا مع بردرايا أن ما زاد على الأربعة مما يخل ببنية التصغير يحذف عند تصغيره. ولعله فهم أن هذا مراد الزمخشري.

ومن وحده يذكر وجوها مختلفة تحوز في تصغير (حولايا) أبو حيان في الارتفاع. فقد ذكر أنه يجوز في تصغيرها ثلاثة أوجه. لكن الأوجه الثلاثة غير واضحة؛ لما في النص المحقق من تحريف واضح، وهو قوله: ((وفي تصغير حولايا وجرحايا ثلاثة أوجه: حويلايا وجريحرايا، والثاني: حويليا وجريجرايا، والثالث: حويليا وجريجيا)).<sup>٣</sup> وعندى أن الأوجه التي أراد: (حويليّ) وهو قول الجمهور، و(حويلٍ) وهو قول الزمخشري وصدر الأفضل المذكور. أما الوجه الثالث فكأنه (حُويلايا) بإثبات الألفين والياء.

والأرجح في هذه المسألة أن ينظر في طريقة العرب في تصغير ما يماثلها في عدد الحروف وهو (قضقاضا). فال الأولى أن تصغر على قضيقيض، ولو زدت عليها ألفا نحو (قضقاضا) لقلت أيضا:

<sup>١</sup> في النص: (وأحدهما).

<sup>٢</sup> التحمير ٤١٦/٢.

<sup>٣</sup> ارشاف الضرب ١٨١/١.

قضيقيض. فالأرجح بناء على ذلك أن تقول: حويلى<sup>٣</sup>، كما قال الجمهور. ولئلا يتبس ذلك بتضييق  
نحو (حولاً) أو (حولي) – مخففة – ولا فرق عندي بين قولهم: إنما للتأنيث، ولغيره.

أما اعتراضه الآخر على ألفاظ المصنف فالخطب فيه سهل، لا ينبغي تعقبه فيه. وقد عبر كثيرون  
من الأئمة بنحو ما عبر عنه المصنف. قال المبرد: ((هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف  
ورابعه ألف مقصورة))<sup>١</sup>. وكان يكفيه أن يقول: ورابعه ألف، لكنه أراد البيان والوضوح، ولا  
تشريف عليه في ذلك. وعبر بنحو ذلك غيره من لا يحصون عددا، ولم يؤخذ ذلك عليهم<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> انظر المقتضب ١٤٧/٣.

<sup>٢</sup> انظر مثلا: التبصرة والتذكرة ٥٩١/٢، اللمع لابن جي ٢٦٦، شرح الشافية ٢٣٧/١، ٢٤٤.

## ٤ - جحمرش

قال الزمخشري في باب المصغر: ((ولا يصغر إلا الثلاثي والرابع). وأما الخامس فتصغيره مستكره كتكسيره؛ لسقوط خامسة، فإن صغر قيل في فرزدق: فَرِيزْد، وفي جَحْمَرِش: جَحِيمَر. ومنهم من يقول: فَرِيزْق، وجَحِيرِش بحذف الميم؛ لأنها من الزوائد، والدال لشبهها بما هو منها، وهو التاء)).<sup>١</sup>

فقال ابن يعيش في شرح ذلك: ((فأما قول صاحب الكتاب في حمرش: (جَحِيرِش بحذف الميم) فليس بصحيح، وأظنه سهوا؛ لأن الميم، وإن كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدة من الطرف، غير مجاورة له، فلم يحسن إلا حذف الشين، نحو (جَحِيمَر)؛ لفوات أحد وصفي العلة، ولأن الميم في (جَحْمَرِش) ثلاثة، والثالث في التصغير يؤتى به ضرورة. والدال في (فرزدق) رابع، وكذلك النون في (خَدَرْنَق)، وقد يكون في المصغر ما ليس له رابع كالثلاثي، فلما كان الحرف الرابع قد يوجد وقد لا يوجد شبه بالحروف الزوائد؛ إذ كان من جنسها. فمن قال: فَرِيزْد بحذف القاف – وهو القياس – قال: خَدِيرَن، ومن قال: فَرِيزْق، قال: خَدِيرَق)).<sup>٢</sup> اهـ.

وفي هذه المسألة نص صريح لإمام النحو سيبويه، موافق لما رد به ابن يعيش. لا ينقصه الوضوح، سواء في التصريح بإجازة ابن يعيش ومنع ما منعه، أم في العلة التي ذكرها الشارح. قال: ((زعم الخليل أنه يقول في سفرجل: سَفِيرِج، حتى يصير على مثال فَعِيل. وإن شئت قلت: سَفِيرِج. وإنما تُحذف آخر الاسم؛ لأن التحبير يسلم حتى يتنهى إليه، ويكون على مثال ما يحقرون من الأربع. ومثل ذلك: جَرَدْحُل، تقول: جَرِيدَح، وشَرَدْل تقول: شَرِيدَ، وقَعْثَرَى: قَبِيعَث، وجَحْمَرِش: جَحِيمَر. وكذلك تقول في فرزدق: فَرِيزْد. وقد قال بعضهم: فَرِيزْق؛ لأن الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحب إليه؛ إذ أشبّهت حرف الزيادة، وصارت عنده بمنزلة الزيادة. وكذلك خدرنق: خَدِيرَق فيمن قال: فَرِيزْق، ومن قال: فَرِيزْد، قال: خَدِيرَن. ولا يجوز في حمرش حذف الميم، وإن كانت تزداد؛ لأنه لا يستذكر أن يكون بعد الميم حرف يتنهى إليه في

<sup>١</sup> المفصل ٢٤٣.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ١١٧/٥.

التحقير كما كان ذلك في جعifer، وإنما يستنكر أن يتجاوز إلى الخامس. فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع. وإنما حذف الذي ارتدع عنده؛ حيث أشبه حروف الزوائد، لأنه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المحاوزة. فهذا قولان، والأول أقيس؛ لأن ما يشبه الزوائد هنا منزلة ما لا يشبه الزوائد<sup>١</sup>). فمنع سيبويه صريحاً -كما ترى- حذف الميم في تصغير حمرش. وعلل ذلك بمجيئها ثالثة، بخلاف الدال في فرزدق؛ لأنها رابعة، فلا وجه -إذن- لحذفها؛ لأنه لا يرتدع عنها. وهي -وإن كانت أوجه في الحذف من الدال؛ لأنها من حروف الزيادة، وتلك ليست منها- لم يجز حذفها هنا لبعدها عن الطرف. أما حذف الدال من فرزدق فإنه شاذ، لا بد أن يبحث عن علة مجيه على وجهه؛ لأنه ليس من الزوائد، فتوصل إلى التعليل بأن المتكلم ربما توهم أنها من الزوائد؛ لقرب الدال من التاء التي هي من حروف الزيادة، فاستحب إسقاطها كما يستحب إسقاط أختها. وقد قرب هذا التعليل اطراده في خدرنق، والنون من حروف الزيادة هذا محملاً المفهوم من كلامه.

وقد تبع سيبويه على قوله في هذا الموضع جمهور النحاة. بل حصل في المسألة شبه إجماع على مذهب سيبويه، حتى لا تكاد تجد منهم أحداً ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري. وهذا قال ابن يعيش: (وأظنه سهوا). وأظن أن ابن يعيش قد فتش فلم يجد من خرج على إجماع النحاة في هذا الموضع، فظن أن المصنف قد سها هنا.

وقد تبعت أقوال النحاة، فوجدت أغلبهم رد في المسألة ألفاظ سيبويه، أجاز ما ذهب إلى إجازته، ومنع فيها ما جزم بمنعه، واعتذر لما جاز أو امتنع بما اعتذر به سيبويه. وهم كبار الحوين، كالمبرد<sup>٢</sup>، وابن السراج<sup>٣</sup>، والسيراقي<sup>٤</sup>، والأباري<sup>٥</sup>، والرماني<sup>٦</sup>، وغيرهم. حتى لقد بدا لي بتبع أقوالهم

<sup>١</sup> الكتاب ٤٤٩-٤٤٨/٣.

<sup>٢</sup> المقتضب ٢٤٩، ٢٣٠/٢.

<sup>٣</sup> الأصول ٣٩/٣.

<sup>٤</sup> شرح السيرافي المخطوط ١٩٠/٤-١٩١.

<sup>٥</sup> شرح الرماني على كتاب سيبويه ٤/٧٢، نقلًا عن هامش محقق التعليقة ٣/٢٩٨، ٢٩٩.

<sup>٦</sup> الإنصاف ٢٢٥-٢٢٦/١.

أن المصنف إما أنه سها – كما قال الشارح – أو أنه شيء تفرد به، لرأي رآه، ودليل ترجح  
عنه.

والذي يظهر لي أن المصنف هنا يعني ما يقول. ذلك أنه تأمل فوجد من قال: فريزق،  
وخديرق، قد حذف حرفاً غير طرف، وهو خلاف المعتاد؛ لأمر سبق إلى ذهنه فتوهمه. ثم تأمل  
فوجد أن ما سبق إلى وهمه كون الحرف مما يزاد، وهو النون في خدرنق، فظن أنه حرف مزيد دال  
على معنى، فحذفه. ثم تأمل فوجد أن المتكلم تعدى ذلك إلى حذف ما أشبه الزائد مما لا يزاد؛  
لما وافقته ما يزداد مخرجاً ومشابهته صفة، وهو الدال في فرزدق، فاجتمع في اللفظ شيئاً: الوقع غير  
طرف، وكونه مما لا يزداد<sup>١</sup>. ثم تأمل فوجد المتكلم حيث يحذف حرفاً غير طرف في مقابل إثبات ما  
هو طرف يحرص على الإتيان بما يدل على الكلمة التي أراد تصغيرها. ذلك أن إثبات القاف من  
فرزدق وخرنق، والشين من جحمرش، فيه بيان لما صغر؛ لوضوح الكلمة به، والدلالة على ما  
غير، بحيث يفهم السامع المكابر الذي أراد المتكلم تحقيره. والمتكلم في سبيل بيان ذلك يعتمد إلى  
الخروج عن الطرف إلى داخل الكلمة، يحذف منها ما لا يخل ولا يلبس<sup>٢</sup>. وهذا لم يحذف المتكلم  
من سفرجل الجحيم؛ ل حاجته إلى صوت الجحيم في الإبانة عما أراد تصغيره. ثم لما رأى المصنف أن  
حذف غير الطرف، وحذف ما لا يزداد حقيقة بل يشبه ما يزداد، لم يستنكر حذف الثالث مما يزداد  
حقيقة، لا أنه أشبه ما يزداد فقط، ما دام في إثبات الأول والثاني والرابع والخامس ما يظهر معه  
المراد.

ومع ما ذكر يبقى قبول رأي الزمخشري أو القطع بما قطع به سيبويه مرهوناً بالملقب عن  
العرب. فإن ثبت أن المسموع ما قاله سيبويه فالحكم للمسموع، وعندئي أن ما اعتقد به سيبويه  
لذلك يكون حينئذ مقبولاً؛ إذ هو تحليل لما دار في ذهن المتكلم حين نطق بما نطق به. أما إن كان  
كلامه في قياس ما يكون عليه لفظ التصغير فإن علته في الفرق بين نحو فرزدق وجحمرش مقبولة  
ووجهة أيضاً؛ لوضوح الفرق الذي ذكره، ولأن النوعين – وإن ثبت الفرق بينهما – يجمعهما

<sup>١</sup> قال البرد: ((ومن العرب من يقول في فرزدق: فريزق، وليس ذلك بالقياس، إنما هو شبيه بالغلط)). المقتضب ٢٤٩/٢.  
<sup>٢</sup> وانظر ٢٣٠/٢. وهذا هو مفهوم قول سيبويه الذي تقدم قبل قليل. وانظر مبحث التوهم من هذا البحث ص ٤٥.

<sup>٣</sup> انظر مبحث اللبس من هذا البحث ص ٢٩٣.

الشذوذ بمحذف غير الطرف. فلا يقطع برفض ما ذهب إليه المصنف، بل غاية ما فيه أن يقال: إن مذهب سيبويه أولى، ولا يمتنع ما ذهب إليه هو.

على أن بعض المعاصرين<sup>١</sup>. قد تأول قول الزمخشري: (ومنهم من قال: فريزق، وجحيرش – بمحذف الميم – لأنها من الزوائد) على أنه أراد أن هذا قول بعض النحاة، لا أنه قول العرب. فيكون هذا الكلام حكاية لمذاهب سابقيه من النحاة، لا أن هذا مذهبة.

<sup>١</sup> انظر مقال (اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل) للأستاذ عبد الإله نبهان، المنشور في مجللة مجمع اللغة العربية بدمشق – عدد جمادى الآخرة ١٤١٠هـ – الجزء الأول من المجلد الخامس والستين – من ص ٢٥ إلى ص ٤٥. وهو مقال جمع فيه كاته ما استطاع جمعه من رؤوس مسائل الاعتراضات من غير مناقشة، عدا تعليقه على هذه المسألة، الذي قال فيه: ((و واضح هنا أن الشارح العلامة تعجل المأخذ على الزمخشري الذي كان يروي قول بعضهم ويرد عليه بقول سيبويه، مفضلاً الوجه الأول، وهو تصغير حجمه على ححيم)). ص ٣٦.  
هذا وتجدر الإشارة إلى أن الكاتب لم يحط بجميع المسائل، فلم يزد عددها عن (٤٢) مسألة، أي: نحو نصف عددها، وإن ختم مقاله بما يشعر بأنه اجتهد في ألا يفوته منها شيء، قال: ((هذا جملة ما استخرجناه من اعتراضات الشارح العلامة ابن يعيش واستدراكاته على الزمخشري في مفصله. وإننا لتأمل ألا يكون قد فاتنا شيء ذو بال، إن شاء الله)). ص ٤٥.

## المبحث الثاني

الأبنية بين الإثبات والإنكار

(فُعلَّ)

## (جُنْدَب) بين الإثبات والإنكار

قال المصنف في أبنية الرباعي: ((للمجرد منه خمسة أبنية، أمثلتها: جَعْفَر وَدِرْهَم، وَبِرْثَن، وزِيرَج، وَفِطَحَل))<sup>١</sup>.

وقال الشارح: ((وأضاف أبو الحسن بناء سادساً، وهو (فُعل)، وحكى: (جُنْدَب) بفتح الدال. وسيبويه لم يثبت هذا الوزن، ويرويه جُنْدَبًا - بالضم - كُبْرَن. وحمل رواية الأخفش على أئمَّة أرادوا: جُنْدَب، ثم حذفوا؛ وذلك لأنَّهم يقولون: جُنْدَبًا وَجُنْدَبًا، كما قالوا: عُلَبِط وَعُلَبِط، وَهُدَبِد وَهُدَبِد. قال سيبويه: والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثل (فُعل) جائز فيه، فكما قالوا في عُلَبِط وَهُدَبِد أنه مخفف من عُلَبِط وَهُدَبِد فكذلك جُنْدَب مخفف من جُنْدَب، إلا أن جنْدَبًا مخفف من جهتين: بحذف الألف، وسكون الخاء وجميع ما تقدم مخفف بحذف الألف لا غير.

وأرى القول ما قاله أبو الحسن؛ لأن الفراء قد حكى: بُرْقَع وَبُرْقَع، وَطُحْلَب وَطُحْلَب، وَقُعْدَ وَقُعْدَ، وَدُخْلَل وَدُخْلَل. وهذا وإن كان المشهور فيه الضم إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة، ولا سبيل إلى رده. ويؤيد ذلك أئمَّة قد قالوا: سُؤَد وَعُوَطَط، فَسُؤَد من لفظ (سيَد)، وَعُوَطَط من لفظ (عائط)، فإظهار التضعيف فيها دليل على أرادَة الإلْحاق، كما قالوا: (مَهْدَد، وَقَرَدَ) حين أرادوا الإلْحاق بـجَعْفَر.

وعلى هذا يكون الألف في (بُهْمَة)، و(دُنْيَا) - فيما حكى ابن الأعرابي - للإلْحاق بـجَنْدَب<sup>٢</sup> اهـ.

<sup>١</sup> المفصل ٢٨٩.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٦/١٣٦-١٣٧.

فِيْنَ أَنَّ الزَّمْخَشْرِيَ عَلَى مِذَهَبِ سَبِيُوِيَهُ الَّذِي صَرَحَ بِهِ فِي كِتَابِهِ<sup>١</sup>، وَذَكْرِهِ ابْنِ يَعْيَشِ هَنَا، كَمَا ذَكَرَ نَقِيْضَهُ مِذَهَبَ الْأَخْفَشِ، وَهُوَ مَا أَجْمَعَتْ عَلَى نَسْبَتِهِ لِهِ جَمِيعُ الْمَصَادِرِ، حَتَّى اشْتَهِرَ كُلُّ مِذَهَبٍ بِنَسْبَتِهِ إِلَى صَاحِبِهِ.

وَقَدْ تَبَعَ مِذَهَبِ سَبِيُوِيَهُ جَمِيعُ الْمَهْمَمَاتِ، كَمَا هِيَ عَادَتْهُمْ فِي تَفْضِيلِ مَا يَذَهَبُ إِلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ. وَمِنْ هُؤُلَاءِ الْمُبَرِّدِ فِي الْمَقْتَضَبِ حِيثُ ذَكَرَ الْأَبْنِيَةَ وَلَمْ يُورِدِ السَّادِسَ<sup>٢</sup>. وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصْوَلِ<sup>٣</sup>. وَصَرَحَ ابْنُ جَنِيَّ بِمَا يُوحِي بِمِيلِهِ إِلَى قَوْلِ سَبِيُوِيَهُ<sup>٤</sup>. وَذَكَرَ الصَّيْمَرِيُّ فِي التَّبَرِّصَةِ الْمَذَهَبِيَّينَ وَأَظْهَرَ مِيلَهِ إِلَى تَقوِيَّةِ قَوْلِ سَبِيُوِيَهُ<sup>٥</sup>. وَتَجَدُّ بَعْضُهُمْ يَذَهَبُ إِلَى الْأَبْنِيَةِ الْخَمْسَةِ دُونَ ذَكْرِ الْسَّادِسِ الَّذِي أَثْبَتَهُ الْأَخْفَشُ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ مَعْطَى فِي الْفَصُولِ الْخَمْسَوْنَ<sup>٦</sup>، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي الشَّافِيَّةِ<sup>٧</sup>. وَدَافَعَ ابْنُ عَصْفُورِ فِي الْمَمْتَعِ عَنِ مِذَهَبِ سَبِيُوِيَهُ وَضَعْفَ نَقِيْضِهِ<sup>٨</sup>. وَهَكُذا تَجَدُّ كَلَامُ أَغْلِبِهِمْ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ.

أَمَّا مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ مِنْ قَوْلِ الْأَخْفَشِ فَيُظَهِّرُ لِي أَنَّ ابْنَ يَعْيَشَ مِنْ أَوَّلِهِمْ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَهُمْ. وَتَابَعَهُ عَلَى اخْتِيَارِهِ مِذَهَبَ الْأَخْفَشِ الرَّضِيُّ<sup>٩</sup> فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ، مُرَدِّدًا عِبَارَتِهِ بِمَا يَكْشِفُ عَنْ تَأْثِيرِهِ بِهِ، حِيثُ قَالَ: ((وَزَادَ الْأَخْفَشُ فُعْلَلًا بِفَتْحِ الْلَّازِمِ كَجُنْحَدَبِ)). وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ فَرْعُ جُنْحَادَبِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَتَسْكِينِ الْخَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ. وَهُوَ تَكْلِفٌ. وَمَعَ تَسْلِيمِهِ فَمَا يَصْنَعُ بِمَا حَكِيَ الْفَرَاءَ مِنْ طَحْلَبٍ وَبِرْقَعٍ، وَإِنَّ كَانَ الْمَشْهُورَ الضَّمَّ، لَكِنَّ النَّقْلَ لَا يَرِدُ مَعَ ثَقَةِ النَّاقْلِ وَإِنَّ كَانَ الْمَنْقُولَ غَيْرَ مَشْهُورٍ. فَالْأُولَى الْقَوْلُ بِثَبَوتِ هَذَا الْوَزْنِ مَعَ قَلْتِهِ. فَنَقُولُ إِنْ قُعْدَدًا وَدُخْلَلًا - مَفْتُوحِي الدَّالِ وَاللَّامِ - عَلَى مَا رَوِيَ، وَسُؤَدَّدًا وَعُوَطَطًا مَلْحَقَاتِ بِجُنْحَدَبٍ<sup>١٠</sup>. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوْجَبَ الإِدْغَامِ كَمَا يَجِيءُ فِي مَوْضِعِهِ

<sup>١</sup> الْكِتَابُ ٤/٢٨٩.

<sup>٢</sup> انْظُرِ الْمَقْتَضَبَ ١/٦٦-٦٧.

<sup>٣</sup> الْأَصْوَلُ ٣/١٨١.

<sup>٤</sup> الْمَنْصُفُ ١/٢٧-٢٨.

<sup>٥</sup> التَّبَرِّصَةُ ٢/٧٨٥.

<sup>٦</sup> الْفَصُولُ الْخَمْسَوْنَ ٥٢/٢٥٨.

<sup>٧</sup> الشَّافِيَّةُ ٤/١.

<sup>٨</sup> الْمَمْتَعُ ١/٦٧-٦٩.

ويكون بحثي ملحاً لقولهم: بعما - على ما حكى ابن الأعرابي، ولا تكون الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه<sup>١</sup>.

وتردد بعض النحاة - لا سيما المتأخرون - بين الأخذ بمذهب إثبات ( فعل ) في أبنية الرباعي ونفيه. فقد ذهب ابنُ مالك مثلاً إلى اختيار مذهب الأخفش في ألفيته، وإلى مذهب سيبويه. في التسهيل. ووافقه على الأول بعض شراح الألفية<sup>٢</sup>، وعلى الثاني آخرون<sup>٣</sup>.

إذا تبعنا المعاجم وجدنا بعضها يقتصر على الضم في جُنْدُب، كالصالحة. وبعضها الآخر يذكر الفتح والضم فيها، كاللسان. وربما ذكر بعضها ثلاثة أوجه ( جُنْدُب، جَنْدُب، حَنْدُب ) كالقاموس<sup>٤</sup>.

إن الترجيح في هذه المسألة وثيق الصلة بالإجابة عن عدد من الأسئلة، هي:

١. هل ثبت أنَّ نَطْقَ العَرَبِ بأبنية ليس بها أحد الأحرف العشرة مما وزنه فُعلٌ، ولم يأت فيه فُعلٌ أو فَعْلٌ أو فِعْلٌ، مما ثبت من أبنية المجرد؟ وهل روي شيء غير فُعلٌ، مما لم يثبت، نحو فَعْلٍ، أو فَعْلٌ مثلاً؟ وهل نُطْقٌ بعضِهم للبناء المختلف فيه على مثال ما لا خلاف فيه ينفي وجود الأول؟
٢. ما الداعي إلى إنكار الوارد من ألفاظ اللغة، وبخاصة أن ألفاظ اللغة إنما نقلت روایة وسماعاً، ولا يتوصل إليها بقياسٍ ما؟
٣. ما الأثر الذي يحدثه إنكار بنية ما أو إثباتها؟ وما أثر الخلاف في إثبات ( جُنْدُب )؟

<sup>١</sup> شرح الشافية ٤٨/١. وانظر ٥٥/١.

<sup>٢</sup> انظر شرح ابن الناظم ٨٢٤، شرح ابن عقيل ٥٣٤/٢ - ٥٣٥.

<sup>٣</sup> انظر المساعد ٤/١٥، أوضح المسالك ٤/٣٦١، وانظر أيضا التصريح ٢/٣٥٦، وحاشية ياسين بامشه، شرح الأشموني ٤/١٨٤ - ١٨٥.

<sup>٤</sup> انظر الصحاح ( جُنْدُب )، اللسان ( جَنْدُب )، القاموس ( حَنْدُب ).

٤. هل تصح العلة التي ذكروها في تخفيف جُنْدَب، وُعَلِّبَط، وَهُدَبِد؟

وللإجابة عن السؤال الأول يحسن أن يكون الكلام في أمرتين: أحدهما: ما احتاج به مثبتو هذا البناء من ورود ألفاظ على وزن فُعلٌ. والآخر: ورود غير الأبنية الستة: الخامسة المتفق عليها وسادسها المختلف فيه، مما لا يوجد حجة قاطعة على إنكاره.

### ١. الوارد من بناء (فُعلٌ):

احتاج مثبتو (جُنْدَب) بما فعله الغويون من ألفاظ جاءت على مثاله، منها: بُرْقَع، وَطُحَلَب، وَضَفْدَع، وَجُنْدَب، وَعَنْصَل، وَعَنْظَب، وَجُرْشَع. وقد احتاجوا أيضاً بورود لفظٍ حكاه الأخفش هو (جُؤَذَر) ولم يحك فيه الضم<sup>١</sup>. وقد جاء ما قالوا: إنه ملحق به مثل: سُؤَدَد، وَعُوَطَط، وَعُنْدَد، وَحُولَل، وَقُعَدَد.

واستقرى الأستاذ مهدي القرني معجم الصحاح فوجد فيه من الألفاظ التي قال: إنها ملحقة بهذا البناء غير ما يأتي: (بُهمي، جُنبَذَة، حُنْظَب، خُبْنَعَة، تَدْرَأ، دُنْيَا، عَنْصَر)<sup>٢</sup>.

أما احتجاجهم بما حروفه كلها أصلية كبرقَع وَطُحَلَب ونحوهما فلا إثباتات ورود هذا البناء في أبنية الأصول. وأما احتجاجهم بما لم يرد فيه الضم فلرد شبهة أن البناء إنما ثبت بالضم وأن الفتح جاء تخفيفاً. وسيأتي أفهم لا يحتاجون إلى هذه الحجة لضعف علة التخفيف. كما أفهم يقولون أحياناً: إنه مع ورود الضم في هذه الألفاظ لا سبيل إلى رد لغة الفتح، كما ورد عند الشارح وغيره.

وأما الاحتجاج بالمزيد فإثبات أن الملحق إنما جاء ليتحقق بناء مزيداً بمجرد ثابت في اللغة. ويعلم مما قدمناه في مبحث الأصالة والزيادة، وما سيأتي في مبحث الإلحاد أن لا دلالة قاطعة على

<sup>١</sup> انظر شرح الأشنونi ١٨٤/٤.

<sup>٢</sup> أبنية الأخلاق في الصحاح ص ٢٢٤-٢٢٧.

زيادة الحرف في كثير مما قيل: إنه مزيد. وهذا يقوى حجة من استدل بمحاجيء الفاظ على هذه الزنة مما لم يأت فيه الضم.

ويستدل منكرو (جحدب) بأن الألفاظ التي احتاج بها مثبتو جحدب، وهي برق وطحلب ونحوهما قد ورد في كل منها الضم مقارنا للفتح، ولم يأت الفتح وحده فيما حروفه كلها أصول من هذه الزنة. وجُؤَذْرُ أَعْجَمِيَّ فَلَا حَجَّةٌ فِيهِ<sup>١</sup>، ونقل بعضهم فيه الضم إلا أن الفتح أكثر وأشهر<sup>٢</sup>. وفي إثبات الضم في كل لفظ منها عندهم دلالة على أن البناء الأصلي إنما هو لفُعلُل، كُبرُّثُن، والفتح تخفيف، فلا دلالة فيما خفف بالفتح على أصل البناء، وساقوا لهذا علة تعضد ما ذهبوا إليه في إثبات التخفيف، ستناقش في موضوعها.

## ٢. الوارد من غير الأبنية الستة:

تکاد المصادر الصرافية تتفق في عبارتها على إثبات خمسة من الأبنية المجردة، ونقل الإجماع عليها. وتورد السادس مختلفا فيه، ناسبة القول بإثباته إلى أبي الحسن الأخفش. فما جاء من الألفاظ على (فعيل) بكسر اللام، وبه أحد حروف الزيادة العشرة قالوا: إن ذاك الحرف مزيد، والعلة عندهم جميعا أنه لم يرد على مثال (جعفر) بكسر اللام، وما ورد من نحوه حملوا أحد حروفه على الزيادة، وذلك نحو (نرجس)، وكذا ما جاء على (فعُلُل) نحو (تنضُب)، وهكذا.

غير أني وجدت ابن عصفور أثبت في الأبنية المجردة بناء (فعيل)، وأنه جاء عليه لفظ (طحربة)<sup>٣</sup>. فعلى هذا تنتفي دلالة الزيادة في جميع ما عدلت فيه دلالة الاشتقاء مما جاء على (فعيل)، كنرجس ونحوها.

<sup>١</sup> انظر المنصف ١/٢٧-٢٨، المتع ١/٦٧.

<sup>٢</sup> انظر شرح الشافية ١/٤٨.

<sup>٣</sup> المتع ١/٦٧.

ونقل عن ابن جيني أنه حكى ( فعلٌ ) بكسر الأول وضم الثالث، نحو: خِرْفُع، وزَئِبُرْ، وضَيْبُلٌ<sup>١</sup>.

وأورد بعضهم ( فعلٌ ) بضم الأول وفتح الثاني، نحو: خُبَيْثٌ، ودَلْزٌ<sup>٢</sup>.

ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان الثلاثة، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذٌ<sup>٣</sup>. ولا عبرة -عندى - برد الجمهور لها ما دام أمر إثبات الأبنية يتوقف على المنقول من ألفاظها، وما دام ثبوت لغة ما في لفظ يُحتاج به على البناء؛ إذ لا يسلم لهم هنا القول بمحاجيء اللفظ على أحد هذه الأوزان الثلاثة مغيراً عن غيره لإرادة التخفيف. ذلك أن الضم في ( زَئِبُرْ ) و( ضَيْبُلٌ ) و( خِرْفُع ) ليس أخفَّ من الكسر في اللغة الأخرى، وليس الكسر في ( طَحْرَبَة ) بأخفَّ من الفتح في اللغة الأخرى المنقولة فيها.

إن ورود حرف من الكلمة محركاً بأكثر من حركة واحدة لما يعد بداهة مظهراً من مظاهر اختلاف لهجات العرب. وقلما يتفق جميع العرب في نطق اللفظ محركاً حروفاً جميعها بالحركات نفسها لا تختلف. وهذا مما يقرونه جميعاً، فتجدهم يشرون إلى اختلاف اللغات في اللفظ، فيقولون مثلاً: وفي الكلمة لغة بالضم أو بالفتح أو بالكسر، ولا منازع في ذلك.

وفي مقابل هذا يتحقق لي أن أزعم أن اللهجة الواحدة لا تجمع أبداً وجهين من النطق في لفظ واحد. فالقبيلة التي تقول: ( طَحْرَبَة ) بالكسر غير التي تقول: ( طَحْرَبَة ) بالفتح، ومن قال: ( زَئِبُرْ ) بالضم لم يقل: ( زَئِبُرْ ) بالكسر، وكذلك من قال: ( بُرْقَع ) بالضم لم يقل: ( بُرْقَع ) بالفتح، وهكذا. ولا وجه - عندى - للقول بأصالة بناء وفرعية آخر ما دام الأمر يتعلق باللهجات. وبهذا يعلم عدم انتفاء أحد الوجهين في اللفظ بمجرد ثبوت الوجه الآخر فيه.

<sup>١</sup> انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢٣-٢٤، المتنع ٦٩.

<sup>٢</sup> انظر شرح الأشنون ٤/١٨٥.

<sup>٣</sup> انظر السابق ٤/١٨٥.

أما الذي دعاهم إلى إنكار بعض الأبنية فسببان رئيسان هما:

١. اعتقادهم أن حل الألفاظ العربية وغالبها الأعم ثلاثي الأصول، فلا يجوز أن يكون منها ما يقل عن الثلاثة، ولا ينبغي أن يجعل الكثير منها أزيد من الثلاثة. مما نقص عن الثلاثة ردوه إليها، وما زاد عنها عزوا بعض حروفه إلى الزيادة. فإنهم وجدوا بعض حروف الزيادة العشرة في كلمة بها ثلاثة أصول لا يشك في أصلاتها كان حكمهم في الغالب عليه بالزيادة. وآية ذلك أنهم إن وجدوا كلمة بها حرفان لا يشك في أصلتها وإن حتملوا فإنهم يقارنون بين المحتملين أيهما أولى بعده زائداً، وكأنه لا خيار آخر غير عدد اللفظ ثلاثة<sup>١</sup>. وهم - لا شك - واجدون في أغلب ألفاظ العربية بعضاً من الحروف العشرة؛ لأنه قلما تخلو كلمة من هذه العشرة، أما الثلاثة (الألف والياء والواو) فلا تكاد تخلو منها، وأما السبعة الباقية فكثيرة الدوران في الألفاظ. وإن تأملت كلامهم في سبب زيادتها بأعيانها دون باقي الحروف وجدته لا يبعد أن يكون تعليلاً لكثرة دورانها، واستعمال الكلمات العربية عليها. هذا كله مع قولهم نظرياً: إن الأصل أصل أصالة الحرف، كما تقدم.

وإني على يقين من أنه لو وجدوا في (جعفر) أحد العشرة لما ترددوا في القول بزيادته؛ ليس لهم القول بثلاثية الأصول، أو قل: على الأقل لاختلفوا في نسبة الحرف للزيادة أو الأصالة، كما حصل في (عتر)<sup>٢</sup>. على أن بعضهم قال في الرباعي بنحو من هذا؛ فإنهم نقلوا عن الفراء والكسائي أن مذهبهما أن الأصل في الأسماء كلها الثلاثية، وأن الرباعي والخمساني مزيدان منه<sup>٣</sup>. ويرى ابن فارس أن الرباعي منحوت من كلمتين<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> انظر إلى الضابط الذي جعله الصرفيون لعرفة زيادة ما يحتمل الزيادة، ككلامهم في اجتماع الثلاثة المقطوع بأصلاتها مع الألف ونحوها. (المتع ٢٧٩-٢٨٥). وتأمل الحكم بزيادة ما تبقى بعده الكلمة على ثلاثة أصول، حرفين كان كما في جبنيط، أو أكثر كما في قيقبان. انظر شرح الشافية ٣٨٦/٢.

<sup>٢</sup> انظر التتمة ص ٥١، وتعليق محققه في الخامش.

<sup>٣</sup> انظر شرح الملوكي ٢٩.

<sup>٤</sup> بني ابن فارس في معجم المقايس ما زاد من الكلمات عن ثلاثة أحرف على أساس أن تكون مزيدة من الثلاثي أو منحوتة من كلمتين. انظر معجم المقايس، وانظر كتاب (التحت في اللغة العربية) للدكتور محمد حسن عبدالعزيز ص ١٢-١٤. وانظر أيضاً ما كتب في قضايا النظر إلى ثلاثة حذور ألفاظ العربية أو ثنائيتها (كتاب نشوء اللغة العربية ونحوها واكتهاها) للأب

ولو لم يكن هذا الأمر مقصوداً إليه، غير متغافل عنه، لقالوا: إن **نَرِجِسًا فَعِيلٌ**، أو إن **تَنْضِبَّا فَعِيلٌ**، أو **أَنَّ كَنْهِبَلًا فَعِيلٌ**. عندئذ يسقط كثير مما قيل: إنه مزيد، فتكثُر لذلك أُبنية غير الثلاثي، مما ينافق ما اعتزموه. وهذا يفضي أيضاً إلى نقض السبب الآتي:

٢. قصدتهم إلى تقليل الأُبنية وحصرها؛ لأن ذلك أضبط وأحكم للصناعة، فإن إثبات الكثرة الكاثرة من الأُبنية يؤدي إلى خرقٍ متسعٍ. قال ذلك صراحة ابن يعيش في رده على ابن السراج، فإنه قال بعد أن ذكر أُبنية الخماسي المجرد: ((وقد ذكر محمد بن السراج بناء خامساً، وهو **(هُنْدِلَع)** لبقلة. وأحسبه رباعياً والنون فيه زائدة. ولو جاز أن يجعل **(هُنْدِلَع)** بناء خامساً لجاز أن يجعل **(كَنْهِبَل)** بناء سادساً؛ وهذا يؤدي إلى خرقٍ متسع))<sup>١</sup>. وهذا الميل إلى الضبط والإحكام بتقليل الأقسام يظهر خصوص دراسة الأُبنية في العربية للمعيارية لا الوصفية، على نحوٍ أَظَهَرَ ما خضعت له دراسة التراكيب العربية. إذ بدأ نظر النحويين للتراكيب وصفياً ثم انتهى إلى المعيارية، في حين بدأ الصرف معيارياً وانتهى معيارياً كذلك؛ لأنه لو ذهب به مذهب الوصف لا غير لأثبت كل بناء ورد في اللغة كما هو، لم يخش من الكثرة المؤدية للخرق المتسع.

ولقد تلازم تقليل الأُبنية وحصرها في عدد محدود مع الأصول المعتمدة للحكم بأصلية الحرف أو زياته، حتى أفضى كل منها إلى الآخر، وحتى عُد كل واحد منها سبباً في حصول الآخر، وأثراً من آثاره. ذلك أن المعتمد في الحكم على الزائد معرفة النظير من الأُبنية المجردة، ومعرفة الأُبنية المجردة تعتمد على الحكم بالزيادة على أحد حروف البناء الذي قيل: إنه لم يرد في المجرد. ويدل ذلك على هذا تعليهم للواحد من الأمرين بالآخر، فيقولون: إن النون في **(نَرِجِس)** زائدة، والتاء في **(تَنْضِبَ)** زائدة؛ لعدم وجود **(فَعِيل)** و**(فَعِيلٌ)**، ويقولون أيضاً: إنه لم يثبت في الأُبنية المجردة **(فَعِيلٌ)** ولا **(فَعِيلٌ)** لعدم ورود بناء مجرد منها.

انستنس الكرمي، فصل: أصول الكلم وتراكيب حروفها ص ١٠٧ فما بعدها. وكتاب أصول اللغة العربية بين الثنائيّة والثلاثيّة للدكتور توفيق شاهين، ولا سيما فصل: نظرية الثلاثيّة ص ٦٥-٧٣.

<sup>١</sup> شرح الملوكى ص ٢٩.

فواضح أن من آثار إنكار بعض الأبنية الحكم على حرف ما في لفظ بالزيادة، كما يكون ذلك من سببه أيضاً. وابنی على إنكار بعض الأبنية إنكار الإلحاد فيما كان يمكن أن يعد ملحقاً به بتكرير الحرف لو اتفق على إثباته.

ولهذا كان على منكري (جُحْدَب) مثلاً أن يحتالوا لزيادة النون في (جُحْدَب) بعدم النظر تارة، وتارة بالاشتقاق على وجه بعيد واضح التكليف؛ إذ قيل: سمي بذلك لما يلحق بالأرض من الجدب. وقالوا فيما عده ملحوظة مثبتوه به كَعْدَد وسُؤَدَّ: إنه ملحق بـجُحْدَب مع أنه مزيد، على خلاف ما قرره جمهورهم من أنه لا تكون زيادة الإلحاد إلا في مقابلة أصلي. وتأول بعضهم أصالة النون، كما سيأتي في مبحث الإلحاد. وقال بعضهم: إن تكرير الحرف في نحو ذلك لغير الإلحاد، وهو تكثير البنية. على حين قال آخرون إن التضعيف في ذلك شاذ.

أما مثبتو هذا البناء فارتفع عندهم هذا الإشكال، فأثبتوا الإلحاد في جميع هذا. بل جعلوا الإلحاد دليلاً على ثبات (جُحْدَب)؛ لأن فك الإدغام دالٌّ عندهم على إرادة الإلحاد، كما جاء عند الشارح، وهو ما أرجو أن يُستوفى الكلام فيه في موضعه من البحث.

أما دعوى التخفيف في (جُحْدَب) من جَحَادِب، والتنظير له بِعُلَيْط وَعُلَابِط، وَهُدَبِ وَهَدَابِد، فقد تناقل النحاة هذه الدعوى أحذًا عن سيبويه. واحتاجوا للتأيد مذهبة بمثل ما احتاج به، وهو أنه لا يجمع بين أربع متحرّكات في كلمة واحدة، قال: ((لأنه ليس حرف في الكلام تتواتي فيه أربع متحرّكات، وذلك (عُلَيْط) إنما حذفت الألف من عُلَابِط)). واستدل على أن مثال (فُعَلَل) لم يرد مستقلاً بنفسه، غير مخفف عن غيره، بجواز (فُعَالِل) في جميع ما جاء منه، فقال: ((والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فُعَالِل جائزٌ فيه، تقول: عَجَالَط وَعَجَلَط، وَعَكَالِط وَعَكَلَط، وَدَوَادِم وَدَوَدِم. وقالوا: عَرْتُن، وإنما حذفوا نون عَرْنَتُن، كما حذفوا ألف علابط، وكلتاهم يتكلّم بها. وقالوا: العَرْقُصَان، فإنما حذفوا من عَرْنَقَصَان، وكلتاهم يتكلّم بها. وقالوا: جندل، فحذفوا ألف الجنادل، كما حذفوا ألف علابط)).<sup>١</sup>

وقد أوضح الصيمرى مراد سيبويه بعدم جمعهم لأربع متحرّكات في كلمة واحدة لأنّ العرب ((يسكّون لام الفعل إذا كان ماضياً واتصل به ضمير المتكلّم أو المخاطب أو جماعة المؤنث؛ فراراً من الجمع بين أربع متحرّكات في نحو ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ وضَرَبَنَّ)). وكذلك إنّ كان المتحرّك الرابع من الكلمة أخرى وتجانس الحرفان أسكن الأول منها، وأدغم فيما يليه، نحو: جَعَلْ لَكَ، وَحَمِدْ دَاؤِدَ، فإذا كانوا يكرهون اجتماع أربع متحرّكات من كلمتين منفصلتين فهم لها في الكلمة واحدة أشد كراهية. فلهذا لم تبن الأصول على أربع متحرّكات)<sup>١</sup>.

وعندي أن إسكان لام الفعل الماضي مع ضمير الفاعل إنما هو للفرق بين اتصاله بضمير الفاعل واتصاله بضمير المفعول؛ فإنه مع هذا الأخير غير مسكن، نحو: ضَرَبَنَا، وَضَرَبَنِي، وَضَرَبَهُمْ وَضَرَبُوكُنَّ، وَضَرَبَهُ. وأما نحو جعل لَك فإنه لغة نادرة، ليس عليها كثير منهم.

وقد تابع سيبويه على الاستدلال بعدم الجمع بين أربع متحرّكات في الكلمة على التخفيف في علبيط وهدب ونحوهما كثير من النحوين، منهم - على سبيل المثال لا الحصر - ابن جني في المنصف، حيث يقول: ((فاما قولهم: عُلَبِطٌ، وعُكَمِسٌ، وَهُدَبٌ، وَخَرَجَزٌ، وَجَنَدِيلٌ، وَزَلَزِيلٌ، وَعَرَتْنٌ)) فهذه كلها مخدوفات، وأصلها: علبيط، وعكماس، وهدب، وخراجز، وجندل، وذلازل، وزلازل، وعرتن) ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفاً. ودل على أنه قد حذف منها شيء أفهم قد نطقوا بها تامة، نحو علبيط وعكماس وجندل ... ولو لا تقدير المخدوف من هذه الأسماء ونحوها لكان خارجة عما عليه كلامهم؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم الكلمة يجتمع فيها أربع متحرّكات<sup>٢</sup>.

وعدم الجمع بين أربع متحرّكات في الكلمة - مع تسليمه - لا يصح الاستدلال به في هذا الموضوع؛ إذ تتعكس القضية هنا، فإن المخدوفات هنا هي التي اجتمع فيها أربع متحرّكات، فكان يستقيم الكلام لو قيل: إن الأصل ما اجتمع فيه المتحرّكات وخفف بزيادة الألف والنون الساكتتين؛ لتفصل بين المتحرّكات.

<sup>١</sup> التبصرة ٢/٧٨٥.

<sup>٢</sup> المنصف ١/٢٧-٢٨.

وليس التخفيف في (جُحْدَب) مشابهاً للتحفيف في هذه الألفاظ، فإنهم أثبتوا أن المشهور فيه الضم، أي: جُحْدُب، وقيل في جُحْدَب: إنه مخفف من جُحَادِب، ومع هذا لم يذكروا فيه (جُحَادِب)، ولا (جَحَادِب). ثم إنهم ربما جوزوا الإتباع في مثل هذا الموضع للتحفيف، كما في (تَرْجُهَان)، و(مُتَرْجَهَان)، و(يَسْرُوع وَيُسْرُوع)<sup>١</sup>، فكان يمكن أن يقال على هذا: إن جُحْدُبًا المضموم مخفف بالإتباع من جُحْدَب، فيكون جُحْدَب هو الأصل.

---

<sup>١</sup> انظر الصحاح (رحم).

## المبحث الثالث

### الإلحاد

## الإِلْحَاق

تناول الأقدمون الإِلْحَاق في مباحث متفرقة من مصنفاتهم، ولم يفردواه - كما أفردوا غيره بباب مستقل. لكن حديثهم فيه دل على اتفاق عام على أصول مقررة، وقواعد محددة، تجعله اصطلاحاً متعارفاً عليه، متفقاً على ما يندرج تحته وما ينبع عنه. تلمس ذلك من توافق عباراتهم فيما تعارفوا على أنه مزيد للإِلْحَاق أو لغير الإِلْحَاق، وفي أمارات المزيد للإِلْحَاق، فيفصل ما زيد له مما زيد لغيره، وفي فوائد الإِلْحَاق، وما أشبه ذلك. لكن الأقدمين لم يجمعوا تلك الأصول المقررة المتفق عليها في شيء من مصنفاتهم فأنت تجدتهم يتحدثون عن نتائج منها على سبيل أنها مما سلم به، فلا ينزع أحد فيه.

وقد عني بعض المحدثين ببحث الإِلْحَاق مستقلاً. فأفرد له الشيخ عضيمة في كتابه (*المغني في تصريف الأفعال*) باباً جمع فيه تعريفه وفوائده وأماراته وأمثالته<sup>١</sup>. لكنه لم يُعْنِ بجمع أصوله التي تحدده وتفصيله عما ليس منه.

ثم ندب الباحث الأستاذ مهدي القرني نفسه لدراسة الإِلْحَاق في بحث خصه به، جعله قسمين: قسم نظري، وآخر تطبيقي على معجم الصاحب للجوهرى<sup>٢</sup>. وقد جمع في القسم النظري الأصول العامة التي استقرت في أذهان النحاة، وكانوا يمقتضها بوجهون كلامهم فيما يتعلق بالإِلْحَاق. وقد أجاد الباحث الاستقراء وجمع النصوص التي استخلص منها هذه الأصول.

ولم يكن الباحث ليُعْنِ بمراجعة كلام الأقدمين في ضوء أصول الإِلْحَاق تلك؛ لأن هـ في البحث أن يرسم ملامح هذا المصطلح بما استقر عندهم وتعارفوا عليه؛ ليأتي بعد ذلك تطبيق هذه الأصول على ما ورد من أبنية الإِلْحَاق في الصاحب، فلم يكن شأنه نقد المصطلح ومراجعة تطبيقات النحاة عليه. وبناء على ذلك أرى أن ما ذكره في هذا الفصل هو كالتكلمة لما لم يُعْنِ به

<sup>١</sup> انظر *المغني في تصريف الأفعال* (بحث الإِلْحَاق) ٥٩-٧٨.

<sup>٢</sup> *أبنية الإِلْحَاق في الصاحب*. رسالة ماجستير، للباحث: مهدي على القرني - جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية -

الباحث في بحثه المذكور؛ ليكون بمجموع الأمرين جلاء مصطلح (الإلحاد) بمعناه الاصطلاحي الذي درج النهاة على استعماله فيه.

هذا ولما لم يكن البحث المذكور منشورا، وليس بإمكان كل واحد الاطلاع عليه، عمدت هنا إلى إثبات محمل أصول الإلحاد العامة، وقد عدها الباحث عشرة أصول<sup>١</sup>، لأدلف بعد تعريف الإلحاد، وذكر أصوله العامة العشرة، وفوائده التي ذكرها الأقدمون، وأماراته، إلى ما يرد على هذا المفهوم للإلحاد من إشكال، وما أظهرته نصوصهم مما لا شك عندي في ظهور التكلف والتعسف في كثير منه. وعلى ضوء ما يعرض من أهم ملامح الإلحاد تكون مناقشة مسألة من مسائل الخلاف بين المصنف والشارح.

وقد يلحظ أن في هذا البحث بعض الإطالة، ولا سيما بإعادة ما ذكره الباحث في أصول الإلحاد العشرة، لكن ذلك عندي من الحاجة إليه يمكن. أما أولا فلأن القول الفصل في المسألة الخلافية التي سترد لا يمكن إيراده إلا في ضوء بحث الإلحاد بحثا مستفيضا. وأما ثانيا فلأن مصطلح الإلحاد لم يبحث بما يستحقه، ولم أحد من راجع ما جاء في مسائل الإلحاد من إشكال وصعوبة.

أما تعريفه فهو ((جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته في التصريف، يلحق الفعل بالفعل ليجري مجراه في تصارييفه في الماضي والمضارع والأمر والمصدر وبقية المشتقات ... ويلحق الاسم بالاسم ليعامل معاملته في التصغير والتكسير))<sup>٢</sup>. وقد بان لك الغرض منه مما تقدم.

وأما الأصول العامة للإلحاد - كما وردت عند صاحب أبنية الإلحاد - فهي:

١. يدخل الإلحاد في الأسماء المعرفة والأفعال المتصرفية.

<sup>١</sup> انظر أبنية الإلحاد .٦٧-٦٨

<sup>٢</sup> المعنى في تصريف الأفعال .٥٩

فيخرج من ذلك المبني من الأسماء، والأفعال الجامدة، والحرروف. وواضح أن ذلك هو ما يبحث فيه علم الصرف عموماً، وليس خاصاً بالإلحادق وحده. لكن في إثباته تأكيداً على أن الإلحادق من مباحث التصريف، فهو من مباحث الأصالة والزيادة، ويُدَلِّل عليه بالميزان الصريفي.

هذا ولأن هذا الأصل يتسع لجميع الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، ويدخل فيه ما لا يستقصيه أن زيادته للإلحادق مثل (كتاب، وعجوز، وقضيب) ونحو (أكرم، وقاتل)، <sup>قُيْدٌ</sup> بأصل آخر هو:

٢. لا تكون زيادة الإلحادق من حروف المد إلا طرفاً.

٣. لا بد من وجود أصل يلحق به.

فوندهم أن المزيد بحرف للإلحادق يكون في مقابلة حرف أصلي، وإذا ألحق المزيد كانت الزيادة عينها في الملحق. فإذا لم يجدوا في الأصول صيغة توافق المزيد رجعوا بالزيادة إلى غير الإلحادق، فإن كانت لغير معنى قالوا: إنما لتکثیر حروف الكلمة.

ولذلك أنكر الخليل - فيما نقله سيبويه - أن تكون (همق) ملحقة، قال: ((لما لم يكن في بنات الخمسة على مثل (سفرجل) لم تكن الأولى من الميمين اللتين في (همق) نونا فتكون ملحقة بهذا البناء؛ لأنه ليس في الكلام)).<sup>١</sup>

وفي المنصف: ((فاما (جعلَ) فليس ملحقاً بسفرجل؛ لضم الجيم؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل (سفرجل) بضم السين فيلحق هذا به. ولكن العين واللام كررتا فيه لغير الإلحادق، ونظيره ذرَّ حَرَّ)).<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> الكتاب .٣٠٣/٤

<sup>٢</sup> المنصف ١٧٨/١. وانظر المغني في تصريف الأفعال ٦٩، أبنية الإلحادق ٢٢.

وقد جمع صاحب (أبنية الإلحاد)<sup>١</sup> أبنية كثيرة قيل في زيادتها: إنما لغير الإلحاد منها: قبعترى، وكمثرى، وباقلى، وسمانى، ومعد، وجبن، وطرطب، وكنهبل، وقرنفل، وحنتل، وترقوة، وجلندي، وحنطة، وذربيا، وعرقوبة، وعلانية، وفهمية، ويلنجوج. ثم قال: ((وغيرها من الكلمات كثير، وإنما ذكرنا ذلك للمثال فقط)).<sup>٢</sup>

ولا أعلم ما الفرق بين الزائد الذي يوجد له نظير والزائد الذي لم يوجد له مماثل في الأصول أو في أنقص منه في الزيادة. أما تكسيره وتصغيره فيكون على عدة حروف من غير النظر إلى الإلحاد وعدمه، فإن كان خماسياً حذف خامسه، وإن زاد على الخمسة حذف زائده.

ثم هل لو نقل عن قبيلة ما أنها تقول (سَرْجَل) أو تنطق بنية ما في هجتها على هاتين الصيغتين - وهو أمر محتمل جداً - هل لو نقل هذا عنها ستتحول (جُلَّاعَ) و (هُمْقَع) إلى الإلحاد بعد أن كانت لغير الإلحاد؟<sup>٣</sup>

وقريب مما افترضناه هنا ما ذكره النحاة من أنه ملحق في بعض اللغات، غير ملحق في لغات أخرى. قال صاحب اللباب: ((وقد جاءت ألفاظ تكون الألف في آخرها للإلحاد في لغة وللتأنيث في أخرى، نحو ذِفْرَى وَتَرَى)).<sup>٤</sup>

وانظر إلى جعلهم الواو في (قرنُوَة) لغير الإلحاد، وجعلهم الياء في (قرنيتُ) للإلحاد وهي بدل من الواو التي لغير الإلحاد. قال ابن جنی: ((الواو في (قرنُوَة) زائدة للتکثیر والصیغة، لا للإلحاد ولا للمعنى. وكذلك الواو في (قلنسُوَة) للزيادة غير الإلحاد وغير المعنى)).<sup>٥</sup> ثم قال في موضع آخر: ((ومن ذلك قولهم: (القرنُوَة) للنبوت، وقالوا: قرنيت السقاء، إذا دبغته بالقرنُوَة. فالباء

<sup>١</sup> انظر أبنية الإلحاد ٢٢-٢٩.

<sup>٢</sup> السابق ٢٥.

<sup>٣</sup> اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٨٢.

<sup>٤</sup> الخصائص ١/٢٢٨.

في (قرنيت) الآن للإلحاق، بمنزلة (سلقيت) و(جعيت)، وإنما هي بدل من واو (قرنوة) التي هي لغير الإلحاق)).<sup>١</sup>

وانظر أيضاً إلى جعلهم الزيادة في صيغة ما من الإلحاد بما لم يلفظ به - مع أهم اشتراطوا وجود الملحق به - لما رأوا أمارة من الأمارات التي جعلوها للإلحاد وهي فك الإدغام مع موجبه، كما سيأتي في (أمارات الإلحاد). قال ابن جيني: ((ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله. ألا ترى إلى قول سيبويه في (سُؤَدَّد): إنه إنما ظهر تضعيقه لأنه ملحق بما لم يجيء. هذا وقد علمنا أن الإلحاد إنما هو صناعة لفظية، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدره ملحقاً بهذا. فلو لا أن ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق به بمثابة الملفوظ به لما ألحقوه (سُرَدَّد) و(سُؤَدَّد). بما لم يفوهوا به ولا تخشموا (استعماله)).<sup>٢</sup>

أما حملهم الزيادة في البناء الذي لا نظير له فيما لا زيادة فيه أو فيما نقصت عنه حروف الزيادة على غير الإلحاد أو على التكثير أو على الصيغة أو لغير المعنى فإنما هو على سبيل الاضطرار عند عدم وجود ذلك النظير، لا سبب آخر. يدلّك على ذلك أنّ من تمسّك بعدم وجود ( فعلٌ) في أبنیة الرباعي حمل الإلحاد في (سُؤدد) على ما لم يخرج إلى اللفظ، كما مرّ في نص ابن جنی السالف، أو الحق البناء المزید ببناء مزید، فإن ((سيبویه قد الحق قُعْدًا بِجَنْدَبٍ)) عندما وجد أن هذه الكلمة لا محالة ملحقة، ولم يجد بناء تلحق به فألحقها بكلمة مزيدة، وتأول أصلـة النـون)). أو أنكر أن تكون الزيادة فيها للإلحاد بل هي عنده للتکثير<sup>٤</sup>. أما من أثبتته فقد زال عنده الإشكال. قال الشاطبـي: ((قد الحقوا بـ فعلٍ، فقالوا: سُؤَدَّ، وعُوَطَّ، وعُنَدَّ، وحُوَلَّ، وقُعَدَّ. والإلحاد لا يكون إلا بأصل بناء، فـ فعلٍ بلا إشكال أصل بناء، ولم يثبتـه سـيـبوـيـه إذ لعلـه لم يـحـفـظـه، أو لم يـتـحـقـقـه عنده)).<sup>٥</sup>

١- المصادص / ٢٧٧

٣٤٥/٢ الخصائص

أبنية الإلحاد .٣١-٣٠

<sup>٤</sup> قال بعضهم إن الإلحاد في مثل هذا إنما هو بفعل كيرش، وفتحت تحفيقاً. انظر من مضى ص ٥٧٦-٥٨٦.

<sup>٣٠</sup> شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك ٢٩١،٢٩٠ نقلًا عن أبنة الإلحاد.

أما حملهم للباء في (قرنيت) على أنها مزيدة للإلحاد مع أنها مبدلة من واو (قرنوا) المزيدة لغير الإلحاد، كما يقول ابن جني، فالعلة في ذلك عندهم موافقة تصارييفه لتصارييف الرباعي المجرد مثل (دحرجت)، وبخاصة الاتفاق في المصدر الشائع.

وليس العلة فيه بالقوية؛ إذ إن تصارييف الفعل الرباعي كلها مطردة، ومعلوم أن مصادر الرباعي قياسية مطردة، بخلاف الثلاثي، بل إن ما زاد على الثلاثة من الأفعال فمصدره قياسي مطرد، لا دخل للإلحاد في شيء من ذلك، كما سيأتي.

#### ٤. الإلحاد يكون في الثلاثي والرباعي دون غيرهما.

وقد أشكل على الشيخ عضيمة قول العلماء إن تاء (أخت) للإلحاد بـ<sup>بُقْل</sup>، وتاء (بِنْتٌ) للإلحاد بـ<sup>بِضْرٌسٌ</sup>، فقال: ((ولست أستسيغ أن تكون تاء بنت وأخت للإلحاد لأمررين: (١) أن إلحاد ثلاثي بثلاثي لم يقل أحد به، وما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين. وإذا كان (ابن) يكسر على (أبناء) كما يكسر (ضرس) على (أضراس) فما الذي أفادته تاء الإلحاد؟ والإلحاد إنما يهدف إلى أن تعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في التصغير والتكسير، وهنا (ابن) من غير التاء يكسر تكسير ضرس... (٢) التاء في (بنت) و(أخت) تدل على معنى، وهو التأنيث، وإن كانوا منعوا أن تقع حروف المد للإلحاد لأنها تدل على معنى، وهو المد، فلا أقل من منع تاء بنت وأخت كذلك)).<sup>١</sup>

وقال الأستاذ/ مهدي القرني بعد أن ذكر مذاهب ثلاثة في هذه التاء أجمعـت كلها على أنها للإلحاد: ((ما ورد من إلحاد الثلاثي بالثلاثي ينبغي أن يعد من النماذج النادرة... ويمكن أن يحمل الإلحاد على معناه اللغوي، وهو المشاكلة في الصورة)).<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> المغني في تصریف الأفعال ٧٢-٧١.

<sup>٢</sup> أبنية الإلحاد ٤٤.

وهذا عندي يرجح القول بأن لفظ (الإلحاد) ربما لم يقصد به في أول ظهوره غير معناه اللغوي، ثم بدئ في التوسيع فيه حتى وصل معناه الاصطلاحي إلى ما وصل إليه. وسيأتي الكلام على ذلك.

#### ٥. زيادة الإلحاد لا تكون إلا بحرف أو حرفين.

وبناء على هذا الأصل قرر العلماء أن زيادة الإلحاد في (اقعنسس) هي إحدى السينين؛ فهـي الزيادة الملـحقة لها بـ(احـربـحـم)، أما الهمزة والنون ففي مقابلة الهمزة والنون. إلا أن الرضـي لـرأـيـ الأمر يـؤـولـ إلىـ شيءـ واحدـ قالـ: ((وـأـنـاـ لـأـرـىـ مـنـعـاـ مـنـ أـنـ يـزـادـ لـلـلـحـدـ لـلـلـحـدـ لـاـ فيـ مـقـابـلـةـ الـحـرـفـ الـأـصـلـيـ إـذـاـ كـانـ الـلـحـقـ بـهـ ذـاـ زـيـادـةـ، فـنـقـولـ: زـوـائـدـ اـقـعـنـسـسـ كـلـهـ لـلـلـحـدـ بـاـحـربـحـمـ))<sup>١</sup>. ولهـذاـ جـاءـ عندـ غـيرـ الرـضـيـ الـأـصـلـ التـالـيـ:

#### ٦. تكون زيادة الإلحاد في مقابلة حرف أصلي في الملحق به. وقالوا أيضاً:

#### ٧. إن الملحق لا بد أن يشتمل على ما في الملحق به من زيادة.

قال مهـديـ القرـنـيـ: ((وـلـذـاـ لـمـ يـعـدـ اـبـنـ السـرـاجـ (اـغـدـوـدـنـ) مـلـحـقـاـ)) ثـمـ ذـكـرـ عـلـةـ ذـلـكـ عـنـ اـبـنـ السـرـاجـ أـنـ لـيـسـ فـيـ الـأـرـبـعـةـ مـثـلـ (اـحـرـوـجـمـ)<sup>٢</sup>. فـوـاضـحـ أـنـ غـرـضـ الإـلـحـادـ الـذـيـ قـالـواـ بـهـ تـحـقـقـ فـيـماـ لـيـحـقـ بـشـيـءـ؛ وـذـلـكـ أـنـ اـتـفـاقـ (اـغـدـوـدـنـ) فـيـ عـدـ الـحـرـفـ وـعـدـ الـحـرـكـاتـ وـالـسـكـنـاتـ وـالـتـصـارـيفـ الـمـخـتـلـفـةـ مـنـ مـاـضـ وـمـضـارـعـ وـأـمـرـ وـمـصـدـرـ وـمـكـانـ وـزـمـانـ وـاسـمـ فـاعـلـ وـاسـمـ مـفـعـولـ ... إـلـخـ، مـعـ ماـ يـمـاثـلـ (اـحـرـبـحـمـ) وـاقـعـ، كـمـاـ تـرـىـ، وـمـعـ ذـلـكـ لـمـ تـعـدـ مـلـحـقـةـ.

<sup>١</sup> شـرـحـ الشـافـيـةـ ١/٥٥.

<sup>٢</sup> أـبـنـيـةـ الإـلـحـادـ ٦٠ـ٦١ـ، وـانـظـرـ الـأـصـلـ ٣/٣٦٨ـ.

وبناء على هذا الأصل أشكل على القرني جعل عضيمة أبنية ملحقة بما ليس فيه الزيادة نفسها فقال: ((ثم نقول: ولا أدرى كيف جعل عضيمة الأمثلة الآتية ملحقة بسينمار مع أنها غير مشتملة على زيادته بعينها، وهي: جِلَّاب، وجِلَّاب، وسِرْطَاد، وفِرْنَد))<sup>١</sup>.

#### ٨. لا يكون حرف الإلحاد صدرا إلا بمساعد.

فإن النَّدَدُ ملحق بسفرجل لوجود النون زائدة مع الهمزة، ولما لم يوجد معها مساعد في نحو (أَبْلُمُ<sup>٢</sup>) لم يعدوها ملحقة بـ(بُرْثُن). ولما لم يوجد في (أُحْدُوثة) غير واو المد الذي لا يلحق عندهم لم يعودوها ملحقة بـ(عُصْفُور).

لكن الرضي لما رأى الأمر في الوجهين يُفرضي إلى شيء واحد قال: ((قيل: لا يكون حرف الإلحاد في الأول، فليس أَبْلُمُ ملحقاً بـبُرْثُن، ولا إِثْدِ بـزِيرِج. ولا أرى منه مانعا؛ فإنما تقع أولاً للإلحاد مع مساعد اتفاقاً، كما في النَّدَدُ، ويَنَدَدُ، وـإِدْرُون، مما المانع أن يقع بلا مساعد؟))<sup>٣</sup>.

ولما رأى مهدي القرني أن حجّة مانعي ورود الزائد أولاً للإلحاد إنما كانت لأن الرائد إذا وقع أولاً تمحض لإفاده معنى، فإذا انضم إليه آخر أخرجه عن وظيفته المعنوية لأداء وظيفة الإلحاد اللفظية<sup>٤</sup>، قال: ((ولكن لا بد لنا أن ننظر إلى المعنى، فهو الذي يحدد الإلحاد. فإن كانت الزيادة تطرد في إفاده معنى ما فذلك غير إلحاد، وإن لم تطرد فهو إلحاد إن وجد الأصل. وبهذا نخرج من الخلاف الواقع))<sup>٥</sup>. وعندي أنه لم يخرج من الخلاف الواقع كما ذكر؛ لما سيبين في مكانه.

#### ٩. لا يُلْحِقُ إلا بنية المفرد.

<sup>١</sup> أبنية الإلحاد ٦٣.

<sup>٢</sup> شرح الشافية ٥٦/١.

<sup>٣</sup> أبنية الإلحاد ٦٤. وانظر الخصائص ٢٣٠/١.

<sup>٤</sup> أبنية الإلحاد ٦٦.

وقد استشكل عضيمة قول العلماء إن ياء (ثمانية) و(علانية) للإلحاق، وقد ذكر أن من قال هذا القول سيبويه والمبرد والرضي، فقال: ((والمعروف أن بناء (فَعَالِل) و(فَعَالَلَة) مختص بالجمع، ولا يكون مثله في المفردات؛ فليس لنا بناء في مفردات العربية يلحق به نحو ثمانية وعلانية. ويقول الرضي إن الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة. وقد ذكرت نصوصا كثيرة صريحة في أنه لا بد من وجود بناء يلحق به، وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة. ولا أظن أحدا يستسيغ إلحاق المفرد ببناء الجموع، وما هدف الإلحاق حينئذ؟))<sup>١</sup>.

#### ١. لا تطرد زيادة الإلحاق في إفادة معنٍ، ولذلك لا يكون الإلحاق بتضييف العين.

فيخرج به نحو (سُلَم) من الأسماء، كما خرج به من الأفعال نحو (عَلَّمَ) و(قَتَلَ) لدلالة التضييف فيما على التعديل والتکثیر، فوافق بذلك اطراد الزيادة في إفادة معنٍ.

وقد لحظ العلماء بعض ما يشكل على هذا الأصل، فقال الرضي: ((ولا نختم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهם))<sup>٢</sup>. ويؤكد العلماء أن زيادة الإلحاق قد تقييد معنى، ولكنه معنى غير قياسي، ولذلك شرطوا عدم الاطراد في إفادة المعنى. ولم ينفوا أن يجعل الإلحاق لكلمة ما معنى لم يكن لها معنى قبله نحو كوكب؛ إذ لا معنى لكتكب<sup>٣</sup>. أما تضييف العين فإنه يوافق أصلهم هذا في الأفعال؛ لاطراد إفادة تضييف عين الثلاثي التکثیر أو التعديل. وأما في الأسماء فقد أشکل ذلك عليهم؛ لموافقة تكسيره وتتصغيره لغيره مما لا تضييف فيه. وكان ذلك ما أدى سيبويه إلى أن عدد سُلَمًا ودملاً ملحقين، حيث قال: ((واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلتحقته الزيادة فبني بناء بنات الأربعه وألحق ببنائها فإنه يكسر على مثال (مَفَاعِل) كما يُكَسِّرُ بنات الأربعه، وذلك نحو: جَدُول وَجَدَارِل، وِعَثْيَر وَعَثَاير، وَكَوْكَب وَكَوَايْكَب، وَتَوَلَّب وَتَوَالِب، وَسَلَم وَسَلَام، وَدَمَل وَدَمَامِل، وَجَنَدْب وَجَنَادِب، وَقَرَدَد وَقَرَادِد... وما لم يلحق بنات الأربعه وفيها زيادة وليس بمدة فإنك إذا كسرته كسرته على مثال (مفاعيل)، وذلك: تنضب وتناضب، وأجدل وأحادل،

<sup>١</sup> المغني في تصریف الأفعال ٧٠-٧١.

<sup>٢</sup> شرح الشافیة ١/٥٢.

<sup>٣</sup> انظر شرح الشافیة ١/٤٥، والمغني في تصریف الأفعال ٦٤.

وأنحيل وأخايل)<sup>١</sup>. والعلة نفسها جعلت ابن يعيش يقول في شرح المفصل: ((وقالوا: قِنْبٌ ... وزنه (فَعْل) ملحق بدرهم)<sup>٢</sup>). وذاك ما أدى بأبي علي إلى القول بأن عَلَيْهَا ملحق بـغُرْنِي<sup>٣</sup>.

هذا في حين أن سيبويه وابن يعيش نفياً أن يكون تضييف العين للإلحاق. فقد قال سيبويه في همزة: ((لأن العين وحدها لا تلحق بناء بناء، ولا ينكر تضييف العين في بنات الثلاثة والأربعة والخمسة)<sup>٤</sup>. كما صرخ في موضع آخر بأن التضييف في (سلم) نفسها ليس للإلحاق، فقال: ((وكل شيء من بنات الأربعة لحقته زيادة فكان على مثال الحمسة فهو ملحق بالخمسة نحو (سفرجل) كما تلحق بينات الأربعة بنات الثلاثة، نحو (حوقل) وكذلك كل شيء من بنات الأربعة جاء على مثال (سفرجل) كما جعلت كل شيء من بنات الثلاثة على مثال (جعفر) ملحقاً بالأربعة إلا ما جاء وإن جعلته فعلاً خالفاً مصدره بنات الأربعة، ففاعمل نحو طابق، وفَعْل نحو سُلَّم))<sup>٥</sup>. أما ابن يعيش فسيأتي تصریحه بأن التضييف لا يكون ملحقاً.

أما أمارات الإلحاق عندهم فأهمها:

١. فك الإدغام مع وجيهه. ظهور المدغم في نحو (شَمَلَ)، و(أَعْنَسَ) من الأفعال، وفي نحو (قرَد)، و(عَفَنَج) من الأسماء، أمارة على إلحاقها. وإدغام نحو (جُبْنٌ)، و(فِلَزٌ) دلالة على عدم الإلحاق.

وهذه أمارة واهية، لا تدل على ما قيل إنه ملحق إلا بالتعسُّف والتکلف؛ إذ لم يقصد بفك الإدغام فيها إلا إمكان النطق بها حيث لم يمكن النطق بها مدغمة. وتفصيل ذلك ما يأتي:

<sup>١</sup> الكتاب ٦١٣/٣. وانظر أبنية الإلحاق ٥٢.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ١١٥/٦.

<sup>٣</sup> انظر المخصص ٣٤٦/٢.

<sup>٤</sup> الكتاب ٣٣٠/٤.

<sup>٥</sup> السابق ٢٩٠/٤.

يميل المتكلم إلى التخفيف في الألفاظ ما أمكن، والإدغام - كما هو معلوم - من أهم وسائل التخفيف الصوتية وأشياعها. والمتكلم يلجأ إلى التخفيف بالإدغام كلما أمكنه ذلك. ولكنه يمتنع عن الإدغام في ثلات أحوال:

أ. إذا أدى الإدغام إلى لبس، أو إلى تغيير بنية، أو إن تعذر النطق به. فإن (شد) مثلاً حين اتصاله بضمير المتكلم لا يؤتى فيه بالإدغام؛ لأنَّه يؤدي إلى التباس ضمير الفاعل بضمير المفعول، فلو أريد أن يؤتى به مدغماً مع ضمير (نا) مثلاً لقيق: شَدَنَا، فصار كأنَّه للمفعول. ولو فُصلَ بين الفعل والضمير بالياء فقيل مثلاً (شَدِينَا) لالتبس فعل (شد) بفعل (شدَى) فاختطف بناء الفعل. على أئمَّهم قالوا: قصَّيت أظفاري، كما سيأتي في مبحث الإبدال<sup>١</sup>. ولو أريد إسناد (شد، أو مر، أو فَرَّ) إلى ضمير النسوة مع الإدغام لالتبس بناء (شدَّنَ) و(مرَّنَ) و(فَرَّنَ) وما شابه ذلك. وبالجملة فإن ضمير الفاعل لا بد من إسكان ما قبله، ومع الإدغام يتعدَّر النطق به على هذا النحو.

ب. إذا أدى الإدغام إلى ثقل ما؛ لأنَّ المقصود بالإدغام التخفيف، فإنَّ أدى إلى ثقل عدل عنه إلى غير الإدغام، إما بالفك أو بالإبدال نحو ديوان وقيراط.

ج. إذا رأى المتكلم أنه يمكن أن يأتي عن طريق فك الإدغام بأبنية أخرى إضافية تستوعب ما يريد أن يعبر عنه من معانٍ. فقد أثبت فيما سبق استثمار الجماعة اللغوية لجميع إمكانات التغيير المتاحة في الأصوات ليزيد المتكلم منها في الكلمة الواحدة على أصواتها الأصول ما يستطيع كي يعبر عن المعاني المختلفة المتصلة بالكلمة - ولذلك حين أراد المتكلم التعبير بلفظ ثلاثي مكون من الشين والدال مكررة مرتين كان أمامه من الاختيارات أن ينطق بالشين وبعدها الدال إما مدغمة في أختها أو مكررة غير مدغمة، وحينما لحظ عدم إمكان استغلال الصورتين للتعبير عن معنيين مال إلى استعمال أخف الصورتين وترك الأخرى، فقال: (شدَّ). أما في الرباعي فإنه في الأفعال لم ينطق برباعي فيه الثالث والرابع من جنس واحد مدغمين؛ لأنَّ ذلك يخرج اللفظ عن الشكل المألوف للأفعال الماضية؛ ولذلك لم يأت في الماضي الرباعي (فعُلَّ). فلما أراد أن يأتي بفعل ماض يسير مع المألوف من صيغ الماضي (فعُلَّ، وافتَّعلَ، واستَفْعَلَ ... إلخ) وفيه الحرفان الأخيران من

<sup>١</sup> انظر مبحث الإبدال من هذا البحث ص ٦٧٨.

جنس واحد نحو (شَمْلَل) كان عليه أن يفك الإدغام، حيث لا يمكن النطق باللام مدغمة بعد ساكن؛ لعدم إمكان الجمع بين ساكنين في وسط الكلمة. ويدل ذلك على صحة ذلك أنه لما أمكن الإدغام مع المد جاء مثله في نحو (شَادِه، وسَابِهُ واحْمَار)، ولم يمكن بمنتهيه في نحو شَمْلَل وجَلْبَ.

وأما في الأسماء فقد استثمر المتكلم كلتا الحالين عندما أتيح له أن يأتي بكل واحدة منهما لبناء بعينه، فقال: (قَرَدَد، وَمَهَدَد، وَعَفَنَحَجَ، وَسُؤَدَد)، وقال: (جُبْنَ، وَفِلْزَ)، حيث استويا في الخفة والثقل، في حين أنه لم ينطق إلا بالإدغام في نحو (ضالَّين، والحاقة) حيث خف الإدغام وثقل الفك.

إلى ذلك ذكر بعض العلماء أن من الأبنية ما هو مختص بالأسماء فلم يأت منه مكرر الحرف إلا غير مدغم. فقد ذكر ابن الناظم أن وزن (فُعلَل) مختص بالأسماء، فقياسه الفك، كما في جدد وظلل وحلل. ولذلك لم يعد نحو عُوطَط وسُؤَدَد ملحاً يُحذَب<sup>١</sup>.

لقد حار العلماء في الفاظ جاء فيها الحرف مكرراً غير مدغم، كانت أصولهم تقضي بأصالة كليهما، فحقهما أن يدغما، فلما لم يكونا مدغمين حصل الخلاف في أولوية الاعتداد بشيءين: أيُقضى على ذلك بأنه مما فُك فيه الإدغام وأدغم في نظائره، وإن عد بذلك شاذًا؟ أم يعتد بالإظهار دليلاً على أن الزيادة للإلحاق فيحكم بالأصالة على ما حقه الزيادة؟ وذلك نحو (يَأْجَج) و(مَأْجَج). ووصف ابن الحاجب أول الاحتمالين بالضعف، لكنه قال: إنه يقويه (محبب) علمًا<sup>٢</sup>. واختاره الرضي<sup>٣</sup>. وهو عندي ليس بالضعف لما تقدم.

وقد مر بنا حديث النحاة عن (سُؤَدَد) وحملهم إياه تارة على الإلحاق بما لم يخرج إلى اللفظ وما لم يستعمل، وتارة على الإلحاق بمندب المزيد، وتاؤل أصالة النون فيه. كل ذلك ليحافظوا على القول بأن علة فك الإدغام فيه الإلحاق.

<sup>١</sup> شرح ابن الناظم على الألفية ص ٨٢٥. وانظر شرح الأشموني ٤/١٨٤-١٨٥.

<sup>٢</sup> انظر الشافية ص ٨٠.

<sup>٣</sup> انظر شرح الشافية ٢/٣٨٧.

## ٢. أبنية خاصة بالإلحاد، وأخرى خاصة بالتأنيث، وثالثة مشتركة بين الإلحاد والتأنيث:

وهذه الأماراة خصوا بها ما ينتهي من الأسماء بإحدى علامي التأنيث: **الألف المقصورة**، والألف الممدودة. فأما الخاص بالإلحاد فمن المقصورة ثلاثة أوزان: فعَنْتَ نَحْوَ حِبْنَكِي وسِبْنَدِي، وفَعَلَّتَ نَحْوَ حِبْرَكِي وصَلْهَبِي، وفَعَلَّتَ نَحْوَ عَفْرَنِي<sup>١</sup>. ومن الممدودة وزنان، هما: فِعْلَاءُ كِعْلَبَاءُ مَلْحَق بِسِرْدَاح، وفِعْلَاءُ نَحْوَ قُوبَاءُ مَلْحَق بِقُرْطَاسٍ<sup>٢</sup>. وأما المشتركة أو الخاصة بالتأنيث فما عدا ذلك، وهي الغالبة. وحدد النحاة أمارات الإلحاد فيما لحقته الألف بشيءين: أحدهما تنوينه، والآخر: لحاد تاء التأنيث له. أما أمارة كونها للتأنيث لا غير فعدم ورود مثله في الأبنية العربية مما ليس آخره ألف.

أما فوائد الإلحاد التي ذكروها فيمكن إجمالها في أمرين:

أ. في اللفظ: وهو التوسيع في ألفاظ اللغة، وذلك بوجود المزيد من الأبنية العربية.

ب. في المعنى: فهم يقررون باختلاف الدلالة وتغييرها بعد زيادة الإلحاد، بل يثبتون لزيادة الإلحاد بعض المعاني القياسية التي يكتسبها اللفظ بزيادة كالمجاعل والصيغة والإزالة وغيرها<sup>٣</sup>.

وبعد فإن على القول بالإلحاد في ضوء ما تقدم من تعريفه وغرضه وأصوله وفائدته وأماراته جملة من الملحوظات التي أرى لزاماً على أن أوردها كي يستقيم أمر مناقشة ما يتعلق بالإلحاد من مسائل الاعتراض. وهذه الملحوظات هي:

<sup>١</sup> انظر أبنية الإلحاد ص ٧١.

<sup>٢</sup> السابق ٧٨-٧٦.

<sup>٣</sup> أثبت مهدي القرني بنصوص القدماء أنهم يتبين لصيغ ما قيل: إنه ملحق، بعض المعاني الصرفية التي تفيدها الصيغ، كالصيغة والمجاعل والإزالة ونحوها، مما يسمى بالمعاني الصرفية القياسية للصيغ، وإن اشتهر عنهم جعل الغرض من الإلحاد لفظياً فقط. انظر أبنية الإلحاد، فصل أثر الإلحاد في الدلالة ص ٩٧ فما بعدها.

١. يبدو من كلام أكثرهم أن إلحاد بنيّة بنيّة مقصود عند العربي، فكأنّ العربي زاد على بنية ثلاثة حرف ليلحقها بالرابعى، وعلى الرابعى ليلحقه بالخامسى، وزاد حرفين على الثلاثة ليلحقها بالخامسى، وهكذا. ويبدو هذا الأمر ضمناً من خلال كلامهم في الإلحاد، كقول ابن عيّش في مسألة (جُحْدَب) السالفة، مؤيداً بجيء هذه البنية: ((ويؤيد ذلك أئمّة قد قالوا: سُؤدد وعوطة، سُؤدد من لفظ سيد، وعوطة من لفظ عائط، فإنّ التضعيّف فيها دليل على إرادة الإلحاد، كما قالوا: مَهَدَد، وَقَرَدَ حِينَ أَرَادُوا الإلحاد بـجعفر))<sup>١</sup>. وصرح بالقصد ابن مالك في التسهيل حيث قال: ((الزائد إما للإلحاد، وإما لغيره. فالذى للإلحاد ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه))<sup>٢</sup>.

ويبدو لي أنّ قصد العربي وإرادته إلحاد بناءً مزيداً ببناء مجرد كان مسلماً به ومعتقداً بصحته من لدن جميع النحاة، وإن نفاه بعض المتأخرین. ذلك لأنّه لم ينف القصد أحد من المتقدمين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تراهم يعتقدون حازمين قصد العربي إلى مساواة الملحق بالملحق به في تصارييفه المختلفة، وهو ما يؤكّد ناحية القصد والإرادة. ثم إنّ كلامهم في النظير، وجعله أهم الأسس في إثبات الأبنية المجرد منها والمزيد، يؤكّد ذلك أيضاً. كما يؤكّد ذلك أيضاً أن عدم التسليم بالقصد والإرادة يؤدي إلى الشك في الإلحاد كليّة؛ لأنّه لا فائدة من القول به إن لم يمكن القول بأنّ المتكلّم زاد أحلافاً على الأصول ليلحق اللفظ بآخر من كلامه ليس به زيادة، ليساويه في تصرفاته المختلفة. ويوضح لك هذا الأمر عدم خوض المتقدمين فيه، وعدم حصول الخلاف حوله، مع وضوح أمره وأهميته، فلو دخلتهم الشك فيه لاختلقوها فيه كما اختلفوا في صغرى المسائل وغواصتها.

ولم أجده من أنكر القصد في الإلحاد إلا ما نقل عن أبي حيان، وذكره ابن عقيل في شرح كلام ابن مالك السابق المصحّح فيه بالقصد، حيث قال ابن عقيل: ((وفي قوله (قصد) تجوز، فالعربي لم يقصد ذلك، وإنما هذا اعتبار نحو))<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> شرح المفصل ١٣٦/٦.

<sup>٢</sup> انظر المساعد ٤/٧١.

<sup>٣</sup> السابق ٤/٧٢.

وهذا الإنكار للقصد، والاتجاه به نحو الاعتبار النحوي، يظهر استشكال بعض المتأخرین لأمر القصد من المتكلم لإلحاق لفظ بلفظ. إذ ما الداعي إلى هذا؟ أمن المعقول أن العربي كان يمكن أن يقول: (قرد) ثم لم يمنعه إلا إرادة أن يجعل الكلمة كجعفر، فعدل إلى (قردد)؟ ولماذا لم يحصل هذا حينما أراد أن يقول: (فلز)، وما الذي جعله لم يقل: (فلنز)، مع أن في كلامه نحو (زبرج)؟

إن المشاكلة في الصيغ لا تراعى عند الجماعة اللغوية إلا في الصيغ الدالة بهيئتها على معنى متعارف عليه عند أفراد الجماعة، مستفاد من الصيغة نفسها، لا يمكن تأديته إن اختلفت هيئتها. وذلك نحو صيغ الماضي والمضارع والأمر من الأفعال، وصيغ المصدر والمشتقات، وصيغة التثنية والجمع والتضيير والنسب من الأسماء. هذه الصيغ التي إنما جعلت لتدل بهيئتها على معنى، لا يحتاج المتكلم إلى بيانه بأوصاف وعبارات إضافية. أما ماعدا ذلك فلا معنى للقول بالقصد إلى المشاكلة فيه، أو أن المتكلم أراد أن يتكلم بماله نظير، أو أن يلحق لفظاً ما بنظير ما.

إن نطق العربي بـ(شلل) وـ(جلب) وـ(نحوهما) على هذا النحو إنما فرضه شكل اللفظ وصيغته، فاللفظ ماض وهو رباعي، فكان حتماً أن يكون على هيئة يكون بها مفتوح الأول، ساكن الثاني، مفتوح الثالث، مبنياً على الفتح في آخره، فيكون موافقاً لكل ماض رباعي سواء كان مزيداً أو مجرداً نحو (أَفْعَلَ) كأَكْرَمْ وَأَحْسَنْ، وـ(فَعَلَّ) كدُحْرَجْ، وما قيل: إنه ملحق به كَفِيَعَلَّ وَفَوْعَلَ وـ(نحوهما)، وـ(فَاعَلَ) كقَاتَلْ، فأنت ترى أن صيغة الماضي فرضت هذا الشكل المنطوق، بحيث يُفهَمَ من المتكلم أنه يريد حصول الحدث من فاعل ما في زمن ماض دون الحاجة إلى عبارات إضافية تبين المعنى. وعلى هذا يبني ما يأتي:

أ. ليس صحيحاً أن فك الإدغام في مثله يدل على إلحاق؛ لأنه فك مضطر إليه، كما سبق.

ب. ليس صحيحاً إرادة الإلحاق، لا على القول بزيادة اللام، ولا على القول بأسالتها. فإنك إن قلت: إنها أصلية، فلا إلحاق، وإن قلت إنها زائدة لمعنى يؤدّيه (شلل) أكثر مما يؤدّي بـ(شلل)، وفي (جلب) معنى ليس في (جلب)، كانت الزيادة لمعنى، وهو غير الزيادة للإلحاق.

٢. يبدو أن الأصول المعتبرة عندهم في مباحث التصريف، من نحو الاقتصر على حروف الزيادة العشرة، والعمل على تقليل الأبنية وحصرها، والقول بثلاثية الأصول، ومحاولة إخراج كل حرف من العشرة يرد في موضع من البنية مع ثلاثة أصول أو أكثر على الزيادة، وهي القضايا التي تقدم تفصيلها فيما سبق، تدخلت بصورة واضحة في تشكيل قضية الإلحاد. ذلك أن ألفاظاً كثيرة مثل: كوكب، وجواهر، وزينب مما قيل: إنه ملحق بجعفر، ونحو: حوقل، وسيطر، وهيمن، الملحقات بدرج، ليس فيها أدلة على الزيادة، حتى تكون للإلحاد أو لغيره. فهل الأولى مشتقة من الككب والجهر والزنب؟ وهل اشتقت الثانية من: الحقل، والسطر، والهمن؟ أم هل تسقط الزوائد التي ذكروا في تصاريف الألفاظ؟ وما الدليل على زيادتها، حتى من أدلةهم على الزيادة عموماً، ودليلهم المعول عليه، وهو الخروج من الأوزان المشهورة؟ فإنها جمِيعاً ما له نظير، وهو الملحق به.

إن السبب في القول بالزيادة في هذه الكلمات ونحوها ليس إلا رجع الألفاظ إلى الثلاثية ما استطاعوا، والحكم على ما يرد من العشرة بالزيادة في الموضع يرد فيه مع ثلاثة أصول، إلا أن يمنعهم من ذلك مانع<sup>١</sup>.

لقد خلط الأقدمون في حكمهم بالزيادة أو الأصلية بين حالتين للواو والياء، فعدوا الألفاظ المذكورة مما زيدت فيه الواو أو الياء ثانية كما يعدون ألفاظاً أخرى زيدت فيها الواو والياء والألف مدوداً. وقد ذكرت فيما سبق أنه كان ينبغي عليهم التفريق بين الحالين؛ فإن الواو والياء في الألفاظ السابقة حروف صوامت أصلية لا دلالة على زيادتها، وليس كألفاظ أخرى وردت فيها حروف المد ثانية زائدة. ويدل ذلك على ذلك أفهم كما قالوا: إنها زائدة في هذه الكلمات، حكموا على الألف دائماً بالزيادة أو الانقلاب عن أصل، فهي بهذا لا تأتي أصلاً أبداً؛ لأنها حرف مد دائماً، فلما رأوا اختلاف الأمر عن ذلك هنا في هذه الألفاظ، ودللت الدلائل على أصلية الياء والواو هنا، راحوا يذكرون زيادة مخالفة للزوائد الأخرى، وهي زيادة الإلحاد هذه. ولما كان حكمهم على الزائد غالباً محکوم بعدم وجود النظير من الحروف الأصول في بنية مجردة مشابهة،

<sup>١</sup> انظر ما تقدم ص ٥٨٢.

ووجدوا نظيراً لذلك هنا، قالوا: إن الزيادة بهذا الحرف للإلحاق بإزاء ذلك الحرف الأصلي. فإن لم يجدوا حرفًا أصلياً بإزائه، وكان لا بد من الحكم بزيادته ليطرد ما قالوا به في غيره، قالوا: إن الزيادة للتكتير.

٣. يقرر النحويون أن الملحق من الأفعال يوافق الملحق به في مصدره الشائع. فعل (شلل) يوافق مصدره مصدر (درج)، فكما يقال (درج) يقال (شلة). ويوافقه في المشتقات منه كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما. وفي الأسماء يتفق الملحق والمحلق به في التصغير والتكتير، فكويكب وكواكب مثل جعifer وجعافر. أما الخماسي فيختلف فيه الأمر؛ لأن الخماسي يحذف خامسه للتكتير والتصغير.

وهذا الذي قرروه لا دخل للإلحاق في شيء منه؛ لأن مصادر الرباعي قياسية – كما هو معلوم – تتفق جميع المصادر من فعل إلى فعلة. فإن عددة (سيطر) فعلًا قلت: إن مصدره فعلة، وإن كان فيعلاً كان مصدره فيعة. مما دخل الإلحاق بهذا؟ وكذلك الأسماء إن عددة كوكباً فوعلاً قلت إن جمعه فواعل، وإن عدده فعلاً كان جمعه فعال. وكذلك التصغير؛ لأنه إما (فويعل) وإما (فعيل)، وكلها سواء<sup>١</sup>.

ثم إن هذا الذي قالوه لا يثبت إلا أصالة تلك الحروف التي قرروا أنها مزيدة للإلحاق. فكان ينبغي أن يكون هذا عاضداً لما قرروه من الاستدلال على زيادة الحرف بسقوطه في التصاريف المختلفة، وأن ثبوته في التصاريف يعني أصالتها، وهو الاستدلال بالاشتقاق المحقق السالف ذكره<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> هذا لأنهم يقولون: إن زيادة الإلحاق في الأسماء تصرير الملحق كالمحلق به في تكتيره وتصغيره. ومعلوم أن الجمع والتصغير يراعى فيهما الحركات والسكنات وعدد الأحرف، فإن جمع (قدليل): قناديل، وجمع (مسكين): مساكن. ولذلك لا يستقيم في كوكب أن تعد الواو زائدة، وأن زادتها صارت جمعها وتصغيرها كجمع جعفر وتصغيره، وإلا لزم أن تكون ميم مسکین زائدة إلحاقها بقدليل.

<sup>٢</sup> ينبغي أن يعلم أن دليل أصالة واو (كوكب) عندي ليس ثبوتها في الجمع والتصغير؛ لما أشرت إليه آنفاً من عدم الاعتداد في الجمع والتصغير بغير الحركات والسكنات وعدد الأحرف. لكن عدم ورود تصريف ما، أي كان، تسقط فيه الواو، هو دليل أصالتها. ثم إنه لا دليل يثبت أنها مزيدة، ولا سيما أن الصرفين أنفسهم قرروا أن الأصل عد الحرف أصلاً حتى تقوم الدلالة على زيادته. ثم إنك لو تكلفت جعل (كوكب) فعلًا قلت: كوكبته، أكوبكه كوكبة، وهو ذلك.

٤. لما كانت زيادة الألف طرفا في الكلمة رباعية كـ(علقى) لا تغير شيئاً في تصارييفها؛ فإنها كالمجردة نحو (جعفر) في تصغيرها وتكسيرها، لا أثر للألف في آخرها في تصريفها، بخلاف ما جاء فيه مد حشو كـ(كتاب) فإنها تختلف عن المجرد الذي على زنته نحو (قَمَطْر)، راحوا يدعون زيادة المد للإلحاق طرفا، وينكرونه حشو، بدلاً من بحث سبب اختلاف الكلمة عند زيادة المد فيها حشو عنها عند زيادته فيها غير حشو.

والسبب في ذلك عندي ليس غير حرف المد نفسه. وبسبب المد اختلفت تصارييف الألفاظ أفعالاً وأسماء، وبسببه كان من الألفاظ ما هو معتل، وانختلف في تصريفه عن الصحيح الخالي من العلة.

بسبب المد اختلف (قاتل) عن (دحرج) الذي على زنته، وبسببه اختلفت تصارييف (زَكَى) عن (قَلَبَ) الممايل له في وزنه، وبسبب حروف العلة مدا ولينا غير نحو (وَعَدَ) و (وَقَى) ما يشبهه من الصحيح نحو (ذَهَبَ). ولآثار أحرف العلة كانت قواعد الإعلال والإبدال، وجاء في المعتل ما لا يجيء من الصحيح.

إن تصارييف الرباعي من الأفعال والأسماء على قياس واحد، حتى يعرض فيها ما يتضمن تغيير التصارييف من ثقل، أو تعدد نطق بحرف، أو التباس بنية بأخرى، فتختلف التصارييف لتلك العلة. ولو تأملت في تصارييف المعتل وقارنته بما يماثله من الصحيح لوجدت سبب الاختلاف بينا سهل التحديد. فإن جمع الاسم الرباعي المجرد - مثلاً - نحو (جَعْفَر) و (قَمَطْر) يكون على (فعال) نحو (جعافر) و (قماطراً). وقد جاء عليه نحو (رسائل، وعجائز، وصحائف، وقلائد) والهمزة فيه مبدلة من حرف المد الرائد، كما هو مبين في مباحث الإعلال والإبدال. فكان حق (كتاب) الذي هو على وزن (قطر) أن يجمع على (كتائب) كما جمع (رسالة)، الموافق للمجرد ولكن بالهمز للعلة المذكورة. ولم يمنع من هذا الجمع إلا خوف الالتباس بجمع (كتيبة)، فعدل عن جمع ما ليس فيه التاء إلى مثل هذا الجمع. أما في تصغيره فإنه موافق لتصغير (قميطر). وأما (رسالة) و (قلادة) فإنهما موافقان لـ(قطر) في الحركات والسكنات، وفي الجمع والتضييف، مما الذي منع من القول بإلحاقهما به؟

ثم إذا نظرنا إلى بعض ما بلغت به الزيادة من الثلاثي مبلغ المفرد من الرباعي، في الحركات والسكنات والجمع والتضييف، ولم يعد مع ذلك ملحاً، وهو ما ضعفت عينه، كـ**سُلَمْ** و**دُمَلْ** و**رِقْبَة** ونحوها، وجدنا سببياً - لهذا السبب - يعدها مرة ملحقة، ومرة أخرى راح في موضع آخر يقيس الاسم على الفعل، فرأى أن التضييف في الفعل يؤدي إلى معنى قياسي، فأخرج التضييف من زيادة الإلحاد إلى زيادة المعنى، فتعارض النصان. وكذلك ابن يعيش الذي جعل قبـا ملحـقاً بـدرـهمـ، وذكر مع هذا أن الإلحاد لا يكون بتضييف العين. فعارض أحد قوله الآخر.

وكل مثل ذلك في خاتـمـ وسـاسـمـ وعـالـمـ المساوية في حركـاتـها وسكنـاتـها وجـمـها وتصـغـيرـها لـجـعـفـرـ. ولم يمنع من عدها ملحقة به إلا تمسـكـهمـ بعدم مـجـيءـ المـدـ حـشـواـ لـالـلـهـاـ. ولـهـذاـ جاءـعـنـ بعضـهـمـ القـوـلـ بـالـلـهـاـ فيـهـاـ.

إذا جئت إلى الأفعال الرباعية التي كان حقها أن تكون كـ(دـحـرـجـ) المـفـردـ في مصدرـهـ ومشـتقـاتـهـ وجدـتهاـ لمـ يـمـنـعـ منـ تـصـرـفـهاـ كـتـصـرـفـهـ إـلاـ إـرـادـةـ الـبـيـانـ وـالـبـعـدـ عنـ الـلـبـسـ، وـماـ لمـ يـمـنـعـ منـهـ مـانـعـ جـاءـ عـلـىـ وـفـقـهـ الـبـيـتـةـ. فـكـانـ لـاـ بـدـ مـنـ أـنـ يـمـكـنـ مـجـيءـ مـصـادـرـ (أـفـعـلـ، وـفـاعـلـ، وـفـعـلـ) عـلـىـ مـثـالـ ماـ يـخـلـوـ مـنـ الـهـمـزةـ وـالتـضـيـفـ وـالـأـلـفـ مـنـ الـأـفـعـالـ؛ لـأـنـ مـجـيءـ الـثـلـاثـةـ لـمـ يـكـنـ إـلاـ لـمـعـنـيـ فـيـ الـفـعـلـ، لـاـ فيـ الـمـصـدـرـ. وـمـجـيءـ هـذـهـ الـأـحـرـفـ فـيـ الـمـصـدـرـ، وـبـقـاءـ الـفـعـلـ عـلـىـ صـورـتـهـ كـمـاـ بـقـيـ فـيـ (دـحـرـجـ) يـنـاقـضـ الـمـعـنـيـ الـذـيـ جـاءـتـ لـهـ، وـيـؤـدـيـ إـلـىـ التـبـاـسـ الـمـصـدـرـ بـالـفـعـلـ. وـلـمـ يـكـنـ شـيـءـ مـنـ الـلـبـسـ يـحـصـلـ فـيـ باـقـيـ الـمـشـتـقـاتـ جـاءـتـ موـافـقـةـ لـمـشـتـقـاتـ (دـحـرـجـ). وـلـهـذـهـ الـعـلـةـ جـاءـ جـمـيعـ مـاـ فـيـ الـرـبـاعـيـ عـلـىـ وـتـيـرـةـ وـاحـدـةـ، مـاـ عـدـاـ الـثـلـاثـةـ الـمـذـكـورـةـ؛ لـعـدـمـ دـاعـيـ الشـذـوذـ فـيـ غـيـرـهـاـ. لـقـدـ كـانـ حقـ مـصـادرـ الـأـفـعـالـ (أـكـرـمـ، وـقـاتـلـ، وـعـلـمـ) أـنـ تـكـونـ عـلـىـ (أـكـرـمـةـ، وـقـاتـلـةـ، وـعـلـمـةـ) فـلـمـ كـانـ الـهـمـزةـ وـالـأـلـفـ وـالتـضـيـفـ الـلـاحـقـةـ فـيـ الـفـعـلـ لـمـعـنـيـ فـيـ الـمـصـدـرـ، وـيـقـيـ المـصـادـرـ عـلـىـ وزـنـ الـفـعـلـ نـفـسـهـ، خـيـفـ الـلـبـسـ، فـجـيءـ بـالـمـصـدـرـ مـخـالـفاـ. وـالـدـلـلـيـلـ عـلـىـ ذـلـكـ أـنـ هـذـهـ الـثـلـاثـةـ إـذـاـ زـيـدـ فـيـ أـوـلـهـاـ التـاءـ، فـقـضـيـ عـلـىـ عـيـنـ الـمـصـدـرـ بـالـضـمـ، وـهـوـ مـغـايـرـ لـحـرـكـةـ الـعـيـنـ الـتـيـ هيـ الـفـتـحـ، جـاءـتـ مـصـادرـهـ عـلـىـ مـاـ يـقـتضـيـهـ قـيـاسـ مـصـادرـ غـيرـ الـثـلـاثـيـ، عـلـىـ نـحـوـ مـاـ سـنـرـيـ. وـيـنـقـضـ بـهـذـاـ اـسـتـدـلـالـهـمـ بـعـدـ اـتـحـادـ الـمـصـادرـ فـيـ الـثـلـاثـةـ عـلـىـ عـدـمـ إـرـادـةـ الـلـهـاـ.

ويدل على هذا الذي أدعوه أن ما جاء شاداً مخالف لما عليه قياس الرباعي من الأفعال قد يطرأ على شيء منه ما يخرجه عن طريق مثيله، فيكون بذلك شاداً عن الشاذ. ومن أمثلة ذلك ما خرج عن قياس مصادر (فعل) لوجود حرف العلة في آخره، فجاء على غير طريق ما آخره حرف صحيح، نحو (زَكَّى)، أو ما كان آخره الهمزة نحو (خَطَّا). ومنه ما كان وسطه ألفاً من وزن (أفعَل) نحو (أقام). فإن الثقل أو التعدُّر أو اللبس يذهب بالتصاريف إلى ما يخف، أو ما يمكن نطقه، أو ما يؤمن معه اللبس. وقد نوقشت ذلك في مباحث الشذوذ.

٥. تقدم أن النحاة حين حكموا بزيادة حرف ما في الكلمة وجاء في الكلمة أخرى حرف في مقابل الزائد حكموا عليه بالأصلية قالوا: إن الكلمة المزيدة ملحقة بالأخرى، والحرف الزائد إنما زيد للإلحاق. وسبق الإلماح إلى بعض ما يشكل عليه، وأزيد هنا التأكيد على عدة قضايا تتصل بهذا الأمر أشد الاتصال، وهي:

أ. أن حروفاً في بعض الألفاظ قد حكم عليها بالزيادة لم تقم الدلالة على زيادتها، وسبق تأكيد ذلك مراراً، فلا يصح - إذن - القول بالإلحاق فيها أصلاً.

ب. أن القول بالإلحاق كان سعيداً مقبولاً لو أنه اطرد في جميع الألفاظ المزيدة لغير معنى. لكن كثيراً منها - كما قدمنا - لم يكن لحرفه المزيد نظير أصلي، ولم تكن الزيادة لمعنى، فاضطروا إلى القول أن الزيادة لغير الإلحاق، أو لتكتير البنية. فما الفائدة - إذن - في القول بالإلحاق؟ اللهم إلا أن يكون المراد بالإلحاق اللغوي، لا الاصطلاحي، فحينئذ يُقبل أن يُقال: إن هذه البنية صارت بالزيادة كتلك المجردة في عدّة حروفها وحركاتها وسكناتها.

والإلحاق اللغوي المذكور هو الحد المقبول في القول بالإلحاق، وكان ينبغي أن يقتصر عليه. لكنهم لفريط ولعهم بالتقعيد، ولما راموا لعلوم اللغة من الذهاب بها إلى الحد الذي أصبحت به صناعة محكمة، ذهبوا بالإلحاق إلى معناه الاصطلاحي المعروف.

فعلى معنى الإلحاد اللغوي يمكن أن يحمل (تَكَلْم) على الإلحاد بدرج مثلا، في حين ينفي ذلك أصحاب الإلحاد الاصطلاحي، وهو ما سيأتي في مسألة الخلاف. ومعنى الإلحاد اللغوي يجوز أن يقال: إن (أُخْت) ملحقة بـقُفل، و(بِنْت) كَضِرْس، وهو ما استشكله عضيمة والقرني فيما مضى.

ج. أن بعض زوائد الإلحاد يمكن تحريرها على الزيادة لمعنى، فلا يستقيم معه القول بالإلحاد، هذا مع التسليم بأنها زائدة، كما في شمال وجليب، فإن الباء في جليب تفيد معنى ليس في حلب. وقد تقدم هذا أيضا، وسيأتي بعد قليل الكلام على الإلحاد والدلالة.

د. لا فائدة لغوية ظاهرة من أن يلحق المتكلم بناء ببناء آخر من لغته. هذا على فرض حدوثه، وهو ما لا أتصور إمكان حدوثه مطلقا.

هـ. أن ما لم يوجد لحرفه المزيد نظيره أصلي، واضطر اضطرارا إلى القول بأن زيادته للتكرير لا يصح أن يؤخذ فيه بحال هذا القول على ما يعطي من معنى الكثرة؛ لأن من الأبنية ما هو على عدته ولم يُقل: إن زиادته للتكرير، فليس - إذن - بمحض أن يكون المعنى أن البنية قلت حروفها فأرادوا تكريرها بالزيادة. ولأن مما قيل: إن زиادته للتكرير، ما يقل في عدد حروفه عن أبنية لم تكن الزيادة فيها للتكرير<sup>۱</sup>. وأيضا ينافي القول بالتكرير ما قررَ من أن أكثر الأصول وأعدّها الثلاثي، فلو كان أمر التكرير صحيحا ما حذف من الثلاثي أحد أحرفه الأصول نحو أب واسم ويد ودم.. إلخ. فثبت أن التكرير مقابل الإلحاد ونظيره؛ ما وجد له مقابل في الأصول يكون للإلحاد، وما لم يوجد له ذلك يكون للتكرير.

٦. تقدم قولهم: إن زيادة المد حشو لا تكون للإلحاد، ولا سبب لزيادته حشو عندهم إلا مد الصوت، أما زيادة المد طرفا فإنها قد تكون للإلحاد. فهل يخلو حرف المد من مد الصوت في

<sup>۱</sup> انظر مثلا إلى عدد أحرف (عفنح) الملحقة بسفر حل، وإلى عدد أحرف (تنفل، تنضب، نرجس) غير الملحقة بشيء، بل زوائدها للتكرير الكلمة. وانظر إلى تساوي (كتهبل) في عدد حروفها مع (عفنح)، مع أن الزيادة في كتهبل للتكرير حروف الكلمة، وفي الأخرى ليست كذلك.

كل موضع، حشوأ كان أو طرفا؟ وهل يصح أن يكون غرض زيادته مد الصوت أحياناً، وأحياناً أخرى غير مد الصوت، كالإلحاق أو التأنيث؟

٧. حدد النحاة فرقاً فيما آخره ألف بين ما ألفه للتأنيث وما ألفه للإلحاق، هو تنوين الكلمة، أو لحاق تاء التأنيث لها، فبأحدهما يستدل على أن الكلمة ملحقة. وفي مقابل ذلك يمحكم على الألف بأنها للتأنيث حتماً لا للإلحاق فيما لم يرد شيء على وزنه لو وضع مكان الألف حرف صحيح. قال الرضي: ((وتتميز ألف الإلحاق خاصة عن ألف التأنيث بأن تزن ما فيه الألف وتحصل في الوزن مكان الألف لاما، فإن لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت أن الألف للتأنيث، نحو (أَجْلَى، وَبَرَدَى)، فإنه لم يأت اسم على وزن (فَعَلَّ) حتى يكون الاسمان ملحقين به)).<sup>١</sup>

ومعلوم أن العربي الذي ذكر السهل والجبل والوادي أنت الصحراء والشجرة والمضبة، لا لسبب ما بعينه، فيطرد ولا يتخلف، بل هو مبدأ لغة لا يتعلّل. أما أن يذهب باللفظ الذي ليس على مثاله لفظ آخر إلى التأنيث ب مجرد عدم وجود نظير لعلامة التأنيث من الأحرف الأصلية فلا يعدو أن يكون مجرد تحكم بلا دليل.

٨. لم يستطع النحاة إنكار دلالة الزيادة في الملحق على معنى. فإن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى. ولما كانت زيادة الإلحاق عندهم إنما كانت لغرض لفظي، وزيادة المعنى لغرض معنوي، أثبتوا لزيادة المعنى صرفيًا، أي: معنى قياسيًا مطرداً تقيده زيادة المعنى كلما لحت، في حين تبقى زيادة الإلحاق لا تتعدي المعنى اللغوي، أي: الذي يؤخذ من المعجم<sup>٢</sup>. وهم بهذا كأنهم يضعون حداً فاصلاً بين الزيادة لمعنى وزيادة الإلحاق.

وليس حداً فاصلاً تماماً بين الاثنين ما ذكره؛ فقد أثبت مهدي القرني معاني صرفية قياسية لألفاظ ملحقة. من ذلك الجعل والصيغة والإزالة في الأفعال الآتية: (جلب، صرر، جلمح،

<sup>١</sup> شرح الكافية ٣٣٣/٣ - ٣٣٤.

<sup>٢</sup> انظر أبنية الإلحاق ص ٤٨.

خيعل، علون، عرقى، قلسى، شملل، خنحف، حوقل، حوصل، سسيطر، هوذل، شريف، جلمط،  
جهور).<sup>١</sup>

وقد اختلف فيما يقاس من الإلحاد. فذهب بعضهم إلى أنه يقتصر فيه على ما سمع عن العرب، في حين قال آخرون بقياسية الإلحاد بتكرير اللام، نحو جلب وشلل وصعر. وقد نسب ابن جنى إلى أستاذه أبي علي الفارسي إجازة ذلك للشاعر أو الساجع للتوسيع، ونسب أبو حيان والسيوطى إلى أبي علي إجازته قياسه مطلقاً، ويفيد ذلك تعليلاً ابن جنى لقياس هذا النوع دون غيره بكثرة. وقد عجب القرني من الحكم على هذا النوع بالكثرة مع أن الوارد منه ثلاثة ألفاظ فقط، هي المذكورة فيما سبق، في حين عشر هو على أكثر منها من الأنواع الأخرى، ثم قال: ((ولا أعلم كيف كان الإلحاد بتكرير اللام مطرداً، والإلحاد بالواو والياء قليلاً نادراً)).<sup>٢</sup>

وعندى أن أوجه ما قالوا به من قياسية ما كررت لامه هو أنها جميع ما ورد، وفي كل منها يتأتى المعنى الذي كررت اللام لأجله، فيمكن قياسه، بخلاف الأنواع الأخرى. وهذا شبيه بما ذكره ابن جنى من القياس على النسب إلى (شنوءة) لأنها جميع ما ورد منه.<sup>٣</sup>

وإذا صح هذا فإنه يثبت معنى قياسياً لما قيل: إنه زيادة للإلحاد، أو يثبت أن الزيادة لمعنى وليس للإلحاد.

٩. في ضوء ما تحدد من مفهوم الإلحاد الاصطلاحي، بشرائطه المتقدمة، تبقى الألفاظ التي سبق ذكر الإشكال فيها مشكلة تحتاج إلى حل. وعندى أنه لا يحل الإشكال فيها إلا القول بالإلحاد اللغوي. وذلك مثل (أخت، وبنت، وثمانية، وعلانية، وسلم، وقنب، وأحدوثة، واغدودن، وجلباب، وجلبلاط، وسرطراد، وفرنداد، وغيرها).

<sup>١</sup> السابق ٩٨-١٠٣.

<sup>٢</sup> السابق ٨٩.

<sup>٣</sup> انظر الخصائص ١١٧/١.

١٠. أخرج النحويون المزيد لمعنى من الأفعال مثل (فَاعِل) و(فَعْلٌ) من الإلحاد؛ لأن الحرف مزيد لإفاده معنى مطرد في الفعل، وقالوا: إنه لذلك اختلف مصدره الشائع عن مصدر المجرد، وفي مقابل ذلك اتفق مصدر المجرد مع مصدر المزيد للإلحاد، فَفَوْعَلٌ وَفَعْنَلٌ، وفيَعْلٌ اتفقت مصادرها مع مصادر ما ألحقت به، وهو المجرد (فَعْلٌ).

وقال أكثرهم: إن ما زيد بحرف دال على معنى كالتاء في فعل كـ—(دحرج)، فيقال: تدحرج، يمكن أن يزداد مثله في الملحق به فيقال: تفوعل أو تفعنل أو تفيعل ... إلخ، وذلك نحو تبسطر، وتحوهر، وتقلنس ... إلخ. وسموا ذلك ذا زيادة الملحق، يعني أن (قلنس) ملحقة بـ(دحرج) والتاء دخلت لمعنى. وقال آخرون: إن (تقلنس) ملحقة بـ—(تدحرج). والمحصلة واحدة؛ لأن المجرد متفق في المصدر مع المجرد، والزيادة متفق مع الزيادة بالباء، فالخلاف –إذن لفظي.

لكن الملاحظ اتفاق (فَاعِل) إذا زيدت عليه التاء فقيل (تَفَاعِل) مع أن المجرد منها مختلفاً المصدر؛ فإن (تَغَافِل) يقال في مصدره: (تَغَافُل) وهو مساوي لـ(تَدَحْرُج)، وكذلك سائر المشتقات نحو (يتغافل، تغافل، متغافل، ومتغافل عنه، ... إلخ). وكذلك (فَعْلٌ) المضعف العين إذا زيدت عليه التاء، نحو (تَكَلَّمٌ). ويتفق مع هاتين الكلمتين غيرهما، وهو موضوع الخلاف الآتي بين المصنف والشارح. ومناقشة مسألة الخلاف يتضح أمر كثير مما عرض في الصفحات السابقة. وبه يتبيّن المختار مما سبق عرضه من أقوالهم في الإلحاد.

## الإلحاق عند الزمخشري وابن يعيش

## الإِلْحَاقُ عِنْدَ الزَّخْشَرِيِّ وَابْنِ يَعْيَشِ

قال المصنف في أبنية الأفعال: ((وملحق بتدحرج نحو: تجلبب، وتجورب، وتشيطن، وترهوك، وتمسكن، وتغافل، وتكلّم)).<sup>١</sup>

فالشارح: ((فأما قوله في تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك: إنما ملحقات بتدحرج، فكلام فيه سامح؛ لأنَّه يوهم أنَّ التاء مزيدة فيها للإِلْحَاق. وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ حقيقة الإِلْحَاق في (تجلبب) إنما هي بتكرير الباء، ألحقت جلبب بدرج، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في (تدحرج)؛ لأنَّ الإِلْحَاق لا يكون من أول الكلمة، إنما يكون حشوأ أو آخرأ. وكذلك تجورب وتشيطن وترهوك، الإِلْحَاق بالواو والياء، لا بالتاء، على ما ذكرنا.

وأما تمسكن وتغافل وتكلّم فليست الزيادة فيها للإِلْحَاق، وإنْ كان على عدة الأربعة.

فقوفهم: (تمسكن) شاذ من قبيل الغلط. ومثله قوفهم: تندل. والصواب: تمسك، وتدرع، وتندل.

وكذلك (تغافل) ليس الألف للإِلْحَاق؛ لأنَّ الألف لا تكون حشوأ ملحقة؛ لأنَّها ملءة محضة، فلا تقع موقع غيرها من الحروف. إنما تكون للإِلْحَاق إذا وقعت آخرأ؛ لنقص المد فيها. مع أنَّ حقيقة الإِلْحَاق إذا وقعت آخرأ إنما هو بالياء، لكنها صارت ألفاً لوقوعها موقع متحرك وقبلها فتحة.

و(تكلّم) كذلك تضييف العين لا يكون ملحقاً.

فإطلاقه لفظ الإِلْحَاق هنا سهو<sup>٢</sup>). اهـ.

<sup>١</sup> المفصل ٣٣٢.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ١٥٥-١٥٦.

وواضح من تقسيم ابن يعيش الكلام على الألفاظ المتقدمة أنها ثلاثة أقسام: الأربعة الأولى ثم تمسك وما أشبهه، ثم المزيد بحرف دال على معنى حشوا.

أما الألفاظ الأربعة الأولى فقد قدمنا أن المذهبين محصلتهما واحدة. فعلى كلا القولين يمكن أن يقال: إن المجرد ملحق بال مجرد وزيدت التاء في الاثنين، كما يمكن أن يقال: إن المزيد لمعنى بالتاء الحق بمثله مما زيد بالتاء لمعنى أيضا، وتفق تصارييف المجرد كما تتفق تصارييف المزيد. ولهذا اعتذر الشارح للمصنف بأنه تسامح في العبارة. لكنه نبه على أن قول المصنف السابق يوهم أن التاء زيدت للإلحاق، فيكون المصنف - إن قصد هذا - قد ارتكب مذهبا لا يرضاه الشارح؛ لأن الإلحاق لا يكون بزيادة الحرف أولا، ثم لأن التاء دخلت لمعنى. وسنرى فيما يأتي أهذا الأمر مقصود عند المصنف، أم لا؟

وأما تمسك فظاهر رد الشارح بأنها من قبيل الغلط يوحي بأن المصنف لا يرى أنها كذلك. فهل هو حقا لا يرى أنها من قبيل الغلط؟ ثم هل يختلف أمر الإلحاق فيها بعدها (تفعل) عنه بعدها (تمفعل)؟

وأما تغافل فهل يدل كلامه فيها على أنه يرى أن الألف تكون للإلحاق حشوا؟ وهل يكون ذلك - إن صح - خاصا بالألف دون الياء والواو؟ وهل مذهبة جواز ذلك في الأفعال كتغافل دون الأسماء؟

- وأما تكلم فهل يدل كلامه فيها على أنه يجيز الإلحاق بتضييف العين؟ وهل يختص ذلك إن صح أنه مذهبة - بالأفعال دون الأسماء؟

أكان الزمخشري يدور في فلك النحوين، لم يشد عنهم، ولم يقل بالإلحاق فيما سبق إلا لتطابق تصارييف هذه الأفعال، فيكون متسمحا في العبارة لا غير؟ أم أنه بنى أساس كلامه في الإلحاق على تطابق المصدر الشائع، وعده الفيصل في معرفة ما هو ملحق وما هو غير ملحق،

فأدخل في الإلحاد - على هذا الأصل - ما أخرجه غيره، فيكون هذا قوله ومذهبها خاصا به تفرد به دون جمهورهم؟ أم أنه لا يعترض بمفهوم الإلحاد الاصطلاحي بأصوله المعتمدة وشرائطه المعلومة، ويدرك الإلحاد بمعناه اللغوي لا غير؟

تلك هي جملة القضايا التي وردت في مسألة الخلاف هذه. ويقتضي القول الفصل فيها الكلام في أربعة محاور، هي:

١. ذو زيادة الملحق.
٢. تفعل.
٣. تفاعل.
٤. تفعيل.

### أولاً: ذو زيادة الملحق

ويقصد بذى زيادة الملحق ما كان ملحاقة وجاءت فيه زيادة لمعنى، فهو ملحق بغير تلك الزيادة. وقد ذكرت اختلاف عبارتهم في مثل (تجلب)، فقال بعضهم إن جلب ملقة بدرج الزيادة. وألحقت التاء الدالة على المطاوعة، وقال آخرون: ألحقت (تجلب) بدرج وألحقت التاء الدالة على المطاوعة، وقال آخرون: ألحقت (تجلب) بدرج.

وعبارة سيبويه هي الأولى، فإنه قال: ((هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق بينات الأربع حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف: وذلك نحو (فَعَلَتْ)، ألحقوا الزيادة من موضع اللام، وأجروها مجرى (درج). والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربع، نحو جلبت جلبية، وشمللت شمللة. ومثل ذلك فوعلت، نحو حوقلت حوقة ... وهذه الأشياء بمنزلة (درج). وقد تلحقها التاء في أوائلها، كما لحقت في (درج)، وذلك قوله: قلسيته فقلسى، وجعيته فتعجى، وشيطنته فتشيطن تسيطنا، وترهوك ترهوكا، كما قلت: تدرج تدرججا)).<sup>١</sup>

ولم يخرج ابن السراج عن مضمون عبارة سيبويه عندما ذكر في أصوله ما ألحق بالرباعي، فعدها اثني عشر بناءً أدخل فيها الملحق بتدحرج<sup>١</sup>. وردد العبارة بفهمها كثير غيره، منهم الصimirي في تبصرته حيث قال: ((وقد تزداد في أول الأفعال الملحةة التاء فتصير على مثال تدحرج))<sup>٢</sup>.

وحدد مؤدى هذه العبارة بوضوح يظهر الفرق بينها وبين الأخرى الرضي في شرح الشافية فقال: ((وقد تلحق الكلمة بكلمة، ثم يزداد على الملحةة ما يزداد على الملحةة بها، كما ألحق شيطان وسلقى بدرج، ثم ألحقا بالزيادة، فقيل: تشيطن واسلنقي، كما قيل تدحرج واحرنجم)) ثم أضاف تسميةً لهذا النوع تدفع توهם إلحاق اللفظ بهذه الزيادة فقال: ((فيسمى مثله ذا زيادة الملحق))<sup>٣</sup>. ولا أظنه سُبق إلى هذا المصطلح من قبل.

لكن الزمخشري - فيما يظهر لي - كان يقصد ما ينافي هذه العبارة، وعندى أنه أراد أن التاء ألحقت بخلب بدرج، لا أنه عبر عما يفيد المعنى نفسه بعبارة مختلفة، على الوجه الذي تقدم. وسيأتي سبب ترجيح ذلك.

أما اعتراض ابن يعيش على بحث حرف الإلحاق أولاً فكأنه يقول: إنه حتى على فرض كون التاء لغير معنى لا يصح عدها ملحقة لمجيئها أولاً بلا مساعد. وهو ما سبق أن الرضي اعترض عليه، وقال متعجبًا: ((فما المانع أن يقع بلا مساعد؟))<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> الأصول ٣/٢٢٩-٢٣٠.

<sup>٢</sup> التبصرة والتذكرة ٢/٨٠٤.

<sup>٣</sup> شرح الشافية ١/٥٥.

<sup>٤</sup> السابق ١/٥٦.

## ثانياً: تَمْفَعِل

ذكر النحويون عدة كلمات اتصلت بها الميم، وكان ينبغي أن تعد زائدة، فتسقط في بعض التصارييف، لكنها عموماً معاملة الحرف الأصلي، فثبتت في تصارييفها، وهي: تمسك، وتمدرع، وتمنطّق، وتمندل، وتمسلم، وتمولى، وتمحرق، وتغفر، وتمعدد، ومعدّ، ومرحبك الله، ومسهلك.

وقد حصل الخلاف فيها، أتعد الميم فاء الكلمة، فلا يكون فيها شذوذ؟ أم هي زائدة، فتكون بذلك شاذة، فما الذي دعا إلى الشذوذ فيها؟ وعلى هذا الخلاف يتحدد القول بالإلحاق فيها بين أن يكون بالميّم أو بالباء فقط، أو بهما، أو بعدم الإلحاق فيها مطلقاً.

أما كون الميم أصلية فقد ذكر سيبويه: معددته فتمعدد<sup>١</sup>، وقال أيضاً: ((أما المعزى فالميم من نفس الحرف ... ومعدّ مثله للتمعدد؛ لقلة تَمْفَعِل))<sup>٢</sup>.

وعلى الرضي على مذهب سيبويه هذا، فقال: ((قال سيبويه: لو لم يكن الميم أصلياً لكان تمعدد تَمْفَعِل ولم يجيء في كلامهم. وخالف سيبويه، فقيل: معدّ تَمْفَعِل؛ لأنّه كثير، وفَعَلٌ في غاية القلة، كالشّربة في اسم موضع، والهبيّ: الصغير، والجرّبة: العانة من الحمير. وأما قوله: (تمفعّل لم يثبت) فممنوع؛ لقولهم: تمسك، وتمدرع، وتغفر، وهي تَمْفَعِل بلا خلاف))<sup>٣</sup>. وراح الرضي يخرج (تمفعّل) على توهّم أصالة الميم، ومعدّ مثلها، ثم قال: ((ولو سُلِّمَ أنهُم لم يتوهّموا ذلك، وبنوا تمدرع وأخواته على أنها تَمْفَعِل قلنا: فَعَلٌ غريب غرابة تَمْفَعِل، ف يجعل معدّ فَعَلٌ يلزم ارتكاب الوزن الغريب، كما يلزم بجعله مفعلاً ارتكاب تَمْفَعِل الغريب، فلا يترجح أحدهما على الآخر؛ فال الأولى تحوّل الأمرتين. ولسيبويه أن يرجح كونه فَعَلٌ بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتغفر

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٤/٦٦.

<sup>٢</sup> السابق ٤/٣٠٨.

<sup>٣</sup> شرح الشافية ٢/٣٣٦.

قليلة الاستعمال ردية، والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتندل وتغفر، بخلاف شرارة وجربة وهيئي، فإنها ليست ردية<sup>١</sup>).

وعد سيبويه لعد أنها فعلٌ، واستدلاله على ذلك بتمعدد، معقول. لكن الاستدلال بقلة النظير ليس بالقوي عندي. ويلاحظ أنه استدل بقلة النظير لا بعده كما نقل عنه الرضي. وكذلك لا يُحتاج لرأيه ويدافع عنه باللغات غير الردية في فعلٌ كما فعل الرضي هنا.

أما أن العربي عد (معدا) فعلاً واشتق منها مثل تمعدد تمعددداً فهذا يدل على أنه عمل هذه الكلمة على أساس أصل الميم فيها، فهي - إذن - فعلٌ، سواء كان ذلك توهماً منه، وهو وارد، أم كان ذلك لإرادة الإبارة ونحوه للبس، وهو وارد أيضاً لأنه لو أخرجها من بناء الكلمة وصرف (عد) لقال: تمعدد، فالتبس ببناء آخر، وأتى بمعنى غير مقصود.

وقد ذهب أبو عثمان المازني في هذه الكلمة إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه، فقال: ((أما معد فالميم فيه من نفس الحرف؛ لقول العرب: تمعدد))<sup>٢</sup>. وأيد قوله شارح كتابه أبو الفتح ابن جني، حيث يقول: ((اعلم أنه إنما كان معد من معنى تمعدد لأن تمعدد: تكلم بكلام معد ... ومنه قول عمر رضي الله عنه: (احشوشنوا وتمعددوا) ... فإذا كانت الميم في تمعدد فاءً فهي في معد فاء))<sup>٣</sup>.

لكن أبو عثمان لم يرتض أن تكون ميم معد وتمعدد كميم تمسكن وأنحوها، قال بعد كلامه السالف: ((إإن قال قائل: فقد جاء مثل تمسكن؟ فإن هذا غلط، وليس بأصل. وقد قالوا: تدرع، والجيدة العربية: تدرع وتسكن، وهو كلام أكثر العرب))<sup>٤</sup>. فهو يرى أن تمسكن وأنحوها من الشاذ الذي لا يحمل عليه غيره، ولا يبني عليه قاعدة؛ لأنه ليس بأصل. ثم إن اللغة الفصحى فيها على غير هذا الوجه. ويتابعه أيضاً ابن جني في شرح كلامه على ما يقول فيورد ما نصه: ((قال: ولا تنظر إلى تمسكن وتمدرع، فتقول: أحمل تمعدد على أنه تفعل بمنزلة تدرع، وأجعل معدا

<sup>١</sup> السابق ٣٣٦-٣٣٧/٢.

<sup>٢</sup> المنصف ١٢٩/١.

<sup>٣</sup> المنصف ١٢٩/١-١٣٠.

<sup>٤</sup> السابق ١٢٩/١.

مفعلا؛ لأن تدرع قليلة، والجيدة: تدرع وتسكن. فأما قول العامة: تحرق، فينبغي أن يكون لا أصل له. وإن كان قد جاء عن العرب فهو منزلة تسكن في الشذوذ، والجيدة: تحرق؛ لأنهم يقولون: (تحرق فلان بالمعروف)، ولم نسمعهم يقولون: محرق، وإنما هو من الخرق، وهو الكريم من الرجال، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى (محرق)، وليس بالقوي)<sup>١</sup>.

ولا أرى فرقا بين تعدد وتسكن؛ فإن المتكلم عامل الميم معاملة الحرف الأصلي، وهي أصل في استعماله للكلمة وما تصرف منها. فإذا ذكرت بحسب استعمال المتكلمين للتمسكن والتدرع والتعدد كالأصل، سواء أكان ذلك للتوضيح أم لإرادة البعد عن اللبس<sup>٢</sup>، لا فرق. ولا ينقض ذلك أنها زائدة في الأصل المشتق هي منه؛ لأنها - وإن كانت في المدرعة والمنديل والمنطقة زائدة - عممت عند الاستدلال منها على الأصلية. وما سبب تفريق القدماء بين النوعين إلا الخروج من هذا الإزدواج؛ لأنهم لما رأوا وجوب الحكم عليها بالزيادة في الأصل كان لا بد من طرد ذلك في تصرفات الكلمة.

أما إن قيل: كيف تعد الميم زائدة في المدرعة والمنديل والمنطقة، وتعدها مع ذلك أصلية في تدرع وتندل وتنطق؟

فالجواب أنه قد اشتق العربي من الاسم بكامله، أي: من المدرعة والمنديل والمنطقة، بكامل حروفها، ورأى أن إسقاط شيء من الحروف يفوت هذا المعنى الذي اشتقت منه الكلمة له ومن أجله، في حين بين المدرعة والمنديل والمنطقة من الأصول التي تعطي هذا المعنى وهي (درع، ندل، نطق) فهما اشتقاقان اثنان، لا واحد. وعلى هذا يكون وزن (تسكن) تفعلاً، عند من استعملها هذا الاستعمال، وكذلك الباقي. أما من قال (تسكن) فقد اشتق من الأصل. والذي يدلل على أنها اشتقاقان وجود التضعيف في لغة من حذف الميم في جميع الكلمات، فكان الفعل قبل لحاق التاء ( فعل) فصار بلحاقها (تفعل). وجود الميم في موضع الفاء في لغة من ثباتها وبقاوها في

<sup>١</sup> المنصف ١٣٠/١.

<sup>٢</sup> قال ابن جني في سبب بناء تسكن ونحوه على عدم إسقاط الميم: ((كل ذلك ترفية للمعنى، وحراسة له، ودلالة عليه. إلا تراهم إذ قالوا: تدرع وتسكن، وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرضوا أنفسهم لثلا يعرف غرضه أمن الدرع والسكن، أم من المدرعة والمسكنة؟)). الخصائص ١/٢٢٩.

التصاريف يجعلها (تفعل). لا يختلف هذا الحكم حتى مع وصف إحدى اللغتين بالجودة والأخرى بالرداة، على أن معيار الجودة والرداة قد يكون موافقة القياس أو مخالفته، في أغلب الأحيان، لا غير.

وعلى هذا أيضا تكون تمسكـن وأخواتـها مما يمكنـ الحكم عليه - بمعاييرـ الإلـحـاق - أنه مـلـحقـ بـتـدـحـرـجـ، سـوـاءـ كانـ الحـكـمـ عـلـىـ ذـلـكـ بـالـلـحـاقـ (مسـكـنـ) بـدـحـرـجـ ثـمـ لـحـقـتـ التـاءـ الدـالـةـ عـلـىـ معـنـىـ، أـمـ كـانـ القـوـلـ فـيـهـ إـنـ تـمـسـكـنـ مـلـحـقـ بـتـدـحـرـجـ، مـعـ الـاعـتـرـافـ بـكـوـنـ التـاءـ لـمـعـنـىـ.

لكنـ منـ ذـهـبـ مـنـهـمـ إـلـىـ عـدـ (مسـكـنـ) مـلـحـقـ بـ(تـدـحـرـجـ) قدـ اـعـتـقـدـ أـنـ الـحـرـفـ الـمـزـيدـ لـلـإـلـحـاقـ إـنـاـ هـوـ الـمـيـمـ. ثـمـ إـنـ الـمـيـمـ لـمـ تـلـحـقـ إـلـاـ بـوـجـودـ التـاءـ، فـبـالتـاءـ الدـالـةـ عـلـىـ معـنـىـ وـالـمـيـمـ الـزـائـدـ لـلـإـلـحـاقـ كـانـتـ تـمـسـكـنـ مـلـحـقـ بـتـدـحـرـجـ، وـلـمـ يـأـتـ (مسـكـنـ) بـالـمـيـمـ دـوـنـ التـاءـ، فـتـكـوـنـ مـلـحـقـةـ بـدـحـرـجـ. تـجـدـ هـذـاـ ضـمـنـاـ فـيـ كـلـامـ بـعـضـهـمـ، وـتـصـرـيـحاـ بـهـ فـيـ كـلـامـ بـعـضـهـمـ الـآـخـرـ.

أما سـيـبـويـهـ فـلـأـنـهـ عـدـ مـعـاـ فـعـلـاـ، وـتـمـعـدـ تـفـعـلـ، وـلـأـنـهـ لـمـ يـنـفـ وـجـوـدـ تـفـعـلـ، كـمـاـ اـدـعـىـ الرـضـيـ، بـلـ قـالـ: إـنـهـ قـلـيلـ، كـمـاـ جـاءـ فـيـ كـلـامـهـ الـمـتـقـدـمـ، وـلـأـنـ ماـ جـاءـ مـنـهـ هـوـ تـمـسـكـنـ وـأـخـوـاتـهاـ، فـإـنـهـ يـكـنـ أـنـ يـلـحـظـ أـنـ يـعـنـيـهـ، وـإـنـ لـمـ يـرـدـ فـيـ كـتـابـهـ شـيـءـ عـنـهـ. وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـهـ يـرـىـ وـزـنـهـاـ تـفـعـلـ. وـيـقـوـيـ هـذـاـ الـحـدـسـ تـفـرـيقـ الـمـازـنـيـ بـيـنـ الـلـفـظـةـ الـيـةـ جـاءـتـ فـيـ كـتـابـ سـيـبـويـهـ عـلـىـ أـنـاـ تـفـعـلـ، وـهـيـ تـمـعـدـ، وـبـيـنـ تـمـسـكـنـ وـأـخـوـاتـهاـ. هـذـاـ إـذـاـ عـلـمـنـاـ أـنـ تـصـرـيـفـهـ إـنـاـ اـنـتـزـعـ فـيـهـ مـبـاحـثـ الـصـرـفـ مـنـ كـتـابـ سـيـبـويـهـ، وـلـمـ يـخـرـجـ فـيـهـ عـمـاـ جـاءـ عـنـدـ سـيـبـويـهـ، وـذـلـكـ يـعـنـيـ أـنـ هـذـاـ الـذـيـ ذـهـبـ إـلـيـهـ هـوـ مـاـ فـهـمـهـ عـنـ سـيـبـويـهـ<sup>١</sup>.

ونـصـ ابنـ السـرـاجـ عـلـىـ أـنـ تـمـسـكـنـ (تفـعـلـ)، كـمـاـ نـصـ عـلـىـ شـذـوـذـهـاـ أـيـضاـ. وـعـدـهـاـ مـعـ ذـلـكـ فـيـ الـأـبـنـيـةـ الـمـلـحـقـةـ بـالـرـبـاعـيـ. وـعـدـهـاـ عـنـدـهـ اـثـنـاـ عـشـرـ بـنـاءـ هـيـ: فـعـلـ، فـوـعـلـ، فـيـعـلـ، فـعـوـلـ، فـعـلـىـ،

<sup>١</sup> قالـ الشـيـخـ عـضـيـمـةـ: ((وـمـاـ فـيـ تـصـرـيـفـ الـمـازـنـيـ إـنـاـ هـوـ صـدـىـ لـاـ فـيـ كـتـابـ سـيـبـويـهـ... وـإـذـاـ وـقـفـنـاـ فـيـ كـتـابـ سـيـبـويـهـ عـلـىـ نـصـوصـ مـتـعـارـضـةـ مـتـضـارـبـةـ فـيـ زـيـادـةـ الـمـهـزـةـ الـمـتـصـدـرـةـ أـرـبـعـةـ أـصـوـلـ وـجـدـنـاـ صـدـىـ ذـلـكـ فـيـ تـصـرـيـفـ الـمـازـنـيـ))). الـمـغـنـيـ فـيـ تـصـرـيـفـ

أَفْعَنْلِي، فَعَنْلِي، تَفَعْلِي، تَفَعِيلَ، تَفَعُولَ، تَمْفَعَلَّ. ثم قال: ((فذلك اثنا عشر بناء))<sup>١</sup>. ويلاحظ أنه عد المزيد مع المجرد، ونقص كذلك بعض ما يزاد بالباء، مثل تَفَعَلَّ، وَتَفَوَّلَ، وَتَفَعَنَّ.

ويصرح الصimirي مثلاً بأن الإلحاد في (تسكن) ومثيلاتها إنما هو بزيادة الميم، فيقول: ((فأما قولهم: تسكن وتدرع، فهما ملحقان بتدرج بزيادة الميم. ولم تزد الميم للإلحاد إلا مع الباء؛ لأنه لا يقال: مسكن، ولا مدرع. والأصل: تسكن وتدرع))<sup>٢</sup>.

ونص الزمخشري نفسه في المفصل نفسه على شذوذ تسكن وأخواتها، وأنها مبنية على توهّم أصالة الميم، فإن الميم ((لا تزد في الفعل؛ ولذلك استدل على أصالة ميم بعد بتمعاددها. ونحو تسكن وتدرع وتندل لا اعتداد به))<sup>٣</sup>. وهنا يذكر أنها ملحقة بتدرج.

مما سبق يتضح أنه لا يعارض إثبات أن تسكن ملحقة بتدرج مع كونها على وزن تفعّل الشاذ. فيبدو أن ابن عييش عن برده هذا عليه أنها شاذة، فلا يبني عليها حكم، فيكون بهذا متابعاً للمازني وشارح كلامه ابن حني في قولهما الذي سلف، من حيث إثبات الشذوذ، وأن ميمها ليست فاء الكلمة، غير أنه استعمل هذا الرأي هنا ليرد به على صحة عدها ملحقة. وهو استعمال في غير مكانه.

### ثالثاً: تفاعل

سبق أن الحرف الذي تطرد زيادته في الدلالة على معنى لا يكون ملحقاً، وتقدم أن أكثرهم يقر أن حرف المد لا يكون حشاً ملحقاً، فإذا جاء حرف المد حشاً، واطرد في إفاده معنى، كان

<sup>١</sup> الأصول ٣/٢٢٩-٢٣٠. ويلاحظ أن بعض الصيغ المذكورة حرفت في الأصل، وقد اجتهدت في تصحيحها.

<sup>٢</sup> التبصرة والتذكرة ٢/٨٠٤.

<sup>٣</sup> المفصل ٤٢٦.

أبعد ما يكون عن الزيادة للإلحادق. غير أن صاحب أبنية الإلحادق ذكر في زيادة المد للإلحادق أربعة مذاهب<sup>١</sup>:

الأول: لا يكون المد للإلحادق في الاسم والفعل إلا طرفاً. وعليه الأكثرون، منهم سيبويه، وابن السراج، وابن يعيش، وابن مالك. وذكر من بينهم ابن عصفور. وسيأتي أن ذلك ليس رأيه.

وقد مر بنا أن هذا الرأي هو الغالب، بل يحق لي أن أدعى أن هذا ليس مجرد رأي في مقابلة غيره من الآراء المكافئة له، بل هو أصل من الأصول الرئيسية التي ابني إليها الإلحادق برمته. أما غيره من الآراء فهي أقوال منفردة تنسب إلى أشخاص بأعيانهم، اضطُّروا إلى اتخاذها حلّ الإشكالات التي تطرأ على هذا الأصل.

الثاني: تقع واو المد وياؤه - دون ألفه - للإلحادق حشوًا إن لم تجاور الطرف. وهو مذهب الفارسي وابن جني. وقد قالا به ليخرجا عليه القول بأن طومارا ملحق بقسطاس، دون نحو أسلوب وأملود، ونحوهما.

الثالث: تقع ألف المد، دون واوه ويائه، حشوًا وطرفًا في الاسم، دون الفعل. وهو رأي الرضي الذي سبق الكلام عليه. وبه يدخل ألف نحو: حاتم للإلحادق بجعفر، وغلابط للإلحادق بقدعميل، وسرداح للإلحادق بقرطع.

وتجدر بالذكر أنه رد على من رأى أن الألف لا تكون حشوًا في الاسم بدعوى أنه يلزمها حشوًا الحركة في بعض المواضع، فقال: ((والاعتراض عليه أنه ما المذكور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو علابط، لا في التصغير ولا في التكسير، بل تمحف؛ فلا بأس بأن نقول: هو ملحق بقدعمل)). واعتراض أيضًا على احتجاجهم لذلك أيضًا بأن الثالث والرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس، وقال: إنه ((ليس بمستقيم؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة، كسرىديع وسراديح في سرداح). ومع التسليم يلزمهم

<sup>١</sup> انظر أبنية الإلحادق ٥٦-٦٠.

ألا يزداد الألف في الآخر، نحو أرطى ومعزى؛ لأنَّه يتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكلسيـر) <sup>١</sup>.

الرابع: تقع الألف للإلحاق حشوـا وطرفـا في الأفعال، وطرفـا في الأسماء. وهو ما فـهم من كلام الزمخـشـري هذا الذي نحن بـصـدـدهـ، ووافقـهـ عـلـيـهـ ابنـ الحاجـبـ، وابـنـ عـصـفـورـ. وقد رجـعـ الرـضـيـ بـعـنـشـأـ هـذـاـ الرـأـيـ إـلـىـ السـبـبـ نـفـسـهـ الـذـيـ اـحـتـجـ بـهـ مـنـ يـنـكـرـ أـنـ تـكـونـ أـلـفـ لـلـإـلـحـاقـ فـيـ الـأـسـمـ حـشـوـاـ؛ حـيـثـ يـقـولـ بـعـدـ كـلـامـهـ المـتـقدـمـ: ((وـلـمـ لـمـ يـؤـدـ الـأـمـرـ إـلـىـ تـحـرـيـكـ الـأـلـفـ وـسـطـاـ فـيـ الـفـعـلـ حـكـمـ الـزـمـخـشـرـيـ، وـتـقـبـلـهـ الـمـصـنـفـ [أـيـ: ابنـ الحاجـبـ] بـكـوـنـ أـلـفـ تـغـافـلـ لـلـإـلـحـاقـ بـتـدـحـرـجـ)) <sup>٢</sup>.

وضـعـفـ الرـضـيـ هـذـاـ الرـأـيـ، لـيـسـ لـسـبـبـ يـتـعـلـقـ بـحـرـفـ الـمـدـ، أـوـ مـوـضـعـ زـيـادـتـهـ، وـلـكـنـ ((لـأـنـ الـأـلـفـ فـيـ مـثـلـهـ غـالـبـةـ فـيـ إـفـادـةـ مـعـنـيـ كـوـنـ الـفـعـلـ بـيـنـ اـثـنـيـنـ فـصـاعـدـاـ. وـلـوـ كـانـ لـلـإـلـحـاقـ لـمـ يـدـغـمـ نـحـوـ تـمـادـ، وـتـرـادـ)) <sup>٣</sup>. وـكـذـلـكـ فـعـلـ أـغـلـبـ الـذـينـ عـرـضـواـ الـمـذـهـبـ الـزـمـخـشـرـيـ هـذـاـ.

ولـيـسـ إـنـكـارـ أـنـ تـكـونـ أـلـفـ فـيـ (غـافـلـ) لـمـعـنـيـ هـوـ مـاـ دـفـعـ الـزـمـخـشـرـيـ إـلـىـ اـدـعـاءـ إـلـحـاقـ تـغـافـلـ بـتـدـحـرـجـ؛ لـأـنـهـ أـثـبـتـ لـلـأـلـفـ فـيـهاـ هـذـاـ الـمـعـنـيـ فـيـ مـفـصـلـهـ حـيـثـ قـالـ: ((وـفـاعـلـ لـأـنـ يـكـونـ مـنـ غـيرـكـ مـاـ كـانـ مـنـكـ إـلـيـهـ)) <sup>٤</sup>. ولـيـسـ الـذـيـ دـفـعـهـ إـلـىـ هـذـهـ الدـعـوـيـ أـنـهـ يـرـىـ مـجـمـوعـ الـزـيـادـتـيـنـ لـاـ تـخـرـجـ بـالـصـيـغـهـ عـنـ مـعـنـيـ الـمـجـرـدـ؛ لـقـولـهـ: ((وـتـفـاعـلـ لـمـ يـكـونـ مـنـ اـثـنـيـنـ فـصـاعـدـاـ)) <sup>٥</sup>. ولـيـسـ سـبـبـهـ أـيـضاـ أـنـهـ يـرـىـ أـنـ حـرـفـ الـمـدـ يـكـونـ لـلـإـلـحـاقـ حـشـوـاـ فـيـ الـأـفـعـالـ دـوـنـ الـأـسـمـاءـ، كـمـاـ فـهـمـ بـعـضـهـمـ، وـجـعـلـهـ رـأـيـالـهـ فـيـ مـقـابـلـ الـآـرـاءـ الـأـخـرـىـ. ولـيـسـ السـبـبـ فـيـ ذـلـكـ أـنـهـ لـمـ رـأـيـ أـنـ الـأـلـفـ وـسـطـاـ فـيـ الـفـعـلـ لـاـ يـلـزـمـهـاـ

<sup>١</sup> شـرـحـ الشـافـيـةـ ٥٧/١.

<sup>٢</sup> السـابـقـ ٥٧/١.

<sup>٣</sup> السـابـقـ ٥٧/١.

<sup>٤</sup> انـظـرـ مـثـلـاـ: المسـاعـدـ ٧٣/٤.

<sup>٥</sup> المـفـصـلـ ٣٣٥ـ.

<sup>٦</sup> السـابـقـ ٣٣٣ـ.

التحريك حكم بذلك في هذا اللفظ، كما يقول الرضي. بل السبب فيه عندي أصل بعينه يراه الزمخشري في قضية الإلحاد، سيأتي بيانه.

أما ابن يعيش فلم يتعرض في رده على الزمخشري لكون الألف في (تغافل) لمعنى، بل كان كلامه منصباً على إنكار أن تعدد الألف ملحقة حشو، لكنه ذكر في الألفاظ الأربع الأولى أن وجه الاعتراض كون التاء لمعنى. فعلى هذا يفهم ضمناً أن كون الألف هنا لمعنى وجه آخر من وجه الاعتراض.

وابن يعيش من يذهبون إلى أن الألف لا تكون للإلحاد أصلاً، فليست الألف في نحو أرطى إلا ياء، انقلبت إلى الألف للفتحة قبلها. فكان ينبغي أن يعد مذهبها خامساً من المذاهب في مجيء المد للإلحاد.

ويضعف هذا الرأي أنه لا دليل عليه؛ لأنَّه لم يلْجأُ إليه منكرو بحثيَّة الألف حشو للإلحاد إلا احترازاً مما يدخل عليهم في قولهم: ((إن الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس))؛ لأنَّه يلزمهم ألا تزاد الألف في الآخر نحو أرطى ومعزى؛ لأنَّها تتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبها ياء في التصغير والتكسير. وليس قلبها ياء في التصغير والتكسير بدليل على أنَّ أصلها الياء؛ لأنَّها قلت للكسرة قبلها، وهو تلخيص ما قاله الرضي<sup>١</sup>.

ويضعف هذا القول أيضاً ما جاء من الألفاظ منوناً في بعض اللغات، فقيل: إنَّ الألف فيه للتأنيث، وغير منون في لغات أخرى، فقيل: إنَّها للإلحاد. فيلزم عليه أن تكون منقلبة على تأويل، غير منقلبة على تأويل آخر.

<sup>١</sup> انظر شرح الشافية ١/٥٧.

## رابعاً: تفعل

سبق الإلماح إلى أن التضييف في الأفعال الثلاثية لا يلحقها بالرباعية؛ لاطراده في إفاده معنى فيها، ولعدم مساواة مصادر المضعف مع مصادر الرباعي المجرد. وسبقت الإشارة إلى انتقاض دلالة عدم الإلحاد هذه في الأسماء، فاضطربت أقوال بعض الأئمة كسيبوه وابن يعيش في هذا؛ لأنهم مرة لم يروا مانعاً من أن يلحق التضييف قبلاً بدرهم، مثلاً، وكذلك سلم، ومرة قاسوا الاسم على الفعل، فمنعوا أن يلحق في الأسماء ما منع في الأفعال. وبين سيبوه هذا العمل القياسي في العلم بملحق الأسماء بأنه ما يكون الاسم به إن جعل فعلاً يطابق مصدره مصدر الفعل<sup>١</sup>، فلو تكفلت جعل قنب فعلاً لقلت في مصدره: تقنيب، فيكون مصدره بهذا مخالفًا لمصدر المجرد من الفعل وما ألحق به، فدل على عدم الإلحاد<sup>٢</sup>. وأكده ابن جنبي أن تضييف العين يفيد معنى في كثير من الأسماء نحو سكير وخمير وشراب وقطاع، كما يفيده في الفعل نحو قطع وكسر<sup>٣</sup>. ولذلك أنكر على أبي علي قوله بإلحاد عُلِيق بعُرْنِيق.

ولرسوخ القول بعدم بحث التضييف ملحقاً اكتفى به ابن يعيش في ردّه هنا؛ لتضمنه أنه في الفعل يفيد معنى، فحتى إن صح أن يكون في الاسم ملحقاً لا يكون في الفعل كذلك؛ لأن إفادته لمعنى هي السبب في منع الإلحاد.

إذا جئنا إلى كلام الزمخشري على ( فعل ) في كتابه هذا وجذناه يثبت لها المعانى القياسية التي أثبتها لها غيره من النحوين، حيث يقول: ((و فعل يؤاخى أ فعل في التعديه ... وفي السلب ... وفي كونه بمعنى فَعَلٌ ... وبمحبته للتکثير هو الغالب عليه))<sup>٤</sup>. وبحدله أيضاً يثبت للباء في تَفْعَل معنى المطاوعة، وللصيغة - غير معنى المطاوعة - التَّكْلُفُ، ومعنى استفعل، والعمل بعد العمل في مهلة،

<sup>١</sup> انظر ما مضى ص ٥٩٦-٥٩٧.

<sup>٢</sup> انظر أبنية الإلحاد ٥٣. وقال ابن دريد في الجمهرة: ((ويقال: قنب الزرع تقنيباً، إذا أعنف لثيمراً) الجمهرة (ب ق ن)).  
وانظر الصحاح (قنب).

<sup>٣</sup> انظر المخصص ٣٤٦/٢، المغني في تصريف الأفعال ٦٣.

<sup>٤</sup> المفصل ٣٣٥.

والتخاذ الشيء، والتتجنب<sup>١</sup>. فهل يعني أنه يرى أن التضعيف، مع إفادته معنى، يكون ملحاً لل فعل، كما قد يفهم من اكتفاء ابن عيسى في رده عليه بالقول إن التضعيف لا يكون ملحاً؟ أم هل يعني هذا أنه يرى أن التضعيف يتحقق إذا انضم إليه زائد آخر، كما في خنوص، وهو رأي بعضهم<sup>٢</sup>.

إن أستبعد أن يكون كلام الزمخشري في (تفعل) دالاً على أنه ينظر إلى التضعيف بخصوصه نظرة خاصة، قد يفهم منها أن إيراده للكلمة هنا - وهي مضعف العين - قد قصد به طرح رأي خاص في التضعيف من حيث الإلحاد وعدمه. وقد نفيت سابقاً أن يكون في كلامه على (تفاعل) قصد إلى الكلام في الألف حشو في الأفعال بخصوصها، كما فهم عنه.

إذا كان الزمخشري لم يرد شيئاً من ذلك، فهل يدل ذكره للألفاظ التي أوردها مجتمعة، والتي تطابق تصرفاتها تصرفات المجرد، أنه يعني الإلحاد اللغوي، بمعنى أن كل مماثل لبناء ملحق به، من غير اعتداد بكون الزيادة لمعنى أو لغير معنى، ومن غير اعتداد بما يقرره النحو من أصول وشروط؟.

لم يكن هذا أيضاً سبب ذلك. بل سببه أن الزمخشري أخذ ما قرره النحو من تطابق مصادر الملحقات بما ألحق به وجعله قانوناً وحداً فاصلاً بين الملحق وغيره، فهو يقول: ((ومصدق الإلحاد اتحاد المصادرين))<sup>٣</sup>. فعلى هذا يكون اتحاد المصادر في الأفعال ما يحكم به على إلحاد الفعل با آخر، ولا يضار ذلك أو يعارضه كون الزيادة لمعنى، أو أن تكون أولاً. وبهذا القانون الذي اتخذته الزمخشري أدخل في الإلحاد ما أخرجته غيره. يدل على صحة ذلك أنه جمع الأنواع الثلاثة: ما اتفق على أنه ملحق وزيد بالتاء، وتمسكن وأشباهها، وهاتين الصيغتين مما زيد لمعنى وفي أوله التاء. وهذا جميع ما زيد بالتاء من أوله، وجميعه يوافق مصدره مصدر المجرد المزيد بالتاء من أوله. ثم عقب على ذلك مؤكداً أن مصدق الاتحاد بين الفعلين هو اتحاد مصدريهما. ولو لم يكن يقصد هذا لاضطر إلى أن ينص على إخراجهما؛ لأنهما الصيغتان الوحيدةتان اللتان تخرجان من الإلحاد، وتتفقان مع ذلك في مصدريهما مع مصدر تدرج، فكان عليه أن يقول: إن الصيغ المتفقة في

<sup>١</sup> السابق .٣٣٣

<sup>٢</sup> انظر أبنية الإلحاد ٤ .٥

<sup>٣</sup> المفصل .٣٣٢

المصدر مع تدرج كلها ملحةً بها ما عدا تفاعل وتفاعل، لأنَّ فعل لم تلحقها التاء من أولها، هذا لو لم يرد أنَّ اتحاد المصادر قاطع بالإلحاد.

وبذلك يتبيَّن أنه لم يرد أيضًا أنَّ مجموع الزيادتين آل باللفظ إلى أن يكون ملحقاً، وإنْ كان كلامه في فَعَلَ لم يخرج عن قول النحوين: إنَّ التضييف لمعنى، ولم تكن ملحةً، وجاء كلامه في المزيدة بالتاء على ما مر؛ لأنَّه لم يذكر شيئاً عن ذلك، ولأنَّه نص على مصدق الإلحاد فيها.

ويتبيَّن مثل ذلك في فاعل وتفاعل أيضاً، وإنْ كانت الألف التي في تفاعل غير التي في فاعل، لأنَّ المعنى الغالب في تفاعل ليس مطاوع فاعل، وهو ما يعني أنَّ مجموع الزيادتين أعطى معنى لم تعطه كل واحده منهما منفردة. لكنه لم يعرض لأثر زيادة المعنى في الإلحاد.

ما سبق كله يتضح أنَّ قانون الإلحاد في الأفعال عنده يمكن صوغه في النص التالي: ((كل فعل مزيد وافق مصدره فعل مجرد أو أدنى منه في الزيادة فهو ملحق به، سواء كانت تلك الزيادة لمعنى أم لغير معنى، وفي أي موضع كانت الزيادة)).

وبهذا القانون يدخل في الملحق جميع ما بدئ بالتاء من أُولَئِك، نحو الأفعال التي ذكرها. وبه يدخل ما زيد بالتاء من (أفعل) لو سمع أيضًا؛ فلو فرضنا أنَّ نحو (أكرم) زيد فيها التاء من أولها، فقيل: تأكِّرم لقيل في تصارييفه: يتأكِّرم، تأكِّرماً، فهو متأكِّرم، ومتأكِّرماً، فيكون كتدرج. ولو افترضنا أنَّ ما يسمع اليوم من قولهم (تأقلم) فصيغ لقلنا: تأقلم، تأقلماً، فهو متأقلم، ملحق بتدرج. وهكذا.

وبقانون الزمخشري هذا يتَّأكِّد لنا اتفاق الأفعال غير الثلاثية جميعاً في تصارييفها المختلفة، ولم يشذ منها إلا ثلاثة (أَفَعَلَ، فَاعَلَ، فَعَلَ). وقد ذكرت فيما سبق أنَّ سبب شذوذ الثلاثة أنَّ الهمزة والألف وتضييف العين التي أتت بها في الفعل خيف اللبس إنَّ أتت بها في المصدر للزروم بقاء المصدر على صورة الفعل مع وجودها؛ لأنَّه كان يلزم أنْ يقال (عَلَمَهُ عَلَمَةً) و(ضَارَبَهُ ضَارَبَةً) و(أَكَرَمَهُ أَكَرَمَةً) فلما أمن اللبس بتغيير صورة الفعل في المصدر مع التاء؛ لأنَّ العين تضم — فإنَّه يقال مع التاء

(تعلَّم تعلُّماً) و(تضارب تضارباً) و(تألم تألم) - جاء المصدر على ما يقتضيه قياس مصادر غير الثلاثي البة. وقد سبق تأكيد ذلك فيما مضى.

إن هذا المذهب مما تفرد به الزمخشري، فلم يقل به أحد من سبقه. ولذلك نسبوه إليه، ولم أجد من نسبة إلى غيره. وقد أدخل به الزمخشري ما أخرجه غيره من سابقيه، نحو تَفَاعَلَ وَتَقَعَلَ. أما نحو تمسكن فقد دخل في الإلحاد عند بعضهم من السابقين، لكن لا على قانونه هذا، بل على ما ذكر. وأما نحو تَجْلِبَ فالوجه عند من سبقه أن جَلْبَ وحدتها ملحقة وزيدت التاء للمطاوعة، حتى عند من عبر بعبارة قريبة من عبارة الزمخشري، على ما تقدم، أما عنده فإنه على ما يوجبه قانونه هذا المذكور.

ولقد تبع الزمخشري على مذهبه هذا عدد قليل من العلماء، أما أكثرهم فعلى خلافه. ومن تبعه على قوله هذا بنصه ابن الحاجب في الشافية، حيث قال: ((وَمِنْحَقْ بِتَدْرِجِهِ نَحْوَ تَجْلِبَ، وَتَجْوَرَبَ، وَتَشَيَّطَنَ، وَتَرْهُوكَ، وَتَمْسَكَ، وَتَغَافَلَ، وَتَكَلَّمَ))<sup>١</sup>. وهو واضح في الأخذ منه نصاً بألفاظه.

أما ابن عصفور في المتمع فقد أخذ كلام الزمخشري في أحد موضوعين جرى فيهما كلامه في الإلحاد، أو لهما حيث يقول في إلحاد الأفعال: ((..وَعَلَى تَفْعِيلِهِ نَحْوَ تَجْلِبَ، وَعَلَى تَفْيَعِيلِهِ نَحْوَ تَشَيَّطَنَ، وَعَلَى تَفْعِيلِهِ نَحْوَ تَجْوَرَبَ، وَعَلَى تَفْعِيلِهِ نَحْوَ تَرْهُوكَ، وَعَلَى تَفْعِيلِهِ نَحْوَ تَغَافَلَ، وَعَلَى تَفْعِيلِهِ نَحْوَ تَكَرَّمَ، وَعَلَى تَفْعِيلِهِ نَحْوَ تَمْسَكَ). وهذه الأمثلة ملحقة بتفعيل من الرباعي نحو تدرج))<sup>٢</sup>.

بل نص بعد ذلك على قاعدة الزمخشري التي بنى عليها رأيه المفرد، فقال: ((والذي يعلم به أن هذه الأمثلة ملحقة ببناء ما ذكرنا بمحاجة مصادرها على حسب مصادر ما ألحقت به، فتفتقول:

<sup>١</sup> الشافية ١٧.

<sup>٢</sup> المتمع ١٦٨/١.

جلبية وشللية وبطيرة وجهرة وقلنسة وقلساة، كما تقول: قرطسة. وتقول: بحلبياً وتشيطننا وتجورباً وترهوكاً وتمسكتنا وتغافلاً وتكرماً، كما تقول: تدحرجاً<sup>١</sup>.

لكنه نص في موضع آخر على أنه لا يجوز أن تكون الألف ملحقة حشو، فقال: ((أما الألف فإنها لم يلحق بها حشو الكلمة؛ لأنها لو جعلت للإلحاد لم تكن إلا منقلبة، كما أن ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة. فإذا قدرتها منقلبة لم يخلُ من أن يكون الحرف الذي انقلب عنه ساكناً أو متراكماً. فلا يتصور أن يكون ساكناً؛ إذ لا موجب لإعالله. ولا يتصور أن يكون متراكماً؛ لأنه يؤدي إلى تغيير الملحق عن بناء ما ألحق به، وذلك لا يجوز))<sup>٢</sup>.

وكلامه الأخير هذا ينافي ما قرره قبل في (تغافل)؛ فألفها زائدة غير منقلبة، وهي في وسط الكلمة، وفي مقابل عين الملحق به. لكنه ذكر ذلك في باب الأسماء، وعبر بما يشعر باختلاف الإلحاد بالألف وسطاً في الأسماء عنه في الأفعال<sup>٣</sup>، وقدّم في باب الأفعال قبل ذلك ما يوافق قول الزمخشري. وبهذا يعلم أن مذهبة جواز الإلحاد بالألف وسطاً في الأفعال دون الأسماء. وقد يكون هذا ما فهمه من رأي الزمخشري؛ فلما رأى تطابق كلامه في إلحاد الأفعال مع كلام الزمخشري الذي يجوز الإلحاد فيها بالألف وسطاً، ورأى نصه على عدم جواز ذلك في الأسماء، حكم بعضهم - كالرضي - أن هذا رأي الزمخشري، ونقله القرني<sup>٤</sup>. إلا أن الأخير نص في ذكر الآراء الأربع على أن ابن عصفور على رأي ابن يعيش في عدم جواز الإلحاد بالألف وسطاً مطلقاً؛ ويبدو أن الذي غرّه أنه اطلع على كلامه في باب الأسماء، ولم يطلع على قوله في باب الأفعال المافق لقول الزمخشري. وكان ينبغي أيضاً أن ينسب له الرأي الرابع، فهو أصرّح من الزمخشري في اتباع هذا المذهب، حيث لم يرد في المفصل ما يقطع بنته له.

<sup>١</sup> السابق ١٦٩/١.

<sup>٢</sup> السابق ٢٠٦-٢٠٧/١.

<sup>٣</sup> السابق ٢٠٦/١.

<sup>٤</sup> انظر شرح الشافية ١/٥٧، أبنية الإلحاد ٥٧.

<sup>٥</sup> انظر أبنية الإلحاد ٥٦.

إن هذا الذي ذهب إليه الزمخشرى يعد عندي بمثابة خطوة واحدة من أهم الخطوات التي خطها عدد من الأئمة بحاجة التخفيف من صرامة مفهوم الإلحاد الاصطلاحي، الذي بنيت بعض أسسه على مجرد التحكم بلا دليل قاطع، وفي بحاجة الخروج من دائرة الضيقة إلى سعة دائرة الإلحاد اللغوي، وهذه الخطوات هي:

١. عدم اشتراط أن تكون زيادة الإلحاد في مقابل حرف أصلي، نحو إلحاد سُؤَدْ بِجَنْدَبْ. وهو قول سيبويه.
٢. عدم منع مجيء زيادة الإلحاد أولاً بغير مساعد، كما في أَبْلُمْ. وهو قول الرضي.
٣. عدم منع الإلحاد بصيغ الجمع، كما في ثانية وعلانية. وهو قول سيبويه والمبرد.
٤. عدم منع الإلحاد بالتضعيف، كما في قِنْب وسَلْمْ. وهو قول الفارسيّ، وأحد قولين سيبويه وابن يعيش.
٥. عدم اشتراط اشتمال الملحق على ما في الملحق به من زيادة، كما جِلْبَابْ. وهو قول عضيمة.
٦. عدم منع إلحاد ثلاثي، كما في أخت وبنت. وهو قول الفارسيّ وابن جنى وابن سيده والشيخ خالد الأزهري<sup>١</sup>.
٧. عدم منع الإلحاد بالمد حشو، إن لم يجاور الطرف. وهو قول الفارسيّ وابن جنى.

---

<sup>١</sup> انظر المنصف ١/٥٩، المخصص ٤/١٢٧، التصريح ٢/٣٤. غير أن الأزهري قال: إن الناء في بنت وأخت ((وإن كانت بدلاً من واو محنوفة فهي للإلحاد بقفل وجذع؛ إلحاداً للثاني بالثلاثي)).

٨. عدم منع الإلحاد بالمد في الاسم حشوا مطلقاً، أي: محاوراً كان للطرف أو غير محاور. وهو قول الرضي.

٩. عدم اشتراط ألا تتجاوز زيادة الإلحاد حرفين. وهو قول الرضي.

١٠. عدم الاعتداد بتعارض الزيادة لمعنى باعتبارها لغرض معنوي مع زيادة الإلحاد باعتبارها لغرض لفظي. وهو مفهوم كلام ابن السراج، ويلتقي في هذا الوجه مع قول الزمخشري.

١١. عدم التسليم بأن الألف لا تُلحق أصلاً، ورفض تأول الألف منقلبة عن الياء في نحو أرطى ومعزى. وهو ما رد به الرضي على ابن يعيش وأضرابه.

١٢. عدم إخراج تمسكن وأخواتها من مشابهة تدرج، وهو ظاهر قول سيبويه، وتصريح كلام ابن السراج والصimirي وغيرهما، ويلتقي هذا القول مع رأي الزمخشري.

نعم تعد خطوة الزمخشري هذه الخطوة الكبرى والأهم؛ لاشتمالها على عدد من خطوات مفردة خطتها غيره؛ إذ تشتمل على عدم الاعتداد بزيادة المعنى مانعاً من الإلحاد، وعلى عدم منع بحث الملحقة أولاً، وعلى عدم منع أن تكون الألف ملحقة غير آخر، وعلى عدم منع الإلحاد بالتضعيف، وعلى عدم إخراج ما أخرجته غيره مما رأوا عدم ابنيه قواعد الإلحاد عليه. هذا كله في الأفعال فقط، فلو قيس في الأسماء ما قاله في الأفعال بلجاء مشتملاً على معظم باقي الخطوات المذكورة، إن لم تكن جميعها.

أما ابن يعيش فكان في رده عليه مستمسكاً بقوانين الإلحاد وشرائطه وأصوله إلى أقصى درجات الاستمساك، غير راضٍ عما يخالفها قيداً أشملة.

وإن النفس إلى ما قاله الزمخشري لأميل، بل إنني لأود لو أن حديث الإلحاد لم يتعد معناه اللغويّ، ذلك المعنى الذي لا يكاد يتجاوزه مضمون كلام بعض النحاة، بل لا يمكن تحرير بعض

نصولهم في الإلحاد إلا عليه، مما يعني أنه البذرة الأولى التي منها نمت وترعرعت شجرة الإلحاد بمفهومه الاصطلاحي. ويؤكد أنه الفكرة الأولى التي انبثقت منها فكرة الإلحاد بما انتهت إليه. وكان من الممكن أن يوقف عند هذا الحد من معناه لو لا عزم النحاة على إحكام الصناعة وصرامة التعقيد.

•

إن المعنى اللغوي للإلحاد كان — فيما أعتقد — معنياً مراداً في بعض حديث الإلحاد؛ لأنَّه الأصل الذي زيد عليه، فكان يغفل — أحياناً — عما زيد فيه، فتراه لذلك في صورته الأولية تلك على السنة الأقدمين من النحويين، كسيبويه، إذ يقول: ((اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة. فربما ألحقوه ببناءِ كلامهم، وربما لم يلحقوه. فأما ما ألحقوه ببناءِ كلامهم فدرهم ألحقوه ببناءِ هجْرَع، وبهَرج ألحقوه بسلَّهُب، ودينار ألحقوه بدِيماس..)).<sup>١</sup> وقد مر بنا بعض الصور التي رجع بها بعضهم إلى معنى الإلحاد اللغوي لما أشكل عليهم التوفيق بين ما ورد فيها من كلام النحاة وما استقر من مفهوم الإلحاد. ومنه ما سبق من قول القرني في إلحاد الثلاثي بالثلاثي: ((ويكن أن يحمل الإلحاد على معناه اللغوي، وهو المشاكلة في الصورة)).<sup>٢</sup> ولو وُقِفَ عند هذا الحد من معناه لاطرد في كل موضع، وزال الإشكال في كلّ موطن كما سلف.

<sup>١</sup> الكتاب .٣٠٣/٤.

<sup>٢</sup> أبنية الإلحاد .٤٤.

## الفصل الثاني

### الأصوات

\* التنوين ومنع الصرف

\* الإبدال

\* الإعلال والتصحيح

\* الإدغام

\* تسهيل الهمزتين

\* الابتداء بالسakan

لكن الجهد الإنساني مهما بلغ في الإتقان والعلو لا يمكن بحال أن يكون الغاية التي يُنتَهَى إليها وُيُوقَفُ عندها. ولا يجوز ادعاء أن الكلمة الأخيرة قد قيلت في علم من العلوم الإنسانية بعامة، وفي التحليل اللغوي على وجه الخصوص. ذلك أن مجال الدراسة اللغوية رحب يتسع لزوايا النظر أن تطل عليه من كل ناحية. ولهذا بقي في المجال اللغوي متسع لمن أراد أن ينظر فيه من زاوية أخرى غير تلك التي نظر الأقدمون منها. وإن الناظر من زاوية أخرى لراء في اللغة كثيراً من الملاحظات لم يرها سابقوه، ولللغة كما هي لم تتغير بتغيير زوايا النظر والتحليل.

ولهذا الذي قدمت سيتضمن هذا الفصل بيان ما ظهر فيه فضل الأقدمين. وسيكون فيه مما أرى أنه ينبغي النظر فيه من زاوية أخرى، وأقصد بهذا بعض القضايا والمسائل التي لا أراها إلا مسائل صوتية قد ضممتها هذا الفصل تناولها الأقدمون في غير مباحث الأصوات. ولا يعني ذلك أن ما أطّرّه هنا يلغى إلغاء تماماً ما قدمه السابقون الأولون من علمائنا، بل تلك زاوية نظر وهذه زاوية نظر أخرى، وليس لأحد أنْ يدعي أنه صاحب الحقيقة المطلقة في مجال إنساني لا يقبل ادعاء مثل ذلك، بل لا ينبغي القطع الجازم بصحة شيء فيه وخطأ آخر.

أما المسائل التي لم ينظر إليها الأقدمون نظراً صوتياً، وكان - عندي - ينبغي لهم ذلك، فمسائل التنوين، والصرف ومنعه. إذ تنوولت تناولاً يكاد يكون نحوياً صرفاً، لأنها أمور تتعلق بأواخر الكلمات، وحركاتُ أواخر الكلمات مما جعله النحاة موضوعاً للنحو، وليس لغير النحو أدنى الصلة به.

<sup>١</sup> من ذلك -مثلا- الفونيم والألوغون، يقابلهما الحرف والصوت كما وردتا عند ابن جنی.

وما تنوول صوتيًا، لكنه مزج بغير البحث الصوتي أحياناً، مسائل إبدال الأصوات بعضها من بعض. وبعض مباحث الإعلال، كما سيتبين في المباحث القادمة.

وأما غير ذلك من مباحث الأصوات المعروفة فقد أدى الأئمة فيه أداء يشهد بعظمتهم وعلوّ كعبهم، وسيرد في مسائل البحث الآتية أمثلة عليه.

## ١ - التنوين ومنع الصرف

\* أنواع التنوين

\* منع صرف (نوح، ولوط)

\* منع صرف (سراويل، وحصاجر)

## أنواع التنوين

قال الزمخشري في مبحث التنوين: ((التنوين: وهو على خمسة أضرب: الدال على المكانة في نحو (زيدٍ) و (رجلٍ). والفاصل بين المعرفة والنكرة في نحو (صيٍّ، ومهٍّ وإيهٍ). والعوض من المضاف إليه في (إذٍ، وحينئذٍ) و (مررتُ بكلٍّ قائماً) و (لاتَّ أوانٍ). والنائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم في نحو قول جرير:

أقلِي اللوم عاذل والعتابَ<sup>٠</sup>  
وقولي إن أصبت لقد أصباَنْ  
وقاتم الأعماق خاوي المخترقن  
ولَا يلحق إلا القوافي المقيدة)).<sup>١</sup>

فقال ابن بعيسى: ((وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً غير الأول. والصواب أنه ضرب منه، ويجمعهما الترجم، إذ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاقباً لحروف الإطلاق، والثاني - هو الغالي - إنما يلحق القوافي المقيدة.

وقد أخلَّ بتنوين المقابلة، وهو قسمٌ من أقسام التنوين، ذكره أصحابنا. وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معادلاً للنون في جماعة المذكر، وذلك إذا سمى به، نحو امرأة سميتها بـ(مسلمات) وفيها التعريف والتائيث. فكان يجب ألا ينون، لا جتماع علىتين فيه، لكن التنوين فيه بإزاء النون في المذكر من نحو قوله: المسلمين، فسموه بتنوين المقابلة لذلك إذا سميت رجلاً بـ(مسلمات) أو (قائمات) قلت: هذا مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بـمسلماتٍ. فثبتت التنوين هنا، كما أنك إذا سميت رجلاً بـ(مسلمون) قلت هذا مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررت بـمسلمين. فالباء<sup>٢</sup> في مسلمات بمنزلة الواو في مسلمون، كما أنباء والكسرة بمنزلة الباء في مسلمين. فالتنوين في

<sup>١</sup> المفصل ٣٩٢ - ٣٩٣.

<sup>٢</sup> كذا في الأصل. ويظهر لي أنه أراد: (والباء والكسرة في مسلمات بمنزلة الواو في مسلمون) بدليل أنه قال في مقابل ذلك: كما أنباء والكسرة بمنزلة الباء في مسلمين). وهي ألفاظ ابن جن في سر الصناعة. انظر ما يأتي ص ٦٤٥.

(مسلمات) اسم رجل معرفة ليس علما للصرف بمنزلة تنوين بكر وزيد. ولو كان مثله لزال عند التسمية. قال الله تعالى ﴿فإِذَا أَفْضَتُم مِّنْ عِرْفَاتٍ﴾<sup>١</sup>. وقال الشاعر:

تنورتها من أذرعاتِ وأهلها      بيشرب أدنى دارها نظر عال<sup>٢</sup>) اهـ

فواضح أن في رد ابن يعيش اعتراضين على وجهين من الأوجه التي ساقها الزمخشري في أقسام التنوين، الأول: اعترافه على جعل الغالي قسما برأسه. فعنه أنه من قسم الترم. والثانى: نقه له عدم إيراد تنوين المقابلة في الأقسام. ويجمع هذين الاعتراضين أن تقسيم الزمخشري المبني على أصول معينة احتمكم إليها في التقسيم لم يعجب ابن يعيش؛ لأن له هو أيضا أصولا، لا يتفق معها ما ذهب إليه الزمخشري من أقسام. ولذا يحسن أن أبدأ بمناقشة الأقسام المتفق عليها والمختلف فيها، ليتضيق أساس التقسيم، ويتبيّن بمن تأثر كل من الإمامين في تقسيمه الذي اختاره. ثم أناقش بعد ذلك النون والتقوين من الناحية الصوتية والإعرابية، ثم الصرف ومنعه من جهة ثبوت صوت النون وحذفه في ضوء ما يتبيّن. وفي ضوء ذلك أيضا يكون تفصيل مسألة الخلاف التي سترد في صرف بعض الألفاظ ومنعها من الصرف.

اشتهر عند النحاة جعل أقسام التنوين خمسة: الأربع المتفق عليها، وهي: التمكّن والتتكّير والعوض والترنم، وخامسها: المقابلة. ويبدو أن هذه الأقسام موافقة لما يظهر من كلام سيبويه وغيره من المتقدمين، وإن لم يرد في كتاب سيبويه هذا التقسيم الواضح، بدليل أنه تناول دلالة التقوين على كل معنى من المعانى التي جعلت فيما بعد خمسة<sup>٣</sup>. ولأن التمكّن والتتكّير والعوض والترنم مجمعٌ عليها، واختلف في تقوين المقابلة فقط، وقد ورد ذكر هذا التقوين صريحا في كتاب سيبويه في أكثر من موضع.

قال سيبويه مرة: ((وإذا جمعت على حد الثنوية لحقتها زائدتان: الأولى منها حرف المد واللين، والثانية النون. وحال الأولى في السكون وترك التقوين وأهها حرف الإعراب حلّ الأولى في

<sup>١</sup> الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٣٤/٩

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٢٢/١، ١٩٩/٢، ٣١٠/٣، ٢٠٦/٤، ٢٠٧، ٢٠٦

الثنية... وذلك قوله: المسلمين، ورأيت المسلمين، ومررت بال المسلمين. ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا تاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها بحراها)<sup>١</sup>. ثم قال مرة أخرى: ((وقال في رجل اسمه مسلمات أو ضربات: هذا ضرباتٌ كما ترى، ومسلماتٌ كما ترى. وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت؛ وذلك أن هذه تاء لما صارت في النصب والجر جرًا أشبهت عندهم الياء التي في (مسلمين) والياء التي في (رجلين)، وصار التنوين بمنزلة النون. إلا ترى إلى عرفاتٍ مصروفةً في كتاب الله عز وجل، وهي معرفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مبارِّكة فيها، ويدلُّك على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفاً ولا مائة، وإنما (عرفات) بمنزلة (أبانين) وبمنزلة جمع، ومثل ذلك (أذرعات)... ولو كانت (عرفات) نكرة لكانَت إذاً عرفات في غير موضع)<sup>٢</sup>. وواضح هنا أن ما تناقله النحاة في تفسير المقابلة، وأن تنوين تاء في المؤنث في مقابل نون المذكر، والاستدلال على أنه غير نون التمكّن بصرف الجمع المؤنث المسمى به، والاحتجاج بصرف (عرفات) و(أذرعات)، كل ذلك مأخوذ من سيبويه كما رأيت.

ولم يخالف المبرد عند ذكره هذا النوع من التنوين ما جاء عند سيبويه<sup>٣</sup>. وكذلك ابن السراج أيضًا. وأثبتت تنوين المقابلة أيضًا، وأنه ليس كتنوين زيد ونحوه، أبو علي الفارسي<sup>٤</sup>، وابن جني<sup>٥</sup>، والحرجاني<sup>٦</sup>، وعامة المتأخرین<sup>٧</sup>. ولم يكدر يخرج النحويون في استدلاهم على إثباته عمما استدل بن إمام النحاة.

<sup>١</sup> الكتاب ١/١٨.

<sup>٢</sup> الكتاب ٣/٣٢٣.

<sup>٣</sup> انظر المقتضب ٣/٣٣١.

<sup>٤</sup> انظر الأصول ١/٤٧.

<sup>٥</sup> انظر البغداديات ١/٢٢١.

<sup>٦</sup> انظر سر الصناعة ٢/٤٩٥ - ٤٩٦.

<sup>٧</sup> انظر المقتضب ١/٢٠٦ - ٢٠٧.

<sup>٨</sup> انظر شرح المقدمة الجزئية الكبیر ١/٢٧٤ - ٢٧٦، شرح الأبدی على الجزئية ١/٧٩ - ٨٠، شرح الأمْسوج ٢٥٢ - ٢٥٣، الجن الدانی ١٤٤ - ١٤٩، رصف المباني ٤٠٩ - ٤١٠، الخزانة ١/٥٦ - ٥٧، شرح الغزی على الألفیة ٥٥.

وَخَالِفُ إِجْمَاعَ هُؤُلَاءِ الْأئمَّةِ عَلَى إِثْبَاتِ تنوينِ المِقَابَلَةِ، بِأَنْ نَفَاهُ، وَجَعَلَ التَّنْوِينَ فِي نَحْوِ (عَرَفَاتٍ) وَ(أَذْرِعَاتٍ) تنوينَ الصِّرْفِ، أَبُو الْحَسْنِ الرَّبِيعِي مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهُجْرِيِّ. وَيُظَهِّرُ أَنَّهُ أَوَّلُ قَائِلٍ بَنَفِي تنوينَ المِقَابَلَةِ، كَمَا يَدُوِّنُ مِنْ نَسْبَةِ هَذَا الرَّأْيِ إِلَيْهِ وَإِلَى الزَّمَخْشَرِيِّ، أَوْ إِلَيْهِ وَحْدَهُ، فِي أَكْثَرِ الْمَصَادِرِ<sup>١</sup>.

وَلَمْ يَبْيَنِ الْعُلَمَاءُ حِجَّةُ الرَّبِيعِيِّ فِي جَعْلِ مَا سَمِيَّ عَنْهُمْ بِتَنْوِينِ الْمِقَابَلَةِ لِلصِّرْفِ لَا لِلْمِقَابَلَةِ. لَكِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ – وَهُوَ مِنْ تَابِعِ الرَّبِيعِيِّ عَلَى مَذْهَبِهِ – يَوْضُعُ ذَلِكَ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِذَا أَفْضَلْتَ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾، فَيَقُولُ: ((وَعِرَفَاتُ عِلْمٌ لِلْمَوْقَفِ، سَمِيَّ بِجَمْعِ كَأَذْرِعَاتٍ). إِنْ قَلْتَ: هَلَا مَنْعَتِ الْصِّرْفِ وَفِيهَا السَّبِيلُ: التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيَّةُ؟ قَلْتَ: لَا يَخْلُو التَّأْنِيَّةُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْتَّاءِ الَّتِي فِي لَفْظَهَا، إِمَّا بِتَاءِ مَقْدَرَةٍ كَمَا فِي سَعَادٍ. فَالْتَّاءُ فِي لَفْظَهَا لَيْسَ لِلتَّأْنِيَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَامَةٌ جَمْعُ الْمَؤْنَثِ. وَلَا يَصْحُ تَقْدِيرُ التَّاءِ فِيهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءُ لَا خَصَاصَتُهَا بِجَمْعِ الْمَؤْنَثِ مَانِعَةٌ مِنْ تَقْدِيرِهَا، كَمَا لَا يَقْدِرُ تَاءُ التَّأْنِيَّةِ فِي بَنْتٍ لِأَنَّ التَّاءَ الَّتِي هِي بِدَلٍّ مِنَ الْوَاوِ لَا خَصَاصَتُهَا بِالْمَؤْنَثِ كَتَاءُ التَّأْنِيَّةِ، فَأَبْتَأَتْ تَقْدِيرَهَا)).<sup>٢</sup>

وَقَدْ لَقِيَ احْتِجاجُ الزَّمَخْشَرِيِّ لِإِنْكَارِ تنوينِ المِقَابَلَةِ بِجَعْلِ تنوينِ (عَرَفَاتِ) لِلصِّرْفِ، لَمَّا رَأَهُ مِنْ عَدْمِ وُجُودِ عَلَامَةِ التَّأْنِيَّةِ فِيهَا، نَقْدًا مِنْ عَدْدِ الْأئمَّةِ. فَقَدْ عَلَقَ ابْنُ الْمُنْبَرِ<sup>٣</sup> فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَافِ بِقَوْلِهِ: إِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ ((يَلْزَمُهُ إِذَا سَمِيَّ امْرَأَةً مُسْلِمَاتٍ أَلَا يَصْرُفَهُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ مُسْلِمَاتُ، بَغْيَرِ تنوينٍ وَهُوَ قَوْلٌ رَدِيءٌ، بَلِ الأَفْصَحُ الصَّحِيحُ فِي (مُسْلِمَاتِ) إِذَا سُمِّيَّ بِهِ أَنْ يُنَوَّنَ)).<sup>٤</sup>

أَمَّا الرَّضِيُّ فَقَدْ وَافَقَ الرَّبِيعِيَّ وَالْزَمَخْشَرِيَّ عَلَى نَفِيِّ تنوينِ المِقَابَلَةِ، وَعَلَى أَنْ يُجْعَلَ التَّنْوِينُ اللاحِقُ لِجَمْعِ الْمَؤْنَثِ لِلصِّرْفِ. لَكِنَّهُ ردَّ حِجَّةَ الزَّمَخْشَرِيِّ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا. وَضَعْفُ رَأْيِهِ فِي ضَعْفِ التَّأْنِيَّةِ (عَرَفَاتِ). ذَلِكَ لِأَنَّ عَرَفَاتَ مَؤْنَثٌ، لَا يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهَا إِلَّا مَؤْنَثًا، حَتَّى إِنْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا عَلَامَةٌ تَأْنِيَّةٌ فِيهَا. ثُمَّ قَالَ: ((وَالْأُولَى عَنِّي أَنْ يَقُولَ: إِنَّ التَّنْوِينَ لِلصِّرْفِ وَالْتَّمْكِنِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَسْقُطْ

<sup>١</sup> نُسِّبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الرَّبِيعِيِّ فِي التَّبَيِّنِ لِلْعَكْبَرِيِّ ٢١٥ - ٢١٨، وَاللَّبَابُ لَهُ أَيْضًا ١١٨/١، وَالتَّصْرِيفُ ٣٣/١، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٤٦/١. وَنُسِّبَ إِلَى الزَّمَخْشَرِيِّ وَحْدَهُ فِي الْمَغْنِيِّ ٤٤٥. وَلَهُمَا فِي الْحِزَانَةِ ٥٦/١.

<sup>٢</sup> الْكَشَافُ ٣٤٨/١.

<sup>٣</sup> حَاشِيَةُ ابْنِ الْمُنْبَرِ بِهَا مَشَ الْكَشَافُ ٣٤٨/١.

في نحو (من عرفات) لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة، لم يحذفه لمانع. هذا مع أنه حوز المبرد والزجاج مع العلمية حذف التنوين وإبقاء الكسر. ويروى بيت امرئ القيس. بكسر التاء بلا تنوين، وببعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى: (من أذرعات) كسائر ما لا ينصرف. فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بالخلاف. والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية أيضاً).<sup>١</sup>

وقد أفرد العكبري في التبيين فصلاً ناقش فيه أدلة المذهبين، مذهب من ثبت تنوين المقابلة، ومذهب من جعله داخلاً في قسم تنوين الصرف، لعل في إيراد ذلك هنا بياناً وافياً لصورة المسألة المستقرة في أذهان النحاة. فأورد من حجج من جعلها للمقابلة لا للصرف ثبوتها في المعرفة المؤنثة، كما ثبت نون (خلفنة) و (عرصنة). ثم أورد قول المعارضين والإجابة عنه، فقال: ((إإنْ قيلَ: لا يصح القياس على (خلفنة)؛ لأنَّ النون هنا في حشو الكلمة، وأنَّها ثبتت في كل حال، والتلوين في مسلماتٍ) ليست كذلك. وأما ثبوتها في (عرفاتٍ) ونحوها فهي زائدة، لا للصرف ولا للمقابلة، كما زيدت في قول الشاعر:

سلام الله يا مطرٌ عليها  
وليس عليك يا مطرٌ السلام

فالتنوين هنا زائد، والكلمة مبنية على الضم. وعلى هذا يخرج نصب الحال عنها؛ لأنَّها معرفة والتلوين زائد.

فاجواب: أنَّ قياس التلوين هنا على نون خلفنة صحيح؛ وذلك أنَّ التلوين نون، وقد ثبتت هنا لا للصرف، فكذلك التلوين في مسلمات. وقولهم: (زائدة لا للصرف هبنا) فلا يستقيم؛ لأنَّ التلوين مطرد في هذا الجمع، وزيادة التلوين في (يا مطرٌ) غير مطرد؛ لأنَّ (مطر) مبني على الضم، والمبني لا ينون وإنما اضطر الشاعر إلى الزيادة، وهذا من مواضع الشعر. على أنَّ يونس نصب (يا مطرًا) على الأصل وجعله تلوين الصرف.

واحتاج الآخرون بأنه تنوين يسقط بالألف واللام وبالوقف. فكان ثبوت علامة للصرف كالاسم المفرد. وبهذا يبطل كونه مقابلًا للنون في (مسلمون)، فإن تلك النون لا تسقط في الألف واللام ولا في الوقف.

والجواب: أن التنوين هنا رسيل النون في (مسلمون)... والمقابل لشيء مشبه به، ولا يلزم في المشبه بالشيء أن تجري أحكام المشبه به على المشبه، بل يفارقه في أحكام آخر. ألا ترى أن ما لا ينصرف مشبه بالفعل بوصف يجمع بينهما، ولا يلزم من ذلك ثبوت أحكام الفعل كلها فيما لا ينصرف، بل هو مخصوص بحكم يقوم الدليل عليه. فمن هنا حذف التنوين بالألف واللام والوقف هنا ولم يحذف بهما في (مسلمون). وكان الوجه في ذلك أن المؤنث فرع على المذكر، وقد ثبتت فيه المساواة في أن لفظ الجر والنصب واحد، كما في قولك: رأيت المسلمين، ومررت بال المسلمين، فلما كان محمولاً عليه في التسوية بين النصب والجر كان محمولاً عليه في النون)<sup>١</sup>.

وقد أطلت بإيراد نص العكيري السابق؛ لأنه بحثٌ وافٍ في وجهي نظر فريقين من النحاة، رأى فريقاً منهمما فرقاً واضحاً بين التنوين اللاحق للأسماء المتمكنة المفردة التي لم يُشكَّ عندهم في دلالة تنوينه على صرف الكلمة والتنوين اللاحق للمؤنث بالباء، من جهة ثبوته فيما كان ينبغي حذفه فيه، وهو المعرفة المؤنث، ومن جهة مفارقته للاسم المفرد في حال النصب؛ إذ هذا مفتوح وذلك مكسور. وفريق رأى أن في إثباتات مقابلة نون جمع المذكر تحكم بلا دليل قاطع، وأن في جعله قسماً برأسه ما يشعر بخروج نحو هذه الجموع من الأسماء المضروفة، وهو أمر يصعب قبوله، وليس الملجئ إليه إلا انفراد هذا النوع من الكلمات بأحكام خاصة فقط، لكنها ليست بما يخرج اللفظ من قسم إلى غيره. وفي نص العكيري أيضاً إيضاح لأدلة المذهبين، وبيان لطرق النحاة في تلمُّس النظائر لإيراد الحجج، وهو أمر قد سبقت الإشارة إليه في هذا البحث في غير موضع.

هذا وأوردت المصادر مذهبا آخر يُسقط من أقسام التنوين تنوين المقابلة. ويجعل التنوين في نحو (مسلمات) من تنوين العوض، إذ هو عوض من الفتحة نصبا؛ لأنَّه كان يستحق الحركة بالفتح في النصب، فلما لم يحركها عوض من التنوين<sup>١</sup>. ولم أجده من نسبة إلى أحد معين.

وأورد في الاحتجاج له أن ((التنوين يجوز أن يكون عوضا من الحركة، كما في الثنية والجمع. ومن هنَا حذف بالألف واللام والوقف؛ لأن تعويضه من حركة واحدة خفيفة لا يقتضي له ثبوته بكل حال))<sup>٢</sup>.

وانبرى ابن هشام للرد على هذا المذهب، فقال: ((وقيل: هو عوض عن الفتحة نصبا. ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر. ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني؟))<sup>٣</sup>.

ويبدو أن ما أورد في تقوية إثبات تنوين المقابلة، وتضعيف أدلة من أنكره فَرَدَهُ إلى أحد الأقسام الأخرى، هو ما ساد في أغلب عصور النحو، فلم يكُن بأحد برأي الربعي والزمخشري والرضي يجعله من تنوين الصرف، ولا برأي من أدخل هذا القسم في قسم تنوين العوض، أحد من الخالفين. أضعف إلى ذلك أن كون إثبات تنوين المقابلة مذهب سيبويه ومتقدمي النحاة قد حدّ من اطمئنان الخالفين إلى مخالفته والأخذ بغيره. اللهم إلا ما سيأتي عند ذكر رأي السهيلي في التنوين العامة.

أما تنوين الترجم فهو شيء ذكره سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشار. وصرح فيه بأنَّهم ((إذا ترجموا فإنَّهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون؛ لأنَّهم أرادوا مد الصوت))<sup>٤</sup>. ولذلك قال النحاة: إن معنى كلام سيبويه أن المراد: تنوين قطع الترجم<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> انظر شرح الكافية ٤٨/١، المغني ٤٤٥، التصريح ٣٣/١.

<sup>٢</sup> انظر التبيين ٢١٨.

<sup>٣</sup> المغني ٤٤٥.

<sup>٤</sup> الكتاب ٤/٢٠٤.

<sup>٥</sup> انظر مثلا المغني ٤٤٧، التصريح ٣٥/١.

ولم يذكر سيبويه التنوين الغالي باسمه، ولا أدخله في نوع من أنواع التنوين. ولذلك قال الأئمة: إنه قسم سادس أضافه أبو الحسن الأخفش<sup>١</sup>. ويشعر ذلك بأن التنوين الغالي إما أنه قسم لا يقره سيبويه، أو لم يبلغه فيه رواية، وإما أنه عنده من أحد الأقسام فلا يكون حينئذ إلا من قسم الترجم؛ لأنه الذي يرد في وجوه القوافي في الإنشاد. والاحتمال الأول أرجح؛ لأن مفهوم تنوين الترجم قطع الترجم، وهو مناف لعد الغالي منه؛ إذ فيه إثبات نون زائدة لو لم ترد كان الحرف ساكنا لا حرف مد مطلقا، ولأن سيبويه لم يذكر في كتابه شواهد على التنوين الغالي هذا. وهذا عدلت الأقسام في المصنفات النحوية إما خمسة، على وجه إنكار قول الأخفش، كما سيتبين، وإما بعدها ستة، وذلك بإدخال القسم الذي جاء به أبو الحسن، وهو التنوين الغالي. وهذا أيضا اشتهر عزوه القول بإثبات الغالي إلى الأخفش دون غيره، ومن قال به بعده فهو تبع له.

ونازع بعض الأئمة الأخفش في إثبات هذه الظاهرة عن العرب. فأنكر ((الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين؛ لأنه يكسر الوزن. وقالا: لعل الشاعر كان يزيد (إن) في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين. واختار هذا القول ابن مالك))<sup>٢</sup>.

ونصر آخرون ما قاله الأخفش، وردوا على منكري قول الأخفش بأن في ذلك توهيم السروأة الثقات بمجرد الاحتمال<sup>٣</sup>. وقال الدكتور محمد العمري: ((إن القول بأن رؤبة كان يزيد (إن) في نهاية كل بيت احتمال ضعيف))<sup>٤</sup>.

أما جعل التنوين الغالي داخلا في تنوين الترجم، فيكون نوعا منه باعتبار أن بالنون يكون الترجم والتغني. فيشعر كلام بعضهم أنه مما انفرد به ابن يعيش، اعتمادا منهم على ما أورده في هذا الموضوع من شرح المفصل. قال ابن هشام: ((وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترجم))<sup>٥</sup>. وقال مثل

<sup>١</sup> انظر سر صناعة الإعراب ٥٠٣/٢، شرح التسهيل ١١/١.

<sup>٢</sup> المعنى ٤٤٨. وانظر شرح التسهيل ١١/١.

<sup>٣</sup> انظر الخزانة ٧٩/١.

<sup>٤</sup> خصائص لغة تميم ص ١٦٠.

<sup>٥</sup> المعنى ٤٤٨.

ذلك الأزهري في التصريح، والبغدادي في الخزانة<sup>١</sup>. وقال الدكتور محمد العمرى: ((أما ابن يعيش فقد جعل هاتين النونين للترنم لا لقطعه... ونستخلص من قول ابن يعيش فـائدىن: الأولى: أن النون اللاحقة للقوافي المطلقة للترنم لا لقطعه. والثانية: أن النون اللاحقة للقوافي المقيدة ضرب من الترنم، وليس تنوينا غاليا))<sup>٢</sup>.

وتبيّن لي أن ابن يعيش لم يخترع هذا الرأى من عنده، ولم ينفرد بالقول به. بل هو في ذلك تبع لابن جنى، بل نقل في المسألة ألفاظه، ثم زاد فيها بعض التفصيل في الاعتلال لصحتها، وهو ما جعل هؤلاء يغلب على ظنهم أن ذلك رأى له بالأصلية. ذلك أن ابن جنى جعل الأقسام خمسة. وحين تكلم في تنوين المقابلة طابت ألفاظه ألفاظ ابن يعيش. ثم قال في القسم الرابع منها: ((والرابع من وجوه التنوين: وهو أن يلحق أواخر القوافي معاقبا بما فيه من الغنة لحروف اللين. وهو في ذلك على ضربين: أحدهما: أن يلحق متتمما للبناء ومكملا له، والآخر: أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفا من آخره، بمنزلة الزيادة المسممة خزما من أوله))<sup>٣</sup>. وقال ابن يعيش: ((الرابع من ضروب التنوين: تنوين الترنم. وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقبا بما فيه من الغنة لحروف المد واللين... وهو على ضربين: أحدهما: أن يلحق متتمما للبناء، مكملا للوزن. والآخر: أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفا عن آخره، بمنزلة الخزم في أوله))<sup>٤</sup>. ولم ينفرد إلا بقوله: ((وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم. وقد قال بعضهم: إنما قيل للمطرب: مغن لأنه يغبن صوته. وأصله مغن، فأبدل من النون الأخيرة ياء، كما قالوا في (تَقْضِي البازى) والمراد: تَقْضُض))<sup>٥</sup>. وهو كلامه الذي استعمله ابن هشام في نسبة هذا الرأى إليه. وقد لحظ البغدادي سبق ابن جنى إلى هذا الرأى، فنبه على أن قول الرضي: إن تنوين الترنم قد يلحق الروى المقيد فيختص باسم الغالي، تبع فيه ابن جنى؛ لأنه جعل الغالي نوعا منه في سر الصناعة<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> انظر التصريح ٣٦/١، الخزانة ٢٠٣/٧.

<sup>٢</sup> خصائص لغة تميم ١٥٥.

<sup>٣</sup> سر الصناعة ٤٩٥/٢ - ٤٩٦. وانظر ص ٤٩٤.

<sup>٤</sup> شرح المفصل ٣٣/٩.

<sup>٥</sup> السابق ٣٤/٩.

<sup>٦</sup> انظر الخزانة ٧٨/١ - ٧٩.

ولم يعجب العلماء صنيع من جعل الغالي نوعاً من الترجم؛ لما سبق من أن الترجم عندهم بحروف الإطلاق، لا بالإتيان بالنون، وأنهم ذهبوا إلى أن المراد: ترك الترجم. ولذلك قال بعضهم: إن التسمية على حذف مضاف، والتقدير: تنوين ترك الترجم<sup>١</sup>. فلا يتأتى جعل الغالي منه. ولقناعة العلماء بهذا المفهوم كانت الأقسام عند من أثبت تنوين الترجم والتنوين الغالي ستة، وعند من أثبت أحدهما خمسة، وعند من أنكرهما معاً - كابن أبي الريبع - أربعة، قال: لأن لغة من يلحق النون مكان حرف الإطلاق على كل حال ((لغة ضعيفة لا اعتداد بها))<sup>٢</sup>. ومثله ابن هشام؛ لأنه عدّها أربعة أقسام، ثم ذكر الأقوال في الأقسام الأخرى<sup>٣</sup>.

وذهب بعض النحاة المولعين بالإحاطة بأقسام الأشياء إلى الزيادة على أقسام التنوين، فبلغت عند بعضهم عشرة أقسام: الستة المذكورة، وأربعة أخرى هي: تنوين الحكاية، والاضطرار، والشاذ، وتنوين الزيادة. أما تنوين الحكاية فهو كأن تسمى بـ(عقلةٌ لبيبةٌ). والاضطرار معناه تنوين ما لا ينصرف في الضرورة. والشاذ - وقد يسمى المهموز - يقصد به تنوين ما آخره همزة كهؤلاء. والزيادة تنوين المنادى المبني. وجمع أنواع التنوين العشرة بعض النظائر في بيتين من الشعر، فقال<sup>٤</sup>:

فإن تقسيمها من خير ما حُرِّزا رِنْمَ أَوِاحْلِكَ اضْطَرِرْ غَالِيْرِ وما هُمْزَا	أقسام تنوينهم عشر عليك بما مَكْنَ وَعَوْضَ وَقَابِلَ وَالْمُنَكَّرَ زِدَ
---	---

وفي تكثير الأقسام وإدخال جميع ما ينتهي صوتيًا بالنون في أقسام التنوين دلالة على ميل دارسي العربية إلى إفحام كثير من الملاحظات الصوتية في الدراسة النحوية. فمع أن النحاة توصلوا إلى أن التنوين من علامات الاسم تراهم أحياناً يضمون إلى التنوين ما يكون في الفعل والحرف،

<sup>١</sup> انظر التصريح ٣٥/١.

<sup>٢</sup> البسيط ١٧٥ - ١٧٨. وقد ذكر في شرحه على جمل الزجاجي الأنواع الخمسة. انظر شرح ابن أبي الريبع على جمل الزجاجي ٢٠/١ - ٢٢.

<sup>٣</sup> انظر أوضح المسالك ١٤/١ - ١٩. وانظر أيضاً شرح الكافية ٤٥/١.

<sup>٤</sup> شرح الغزي على ألفية ابن مالك ص ٥٤.

حتى تعرف على حد التنوين بأنه نون ساكنة تتبع حركة الآخر، ليست بنون التوكيد في الفعل<sup>١</sup>. فشمل التعريف جميع الكلمات المنتهية بنون لغير التوكيد. ولما رأى ابن مالك ما عده النحاة تنويناً مما قد يلحق الفعل والحرف، كتنوين الترجم مثلاً، قال: إن تسميته تنويناً بجاز، وإنما هو نون ساكنة تلحق آخر الكلمة<sup>٢</sup>.

وبعد، فيجدر بعد هذا التطواف في نصوص النحاة أن يبين الرأي في الأقسام الصحيحة، والحدود الفاصلة التي ينبغي أن توضع بين الأقسام، والنظر الصحيح في تعين التنوين وغير التنوين. ولكن لقناعتي بالعلاقة الوثيقة بين مبحث التنوين ومحبث الممنوع من الصرف آثرت أن أذكر قبل ذلك مسألتين من مسائل الاعتراض في منع الصرف، ليكون الكلام بعد ذلك في جميع المسائل المتعلقة بالباحثين معاً.

<sup>١</sup> انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٦/٢.

<sup>٢</sup> انظر المعنى ٤٤٨.

## صرف الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط ومنع صرفه

قال الزمخشري في باب الممنوع من الصرف: ((وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحد السبيبين. وقوم يبحرون على القياس، فلا يصرفونه. وقد جمعهما الشاعر في قوله: دَعْدُّ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُّ فِي الْعُلَبِ))<sup>١</sup>. لم تتلفع بفضل مئزرها

فقال ابن يعيش: ((أما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصروف البتة، نحو لوط ونوح. قال الله تعالى ﴿أَمْرَأَةً نُوحٍ وَامْرَأَةً لَوْطًا كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنَ مِنْ عَبْدَنَا﴾<sup>٢</sup>.

واعلم أن اعتمادهم في نحو (هنـد، ودـعد) وما كان مثـلـهـما الـصـرـفـ وـمـنـعـهـ، وـاعـتمـادـهـمـ فيـ نحوـ (نـوحـ، وـلوـطـ) الـصـرـفـ الـبـتـةـ -ـ معـ تـساـويـهـمـاـ فيـ الـخـفـةـ لـسـكـونـ أـوـسـطـهـمـاـ -ـ دـلـيـلـ عـلـىـ أـنـ حـكـمـ التـائـيـثـ أـقـوىـ فيـ منـعـ الـصـرـفـ مـنـ الـعـجمـةـ.

وصاحب الكتاب لم يفرق بين (هنـد، وجـمـلـ) وبين (لوـطـ، وـنـوحـ). وـجـعـلـ حـكـمـ نـوحـ وـلوـطـ فيـ الـصـرـفـ وـمـنـعـهـ كـهـنـدـ وـدـعدـ. وـهـوـ الـقـيـاسـ، إـلـاـ أـنـ الـمـسـمـوـعـ مـاـ ذـكـرـنـاـ)<sup>٣</sup>. اـهـ.

فـحاـصـلـ مـذـهـبـ الزـمـخـشـريـ أـنـ بـحـرـدـ كـوـنـ الـاـسـمـ ثـلـاثـيـاـ سـاـكـنـ الوـسـطـ مـسـوـغـ لـاـخـتـيـارـ الـصـرـفـ، لـخـفـتـهـ، وـإـنـ كـانـ قـيـاسـهـ يـقـتـضـيـ المـنـعـ لـوـجـودـ سـبـيـنـ. لـاـ فـرـقـ عـنـدـهـ بـيـنـ التـائـيـثـ وـالـعـجمـةـ وـيـبـدـوـ أـنـ وـرـوـدـ نـوحـ وـلوـطـ مـصـرـوـفـاـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ لـيـسـ فـيـهـ دـلـالـتـهـ بـلـ دـلـالـتـهـ عـلـىـ أـنـ تـقـدـمـ الـصـرـفـ عـلـىـ المـنـعـ بـسـبـبـ الـخـفـةـ أـوـلـىـ بـالـاعـتـبارـ.

<sup>١</sup> المفصل ٢٨.

<sup>٢</sup> الآية ١٠ من سورة التحرير.

<sup>٣</sup> شرح المفصل ٧٠/١ - ٧١.

أما مقتضى كلام ابن يعيش فإنه واضح في أنه فهم أن الزمخشري قد حكم بأن العرب صرفوا في كثير من الكلام، ومنعوا في بعض الكلام، وليس ذلك صحيحاً، لعدم سماع نحو نوح ولوط غير مصروف، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يقتضي كلامه أن ورود السماع بصرف المؤنث ومنعه وعدم ورود السماع بصرف الأعجمي ومنعه، بل بصرفه فقط، يستدل منه على ما انتهى إليه، وهو أن التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة.

وابن يعيش بهذا الذي أثبته يسير على الذي شاع وفسا وبين النهاة من الفرق بين المؤنث الثلاثي ساكن الوسط والأعجمي الثلاثي ساكن الوسط، وأن نحو لوط ونوح مصروف البة، ويجوز الوجهان في نحو هند ودعد. وشاع بين المصنفين أيضاً انفراد الزمخشري بإجازة الصرف ومنعه في نحو لوط ونوح؛ اعتماداً منهم على ما ورد هنا في المفصل، وكروه في الأنموذج أيضاً<sup>١</sup>.

لقد صرخ سيبويه بوجوب صرف ما ليس فيه علامه للتأنيث من الثلاثي، بما في ذلك الأعجمي ساكن الوسط. قال: ((كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف، كائناً ما كان، أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً. إلا فعل مشتقاً من الفعل، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ويضع، أو يكون كضرّب لا يشبه الأسماء))<sup>٢</sup>. وقال أيضاً: ((وأما نوح وهود ولوط فتنصرف على كل حال؛ لخفتها))<sup>٣</sup>.

وكلام إمام النهاة واضح في التصريح بحكم وجوب الصرف. وواضح في ذكر علة ذلك؛ إذ العلة الجامعة لما ذكر وجوب صرفه كونه على ثلاثة أحرف، وكونه لمذكر حالياً من علامة التأنيث. وواضح ما استثناه من هذا الحكم، وهو المدعول وما فيه شبه الفعل بالزيادة أو وزن الفعل.

<sup>١</sup> انظر شرح الأنموذج ٥١.

<sup>٢</sup> الكتاب ٢٢٠/٣.

<sup>٣</sup> الكتاب ٢٣٥/٣.

وتابع سيبو به على كلامه هذا ابن السراج في غير موضع من الأصول<sup>١</sup>. ثم شاع بعد ذلك في مصنفات النحاة القول بوجوب صرف نحو نوح ولوط، وأن بين الأعجمي ساكن الوسط والمؤنث ساكن الوسط كدعد وهند فرقاً يوجب صرف الأول ويقتضي جواز الصرف والمنع في الثاني، حتى اشتهر بين المصنفين فيما بعد أن الذي خالف إجماع النحاة على ذلك هو الزمخشري، فعزى إليه وحده حيناً القول بجواز الأمرين في الأعجمي ساكن الوسط، ثم تبعه عليه جماعة<sup>٢</sup>. وقيل أحياناً أخرى: إن هذا مذهب عيسى بن عمر، وابن قتيبة، والجرجاني، ثم تبعهم عليه الزمخشري<sup>٣</sup>.

وبالناظر فيما جاء عند المبرد في المقتضب يتبيّن أن ذلك أيضاً مذهب المبرد، لأنّه ساوى بين الأعجمي المذكّر والعربي المؤنث، فقال: ((والأعجمي المذكّر يجري مجرى العربي المؤنث في جميع ما صرف فيه. ألا ترى أن نoha ولوطا اسمان أعجميان، وهما مصروفان في كتاب الله عزوجل))<sup>٤</sup>. ومساواة سبب صرف هند وعدد مع نوح ولوط ظاهرة، وتنظير المبرد لحواز صرف ما صرف من المؤنث العربي كهند وعدد بصرف نوح ولوط لا تقبل الشك أو التأويل. وقال في موضع آخر عند الكلام على المؤنث: إن المؤنث ((إنما انصرف في الثلاثة لحفته؛ لأن الثلاثة أقلّ أصول الأسماء. وكذلك إن كان الاسم أعجمياً؛ ألا ترى أن نoha ولوطا مصروفان في كتاب الله تبارك وتعالى وهما اسمان أعجميان، وأن قارون وفرعون غير مصروفين للعجمة. وكذلك إسحاق ويعقوب ونحوهما))<sup>٥</sup>. ولم أجده من نسب له هذا المذهب.

وبالتأمل أيضاً في قول مانعي إجازة ترك الصرف، كابن يعيش وغيره: إن القياس يقتضي إجازة الأمراء والمسموع الصرف فقط، يظهر واضحأً أنهم يقررون بما كان سبباً في إجازة الوجهين عند من أجازهما، وهو اقتضاء القياس أن يجاز منع صرف نوح ولوط. وهذا يعني التقاء الفريقين على أساس القضية، وهو أن الأصل في المسألة وقياسها إجازة الأمراء، ولا سيما عند من عد

الأصول / ٢، ٩٣، ٩٥ .

<sup>٢</sup> انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤٨/١، ١٥٣، شرح الكافية ١٤٣/١ - ١٤٤.

<sup>٢</sup> انظر شرح الجمل ٢٠٨/٢، الارتشاف ٤٣٩/١، التصريح ١٩/٢، حاشية عبادة على الشذور ٢١٦، هامش محقق شرح

الأردبيلي على الأنموذج ص ٥١.

٤ المقتصب / ٣٥٣ .

٢٣٠ / ٢ - ٣٢١ . المقتضب

أفضل الوجهين في المؤنث منع الصرف، وهم الأكثرون<sup>١</sup>. فلا أقل من منع الصرف هنا. ولم يبق حائلا دون الاتفاق في المسألة إلا عدم ورود السماع بصرف نحو نوح ولوط؛ لتصريح الشارح وغيره بأن المانع من قبول مذهب أولئك عدم السماع فقط. وإن توصل بعضهم إلى أن القياس يقتضي وجوب الصرف، كابن الحاجب والرضي، كما سيأتي.

ويوضح ما أشرت إليه أن أساس الصرف ومنعه الذي استقر في أذهان النحاة، وعُوّل عليه هنا، وهو وجود السبيبين معا شرطا لمنع الصرف، وانتفاء أحدهما أو كلاهما شرطا للصرف، وجود مقاوم لأحدهما شرطا لإجازة ترك الصرف، قد أورده النحاة في بيان سبب صرف نحو ولوط، كما يورد في علة صرف هند ودعد – سواء في ذلك من أجاز الوجهين في نحو ولوط ومن لم يجز ذلك – وهو القول بالاستخفاف الذي قاوم أحد السبيبين. وذلك واضح مما أورده سيبويه في الاعتلال للصرف بالخلفة، بل لا سبب للصرف عنده غيره. وهذا توارد عند النحاة قرون صرف نحو ولوط بصرف هند ودعد.

قال الصimirي: ((.. فإن كان شيء من هذه الأعجمية على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن انصرف في المعرفة والنكرة، وذلك نحو لوط ونوح وهود، ينصرف؛ لأن خفتة تقاوم إحدى العلتين، كما انصرف هند وما أشبهه من المؤنث؛ لخفتة)).<sup>٢</sup>

ولما كان السبيان عند النحاة من القوة في اقتضاء منع الصرف بحيث لو وجد مقاوم لأحدهما مقاومة تحيز الصرف لباقي المنع هو الأولى، ولذلك جعلوا منع الصرف في هند أولى من الصرف، ولما كان في نحو ولوط العلمية والعجمة، ذهب بعضهم إلى أبعد مما ذهب إليه محو زو المنع والصرف، وهو القول بوجوب منع صرف نحو ولوط، وليس مجرد إجازة الوجهين. وهذا مذهب الزجاج، فيما نقله عنه أبو علي الفارسي، وسيأتي.

<sup>١</sup> انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٨ - ٦٩، شرح السيرافي المخطوط ٤/١٠٢، المم مع ١٠٨.

<sup>٢</sup> التبصرة ٢/٥٥٢

وإذا كان تحرك الوسط لم يدخل في حسبان سيبويه، فلم يعتد به مسوغًا لجرد جواز ترك صرف الأعجمي الثلاثي، كما هو واضح من كلامه الذي سلف، فإنه عند آخرين — من يجيزون صرف ساكن الوسط أو يوجبونه — موجب لمنع الصرف، لا أنه مجوز له فحسب.

قال أبو علي الفارسي: ((أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة، وإن كان ثلاثياً وأوسطه ساكن. وكذلك هند. وقال: لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة والأخرى التعريف. فعرضت ذلك على أبي بكر، فقال: يدخل عليه نوح ولوط، وقد صرفا في التنزيل. ونوح ولوط وهند وإن كان قد اجتمع فيها العلتان فقد قاومت الحفة التي فيها إحدى العلتين، فكانه بقي على واحدة، فانصرف. وليس الثلاثي المتحرك الوسط من هذا؛ لأن الحركة قد صار بها الاسم متنزلاً ما هو على أربعة أحرف. فإن قلت: فهل وجدت الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جمّزٌ، بالحركة التي فيها — وإن كان أربعة أحرف — حكمه حكم ما كان على خمسة)).<sup>١</sup>

إن عدم ورود السماع بمنع صرف نوح ولوط، وهو ما قلنا آنفاً: إنه حال دون الاتفاق على جواز الصرف والمنع فيه كما اتفق عليه في المؤنث المسموع فيه ذلك، كان ينبغي ألا يعول عليه في الجزم بوجوب صرف الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط مطلقاً. ذلك أن الأسماء الأعجمية التي من هذا النوع قليلة نادرة، وهي قليلة الدوران في الاستعمال، بخلاف نظيرها من مؤنث الأسماء العربية. بل أكاد أحزم بأن لا أحد من العرب بنوح ولوط وهم قبل نزول القرآن الكريم، إلا ما ندر. ولذلك ذهب الزمخشري ومن قال بقوله إلى اعتبار مجموع ما جاء من المؤنث والأعجمي كلامها ساماً في الثلاثي الذي قاوم فيه سكون الوسط إحدى العلتين.

وقد نظر ابن الحاجب في مذهب الزمخشري هذا، وقارنه بمذهب الجمهور الذي يشترط في إيجاب صرف الأعجمي الزيادة على الثلاثة، أو تحرك الوسط على قول الأكثرين منهم. فتوصل إلى الشبهة التي جعلت الزمخشري يخالفهم، ((وهو أئمّة متفقون على جواز صرف نحو دعـد وهـند وـمنـعـهـ الـصـرـفـ. وجـواـزـ صـرـفـهـ لـمـقاـوـمـةـ السـكـونـ أـحـدـ السـبـيـنـ. وـمـتـفـقـونـ عـلـىـ وـجـوبـ منـعـ الـصـرـفـ

في (ماه) و (جور). فلو كانت العجمة لا أثر لها في الساكن الأوسط لكان حكم ماه وجور حكم هند ودعد في منع الصرف وجوازه، ولما ت الخالفا دل على اعتبار العجمة في الساكن الأوسط، فثبتت أن نحو هند كنوح ولوط)<sup>١</sup>. وتابعه على ذكر هذا السبب لما ذهب إليه الزمخشري الرضي في شرح الكافية<sup>٢</sup>.

ولم يعجب ابن الحاجب ولا الرضي ما تعلق به الزمخشري من شبهة الاتفاق على منع صرف ماه وجور. فمع إقرار الأول منها بقوة ما ذهب إليه الزمخشري من حيث المعنى قد نقض مذهبته بقوله: إنه ((لم يسمع منع صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله، والمختار منع صرف بباب هند؛ فوجبأخذ قيده في العجمة، وهو أنْ يشترط في اعتبارها الزيادة، والحركة على القول الآخر، وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند. والجواب عن ماه وجور هو أن السكون إنما يقلوم التأنيث بشرط ألا يتقوى بالعجمة، ولا يلزم من كون العجمة مقوية السكون أن يكون سببا فيما سكن وسطه، فتندفع بذلك الشبهة))<sup>٣</sup>.

أما الرضي فلأن تحرك الوسط عنده غير كاف لصرف نوح ولوط، لأنه يشترط - كسيبويه - لمنع صرف الأعجمي الزيادة على الثلاثة، وعلل ذلك بمشابهة الأعجمي الثلاثي للكلمات العربية، قال في الرد على ما اعتقده الزمخشري من أنه لو لا العجمة في نحو ماه وجور لكان مثل هند ودعد في جواز الوجهين: إن الزمخشري ((ذهل عن أن تأثير الشيء على ضررين: إما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وإما لكونه سببا كالعدل في (ثلاث)). والعجمة في ماه وجور من القسم الأول؛ إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحو ولوط غير منصرف في كلام صحيح أو غير صحيح. ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو ولوط ونوح وجوار منع نحو هند، مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط. وذلك أن خفة الأول أحقته بالعربي، وأيضا فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله عالمة مقدرة تظهر في بعض التصرفات، وهو

<sup>١</sup> الإيضاح في شرح المفصل ١٥٣/١.

<sup>٢</sup> شرح الكافية ١٤٣/١ - ١٤٤.

<sup>٣</sup> الإيضاح في شرح المفصل ١٥٣/١ - ١٥٤.

التصغير، بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي، بل معناها أمر عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها).<sup>١</sup>

هذا وقد لقي التصدي لنقض مذهب الزمخشري في هذه المسألة صدى عند المتأخرین؛ فكان لذلك أغلبهم على عكس قوله<sup>٢</sup>، وإن لم يعدم من تبع منهم المذهب الذي ارضاه<sup>٣</sup>. وهؤلاء وأولئك جميعهم إنما يوجه ما إليه يميلون ما تقدم في بيان صورة المسألة في الأذهان، لم يخرج في تصوّره عمما استقر عند دارسي العربية في النظر إلى الصرف وموانعه من القدماء إلا ما جاء عند السهيلي مما سألي.

وعندي أن النظر فيما صرف وما لم يصرف، وفيما ذكره النحاة في أسباب منع الصرف وعلمه، لا يمكن لأحد دراسته منفصلاً عن ظاهرة التنوين في العربية ومواعدها في التركيب العربي. ولا ينبغي عندي فصل ذلك كله عن مباحث الظواهر الصوتية للعربية. ولذلك آثرت في هذا البحث أن أضمّ مسائل التنوين ومنع الصرف معاً، ورأيت أن يكون موضع ذلك في هذا الفصل، وهو فصل الأصوات. وسيأتي تفصيل (التنوين ومنع الصرف في العربية) بعد المسألة التالية.

<sup>١</sup> شرح الكافية ١٤٣/١ - ١٤٤.

<sup>٢</sup> انظر شرح ابن القواس ٤٦٣/١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٩/٢، الارتشاف ٢٠٨/٢، الفمع ١٠٨/١.

<sup>٣</sup> انظر شرح الأنودج ٥١ - ٥٢.

## منع صرف (سراويل) و (حضاجر)

قال الزمخشري في أنواع ما يمنع من الصرف: ((وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح... وَحَضَاجِرْ وَسِرَاوِيلْ في التقدير جمْعْ حَضَاجِرْ وَسِرَاوِالَّة))<sup>١</sup>.

فقال ابن يعيش: ((فأما قول صاحب الكتاب: (وَحَضَاجِرْ وَسِرَاوِيلْ في التقدير جمْعْ حَضَاجِرْ وَسِرَاوِالَّة) فإشكال أورده على نفسه؛ لأنَّه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظير له في الآحاد. وَحَضَاجِرْ على زنة دَرَاهِمْ – وهو اسم الضَّبْعُ – مفرد... وَسِرَاوِيلْ اسم مفرد لهذا اللباس. فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد))<sup>٢</sup> اهـ.

فحاصل ما اعترض به الشارح أنه ينبغي للمصنف – مadam يقول: إن صيغة منتهي الجموع جمع لا نظير له في الآحاد – أن يعد حضاجر وسراويل جمعين لا مفردتين، أو أن يعد (سراويل) مفرداً أعمجياً، فلا عبرة بالأعمجي. فإذاً لا يصح قوله: إنما في التقدير جمْعْ حَضَاجِرْ وَسِرَاوِالَّة؛ لأنَّ ذلك إقرار منه بأنَّهما مفردان، فيكون قد نقض قوله المتقدم في قاعدة منع صرف هذا النوع من الجمع.

وقد بين الشارح مذاهب العلماء في هذين اللفظين. فقد نَقَلَ عن بعض النحاة من لم يسمّه أنه انفصل عن هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد ((بأن قال: أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة، والمعارف من أسماء المدن والناس قد سمى بالجملوع نحو قولهم للقبيلة: كلاب، وقالوا: المدائن، لوضع معروف، وهو كثير. فواحد حضاجر: حضاجر... وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحوين أعمجي وقع في كلام العرب، فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة... ومن الناس من يجعله جمعاً لسِرَاوِالَّة، وهي قطعة خرقية منه كدخاريس. وانشدوا).

عليه من اللؤم سرواله  
فليست يرق لمستعطفِ

<sup>١</sup> المفصل ٢٨.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ٦٤/١.

فيكون كعثكالة وعثاكيلاً. وهو رأي أبي العباس. ويضعف من جهة المعنى؛ لأنَّه لا يريد أنْ يكون عليه من اللُّؤم قطعة، وإنما هو هجو والسراويل تمام اللباس، فأراد أنه تامُ التردي باللُّؤم<sup>١</sup>.

وقد وجدت هذا النص في شرح السيرافي على الكتاب<sup>٢</sup>. وفيه بيان كاف للفرق بين مذهب سيبويه والمبرد في المسألة. وقد أضاف الشارح بيان مذهب غيرهما في (سرواله) على وجه الخصوص؛ لأنها أكثر إشكالاً من حضاجر؛ إذ ييدو أن النحوين اطمأنوا إلى تأويل سيبويه في حضاجر. أما سرواييل فإشكالها بينَ لدلالتها على مفرد، فقال: ((قال أبو الحسن: من العرب من يجعله واحداً فيصرفه، والسمع حجة عليه. قال أبو علي: الوجه عندي ألا يُصرف في النكرة؛ لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد. فمن جعله جمعاً فأمره واضح، ومن جعله مفرداً فهو أعمى، ولا اعتداد بالأبنية العجمية))<sup>٣</sup>.

وفي كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ما يشير إلى تأييد هذا الخلاف الواضح في اعتبار الجمعية في منع صرف هذه الصيغة؛ فقد صرَّح في المقتضب باشتراط الجمعية، فقال: ((ما كان من الجمع على مثال مفاعل وفاعيل))<sup>٤</sup>. فيسري تأويله لسراوييل بالجمع على مذهبه في ترجمة الباب، وهو مفارق لما استفید من قول سيبويه: ((باب ما كان على مثال مفاعل وفاعيل))<sup>٥</sup>. ومثله تماماً ما ترجم به الزجاج أحد أبواب كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف)<sup>٦</sup>.

وقد تحدَّ أكثر المتأخرین يعبرون عن هذه الصيغة بلفظ الجمع، إما بتسميتها بـ«نتهي الجمع»، أو بالجمع المتأهي، أو بالجمع الذي على زنة مفاعل وفاعيل، كقول ابن مالك:

وكن لجمع مشبه مفاعلا  
أو المفاعيل بمنع كافلا

<sup>١</sup> السابق ٦٤/١.

<sup>٢</sup> شرح السيرافي المخطوط ٩٧/٤.

<sup>٣</sup> شرح المفصل ٦٤/١ - ٦٥.

<sup>٤</sup> المقتضب ٣٢٧/٣.

<sup>٥</sup> الكتاب ٢٢٧/٣.

<sup>٦</sup> انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٣.

أو غيره من النحوين<sup>١</sup>. ولا يقتضي ذلك بالضرورة النظر إلى سراويل على أنه جمع؛ لأنهم يتكلمون في الدلالة الغالبة للصيغة، وهي الجمعية فيما اعتاد عليه المتكلمون في أغلب الأحوال.

هذا ولأن جميع النحاة - وإن اختلفوا في هاتين اللفظتين، وسراويل منها على وجه الخصوص - متفقون على العلة في منع صرف هذه الصيغة<sup>٢</sup>، ولأن الخلاف في لفظ سراويل منشئه دلالة الكلمة على مفرد نكرة فقط وليس خلافاً في أصل المنع عند أكثر العرب وعلته، ولأن من قال، كالزمخري: إن اللفظ كأنه في التقدير جمع لسرودة وإن لم يكن كذلك، يدل على اتفاقه مع النحاة على أصل المنع وعلته، وعلى استشكال ما لم يدل من هذه الصيغ على الجمع صراحة، ولأن الخلاف لا ينقض الباب، سارجى الكلام في الأصول والعلل المستقرة في منع صرف هذه الصيغة وغيرها، ليكون الكلام في البحث الآتي شاملًا لمسائل التنوين ومنع الصرف معاً.

على أنه يجدر هنا الإشارة إلى أن منع تنوين سراويل لا يلزم منه القطع بأحد الاعتبارين: الإفراد والجمع، دون الآخر؛ لأن منع الصرف قد يكون سببه الاعتداد بالصيغة بقطع النظر عن الدلالة على مفرد أو على جمع، وعلى فرض أن المتكلم قد منع صرفاً هذا النوع لدلالته على الجمع قد يكون منع صرفها على تشبيهها بما اعتيد على دلالته على الجمع؛ لقصد المشاكلة، أو لتوهّم أن الجميع سواء، كما سيأتي. وجميع ذلك يحتمله كلام المصنف. على أنه لا يمتنع عندي أن تجعل السراويل جمعاً حقيقة. ذلك أنها تجتمع في بعض اللغات باعتبار الأكمام، ولا سيما اللغات التي لا تعتمد بالثنوية، كـالإنجليزية. فما نسميه بلغة عصرنا (البنطلون) يجمعونه في الإنجلizية فيقولون: (trousers). ومثله الحذاء باعتبار أن الحذاء لا يكون إلا زوجين، فيقولون (Shoes). وعلى هذا كان يمكن أن تكون السراويل في العربية مثنى، فعدل عن ذلك إما لاستثنال صيغة المثنى فيها، وإما باعتبار دلالة أنها أكثر من الواحد فهي كالجمع، وإما أنها منقولة من الأعجمية وكانت تستعمل فيها بهذه الدلالة على الجمع، فأبقيت كذلك.

<sup>١</sup> انظر شرح الأشموني ١٨١/٣ - ١٨٣، شرح ابن عقيل ٣٢٧/٢.

<sup>٢</sup> انظر الكتاب ٢٢٧/٣، المقتضب ٣٢٧/٣.

وبتعدد الإشارة أيضاً إلى أن صيغة منتهى الجموع قد اعْتَدَ فيها بشيء آخر غير دلالتها على الجمع، وهو أنها صيغة لا تقبل الجمع، ولذلك سميت بهذا الاسم. وعلى فرض اشتراط الجمعية مع عدم ورود الواحد على هذه الزنة لا يكون كلام الزمخشري هنا ناقضاً لذلك بحالٍ بحسب إقراره بدلالة سراويل وحصاجر على المفرد؛ لقوله: إنما في التقدير جمع لحجر وسرواله، إذ يعني قوله هذا أن اللفظ كالجمع بهذا التقدير. فكلامه كالرد على من رأى انحراف القاعدة بهما. وتعبيره هذا يسري أيضاً على قول من يرى أن الصيغة هي المؤثرة في المعنى؛ لما تقدم.

هذا وقد رد بعضهم على صدر عبارة الزمخشري في هذا الموضوع، وهو قوله: (وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد). ذلك أن الكيشي أخذ من عبارة الزمخشري أنه عكس القضية في المسألة. فالثابت عند الكيشي وغيره أن هذه الجموع الممنوعة لم يوجد في المفردات موازن لها بالاستقراء، لكن الزمخشري قلب المسألة فجعل كل جمع ليس له موازن في الآحاد ممنوعاً من الصرف<sup>١</sup>. لكنه لم ير أن آخر كلامه ينقض أوله، كما فهم ابنُ عييش.

---

<sup>١</sup> انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٥ - ٤٢٦

## التنوين ومنع الصرف في العربية

## التنوين ومنع الصرف في العربية

لما كانت عنابة النحو منصبة على الحركات اللاحقة لأواخر الكلمات، حتى كاد النحو ينحصر في بيان ما تقتضيه الأواخر، ولما كان التنوين مما يلحق آخر الكلمة، صرف ذلك أنظار دارسي العربية عن جوانب مهمة غير نحوية، وطغى على دراستهم للتنوين وما يتعلق به النظر النحوي **الصرف**. ولذلك اختلطت في مسائل التنوين والألفاظ المنونة مباحث الأصوات ومباحث النحو. وما صرفهم عن كثير من التأملات واللاحظات الصوتية فيما نون أو ترك تنوينه إلا بمحىء، التنوين آخرًا. وما إفراد المتروك تنوينه في باب من أبواب النحو هو المنوع من الصرف بعيداً عن مباحث التنوين إلا لعدم وضوح العلاقة بين البابين، ولعدم اهتمام النحاة بأي ملحوظ غير نحوي. ولذلك اهتموا في إعراب الكلمة التي لا تنوين بالحركة التي أعرّب بها النص على منع الصرف والعلة التي اقتضت عدم تنوينه من العلل التسع المشهورة، ولم يلحظوا علاقة أزيد من ذلك.

وبالنظر إلى أقسام التنوين التي ذكرها النحاة، وقد مرت، وبالتأمل فيما اتفق فيه دارسو العربية وما اختلفوا فيه، يتضح مدى خلط مسائل النحو بمسائل غيره. من ذلك مثلاً أن التقسيم لم يبن على أساس واحد معين، كأن يكون التقسيم على أساس الدلالة، فيكون مثلاً على قسمتين: دال وغير دال، والدال أنواع بحسب دلالته على شيء معين كالدلالة على أن اللفظ نكرة، أو أنه اسم متمكن. وتكون هذه الأقسام هي أقسام التنوين الداخل على الأسماء، فلا تدخل فيها النون اللاحقة لغير الأسماء، وهكذا. أو يكون التقسيم على أساس نوع الكلمة التي لحقها صوت النون الساكنة، فتكون الأقسام مثلاً: قسم يدخل في الأسماء، وآخر في الحروف، وآخر في الأفعال، وهكذا. أو يكون التقسيم على أساس نحوبي، أو على أساس صوتي، أو على أساس ما يَرِد في كلام مخصوص، كالوارد في الشعر لا غير، وهكذا. لكن الملاحظ في القسمة التي ذكروها أنها قسمة الغرض منها حصر جميع ما ورد من صوت النون الساكنة اللاحقة لأواخر الكلمات، لكن من غير أساس للتقسيم.

ولما عدم أساس التقسيم كان لا مفر من تداخل الأقسام. فما قيل: إنه تنوين تمكّن، لم يأب أن يدخل فيه قسم آخر هو تنوين التتكير؛ لأن الاسم المتمكن النكرة يقبل دخول القسمين عليه.

ولذلك قال الرضي: ((وأما التنوين في نحو (رب أَحْمَدٍ وَإِبْرَاهِيمٍ) فليس يتمحض للتنكير، بل هو للتمكّن أيضاً؛ لأن الاسم ينصرف. وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكّن والتنكير معاً... فنقول: التنوين في (رجل) يفيد التنكير أيضاً)).<sup>١</sup> ولذلك اختلف في التنوين المسمى تنوين مقاولة من حيث قبوله الدخول في تنوين التمكّن؛ لأن اللفظ اللاحق له هذا التنوين مصروف أيضاً، كما مر. وقد صرّح الرضي بعده تنوين صرفٍ، وقد سبق.

وقد جعل النحاة من الأقسام ما لا علاقة له بالأصول التي تحتمل أن يُبني عليها ما سبق من الأقسام، كتنوين الترجم مثلاً. فإن ما سمي بتنوين الترجم ليس غير ظاهرة صوتية تتعلق ببعض اللهجات العربية. وهي ذات صلة بحروف المد في أواخر الكلمات، إما في الشعر خاصة، كما هو المشهور في المصادر منسوباً إلى بنى تميم في إنشادهم الشعري، وإما في سائر الكلام، كما نقل بعضهم<sup>٢</sup>.

وما سمي التنوين الغالي كذلك ظاهرة صوتية تتعلق ببعض اللغات في الإنشاد، لكن ليس بإبدال حرف الإطلاق نوناً، بل بزيادة نون بعد نهاية البيت المنتهي بحرف صحيح ساكن، أي: بعد القوافي المقيدة. ويتحتمل الأمرُ في ضوء ما نقل الأئمة فيه أن يكون من المظاهر اللهجية لكل منه ساكن، كما نُقل أن الترجم يلحق كلَّ منتهٍ بمد حتى في غير الشعر. ويتحتملُ أن يكون ذلك مما اختصَّ بإنشاد قوم بأعيانهم القوافي المطلقة. وفي جميع الأحوال ليس ذلك إلا ملاحظات صوتية لهجية كان الأجرد بها أن تُبحث في مباحث إبدال الأصوات بعضها من بعض في بعض اللغات، على حد إبدال الجيم من الياء في قوله:

خالي عويف وأبو علجم  
المطعمان اللحم بالعشيج

وقد لحظ ابن مالك بُعدَ ما بين التنوين وهذه النون الساكنة الواقعة في بعض اللغات في الإنشاد مبدلة من أحرف الإطلاق أو مزيدة بعد انتهاء القوافي، فقال: إن ((تسمية اللاحق للقوافي

<sup>١</sup> شرح الكافية ٤٥/١.

<sup>٢</sup> انظر البسيط ١٧٥/١ - ١٧٨.

المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجاز، وإنما هو نونٌ آخرٌ زائدة. وهذا لا يختص بالاسم، ويجتمع الألف واللام، ويثبت في الوقف<sup>١</sup>). وهذا آثر الدكتور محمد العمري التسيمة بـ(نون الترجم) بدلاً من تنوين الترجم<sup>٢</sup>.

ويتبين بما تقدم أن لا مدخل لهذه الظواهر الصوتية في مسائل التنوين. ولا مدخل للخلاف في عد الغالي قسماً من الترجم، أو قسماً برأسه من أقسام التنوين. بل إن ثبت بالنقل أن من يأتي بأحدهما يأتي بالآخر فيبحث عن العلاقة بين الإتيان بالأمرتين، فربما توصل إلى عادة صوتية خاصة في هذه اللهجة في الإنشار بجعلهم يختتمون الأبيات بصوت النون. وإن كانت في لغتين مختلفتين درست كل ظاهرة على حدة. وفي كل الأحوال هي دراسة صوتية صرفية.

أما تنوين المقابلة فقد سبقت الإشارة إلى أنه لو لم يعد أساس تقسيم التنوين ما حصل الخلاف في عد هذا التنوين للمقابلة أو للتمكن، لقبوله أن يكون للتمكن، كما يقبل أن يكون للتتكيير أيضاً. وعندى أن المقابلة كما صورها النحاة، وهو أن التنوين في جمع المؤنث السالم في مقابل النون في جمع المذكر السالم، وأن التاء مع الكسرة في مقابل الياء والتاء مع الضمة في مقابل الواو، أمر صحيح مستقيم من جهة، وبمبالغ فيه لم يسلم من الوهم والتخيل من جهة أخرى. أما صحته فإن ذلك ملحوظ في التشابه بين جمعي التصحيح من حيث ميل المتكلّم إلى جعل طريقة في تصريف أعاريب الجماعين على طريقة واحدة. فكأن النحاة يقولون: انظر إلى هذه المشابهة في جعل الرفع بالواو في المذكر وبالضمة في المؤنث، وفي جعل النصب والجر بالياء في المذكر وبالكسرة في المؤنث. أما التنوين هنا بعد الضمة والكسرة فكأنه صوياً تلك النون هناك بعد الواو والياء. لكن التنوين لم يأت في هذا المؤنث فقط حتى يجعل في مقابل النون، بل جاء في كل ما لم يعرب بالحروف، سواءً أكان جمع مؤنث أم غيره. ولذلك عذر قوله: إنه تنوين مقابلة، ضرباً من الخيال عندي. أما احتجاجهم بتتوين المؤنث المعرفة نحو (عرفات) فلا يقوى أن يكون حجة في إثبات تنوين المقابلة؛ لما سبق، ولما سيأتي. وكان الأولى بهم أن يبحثوا في أسباب تنوين هذا العلم المعرفة، لا أن يستدل به على إثبات تنوين المقابلة. ثم إن طريقتهم في تعداد أنواع الألفاظ التي تلحقها النون

<sup>١</sup> المعنى ٤٤٨. وانظر أيضاً أوضح المسالك ١٩/١.

<sup>٢</sup> انظر خصائص لغة تميم ١٥٤.

الساكنة من آخرها وحصرها لا تقبل مثل هذا الخلاف، وهو: أيدع التنوين في (مسلمات) تنوين مقابلة أم تنوين صرف؟ ذلك لأن الإجابة عن هذا السؤال لا تحسّن الأمر؛ إذ إنهم حاولوا الإحاطة بكل أحوال لحاق النون الساكنة في الأواخر، والإجابة عن هذا السؤال – على مقتضى أصولهم – هي: أن التنوين في مسلمات قد يدل على الصرف في الوقت نفسه الذي قد يلحظ فيه أنه مقابل لnoon جمع الذكر، بمعنى أنه مشبه لها من الوجه الذي مر.

وأما الأقسام الأخرى التي زيدت حتى بلغت عشرة فهي إكمال للإحصاء والتعداد المذكور، بحيث يستقصى بالإحصاء والتعداد ما لحظ أن العرب ختموه بصوت النون الساكنة، لهجات وغير لهجات، دالا على دلالة معينة أم غير دال، في مطرد الكلام أم في الشذوذ والندرة، في ضرورة الشعر أم في غير ضرورة، إبدالا لصوت مكان صوت أم غير إبدال. وكان الأجدر أنْ تذكر هذه الأحوال المختلفة للحاق النون الساكنة آخر الكلام تحت عنوان يشعر بحصرها واستقصائهما. ولو فعل ذلك ما حصل الخلاف في الأقسام والفصل بينها، كما حصل في الموضع المذكورة؛ لأن الخلاف قد تبين أنه في الحدود الفاصلة بين قسم وآخر.

هذا كلّه من جهة الأقسام، أما من جهة دراسة ظاهرة إلحاق النون خاصة من بين حروف الهجاء لكلمات كثيرة، ولا سيما الأسماء، وترك إلحاق النون في مواضع مخصوصة لما اعتاد المتكلمون إلحاقها لها في مواضع أخرى، فيتبدّل إلى ذهن الناظر لِلُّغَةِ فَشَّتْ فيها هذه الظاهرةُ البينية – كالعربية – أنْ يُنظر في هذا الصوت على وجه الخصوص، لم ختمتْ به الأسماء بكثرة دون غيره؟ ولم فارق بعض الأسماء في مواضع وجيه به في أخرى؟ وعلام يدل إن جيء به، وما دلالة تركه من جهة المعنى والدلالة؟ وما علاقته الإتيان به أو تركه بإعراب الكلمة؟

وللحقيقة أقول: إن القدماء لم يغفلوا هذه الأسئلة تماماً. فقد أوردوا للتنوين دلالته، كقولهم: إنه يدل على التنکير، أو العوض. وقد أوردوا الصوت النون من الخصائص ما جعله مشبه حروف المد؛ ولذلك الحق خواتم الكلمات<sup>١</sup>. وقد ذكروا من دلالات مانون قطعه عن الإضافة، كتنوين (قبل وبعد وأول) ونحوها، وأن في ترك تنوينه دلالة على نية الإضافة.

<sup>١</sup> انظر شرح الملوكي ١٧٢.

لكن الذي غالب عليه النظر النحوي أكثر ما غالب، حتى نسيت فيه بعض الجوانب المهمة الأخرى أو تنوسيت، الممنوع من الصرف. فمع أنهم وجهوا النظر إلى أمر صوتي مهم، هو ثقل مقاطع الألفاظ وخفتها، حيث أداروا علل منع الصرف على الشكل وما يكون سبباً له، راحوا يخرجون ترك التنوين على اعتباره إعراباً لا صوتاً تالياً للإعراب، وضموا معه حرف اللفظ بالفتحة على هذا الاعتبار من غير فصل بين اعتبارين للفتحة بدل الكسرة ولترك التنوين، كان ينبغي الفصل بينهما، وإن تلزماً. وكلامهم في علل منع الصرف التسع التي يوجب اجتماع اثنتين منها أو واحدة تقوم مقامهما منع صرف الكلمة مشهور لا يحتاج إلى إعادة. وقد ساد عند الأقدمين الاعتقاد بهذه العلل والجزم بها حتى عُدّت من المسلمات.

وقد وجدت أبا القاسم السهيلي - وحده من بين معاصريه، ومن قبلهم، وحتى من تلا عصره بقرون - يذكر في التنوين ملاحظات لم يسبقها إليها غيره، فيما أعلم. وأنكر على النحاة ما قالوه في موانع الصرف، ونقض علل المنع التسع المشهورة، واصفاً صنيع النحاة في هذا الباب بالتحكم والتعسف.

أكَدَ السهيلي - غير مرة - أن التنوين يلحق للدلالة على انفصال اللفظ عما بعده، فقال: ((التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل. فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده. ولذلك يكثر في النكرات؛ لف्रط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضف احتاجت إلى التنوين؛ تنبيها على أنها غير مضافة. ولا تكاد المعرف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام؛ لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص. وما لا يتصور فيه بالإضافة بحال - كالمضمر والمبهم - لا ينون بحال. وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام. وهذه علة عدمه في الوقف؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض))<sup>١</sup>.

ولا يعتقد السهيلي أن لا سبب للتنوين غير إرادة الانفصال، فيعدم وجبه مع إرادة الاتصال واحتياج اللفظ إلى ما بعده، راح السهيلي<sup>١</sup> ينقض دعوى النحوين أن الممنوع من الصرف قد امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل، إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وهكذا. وأكد أن ما قالوه لا يطرد ولا ينعكس، فإن من الأسماء ما يضارع الفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة، ويدخله مع ذلك الخفض والتنوين نحو ضارب. وقد اجتمع في نحو (مسلمة) الوصف والتأنيث، وهو مع ذلك منصرف. وقد اجتمع في نحو (السفسيير) و(البدار) العجمة والزيادة على الثلاثة وهو منصرف. وتنتقض علة كون الجمع فرعاً للإفراد بصرف نحو: كرام، وغيره، وأمجاد، مع أنه اجتمع فيها الوصف والتأنيث. وقد مُنع (قابوس) من الصرف في الشعر وليس فيه إلا التعريف؛ لأنه عربي.

وتناول أيضاً قولهم: التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل. ففي ذلك المناقضة؛ لأنهم يقولون: إذا دخل الألف واللام على ما لا ينصرف، أو أضفته، زال شبه الفعل عنه. وهذا نوعان من التعريف، فالعلمية أخرى أن تباعده من شبه الفعل؛ إذ الألف واللام قد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر، والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان، وأما العلمية فمستحيلة في الأفعال. ثم قال: ((فليت شعرى أئي أقرب إلى الفعل: أمكرم ومستخرج الذي هو في معنى (يكرم، ويستخرج) أم فرعون وقارون وإسماعيل، ونحوها من الأسماء؟ هل هذا إلا بُهْت وباطلٌ بُهْت؟)).

ثم ينكر شبهة تعلق بها النحاة في توسيع ما تقدم، وهي أن الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعل من الخفض والتنوين. فيثبت أن الثقل لا يخلو من أن يكون حسياً يدرك بالحواس، أو عقلياً يدرك بالقلب. فإن أريد الأول فإن (فرزدق، وشمردل، ومسحننك، وحلكون، واشهيباب) أثقل على اللسان وعلى السمع من (زينب، وسعاد، وحسناً). وإن أريد الثاني فإن (هم، وسخط، وبلاء، وجذام، وبرص) أثقل على النفس من (حسناً، وكحلاً، وألمى، وأعس)،

<sup>١</sup> انظر أمالى السهيلي ١٩ - ٣٩.

وَثَغْرُ أَشْنَبْ، وَمَقْلَةْ بَحْلَاءْ، وَشَجَرَةْ فَنَوَاءْ، وَرَوْضَةْ غَنَاءْ)، وَدَرْدِبِيسْ فِي الشَّقْلِ وَالْقَبْحِ لِفَظَا وَمَعْنَى لِيْسْ كَزَرِينْبِ مَثَلاً.

ويذكر ما يدل على مجرد التحكم في هذا الباب جعلهم التعريف فرعًا، ولم يجعلوا المصغر فرعاً للمكابر، ولا المعتل فرعاً للصحيح، ولا المزيد فرعاً للمجرد. ومنه قصر العلل على اثنين فصاعداً. ومنه حكمهم بشبه الفعل علة لمنع الخفض والتنوين، فهلا منع غيرها مما هو مننوع في الأفعال، كالثنية والجمع والتعريف والإضافة؟ ومنه جعلهم بعض العلل قائمة مقام اثنين، من غير بينة واضحة.

وبعد أن نقض أقوال القدماء في علل منع الصرف جملة وتفصيلاً، وأن التنوين ليس إلا علامقة للانفصال، استدل على ذلك بما سمي عندهم بتنوين العوض في نحو (يُوْمَئِذٍ، وَحِينَئِذٍ). وذلك أنهما نوّنوا لما أرادوا فصل (إذ) عن الجملة، وتركتوا التنوين في: إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ. قال: ((وليس في الدنيا اسم أقلّ تمكننا من (إذ)، ولاأشبه منها بالحرف، نعم وقد تكون حرفاً محضاً بمعنى (أن)). واستدل أيضاً بتنوين الترجم على إرادة الفصل بين شطوط الأبيات في الإنشار.

هذا ولم يكتف السهيلي ببيان دلالة التنوين ونقض علل المنع من الصرف، بل راح في ضوء ما أثبتت يوجّه حذف التنوين فيما قيل: إنه مننوع من الصرف. ولم يفتته أن يبين سر عدم خفض ما منع من التنوين. أما ما قيل بعدم تنوينه لامتناع صرفه لعلة أو علتين مما ذكر، فهو الآتي:

## ١ - في الأعلام المذكورة

ذهب السهيلي إلى أن حكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعرف في الاستغناء عن التنوين؛ لأنّه لا يخشى على المخاطب أن يتوجه أن العلم مضاد إلى ما بعده، بخلاف النكرات. فللأصل في الأعلام ألا تنون، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته. وإن جاء علم منون فلعلة ما. على أن الشعراء كثيراً ما يتربّون صرف العلم، كانت فيه تلك العلة أو لم تكن<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> راجع فيما مضى من هذا البحث مسألة صرف الأعلام في الشعر ص ١١٤.

وعلة صرف ما صرف من الأعلام أنه لم يصرف إلا ما كان قبل النقل منونا، نحو أسد ونمر وسام وغام وعامر، يتراكتونه على أصله منونا؛ لأنهم – وإن نقلوه عما وضع له – في أنفسهم التفاتات لتك المعاني. ولذلك لم يصرف المرتجل، والأعجمي، والمعدول، وأكثر المنقول مما لا ينون نحو يزيد ويشرب وأحمر وأبيض. ولذلك أيضاً تصرف نحو عامر وزافر وقائم، فإذا قلت: عمر وزفر، لم تصرفه؛ لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء.

## ٢ - في المذكر المسمى بمؤنث

وذلك نحو حمزة وطلحة، وإن كان منقولاً مما ينون. فالسبب في عدم تنويته أن تاء التأنيث في (حمزة) حرف جاء معنى كالتاء في (قرة) التي دلت على الفرق بين الواحد والجمع، فإن سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى ولم يلتفت إلى ذلك الفرق، فصار الاسم في حال العلمية كعمر الذي عدّت فيه بنية عامر، وغير عن وزنه. لأن (حمزة) و (طلحة) و نحوهما لم يبق على حاله؛ لأن التاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم. وقد فارق الاسم بعد التسمية به حال التأنيث الذي كان عليها إلى حال أخرى هي حال التذكير.

## ٣ - في الأعلام المؤنثة

ترك صرف نحو فاطمة وعائشة، وإن كان منقولاً عن منصرف. والعلة في ذلك أن التاء هنا بعد النقل يختلف حكمها عن التاء فيما نقلت عنه؛ لأن المعنى الذي كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية، وتأنيث المرأة إنما هو لذاها، لا للعلامة التي في اسمها.

وقال أيضاً: ((على أن في الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين، وهي قولهم: حذام ورقاش). وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أهnen محبوبات، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى. ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء، كأن المتalking يريد إضافتها إلى نفسه)). ثم أطال في الاحتجاج لذلك.

## ٤ - في العدد المعدول

وذلك نحو ثلث ورُباع. فلا معنى لتنوينه؛ لأنَّه لا يتوهُمُ إضافته.

## ٥ - في المزيد بالألف والنون

أنكر السهيلي تعليل النهاة لعدم صرفه بعصارعة باب حمراء وصفراء. وإنما ترك تنوين هذا النوع من الكلمات لشبهه بالثنى من جهة اللفظ بزيادة الألف والنون، ومن جهة المعنى؛ لأنك تقول: غاضب وعاطش، فإذا تضاعف الغضب والعطش قلت: غضبان وعطشان، كما تقول في زيد وزيد: زيدان. فكما لا تقول: زيدان، بل تقول: زيدان، لا تقول: غضبان؛ لمشابهته بالثنى. يدل على ذلك منع تاء التأنيث منه فلا تقول: غضبانه، ولا يجمع ولا يصغر، فكما منع دخول عالمة التأنيث منع من دخول عالمة الانفصال، وهو التنوين، ومنع من الجمع والتصغير الذي كلَّن ينبغي له لولا المضارعة. أما إذا كان مضموم الأول أو مكسورها - نحو ثعبان وسِرْحان - كانت مضارعته للواحد الذي آخره ألف بعدها حرف أولى، نحو فُسْطاط وقرطاس.

## ٦ - في صيغة منتهي الجموع

وقد حمل السهيلي عدم تنوينه على المشابهة بالجمع السالم التي لا تنوون نونه. وحمله على الجمع عنده أولى من الحمل على الواحد. إلا أن يدخل عليه تاء التأنيث فحمله على الواحد أولى. ومع ذلك قد صرفه كثير من العرب. وقد جاء في القرآن مصروفا وغير مصروف.

## ٧ - في العلم المركب

وهذا مما لا يحتاج فيه إلى التنوين؛ للاستغناء عنه، فقلما يضاف اسم مركب، فيقال: بعلبك زيد.

هذا ملخص ما خرج عليه أبو القاسم ما ترك تنوينه مما سمي بالمنوع من الصرف. أما عدم الجمع بين منع التنوين والخض فقد علله بأنه متى عدم التنوين في شيء من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخض فيه؛ لئلا يتواهم أنه مضاد إلى ضمير المتكلم، لو قلت: مررت بأحمر، ولا سيما أن أكثرهم يكتفي بالكسرة عن الياء، وهو في القرآن كثير.

والسهيلي بذهابه إلى ما ذهب إليه يرى أنه علل للمجيء بالتنوين ولتركه فيما ترك فيه بما يقبل في الذوق والعقل، وبما يوائم طبيعة اللغة. ويرى أن علل الأقدمين علل خيالية، هي إلى المذيان أقرب منها إلى الواقع. وحمل على النحوة، فقال: ((يا سبحان الله! كيف استجذروا أن يخبروا عن أمّة من الأمم تطاولت أزمانها، واتسعت بلدانها، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها... ثم لو كوشف منهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمراض...)).<sup>١</sup>

ولم يحظ ما قاله السهيلي بعناية من أتى بعده. فلم أحد من الخالفين من انتفع بما قال، أو سار على طريقه الذي رسم، إلا ما جاء عند المحدثين.

أما المحدثون فقد أثems عدد منهم بإبداء النقود واللاحظات على علل الأقدمين في باب المنوع من الصرف. أوجزُهُنا أهم ما ذكروه في هذا الشأن:

١ - أجمع أغلب المحدثين على تعسف ما علل به النحوة منع صرف غير المنصرف، وعدم الدليل القاطع على ثبوت هذه العلل، ومشابهة الفعل مشابهة توجب عند ورود العلتين أو العلة القائمة مقام علتين عدم صرف الاسم. وكلامهم في إثبات التعسف والت محل لا يبعد عما يفهم من كلام السهيلي السالف.

٢ - نادى أكثر المحدثين بالابتعاد عن التعليل، بل الأولى أن نقول: هكذا نطقت العرب ما نطقته منونا، وهكذا جاء غير المنون. بحجة أن البحث عن علة شيء هو ادعاء للدخول في عقول

<sup>١</sup> انظر أمالى السهيلي ٢٤.

المتكلمين وتفسير ما دار في أذهانهم بمحض التوقع والتوهم. وهذا من الفلسفة والسفسطة التي لا ينتفع بها في التحليل اللغوي<sup>١</sup>.

٣ - تأثر بعض المحدثين بما قاله السهيلي في أكثر الذي ذهب إليه في تعليل ترك صرف ما ترك صرفة. ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى، حيث وافق السهيلي - من غير إشارة إلى ذلك - في لمح أصل ما نقلت عنه الأعلام، مصروفة وغير مصروفة، وفي القول: إنه لو كان سبب الصرف مشاهدة الفعل لصرف اسم الفاعل والمفعول، وفي أن بعض صيغ منتهى الجموع وردت مصروفة، وفي أن الأصل في المعرف عدم الصرف. غير أنه يصل من الأمور السابقة ومن غيرها مما أضافه إلى نتيجة أخرى غير التي وصل إليها السهيلي، وهي أن التنوين عنده لا يكون إلا في النكرة، فإذاً هو علم التنكير. لكن الجدير بالذكر أن إبراهيم مصطفى راح يجزم بأن لا معنى للتنوين غير إفادته التنكير. وجاء في هذا الباب بقاعدة في تنوين العلم (على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا، وهي: الأصل في العلم ألا ينون. ولذلك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه)<sup>٢</sup>. وراح يبذل الجهد لدعمها وتأييدها. ومن الأدلة ما يأتي:

أ - أن العلم إذا عين تمام التعين، وامتنع عن أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه، مثل: علي بن أبي طالب.

ب - أنه كما يدخل التنوين في المبني للدلالة على تنكيره - وهو ما سمى تنوينه القدماء تنوين التنكير - قد يدخل التنوين في المعرفة للإشارة إلى العموم وعدم التعين، كما تقول: جاءني زيد وزيد آخر. والعرب قد أحسوا بعموم بعض الأعلام في بعض التراكيب فأدخلوا عليها الألف واللام وأضافوها؛ إشارة إلى عمومها، وقبلت التنوين للعموم المذكور.

<sup>١</sup> انظر النحو الرافي لعباس حسن ٣٤/١، المنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ص ٢٥٩ فما بعدها.

<sup>٢</sup> إحياء النحو ١٧٩.

ج - لم يوافق النحاة في جعل التأنيث سبباً للمنع، بل رأى أن الأكثراً في الأعلام المؤنثة أن تكون أسماء بـلـدان، وفيها الصرف وعدمه، وقول النحاة: إنك إذا أردت البقعة لم تصرف، وإذا أردت المكان صرفت، تكلف يدل على ورود الوجهين: التنوين وعدمه.

د - ما قيل: إنه من نوع للوصف والعدل، ذهب ببعضه إلى إرادة المعرفة كـجـمـع، وببعضه إلى القلة، وهي مـثنـي وـثـلـاثـ، على أن الفراء روى في نحوهما الصرف، ثم انتهى إلى أن حذف التنوين فيما يكون إذا قصد بهما إلى شيء من التعريف.

هـ - أثبتت أن (أفعـلـ) التفضـيلـ مع (منـ) يكون فيها شيء من التعـرـيفـ.

و - في المـتـهـيـ بـأـلـفـ التـأـنـيـثـ المـقـصـورـةـ قـرـرـ أـنـ تـرـكـ التـنـوـيـنـ فـيـ الـكـلـمـاتـ الـتـيـ تـنـتـهـيـ بـهـ قـصـدـ بـالـاحـفـاظـ بـعـلـامـةـ التـأـنـيـثـ<sup>١</sup>.

أما فيما عدا ذلك من أدلة فهي أدلة السهيلي، مسلوحة بـكـاـمـلـهـاـ منـ غـيـرـ نـسـبـةـ لـهـ؛ لأنـهـ فـيـماـ أـثـبـتـهـ السـهـيلـيـ فـيـ الـأـلـفـاتـ غـيـرـ المـنـوـنـةـ الـتـيـ نـقـلـتـ مـنـ أـصـلـ غـيـرـ مـنـونـ<sup>٢</sup>.

هـ - نسب بعض الباحثين إلى برجـشـترـاسـرـ القـولـ بـأنـ التـنـوـيـنـ عـلـامـةـ لـلـتـعـرـيفـ، عـلـىـ عـكـسـ ماـ قـالـ إـبـراهـيمـ مـصـطـفـيـ<sup>٣</sup>. وبالـرجـوعـ إـلـىـ مـاـ حـاضـرـاتـهـ وـجـدـتـ أـنـ يـثـبـتـ التـنـوـيـنـ عـلـمـاـ عـلـىـ التـنـكـيرـ، فـلـمـ يـخـالـفـ فـيـ ذـلـكـ. لكنـهـ قـالـ فـيـ أـثـنـاءـ كـلـامـهـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ: إـنـ التـنـوـيـنـ ((رـبـماـ كـانـ فـيـ الـأـصـلـ عـلـامـةـ لـلـتـعـرـيفـ)). وـقـالـ: إـنـ ((مـنـ مـمـكـنـ أـنـ يـكـوـنـ التـنـوـيـنـ قدـ كـانـ فـيـ الـأـصـلـ أـدـاـةـ لـلـتـعـرـيفـ، ثـمـ ضـعـفـ لـلـتـعـرـيفـ)). فـقـارـنـ مـقـامـهـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ، فـصـارـ التـنـوـيـنـ عـلـامـةـ لـلـتـنـكـيرـ)). ذـلـكـ لـأـنـهـ كـانـ بـصـدـ معـناـهـ الـعـرـفـ، فـقـامـ مـقـامـهـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ، فـصـارـ التـنـوـيـنـ عـلـامـةـ لـلـتـنـكـيرـ)). الـكـلـامـ عـلـىـ تـطـوـرـ بـعـضـ الـأـلـفـاتـ. ثـمـ قـالـ: ((وـلـوـ كـانـ التـنـوـيـنـ عـلـامـةـ لـلـتـنـكـيرـ فـيـ الـأـصـلـ لـكـانـ إـلـحـاقـهـ بـعـضـ الـأـعـلـامـ صـعـبـ الـفـهـمـ جـداـ<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> انظر إحياء النحو ١٧٤ - ١٩٢.

<sup>٢</sup> قارن ص ١٨٠ - ١٨٣ من إحياء النحو في مراعاة أصل ما نقل عنه العلم بما في الأمالي مما سبق ذكره.

<sup>٣</sup> انظر ظاهرة التنوين ٩٣ - ٩٤.

<sup>٤</sup> انظر التطور النحوي ١١٩ - ١٢٠ وانظر بـحـامـشـ صـ ١٢٠ تعـلـيقـ المـحـقـقـ.

٥ - ذهب الدكتور أحمد كشك إلى مذهب طريف، فيه من التأمل الصوتي أكثر مما فيه من النظر النحوي الذي صرف كثيراً من الأسائل عن تلمس الوظائف التي يؤديها التنوين في العبارة، فيؤتى به ضرورة لأدائها، ويترك إذا لم يوجد في العبارة ما يحتاج إلى أدائه به، أو يمنع منه مانع ما.

لقد نظر الباحث إلى جملة الإنجليزية التي تشتمل على كلمات أواخرها ساكنة، نحو:

Tell your teacher.

أو

Look at this picture.

في مقابل جملة عربية أواخر كلماها معربة منونة نحو:

رأى محمدٌ عليًّا رؤيَّةً واضحةً في المساءِ.

حيث السكتات السريعة الخفيفة الداخلية التي عبر عنها التنوين<sup>١</sup>. وأظن الباحث يقصد أن التنوين حقق وقوف صوتية ضرورية كان يحتاجها المتكلم؛ لأن العربية التزمت الحركة الإعرابية في أواخر الكلمات، فجاء التنوين بعد كل حركة ليتحقق للمتكلم تلك السكتات. ولذلك استغفت اللغات غير المعربة عن مثل ذلك. وآية ذلك أنك لو تصورت نطق العبارة السابقة بحركات الإعراب من غير تنوين لشُقْل ذلك عليك.

والباحث لم يصرح بما استنجدت أن كلامه يدل عليه، بل اتخذ العبارة المذكورة مدخلاً إلى الكلام في قيمة التنوين الصوتية، وما تؤديه نغمة النون في أبيات الشعر، ومن ذلك الترجم.

ثم ينتقل الباحث إلى تناول الأنواع التي قيل: إنها ممنوعة من الصرف، فيذهب إلى أن الامتناع عن التنوين فيها إنما هو امتناع عن إثبات بمقطع صوتي معين في آخرها. فالمانع هنا مانع مقطعي لا غير. ذلك أن المتكلمين جنحوا في صيغة مفاعيل إلى الابتعاد عن أن تكون مقاطع الكلمة على النحو الآتي:

ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص

والتزموا عند الوصل المقاطع الآتية:

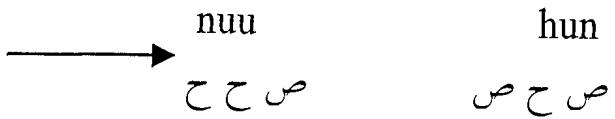
<sup>١</sup> انظر اللغة والكلام للدكتور أحد كشك ص ٥٠.

### ص ح / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

قال: ((والمنع من الصرف مقتضاه عدم الوصول بالمقطع الأخير وصلاً أن يكون متوسطاً مغلقاً، أي: على هيئة (ص ح ص))<sup>١</sup>).

ثم يسير الباحث في ملاحظة المقاطع التي تكون عليها الكلمات الممنوعة من الصرف، فيرى أن إباء الكلمة بحركة فيما منع، لا بالنون التي هي حرف صامت، يتحقق التاليف بين تلك الكلمات وما شاع من الكلمات الخفيفة التي يكثر استعمالها. ويبدو أنه عن الخفة والاستساغة. ويهمنا هنا الجزء الذي تكلم فيه الباحث في الأعجمي الساكن الوسط، نحو هود ونوح ولوط. حيث يقول:

((الكلمات: نوح ولوط وهود. وكلها مكون من مقطعين على نحو:)



وهي مساوية للكلمات مثل: عود، حوت، سود، جود). وقال فيها وفي نحو حُمْص المساوية للكلمات: فَرَض، وَعَقْل، وَعَزْم، وَنَحْوا: ((والملاحظ على هذه الكلمات المصروفة اعتمادها على مقطعين متسطيين من نوع المغلق (ص ح ص) والمفتوح (ص ح ح). وبعض هذه الكلمات استقل بالمقطعين، وبعضها الآخر احتمل معها مقطعاً قصيراً أو مقطعين)).<sup>٢</sup>

ولا يخرج ما طرّه الباحث عن الاستخفاف وإيلف الصيغة. وكأنه يدلّ على قول الأقدمين: إن الأعجمي الثلاثي، ولا سيما ساكن الوسط، قد خرج عن مبني الكلام الأعجمي إلى اللفظ العربي، فصار كالعربي، فصرف. ويفهم من كلام الباحث غرابة نحو (نوحُ وهودُ ولوطُ ) من غير صرف؛ لأنَّه لم يعهد نحو (عودُ، وحوتُ ) من الكلام العربي. فإذاً ينبغي ألا يكون في المؤنث إلا (هنَّد، ودَعَد) بالصرف، وهو رأي بعض الأقدمين أيضاً.

وبعد، فإنَّ فيما سبق بعض الإطالة التي لم يكن لي بد منها؛ لأنَّ نظرت في قضية التنوين والصرف ومنعه فلم أر من وفّاها حقها من البحث. ثم إنَّ نظرت في مسائل التنوين والصرف في

<sup>١</sup> السابق .٥٧.

<sup>٢</sup> السابق .٨٥.

<sup>٣</sup> انظر الارشاد ٤٤٠/١.

هذا البحث فلم يكن ليفصل فيها ما لم يورد تصور الأئمة قديماً وحديثاً في هذه المسائل، ليكون الترجيح مبنياً على وضوح، وحالياً من الغموض. والآن آن لـي أن أخلص إلى القول المختار في هذه المسائل في ضوء ما مضى. واختصاراً وإيجازاً أورد الرأي فيما مضى في جملة ملاحظات، هي:

١ - ما ذكره السهيلي من أن التنوين علامة الانفصال صحيح. لكن ذلك ليس كل ما يدل عليه التنوين. وكذلك ما قاله إبراهيم مصطفى من أنه علم التنكير. ذلك أن التنوين لاصقة بجأت إليها اللغة لتدل بها على معنى معين أحياناً، لكن ذلك لا يمنع أن تلجمأ إليها اللغة أيضاً لتدل على معنى آخر. وقد تجتمع الدلالتان معاً في لفظ واحد، كما قد يؤتى باللاصقة في موضع لتدل على أحدهما في لفظ، وعلى آخر في لفظ آخر.

إن عبارات اللغة تتالف من حمل، والحمل تتالف من كلمات، والكلمات تتالف من أصوات مفردة، بعض هذه الأصوات تكون بنية الكلمة ويفهم بمجموعها معنى الكلمة المعجمي. وبعض أصواتها الأخرى لا تدل على معنى معجمي البة، بل زيدت على الكلمة دوالاً على معانٍ إضافية توضح نسبة تلك الكلمة إلى غيرها من الكلمات في الجملة، وتوضح علاقتها بغيرها. الأولى هي ما اصطلاح المحدثون على تسميته بـ(السيمانتيك) والأخرى (المورفيك)<sup>١</sup>. فجملة مثل:

**وَقَعَ عُصْفُورٌ عَلَى الشَّجَرَةِ**

يقال في الواو والكاف والعين من (وَقَعَ): إنها سيمانتيك؛ لأنها تدل بمجموعها على الواقع. ويقال في فتحاتها: إنها دوال على أن الكلمة ماضٍ، فال فعل قد وقع في الزمن الماضي، فهي (مورفيك). ويقال في (عصفور): إن حروف الكلمة (سيمانتيك) تدل على الطائر المعروف. أما الضمة فإنها مورفيم يدل على أنه الفاعل الذي وقع منه الواقع. وأما النون الساكنة فإنها مورفيم يدل على أن الذي وقع عصفور واحد، لا عصافير كثيرة، فهي علم على الوحدة ومورفيم دال على أنها. وكذلك دلت النون الساكنة على أنه عصفورٌ نكرةٌ غير معروفٍ، فهي علم التنكير ومورفيم له. ودل كذلك التنوين على أن العصفور منفصل عن غيره غير مضاف إلى أحد، فهو

<sup>١</sup> انظر دراسات في فقه اللغة للأنطاكي ٢٢٩ فما بعدها. هذا وقد يطلق بعضهم على المصطلح الأول اسم: (دواں الماهية)، وعلى الأخير: (دواں النسبة). انظر اللغة لفندريس ص ١٠٥.

ليس عصفوراً زيداً أو عمرو، فهو عَلَم على انفصال الكلمة واستقلالها عن الإضافة أو غيرها. وكذلك هو مورفيم للدلالة على أن الكلمة معربة ليست مبنية.

فإذن لا يستقيم قصر دلالة التنوين على شيء ما بعينه. اللهم إلا أن يقال: إن إرادة انفصال الكلمة مما بعدها وإرادة التكير بما أشيع الدلالات على مانون، وهو كلام صحيح مستقيم. ولذلك يصح عندي الحمل على هذين المعنين لكل مانون، على معنى أن الذي استقر في ذهن المتكلم هاتان الدلالتان، فحاول لذلك إلصاقها بكل ما يشعر فيه بالانفصال أو التكير – على أن الانفصال والتكير متلازمان، كما هو واضح – فقيل بما في غالب الأحوال.

٢ - الترم والغالي من الظواهر الصوتية في لهجات العرب في حال الإنشاد، لا شأن لها بمسائل التنوين. والغالي لا يعد قسماً من الترم. إلا إذا أريد أن كلاهما جاء في آخر الأبيات للتغني، لقبول النون أن يعني بها بعض الاستطالة في الغنة. فيصير معنى كلمة الترم التغني، ويصبح المعنى أنه يتغنى في بعض لهجات العرب بطريقين: بعضهم يبدل حرف الإطلاق نوناً، وهؤلاء أو غيرهم يزيد بعد القوافي المقيدة نوناً. فيصير الخلاف في هذه المسألة لفظياً لا غير.

٣ - لا وجود لتنوين المقابلة، ولا يمكن حمل لفظ المقابلة إلا على أنه وصف لمشابهة بين أواخر الكلمات لا غير. أما أن المتكلم نوى أن يجعل هذا التنوين في مقابل تلك النسوان فمحض خيال. قال الدكتور عوض جهاوي: ((لماذا نوسط جمع المذكر السالم هنا، فلا نقول: بأن التنوين في جمع المؤنث السالم لمقابلة التنوين المفرد؟)).<sup>١</sup>

٤ - مع أن التنوين يؤتى به لمعان كما سبق، ومع أن أوضح المعان وأشياعها معنياً التكير وانفصال اللفظ عن بعضه، بحيث يصح للدارس أن يتلمس في أحياناً كثيرة استشعار المتكلم مثل ذينك المعنين فيما نون أو ترك تنوينه، لا يمتنع أحياناً القول بغير ذلك مما ليس له صلة بالمعانى التي يأتي لأجلها التنوين، أو يعدم للدلالة على ضدتها. ومن ذلك الاستخفاف في بعض الصيغ. فيمكن

<sup>١</sup> ظاهرة التنوين ص ٩٦.

أن نقول في الصيغ الطويلة نحو صيغتي منتهى الجموع<sup>١</sup>، والمزيد بالألف والنون<sup>٢</sup>، والأعجمي الزائد: إن حذف التنوين لما في ذلك من زيادة وطول. ولذلك جبر ما كان على ثلاثة من الأعجمي المؤنث بالتنوين ليعتدل في اللغة عدد حروف الكلمات؛ لأغراض قد تتعلق بمقاطع العبارات وحر كاها وسكناتها. ويمكن تعليم ذلك بإلف صيغ معينة من الصيغ، بحيث يزداد على ما نقص منها ويحذف التنوين منها إذا لحظ أنه يطيلها. ومن ذلك تشبيه كلمة بأخرى شائعة، فإن نحو يشكر ويزيد وأحمد وأحمر يمكن تعليم ترك تنوينه بتتشبيه ما ورد من ذلك من الأفعال، ليس لثقل الصيغة بشبه الفعل، وليس على ما قاله السهيلي، وهو ملاحظة عدم تنوين ما نقل عن الاسم، بل على إلف الصيغة، وعلى المشاكلة والنفور من كثرة اختلاف صيغ الألفاظ، أو على التوهم<sup>٣</sup>. ومع ذلك كله يبقى من الكلمات ما يصعب الوصول إلى علة حقيقة قاطعة في صرفه أو منعه، شأنه شأن اللغة في كثرة شدوذها. وربما توصل إلى علة شيء من ذلك بالوقوف على سير الألفاظ في تطورها عبر الأزمان، وأكثر ذلك عزيز لا يسهل الوصول إلى حقيقته.

٥ - ما أثبته جمهور النحاة في علل المنع من الصرف - مع أن أكثره تكلف وتعسف لا مسوغ له - فيه من النظر اللغوي الصحيح ما لا ينكر. وإن قولهم بشبه الفعل والثقل في منع الصرف له وجه حسن يحمل عليه. وذلك إثباتهم الثقل مانعا الصرف، وهو نظر وجيه. لكن التكليف فيما حبکوه من انعقاد العلتين الفرعيتين واضح. ويبقى لتحرير منع الأعجمي الثلاثي على شبهه بالعربي وجاهته أيضا، لكن العدل مثلاً عندي مما لا وجه له، بل هو من قبيل التخييل والأوهام، وهكذا. فهم خلطوا قليلاً من النظر الصحيح بكثير من التمحل والتعسف في هذا البلاطب خاصة.

٦ - لا أوفق من نادى من المحدثين إلى ترك الخوض في علل منع الصرف أو غير ذلك من العلل النحوية بحجة أن ذلك مما لا جدوى له في الدراسة اللغوية. لأنني أرى محاولات النحاة

<sup>١</sup> جعل بعض النحاة طول الكلمة سبباً من أسباب منع الصرف، كما في المسمى بسراويل ونحوه. انظر المقتضى ٤٠٤/٢، الإرشاد في علم الإعراب ٤٠٤.

<sup>٢</sup> مما أرى أنه علة قوية لمنع صرف أكثر الألفاظ المنتهية بالألف ونون نحو (عثمان) و (حسان) كراهة الجمع بين نونين متتاليتين. فهي كما ترى علة صوتية، لا علاقة لها بما ذكر النحاة في ترك صرف هذا النوع من الكلمات.

<sup>٣</sup> انظر مبحث التوهم فيما سبق من هذا البحث ص ٤٥.

الوقوف على ما استقر في نفوس المتكلمين وسبق إلى أذهانهم — لا مجرد وصف النماذج اللغوية — من صميم عمل النحوي. بل سبق في موضع ذلك من البحث أنه من غير ذلك لا يمكن الوصول إلى الحكم القياسي في المسائل بحسب أصل الوضع ومعرفة ما خرج من ذلك في الاستعمال لعلة ما. والاقتصر على وصف المسموع كثيره وقليله لا يبين عن طريق مجيء ذلك القليل وسبيل خروجه عن الكثير. ولكن ينبغي على كل حال الاقتصر على الحد المقبول من العلل، بحيث لا يقال إلا بما يستساغ — عقلاً وطبعاً — أن المتكلم نفسه استقر في ذهنه وسبق إلى عقله تصوّره. وهذا مشابه عندي للحد المقبول من تقدير المذوق ونحوه، لأن كلا الأمرين مما أضمره متكلمو اللغة في نفوسهم. أما إذا بلغ التحليل اللغوي إلى حد ما لا يعقل أنه جال بخاطر أحد من أصحاب اللغة فعند ذلك لا ينبغي التسلیم به ب مجرد أن القدماء أجمعوا عليه.

## ٢ - الإبدال

\* ألا

\* أمليت

\* لعن

(١)

قال الزمخشري في إبدال الهمزة من الماء: ((وإبدالها من الماء في (ماء، وأمواء). قال:  
 ما صحة رأد الضحى أفياؤها  
 وبلدة قالصة أمواؤها  
 وفي (أَلْ فعلت؟) و (أَلَا فعلت) )<sup>١</sup> .

فقال ابن يعيش: ((وروى أبو عبيدة أن العرب تقول: أَلْ فعلت؟ يريدون: هَلْ فعلت؟ وإنما  
 قضي على الهمزة هنا بأنها بدل من الماء لأجل غلبة استعمال (هل) في الاستفهام وقلة الهمزة؛  
 فكانت الهمزة أصلًا لذلك.

فأما قولهم: (أَلَا فعلت) في معنٍ: هَلْ فعلت، فقد قيل: إن الهمزة فيه بدل من الماء، والأصل:  
 هلا. والحق أنهما لغتان؛ لأن استعمالهما في هذا المعنى واحد من غير غلبة لإحداهما على الأخرى  
 فلم تكن الماء أصلًا بأولى من العكس)<sup>٢</sup>. اهـ.

(٢)

قال الزمخشري في إبدال الياء: ((ومن أحد حرف التضييف في قولهم: أُمليت، وقصيت  
 أظفاري، ولا وربيك لا أفعل...))<sup>٣</sup> .

فقال ابن يعيش في شرح ذلك: ((قد أبدلت الياء من حروف صالحة العدة على سبيل  
 الشذوذ، ولا يقاس عليه... من ذلك قولهم: (أُمليت الكتاب)، قال الله تعالى ﴿فَهِيَ تَمَلِّي عَلَيْهِ  
 بَكْرَةً وَأَصِيلًا﴾<sup>٤</sup>، والأصل: أُمللت، وقال الله تعالى ﴿وَلِيَمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَق﴾<sup>٥</sup> . والوجه أنهما

<sup>١</sup> المفصل ٤٣٠ - ٤٣١.<sup>٢</sup> شرح المفصل ١٥/١٠ - ١٦.<sup>٣</sup> المفصل ٤٣٢.<sup>٤</sup> الآية ٥ من سورة الفرقان.<sup>٥</sup> الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

لغتان؛ لأن تصرفهما واحد، تقول: أملى الكتاب يملئ إملاء، وأملأه يملأ إملالاً. فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً بأولى من العكس)<sup>١</sup>. اهـ.

(٣)

قال الزمخشري: ((والنون أبدلت من الواو واللام في صناعي وهراني، ولعنة معنى لعل)).<sup>٢</sup>

فقال ابن يعيش في (لعنة) و (لعل) خاصة: ((وارى أهما لغتان؛ لقلة التصرف في الحروف)).<sup>٣</sup>

وفي هذه المسائل الثلاث من وجوه المشابهة ما لا يخفى. فواضح أن لدى ابن يعيش فهما مخصوصاً لمصطلح (الإبدال)، يتنافى بمحضه القول به في لفظ مع ما يثبت أن أحد الوجهين في اللفظ لغة بعض العرب والوجه الآخر لغة بعضهم الآخر. فاللفظ إما أن يكون فيه الوجهان لغتين، وإما أن يكون في أحد الوجهين حرف مبدل من حرف في الوجه الآخر. فلا يجتمعان، أي: لا يقال مثلاً: إن الحرف قد أبدل من الحرف في لغة قوم ولم يبدل منه شيء في لغة آخرين.

وواضح أيضاً أنه يضع قانوناً يعرف به الحكم في اللفظ الوارد بوجهين، وهو أنه إذا تساوى الوجهان في ورود جميع التصرفات منه فهما لغتان، وإن نقص أحدهما في التصرف عن الآخر عد ناقص التصرف فرعاً وعد كامل التصرف أصلاً له. أما ما لا يتصرف - كالحرف - فالمعتد به فيه غلبة استعمال أحد الوجهين على الآخر. فهما إذن شيئاً: التصرف وعموم الاستعمال.

وعلى هذا لا بد من اعتبار أصل وفرع فيما حصل فيه الإبدال، وفي مقابل ذلك لا أصلية ولا فرعية فيما كان لغةً ولم يحصل فيه الإبدال. وعلى هذا لا ينظر إلى كثرة إبدال الحرف من غيره أو قلته في إثبات الإبدال أو نفيه.

<sup>١</sup> شرح المفصل ١٠/٢٤.<sup>٢</sup> المفصل ٤٣٦.<sup>٣</sup> شرح المفصل ١٠/٣٦.

وعلى هذا لا بد من اعتبار أصل وفرع فيما حصل فيه الإبدال، وفي مقابل ذلك لا أصلية ولا فرعية فيما كان لغة ولم يحصل فيه الإبدال. وعلى هذا لا يُنظر إلى كثرة إبدال الحرف من غيره أو قلته في إثبات الإبدال أو نفيه.

فهل قول الزمخشري بالإبدال في هذه الأنواع الثلاثة التي مرت في المسائل يعني أنه يمنع أن تعد الوجوه المختلفة التي وردت فيها وفي أمثلها لغات متعددة لقبائل العرب؟ وهل يصح الجزم بأن الكلمات التي حصل فيها الإبدال فتعددت الوجوه فيها استعملت وجوهها المختلفة القبيلة الواحدة ذات اللهجة الواحدة، كما يفهمه كلام ابن يعيش؟ ومن أين أتى ابن يعيش بالتنافي بين عدد الوجهين في اللفظ مبدلاً أحد حروفيها من حرف آخر وعد الوجهين لغتين فلا إبدال، فهو شيء استقر عند اللغويين من سابقيه، أم هو أمر ابتدعه من عند نفسه؟ وما قيمة ثبوت نقص التصرف أو تماهه في عد الحرف مبدلاً أو غير مبدل؟ وما قيمة غلبة الاستعمال في ذلك؟ وما الفرق بين التصرف وغلبة الاستعمال؟ وكيف يصح استدلال ابن يعيش على إنكار البدل في (لعن) في معنى لعل بقلة التصرف في الحروف بإبدال أو غيره، ثم يستدل في الوقت نفسه بالغلبة على إثبات الإبدال في حرف آخر هو (أل) في معنى هل، مع أنهما جميا حرفاً؟ وما نصيب فصيح اللغات وأكثرها فصاحة وضعيفها وأكثرها ضعفاً، والمتساوية في الفصاحة أو في الشذوذ أو الندرة، من القوة في الجزم بالحكم على الوجوه المتعددة في اللفظ الواحد؟ أم أن ثبوت النقل عن إدحها يكفي لإثبات أنها لغة ونفي أن فيها إبدالاً؟

لا يخفى على المتابع أن دارسي العربية كافة منذ عهد المتقدمين منهم إلى عصور أواخرهـ يستعملون مصطلح (البدل) في جميع الوجوه التي تعني: حلول حرف مكان حرف مطلقاً. فواضح أنه ما غالب عليه الاستعمال اللغوي، وما لم يؤثر فيه النقل من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحـي كما أثرـ في غيرهـ، نحو الفاعل والمفعول والمصدر ونحو ذلكـ. وذلكـ أنه استعملـ في مواضع محددةـ استعملاـ اصطلاحـاـ هي الموضعـ التي ينـقلـسـ فيهاـ إـبـدـالـ الحـرـفـ منـ آـخـرـ،ـ كـإـبـدـالـ الـهـمـزـةـ منـ الـوـاـوـ وـمـنـ الـيـاءـ فيـ نـحـوـ سـمـاءـ وـبـنـاءـ إـبـدـالـاـ قـيـاسـيـاـ،ـ وـاستـعـمـلـ فيـ غـيرـ المـقـيسـ مـاـ حلـ فيـ الـحـرـفـ مـكـانـ غـيرـهـ مـطـلـقاـ.ـ وـلـكـنـ يـدـوـ أـنـ حلـولـ مـصـطـلـحـ (الـقـلـبـ)ـ فيـ مـكـانـ الـبـدـلـ الـقـيـاسـيـ صـرـفـ النـظـرـ عنـ اـسـتـعـمـالـ

البدل في المقياس؛ لتبقى دلالته واضحة في كل ما سمع فيه وجهان غير في أحدهما أحد الحروف الآخر، بحيث يؤتى في الخطاب بالوجهين، بخلاف ما حصل فيه القلب.

ولا يخفى أيضاً أن أغلب الوارد في كتب اللغة مما قيل: إن أحد حروفه مبدل منه حرف آخر، ليس إلا من قبيل اللغات. وهم يصرحون بهذا بلا استثناء، غير مستشعرين أدنى تنازع بين الحكم بأن حرفاً ما من الكلمة في لغة قد أبدل منه حرف آخر في لغة أخرى والحكم بأنهما لغتان. وهم في الغالب يعدون الحرف في اللفظ غير المشهور في اللغة الضعيفة غير المشهورة مبدلاً من نظيره في اللفظ المشهور في اللغة الفصيحة. وقد يطلقون القول بإبدال الحروف من بعضها، أي: على معنى أن لغة جاءت فيها الكلمة بحرف ما وجاءت في أخرى بحرف آخر من غير قصد إلى تفضيل حرف على حرف أو لغة على لغة، ومن غير اعتبار الأصل وفرع.

ولا يحتاج المرء إلى دليل على هذه الحقيقة؛ فأقوال أئمة اللغويين لا تختلف في شيء من هذا الذي تقدم. ومصنفاهم في الإبدال كلها إنما تحكي لغات العرب المختلفة. ونظرة إلى أحد معاجم اللغة فيما وردت فيه الوجوه المتعددة تبين أن ما قيل: إن فيه إبدالاً، إنما هو من اللغات. انظر مثلاً: الباب الذي عقده ابن سيده في مخصصه للإبدال، وحكى فيه أقوال أئمة اللغويين الأوائل، كالأسمعي وأبي عمرو وأبي عبيدة واللحياني وأبي عبيد وأبي زيد الانصاري وابن السكري وثعلب والفراء والكسائي وغيرهم، تحده يورد الوجوه في اللفظ الواحد الذي غير فيه حرف بحرف، وينص على أن ذلك من لغة قبيلة كذا وقبيلة كذا حيناً، وحينما يقول: قال بعضهم في الكلمة كذا وآخرون كذا. وينص حيناً على اللغة المشهورة ثم يورد ما جاء فيها من بدل عند قبائل العرب. وينص تارات على الأصل في بعضها، ويعني: الأشهر والأعرف<sup>١</sup>.

وقد عبر من لا يحصى عددهم من النحاة والصرفين أيضاً بلفظ (الإبدال) في الكلام على ما جاء في بعض اللغات مكان أحد حروفه حرف آخر. وستأتي أمثلة على ذلك من أقوالهم.

<sup>١</sup> انظر المخصص ٤/١٧٩ - ١٩٤ (باب البدل).

لكنني لحظت بتبع نصوصهم أنهم قد يلمسون أحياناً تعارضاً بين الحكم على ما جاء فيه الوجهان بأنه من الإبدال والحكم بأن ذلك من خلاف اللغات، ويستشعرون بينهما فرقاً. وقد استهل ابن سيده باب الإبدال ببيان الفرق الدقيق بين الإبدال والقلب، فقال: ((حد البدل: وضع الشيء مكان غيره. وحد القلب: تصييره على نقيض ما كان عليه ... والفرق بين البدل والقلب في الحروف أن القلب يجري على التقدير في حروف العلة ومتناهية بعضها البعض وشدة تقاربها، فكأن الحرف نفسه انقلب من صورة إلى صورة؛ إذا قلت: قام، والأصل: قوم، فكأنه لم يؤت بغیره بدلاً منه ولم يخرج عنه؛ لأن شدة المقاربة للنفس بمنزلة النفس. فهذا في حروف العلة. فأما في غيرها فيجري على البدل؛ لتبعاد ما بين الحرفين، فلم يجب أن يجري مجرى ما يتقارب التقارب الشديد، بل وجب فيما تقارب أن يقدر أنه لم يخرج من التغيير عنه، فلذلك أجري على طريقة القلب. فأما ما تبعد ففيقتضي الخروج عنه في التغيير. وهذه الفروق الدقيقة بين هذه المعاني لا تكاد تجد من يقف عليها، ويداكرك بها. فلا يوحشك ذلك منها، فإن من جهل شيئاً عاداه))<sup>١</sup>.

ثم يخلص ابن سيده إلى بيان ما به ينماز الإبدال من غيره، بأن بين أولاً حروف الإبدال، وهي ثلاثة عشر: ((ثانية من حروف الزيادة التي يجمعها قوله: (أليوم تنـاه) تسقط السين واللام من الحروف العشرة، وخمسة من غيرهن، وهي: الطاء والدال والجيم والصاد والزاي)). وراح ثانياً يضرب الأمثلة على الإبدال بما أبدأ طب الحفة فيه والنفور من الشقل إلى إبدال الحرف من مقاربته أو مناسبته، كإبدال تاء الافتعال دالاً أو طاء في (ازدجر، واصطبر) ونحو ذلك.

ولو اكتفى ابن سيده بذلك لكان قد وضع حدوداً فاصلة تميز البدل من اللغات تمييزاً واضحاً. لكنه أدخل في هذا الباب ما أخرجه في الحد وسماه القلب، بل أدخل فيه ما هو من قبيل اختلاف اللهجات، ونص كذلك على أنها لغات لقبائل معينة من قبائل العرب. فذكر قوله: علّج في علي وذكر قوله: فزد في فرت. وذكر قلب الواو ياء في قيل، وميزان ... إلخ.

ثم عقد باباً سماه (باب ما يجب مقولة بحرفين وليس بدلاً) بدأه بقوله: ((أما ما كان جارياً على مقاييس الإبدال التي أبنت فهو الذي يسمى بدلاً. وذلك كإبدال العين من الهمزة ... فأما ملـ

لم يتقارب مخرجاه البتة، فقيل على حرفين غير متقاربين، فلا يسمى بدلًا، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق)). ثم يذكر من ذلك ألفاظاً مما شرط أن يذكره في الباب، رواية عن أئمة اللغويين، من نحو: آدته، وأعديته ... ولأكني ولعلني ... والخبع لغة في الخبر ..)) ثم يقول: ((أبو عبيد: مهم ومحم، إبدال قياسي لا حاجة بنا إلى ذكره هنا)).<sup>١</sup>

فواضح أنه مع ما جهد أن يفصل بين البدل وغيره لم يستطع التخلص من التعبير عمما حل محله حرف مطلقاً بلفظ الإبدال، فاختلط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي الذي قصد.

وكذلك النحاة وأصحاب صناعة التصريف تجدهم ينصون على أن الحرف قد أبدل من الحرف في لغة ما، فيجمعون بين لفظي (بدل) و(لغة). قال السيرافي: ((وقد تبدل بعض العرب حروفًا من حروف، لا يجري ذلك بجرى الضرورة؛ لأن ذلك لغتهم، كإبدال بني تميم العين من المهمزة)).<sup>٢</sup> ويسمى أيضاً قول قبيلة بكر بن وائل: (منش يا امرأة) في: منك يا امرأة – وهو ما يسمى بكشكشة بكر – إبدالاً، وكذلك لغة من يبدل الياء جيماً في الوقف ونحو ذلك.<sup>٣</sup>

وعلى هذا سار عامة المصنفين من النحاة والصرفين في باب الإبدال؛ إذ لا تقاد تحد أحداً منهم يسمى المظاهر اللهجية إلا إبدالاً، نحو علجم في علي، وفقيمج في فقيمي<sup>٤</sup>، وأباب في عباب<sup>٥</sup>، وعن في أن ... إلخ<sup>٦</sup>.

إلا أن بعض النحاة قد حاول وضع بعض المصطلحات التي تفصل ما جاء بوجهين كالذى مر لأنه لغتا قبيلتين من غيره مما جاء فيه وجه واحد لأنه إبدال لازم، أو مما جاء فيه الوجهان جوازاً لأن الإبدال فيه جائز. ومن هؤلاء العكربى، حيث جعل الإبدال قسمين: مقيس، وغير

<sup>١</sup> انظر المخصص ٤/١٨٣-١٨٥.

<sup>٢</sup> شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المطبوع) ٢/١٩٣.

<sup>٣</sup> السابق ٢/١٩٤ فما بعدها.

<sup>٤</sup> انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٧٢، ٢/٨٩٣-٨٩٤، ١/٣٥٣.

<sup>٥</sup> انظر هامش محقق الممتع ١/٣٥٢.

<sup>٦</sup> انظر رصف المباني ٤٣٢.

مقيس. وجعل هذا الأخير ما هو واضح أنه من قبيل اللغات. أما الأول فجعل منه قسماً لازماً مطرداً ((وهو ما أبدل لعنة، فإنه لازم حيث وجدت العنة ما لم يمنع منه مانع، كإبدال الواو والياء ألفاً لتحركمها وافتتاح ما قبلهما. واللازم غير المطرد نحو إبدال الياء من الواو في (أعياد). وأما ما ليس بلازم ولا مطرد فهو الجائز، كإبدالهم الواو همزة في وشاح ووعاء)<sup>١</sup>). وهو كلام جيد في بيان الفرق بين الأنواع. غير أن هذا الأخير الذي ذكره نحو (إشاح) في وشاح، و(إعاء) في وعاء، ليس إلا من قبيل اللغات أيضاً.

وقد أورد ابن عصفور بياناً لكلام سيبويه يفهم منه أيضاً الفصل بين ما هو مظهر من المظاهر اللهجية لبعض القبائل، أو ما انفرد به قائل ما للثغة في لسانه، وما هو من إبدال الحروف بعضها من بعض. ويفهم منه أن ما هو من الإبدال تقضي الضرورة بدراسته؛ لأنه ملحوظ صوتي فيما يقرب الحروف من بعضها كإدغام، أما ما هو من اللهجات أو لعب في لسان الراوي فلا تعدو فائدته ذكره بنسبيته إلى أصحابه على سبيل التقرير. ذلك أن ابن عصفور عقد باباً لما لم يذكره سيبويه من حروف البدل، وهي: السين والصاد والزاي والعين والكاف والفاء والشين. قال: ((والسبب في أن لم يذكر سيبويه – رحمه الله – هذه الحروف السبعة في حروف البدل أنها تنقسم قسمين: قسم الإبدال فيه مراد به تقريب الحرف من غيره، فبابه أن يذكر في البدل الذي يكون بسبب الإدغام؛ لأنه يشبهه، وهو إبدال الصاد من السين إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف ... وقسم الإبدال فيه قليل جداً، أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره، وهو ما بقي من سبعة الأحرف. فاما الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جداً. وأما العين فإبدالها من الهمزة قليل، ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم، وكذلك إبدال الزاي من الصاد إنما تفعله كلب<sup>٢</sup>). واضح أنه يسمى نحو ما يفعله بنو تميم وكلب إبدالاً أيضاً، مع ما ذكر من الفرق قبلًا. أما ما حرف في الرواية للثغ اللسان فقد قال في بيت نصيبي:

فلو كنت ورداً لونه لعستني      ولكن ربى ساني بسواديا  
: إنه لم يبدل السين من الشين، بل كان له لثغ في الشين<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> اللباب ٢٨٥/٢.

<sup>٢</sup> المatum ٤١٥/١.

<sup>٣</sup> انظر المatum ٤١٠/١ وما بعدها.

وذهب ابن القبيصي، وهو من علماء التصريف، إلى مثل هذا الفصل بأوضح مما سبق؛ إذ صرَح بأنَّ ما يرد بوجهين ينطق العرب بكلِّيهما لا يعدُ من الإبدال في شيءٍ، بل هو من قبيل اللغات، قال: ((وقد يقع كل واحد من الحرفين موقع صاحبه ولا يكون بدلاً منه، بل يكون ذلك لغة فيه، كقولك: أتيته، وأتوته))<sup>١</sup>. وهذا البيان من ابن القبيصي يوجه النظر إلى وجوب تقييد ما ذاع في الدراسات اللغوية من إطلاق لفظ البدل على كل ما حل فيه محلَّ الحرف غيره. لأنَّ قول بعض العرب: أتيته، يدلُّ على أنَّ هذا الفعل عند هؤلاء القوم من الياء، وقول آخرين: أتوته، يدلُّ على أنه عندهم من الواو، فلا يستقيم أنْ يقول: إنَّ الياء أبدلت منها الواو؛ لأنَّه لا مدخل للإياء في لغة من نطق بالواو البتة<sup>٢</sup>.

وقد يبدو مما تقدم أنَّ ابن يعيش قد أراد لصطلاح (البدل) أن تكون دلالته واضحة في أنه مظهر صوتي يؤدي غرضاً من أغراض تقريب الأصوات وتيسير النطق بالصوت مع ما يألف معه من غيره، شأنه في ذلك شأن الإدغام وتسهيل الهمز وتسكين المتحرك وتحريك الساكن والإعلال بالقلب أو بالحذف أو بالنقل ونحو ذلك. وقد يبدو من نظر في كلام ابن يعيش أنه يرى أنَّ خلاف اللغات أمر آخر غير هذا؛ فلا ينبغي أن يجعل ما نطق في لغة بحرف وجاء في لغة أخرى بحرف آخر من قبيل إبدال أحدهما من الآخر، ولا أن يجعل أحد الوجهين أصلاً والآخر فرعاً، فليس أحدهما أولى من صاحبه بهذا الاعتبار. وقد يؤيد هذا الظن في مضمون كلام ابن يعيش ربطه قوله هذا بنفي الأصل والفرع فيما عد من قبيل اللغات، بخلاف ما يعد إبدالاً.

نعم لقد كنت أحسب أنَّ الأمر كذلك، حتى انكشف لي بتتبع النصوص أنَّ ما ذهب إليه ابن يعيش هنا ترداد لكلام ابن جني، لم يخرج عنه قيد أئمَّة. وهو مذهب أرى أنَّ ابن جني – وإن أصاب وأجاد في بعضه – قد جانبه الصواب في بعضه الآخر. ذلك أنَّ ابن جني جعل الحرف مبدلاً من آخر في بعض الألفاظ، وقضى على بعضها الآخر بأنَّ ذلك من قبيل تعدد اللغات فلا إبدال. وهو كلام مقبول. لكنه استدلَّ على أنَّ اللفظ ليس من قبيل اللغات بل مما أبدل فيه الحرف

<sup>١</sup> التتمة في التصريف ١٤٤.

<sup>٢</sup> انظر ما مضى ص ٥٤٣.

حرفا آخر بما تابعه عليه ابن يعيش، وهو شيئاً: تمام التصرف وعموم الاستعمال. ولو أنه قال: إنه تمام التصرف وعموم الاستعمال في لفظه يستدل على أن تلك اللفظة في تلك اللغة أصلاً ولغة الأخرى فرعاً، لكن شيئاً مقبولاً. لكنه جعل وجود أحد الدليلين أو كلاهما مثبتاً للإبدال، ونافياً أن يكون الوجهان لغتين؛ فيلزم من هذا أن يكون المبدل والمبدل منه كلاهما في اللهجة الواحدة.

أكَدَ ابن جِيَّنَ في مواضع كثيرة من كتبه أن التصرف والعموم في الاستعمال يجعلان للفظ مزية يكون بها أصلاً لصاحبِه. فإذا تساوى اللفظان في الأمرين فهما أصلان. وقال: ((وهذا عيار في جميع ما يرد عليك من هذا، فاعرفه وقسه تصب إن شاء الله))<sup>١</sup>. وعقد في الخصائص باباً في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، ذكر منه: هتنت السماء، وهلت، ودهج البعير ودهنج، ثم قال: ((فاما قوله: ما قام زيد بْلَ عمرو، وبَنْ عمرو، فاللون بدل من اللام؛ ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن)، والحكم على الأكثر لا على الأقل، هذا هو الظاهر من أمره. ولست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغة قائمة برأسها))<sup>٢</sup>.

ومذهب ابن جِيَّنَ المذكور باستلزماته أن يكون في اللهجة الواحدة وجهان في اللـفـظـ: مـبـدـلـ وـمـبـدـلـ مـنـهـ، يـسـيرـ مـعـ قـوـلـهـ: إـنـ الفـصـيـحـ قـدـ يـجـتـمـعـ فـيـ لـغـتـانـ فـصـاعـداـ، وـعـقـدـ لـذـلـكـ بـابـاـ فـيـ خـصـائـصـهـ<sup>٣</sup>، وـإـنـ كـانـ لـمـ يـسـعـهـ اـدـعـاءـ أـنـ الـوـجـوـهـ الـمـخـتـلـفـةـ لـلـأـلـفـاظـ يـكـثـرـ مـجـيـئـهـاـ فـيـ لـغـةـ الـوـاحـدـةـ، بلـ قـالـ فـيـ الـمـنـصـفـ: ((فـأـمـاـ قـوـلـ اللـهـ تـعـالـىـ لـلـأـوـاـءـ مـنـ كـانـ مـيـتـاـ فـأـحـيـيـنـاهـ))<sup>٤</sup> ثـمـ قـالـ فـيـ مـوـضـعـ آـخـرـ لـلـأـنـكـ مـيـتـ وـإـنـهـمـ مـيـتـونـ))<sup>٥</sup> فـلـاـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـذـيـ يـقـولـ: (مـيـتـ)ـ هـوـ الـذـيـ يـقـولـ: (مـيـتـ)ـ؛ لـأـنـ الـقـرـآنـ قـدـ جـاءـ بـلـغـاتـ مـخـتـلـفـةـ، وـإـنـ كـانـ كـلـهـاـ فـصـيـحـةـ))<sup>٦</sup>.

ولـأـوـاقـقـ بـحـالـٍ مـنـ يـدـعـيـ أـنـ الـلـغـةـ الـوـاحـدـةـ تـجـمـعـ بـيـنـ وـجـهـيـنـ فـيـ الـلـفـظـ مـبـدـلـ فـيـ أـحـدـهـاـ الحـرـفـ مـنـ غـيـرـهـ فـيـ الـآـخـرـ. وـإـذـاـ صـحـ الـاسـتـدـلـالـ بـتـامـ التـصـرـفـ أـوـ عـمـومـ الـاسـتـعـمالـ فـيـ لـفـظـيـنـ عـلـىـ

<sup>١</sup> سر صناعة الإعراب ١/٩٠-٢١١، ١/٨٣-١٨٤، ٢/٧١-٧٢، ٤١/٢. وانظر مقدمة سر الصناعة لحسن هنداوي ١/٣٦.

<sup>٢</sup> الخصائص ٢/٨٤-٨٦. وانظر بقية الباب.

<sup>٣</sup> انظر الخصائص ١/٣٧١ فما بعدها.

<sup>٤</sup> المنصف ٢/١٧.

أن أحدهما ليس مقلوباً عن الآخر نحو جبد وجذب، وهو ما استدل به سيبويه<sup>١</sup> وابن جيني<sup>٢</sup>. وإذا صح الاستدلال بذلك أيضاً على أن نحو سبطر ليس مزيناً من سبط كما قال ابن جيني<sup>٣</sup>. وإذا صح ذلك أيضاً في الاعتداد بأن تام التصرف أو كثير التصرف أو كثير الاستعمال أصلاً لناقص التصرف وقليل الاستعمال، وإذا صح الاعتداد بأن ما وجد فيه هذا الدليل مبدل منه والآخر مبدل، فلا يصح عندي مطلقاً وضع وجود هذا الدليل لإثبات أن الوجهين ليسا لغتين. ثم إن اللغة الواحدة – وإن انتقل إلى السنة بعض أفرادها وجوه أخرى في اللفظ – لا يمكن القول بأن الوجهين ورداً في اللغة الواحدة، كما لا يمكن النظر إلى اللغظين على أن أحدهما حصل فيه إبدال من الآخر؛ لأنهما في الحقيقة لغتان. وعلى هذا يكون إطلاق وصف الأصلية والفرعية على اللغتين على معنى أن أحدهما أكثر شيوعاً، أو أكثر فصاحة، أو أكثر تصرفاً، ونحو ذلك.

على أن في المسألة أمراً لا ينبغي تجاهله، وهو أمر انتقال اللفظ من لهجة إلى لهجة. وهذا أمر مأثور؛ إذ من المسلم به أن تتأثر اللهجات بعضها ببعض فتتقارض الألفاظ بسبب احتلاط أصحاب اللهجات. وغير مستنكر أن يدل أصحاب لهجة حرفاً من حروف لفظ، إما لأنهم يستخونون الحرف المبدل، أو لأنهم أحضوا ما نقلوه لعاداتهم اللغوية في ألفاظ مشابهة، وإما لتوهم أن الذي فيه ما أبدلوه، ولا سيما فيما تقارب مخارجه أو صفاتاته. فحينئذ ينبغي أن يكون المراد بالأصل ما نقل عنه اللفظ، والمراد بالفرع بالفروع المنقول. لكن معرفة الأصل والفرع من هذا القبيل عزيزة؛ لعدم ضبط اللغويين والنحاة ما انتقل من اللهجات وما نقل إليها من الألفاظ. ويبقى الأمر ظنياً لا قطعياً، ويمكن أن يستأنس في الدلالة على الأصل والفرع بعض الدلائل والإشارات التي قد تشير إلى تمييز الأصل من الفرع، منها: الخفة والثقل؛ إذ يغلب على الظن أن الخفيف مبدل من الثقيل. ومنها كثرة إبدال الحرف من صاحبه، ونحو ذلك.

لقد نقل العلماء عن تميم العنونة، وعن بكر الكشكشة. فعلى هذا يمكن أن نقول: إن تميم أبدلت من همة (أن) العين، فقالت: (عن). ويمكن أن يقال: إن بكر أبدلت الكاف من (منك) يا

<sup>١</sup> انظر الكتاب ٤/٣٨٠-٣٨١.

<sup>٢</sup> انظر المنصف ٢/١٠٥.

<sup>٣</sup> انظر الخصائص ٢/٥٣، المتع ١/٢١٤-٢١٥.

امرأة) شيئاً، فقالت: (منش يا امرأة؟؛ اعتماداً على ما لحظ في عادات تميم وبكر اللغوية في غير هاتين الكلمتين، كأن يقال: إن تميناً قالت في (أم): (عم) مثلاً. وقد يطلق مثل هذا الحكم على ألفاظ كثيرة في لغات القبائل المختلفة.

لكن من يدرينا أن ما نقول: إنه مبدل في لغة قبيلة كذا، تال لما نقول: إنه مبدل في لغة غيرها، وهذا سابق له؟ فلعل العكس هو الصحيح. وقد يقال: إن بعض القبائل أبدلت من الصاد سيناً أو زاياً في (الصقر)، فيقال: سقر، وزقر، ولا يقال: إن السين أو الراي أبدلت صاداً؛ وذلك لأن الشائع المشهور من اللغات الثلاث إنما هي لغة الصاد. لكن من غير المقطوع به أن الأصل حقيقة الصاد ثم تحول في بعض اللغات إلى السين أو الراي. على أن قولهم: أبدل الحرف من الحرف، لا يعني بالضرورة أن الحرف قد قلب حرفاً آخر، بل ذلك إنما يلزم في معنى القلب لا الإبدال. أما الإبدال فقد يراد به أن وجهاً ما خالفاً وجهها آخر بآن جاء مكان أحد الحروف حرف آخر، كما مر.

وبناءً على ما سلف يمكن أن يحمل حديث إبدال الياء من حرف التضعيف خاصةً، نحو أملية وقصيّة ونحوهما، على معنى أن اللفظ كان أصلاً بحرف التضعيف، ثم خفف بالياء. ذلك لأن اللفظ بالياء أخف منه بالتضعيف. أي: باعتبار الخفة والثقل قانوناً في الأصلية والفرعية. وقد يبدو ما في هذا النحو من وضوح الخفة والثقل، وكثرة ما ورد منه من النظائر، مسوغًا للقطع فيه بالإبدال الذي هو بمعنى القلب، بخلاف ما لم يرد منه كثير، ولم يستدل بشيء ما على وضوح الأصل والفرع. ولذلك جزم ابن جيني في هذا النوع على وجه الخصوص بأنه من الإبدال وبأنه من قبيل اللغات في آن معاً، مع أن الأمرين في مذهبيه يتنافيان، كما مر. قال: ((إبدال الياء من اللام: وهو في قولهم: أملية الكتاب، إنما أصله: أملية، فأبدلت اللام الآخرة ياءً؛ هرباً من التضعيف. وقد جاء في القرآن باللغتين جميعاً، قال تعالى ﴿فَهِيَ تَمْلَى عَلَيْهِ بَكْرَةً وَأَصْيَالَ﴾ وَقَالَ عز اسمه ﴿وَلَيُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾<sup>١</sup>). ثم ذكر في الباب من نظائر ذلك: قصيّة، وتظنّيّة، و(تقضي

البازى)<sup>١</sup>، وتفضيت، و(فیأتى)<sup>٢</sup>، و(معمية)<sup>٣</sup>، و(تکموا)<sup>٤</sup>، والتصدية في قول أبى عبيدة<sup>٥</sup>، وتلعیت، ونحو ذلك<sup>٦</sup>.

ويستفاد من نص ابن حنى السابق أن ما فيه حرف التضعيف هو الأصل وما فيه اليماء ببدل منه، لأن القول بالأصل مستند على ما يقتضيه قياس اللفظ، وأن الفرع قد شذ لإرادة التخفيف بالياء هربا من ثقل التضعيف. ويستفاد من تصریحه بأن ذلك من اللغات - كما رأیت - أن لا تعارض في هذا الباب خاصة بين القول بالإبدال وإثبات أن الحال خلاف لغات. ويستفاد من إيراد النظائر كثرة إبدال اليماء من حرف التضعيف، فيستانس بذلك في الإطمئنان إلى أن المضعف أصل وما فيه ياء فرع عنه، وأن ذلك طريق من طرائق التخفيف التي سلكتها اللغة. ولهذا وذاك يمكن عد هذه الصورة مما كان البديل فيه بمعنى القلب، وأمكن في الوقت نفسه عدها من خلاف اللغات، مثلما جاز عد (میت) و(میت) لغتين - وقد سبق ذلك - مع أن إحداهما مخففة من الأخرى.

وابن حنى بخروجه في هذا الباب خاصة بما رسمه في غيره من الأبواب التي لا يقال بالبدل فيها ما ثبت أنها من قبيل خلاف اللغات، بأن صرحا هنا بأن ما جاء في لغات العرب بالياء ببدل قطعا من حرف التضعيف، إنما يحذو حذو مذاهب المتقدمين من النحاة في إبدال اليماء من حرف التضعيف خاصة؛ لأنهم شعروا بإرادة المتكلمين بعد عن ثقل التضعيف، فأثبتوا أن بعضهم خفف التضعيف يجعل اليماء مكانه، وأبقيت بعض اللغات الألفاظ على ما يقتضيه قياسها، وعدوا بذلك

<sup>١</sup> من بيت للعجاج سيرد بعد قليل.

<sup>٢</sup> من بيت لكثير عزة، هو قوله:

نзор امرأ أما الإله فيتنقى  
واما بفعل الصالحين فیأتى

<sup>٣</sup> من قول العجاج:

بل لو رأيت الناس إذ تکموا  
بغمة لو لم تفرج غموا

<sup>٤</sup> من بيت لدى الرمة، هو قوله:

منطقة بالآي معمية به دياجيرها الوسطى وتبعد صدورها

<sup>٥</sup> ينظر بحاج القرآن ٢٤٦/٢٠٠.

<sup>٦</sup> انظر سائر باب إبدال اليماء من سر الصناعة ٧٢٩/٧٦٦.

التضعيف قياساً والبدل شذوذًا. قال سيبويه: ((هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد: تسرير وتنين وتنصيت — من القصة— وأمليت، كما أن التاء في (استنوا) مبدلية من الياء؛ أرادوا حرفاً أخف عليهم منها وأجلد، كما فعلوا في (أتلج)، وبدها شاذ هنا بمنزلتها في (ست). وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد))<sup>١</sup>.

وذهب الفراء أيضاً إلى إثبات مثل هذا البدل في بعض الألفاظ نحو تسنيت وتنين. ذكر ذلك عند قول الله تعالى ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾<sup>٢</sup>، وحكي قول من أجاز ((أن يكون تسنيت تفعلت، أبدلت النون بالياء لما كثرت النونات، كما قالوا: تنين، وأصله الظن))<sup>٣</sup>. وأورد هذا القول أيضاً الزجاج عند هذا الموضع<sup>٤</sup>.

وذهب إلى مثل هذا التأويل أبو عبيدة في مجازه عند قوله تعالى ﴿وَقَدْ خَابَ مِنْ دَسَاهَا﴾<sup>٥</sup>، قال: ((هي من دسست. والعرب تقلب حروف المضاعف إلى الياء، قال العجاج: تَقْضِيَ الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ وَإِنَّمَا هُوَ الْقِضاَضُ وَتَنْنِيَّةُ، إِنَّمَا هُوَ تَنْنِيَّةُ وَرَجُلٌ مُلْبَّ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ الْبَيْتِ))<sup>٦</sup>.

وكذلك خرج هذه الألفاظ وأمثالها على تخفيف التضعيف بإبدال أحد حرفيه ياء المبرد في مواضع من كتبه. واستدل على استقال المثلين والفرار منهمما إلى الياء بدينار وقيراط وقال: ((ألا ترى إنما إذا افترقا ظهراً تقول: دنانير وقراريط. وكذلك تقول: أمللت وأمليت وتنصيت — من القضية— وتسرير، والأصل: تسررت وتنصبت))<sup>٧</sup>. ويكرر المبرد كلامه هذا في موضع آخر، ويردفه بالتصريح بما لا لبس فيه أن التزام التخفيف بالياء لغة بعض العرب، قال: ((واعلم أن

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٤٢.

<sup>٢</sup> الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

<sup>٣</sup> معاني القرآن للفراء ١/١٧٢.

<sup>٤</sup> انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٣٤٣-٣٤٤.

<sup>٥</sup> الآية ١٠ من سورة الشمس.

<sup>٦</sup> مجاز القرآن ٢/٣٠٠.

<sup>٧</sup> المقتضب ٢/٦٢. وانظر الكامل ٢/٩٤١-٩٤٢.

التضعيف مستقل، وأن رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما، فلذلك وجب، وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني؛ لئلا يلتقي حرفان من حنس واحد). أما لماذا اختيرت الياء من دون حروف المجمع الأخرى فيبين المبرد أن سبب ذلك أن ((الكسرة بعض الياء، وإن الياء تغلب على الواو رابعة مما فوقها حتى تصيرها ياء، لا يكون إلا ذلك)).<sup>١</sup>

وأوضح أبو علي الفارسي أن قلب أحد المثلين ياء ثالث ثلاثة أشياء لحظ أن اللغة تلجم إلى أحدها عند اجتماع المثلين والمتقاربين، هي الإدغام في نحو رد وشد وحية وقوه، والحدف كما في استحيت، والإبدال في أمليت وذوابه في جمع ذؤابة<sup>٢</sup>. وهو واضح في أنه ينحو بالإبدال منحى صوتيًا صرفا يجعله من خطوات التخفيف المعهودة في المعتل من حيث إعلاله حين يقتضي التخفيف الإعلال وتصحيحه حين لا يكون في التصحيح ثقل يقتضي البعد عنه. ويزيد هذا الأمر وضوحًا فرننه كلام سيبويه في تصحيح ياء حيوان مع تحريكها وافتتاح ما قبلها لما اعتلت لام الكلمة بقلبها واوا بصحبة اللام الأولى في (ملي) واعتلال الثانية -التي هي لام الكلمة- بقلبها ياء وقد كانت العين أعلت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قوله: مل.<sup>٣</sup>

وهكذا سار جمارة الحاة على مذاهب السابقين في عدد ثاني المضعفين مقلوبا ياء في هذه الألفاظ. من هؤلاء الصimirي<sup>٤</sup> والباقولي<sup>٥</sup> والعكيري<sup>٦</sup>. وكهؤلاء أيضا ابن عصفور الذي نص على أن ذلك مع كونه إبدالا هو من قبيل خلاف اللغات أيضًا<sup>٧</sup>. وقال بقولهم عامة المؤخرين<sup>٨</sup>.

<sup>١</sup> المقتصب ٢٤٦-٢٤٧.

<sup>٢</sup> انظر البغداديات ٢٢٨، ٢٣٢.

<sup>٣</sup> انظر التعليقة على كتاب سيبويه ٥/١٢٣.

<sup>٤</sup> انظر التبصرة والتذكرة ٢/٨٣٤-٨٣٦.

<sup>٥</sup> انظر كشف المشكلات ٢/١٤٥٧.

<sup>٦</sup> انظر اللباب ٢/٣١٤-٣١٥.

<sup>٧</sup> انظر المتن ١/٣٧٣. وانظر أيضًا ١/١٦٩ فما بعدها.

<sup>٨</sup> انظر شرح الشافية ٣/٢١٠، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٢٥٢-٢٥٣.

أما اللفظان الآخران اللذان اعترض فيهما الشارح مذهب المصنف فإن قوله في الأول منهم، وهو أن (ألا) لغة في (هلا) وإن لا مرجح لعد إداحتها أصلا والأخرى فرعا؛ لاستعمالهما في معنى واحد من غير غلبة لإداحتها على الأخرى، قد ناقض قوله في مبحث حروف التحضيض من هذا الشرح: ((وهلا مرکبة من (هل) و(لا)، وألا في معناها مرکبة من (أن) و(لا))<sup>١</sup>. فكأن هذه غير تلك، وكأنهما جمیعا تستعملان في اللغة الواحدة للتحضيض والمحض.

وقد ذهب المصنف نفسه أيضا إلى عدتها كلمة برأسها دالة على التحضيض مع أخواتها: هلا ولو لا ولو ما<sup>٢</sup>. وراح في هذا الموضع يجعل الهمزة مبدلـة من الماء.

ومما لا شك فيه أن هذه اللفظة مما أشكل على النحاة، فلم تتضح صورتها في أذهانهم فيما ورد عنهم فيها. فقد يرى بعض النحاة أن (ألا) المشددة و(ألا) المخففة صورتان من صور تحول لفظ واحد، وكأن إداحتها لغة بعض العرب والأخرى لغة آخرين، فيبقى الخلاف في أيهما الأصل وأيهما الفرع. ويلحظ من كلام بعض النحاة أن ألا هي الأصل وألا فرع عنها، ومن كلام آخرين عكس ذلك. كأن لا مدخل هنا لـ(هل) أو (هلا).

قال الرضي عند شرح كلام ابن الحاجب في ألا المشددة: ((وستعمل في ذلك المعنى: ألا المخففة أيضا))<sup>٣</sup>. وقال ابن أبي الربيع: ((وحروف التحضيض: هلا، ولو لا، ولو ما، وألا. ومن العرب من يشدد (ألا)، ومن العرب من يخفف (هلا). والأكثر في كلام العرب تشديد (هلا) وتخفيف (ألا)، ولعل العكس لم يسمع إلا في الشعر، ويكون ذلك على جهة الضرورة))<sup>٤</sup>.

وقد ذكر محقق البسيط أن جعل ابن يعيش (ألا) مرکبة من (أن) و(لا)، وما أورده الرضي من أن بعضهم قد يستعمل ألا المخففة في معنى المشددة، يعـضـدان ما يذهب إليه كثير من المحققين في ضبط (ألا) بالتشديد في باب التحضيض. لكنه أشار إلى صنيع كثير من مصنفي كتب حروف

<sup>١</sup> انظر شرح المفصل ١٤٤/٨.

<sup>٢</sup> انظر المفصل ١٤٤/٨.

<sup>٣</sup> انظر شرح الكافية ٤٤٣/٤.

<sup>٤</sup> انظر البسيط ٦٣٦-٦٣٧/٢.

المعاني، حيث يعقدون لكل واحد من الحرفين مبحثاً منفرداً، ولم يربط أحد منهم بين المخففة والمشددة، كالمالقي والمرادي وابن هشام. ثم خلص إلى تأييد قول ابن أبي الربيع لسبعين:

أحدهما: أن ابن مالك ذهب إلى أن (أَلَا) مركبة من (لا) النافية والهمزة. ويعضد هذا أن ابن الخياز نقل أن من الناس من عد العرض استفهاماً.

والآخر: أنه لم يجد شاهداً على استعمال (أَلَا) المشددة للعرض والتحضيض. أما (أَلَا) المخففة فقد جاءت للعرض والتحضيض في القرآن الكريم والشعر الفصيح<sup>١</sup>.

وفصل النحاة بين (أَلَا) و(أَلَا) يدل على أنهم يعتدون بالفرق بين التحضيض والعرض، فكأن دلالة (أَلَا) المخففة على العرض أكثر من دلالتها على التحضيض، ودلالة المشددة على التحضيض أوضح من دلالتها، فهما - بمذا الاعتبار - أداتان لا واحدة، وبمذا الاعتبار ليستا لغتين في لفظ واحد<sup>٢</sup>.

وصنع النحاة - حين يذكرون حروف التحضيض فيذكرون أربعة الأحرف، فكأن هلا غير أَلَا، وحين يبحثون البديل يذكرون إبدال الهمزة من الهاء، أو ورود لغتين إحداها بالهاء والآخر بالهمزة، فكأنهما وجهان للفظ واحد، كما صنع المصنف والشارح كلاهما - صنيع عجيب، يحقر المراء في تفسيره.

وقد يبدو للمتأمل أن المخرج من هذا أن تعد هلا وألَا كلاهما تستعملان في اللهجة الواحدة معاً للدلالة على التحضيض. لكن يمنع من احتمال ذلك في كلام الشارح -خصوصاً- أنه جزم بأنهما لغتان لا أن الهمزة بديلة من الهاء. وقد يقال: إن الكلمتان تستعملان في اللهجة الواحدة معاً للمعنى نفسه، وقد أبدل بعض العرب هاء هلا فلم يأتوا إلا بألَا فقط. وهو احتمال ضعيف؛ إذ

<sup>١</sup> انظر تعليق المحقق الدكتور عياد التبيتي بمامش البسيط ٦٣٦-٦٣٧/٢.

<sup>٢</sup> فارن ما قاله المالقي في المخففة ص ١٦٥-١٦٦ من رصف المباني بما قاله في المشددة ص ١٧٠-١٧١. وانظر الجني السداني للمرادي ص ٣٨٢-٣٨٣. وقارنه بما ورد ص ٥٠٩. وانظر أيضاً المغني ٩٧، ١٠٢-١٠٣.

كيف يجزم بأن **ألا** في لغة من لا يأتي إلا بها غير **ألا** التي في لغة من يجمع بين **هلا** وألا؟ ولم يبق إلا دلالة كلامهم على الاضطراب والحيرة، والتردد بين القول بتركيب الأداة، والقول بإبدال حرف في أحدهما من حرف في الآخر، والقول بأن ذلك من صور تعدد اللهجات في اللفظ الواحد، إما أنها لغة في **(ألا)** المخففة، وإما في **(هلا)**.

والخلاف في الأوجه الثلاثة في هذا اللفظ قديم. إذ نسب إلى أبي الحسن الأخفش أن **ألا** مركبة من **(أنْ) و(لَا)** كما قال ابن يعيش في مبحث التحضيض. وقد جعل هذا المذهب بإزاء المذهب الذي قال به الزمخشري هنا، وهو أن الهمزة بدل من الهاء<sup>١</sup>. فيتلخص في هذا اللفظ أربعة آراء: الأول: أنها مركبة من **(أنْ) و(لَا)**. والثاني: أنها لغة في **(ألا)** المخففة. والثالث: أنها لغة في **(هلا)**. والرابع: أن الهمزة بدل من الهاء، ويحمل هذا القول معينين: أحدهما أن الهاء قلبت همزة، فيلتقى هذا مع فهم الشارح أن ذلك ينافي أن تكون لغة. والآخر: أن الأكثر بحثها بالهاء وأحلت بعض القبائل مكانها الهمزة، فيوافق هذا الرأي قول من قال: إنها لغة في **هلا**، من وجه هو اعتبار أن لا منافاة بين البدل وكوتها لغة، واعتبار أنّ الأصل والفرع لا يراد به إلا كون أشيع اللغتين وأفضلهما الأصل وما دون ذلك الفرع.

أما القول بتركيب الأدوات فهو قول قدس مشهور. وغير خاف أن الخليل بن أحمد قد أدعى تركب بعض الأدوات، نحو **(لن)** الناصبة. والحديث في هذا الموضوع طويل، لا يتسع المجال هنا للإفاضة فيه. لكن خلاصة المختار فيه أن القول بتركيب بعض الألفاظ مما لا دليل عليه، ولا يعدو أن يكون الرأي فيه ظنياً لا قطعياً. غير أن التركيب في أدوات التحضيض على وجه المخصوص - عندى - مقبول مستساغ، لا يمكن إنكاره؛ لبقاء دلالة اللفظين معاً في اللفظ الواحد. ذلك أن **(لو لا)** لم تتأمل لم تعد فيها دلالة **(لو)** ودلالة **(لا)** النافية، ومثلها **(لوما)**. وإن **(هلا)** لم تتأمل كذلك في الدلالة على الاستفهام والنفي. ومثلها **(ألا)** الخفيفة. وإن كنت لا أنكر أنه بتركيب اللفظين قد أضيف من المعانى الجديدة ما لم يكن كذلك قبل التركيب.

<sup>١</sup> انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٧٤/١

أما (ألا) فلا معنى لـ(أن) و(لا) هنا. وهذا يعني أحد أمرتين: إما أنها لفظ بسيط غير مركب، وإما أنها مركبة من غير (أن) و(لا). وهذا الأخير عندي أرجح؛ لأنه قد ثبت لأخواتها التركيب والأقوى عندي أنها (هلا)، لكن في لغة من لم يقل (هلا)، أي: أنها كعن في لغة تيمم، يريدون: أن، ونحو ذلك. وعلى هذا يكون رأي الزمخشري صحيحاً، لكن لا على المعنى الذي فهمه ابن يعيش، أي: المنافاة بين البدل وكونها لغة. ويكون إثبات ابن يعيش أنها لغة صحيحة أيضاً، لكن على ما مر تفسيره. قال الرمانى: ((هلا، وهي من الحروف الهوامل ... ومن العرب من يقول: ألا أكرمت زيداً، ألا أحسنت إلى عمرو)).<sup>١</sup>

وعندي أن (ألا) المخففة كلمة برأسها من الكلمات الدالة على العرض والتحضيض مركبة من الهمزة ولا النافية، كما قال ابن مالك. ولذلك أفردها المصنفوون بمبحث مستقل ولم يربطوها بـألا المشدة. ولذلك أيضاً كثُر في الكلام الفصيح ورودها، كما أثبتت الدكتور عياد الشيشي. ولأن أفعى اللغتين من هلا وألا هي هلا ندر في الكلام الفصيح بمحيء ألا، كما أثبتت المحقق.

وقد تجاهل كثير من النحاة ما مر من الأمور المرجحة التي سلفت، وراح ينظر في إثبات إبدال الهمزة من الهماء أو نفيه هنا إلى صحة هذا الإبدال أو خطئه من جهة القياس، ومن حيث كثرة النظير أو قوله. فوجد بعضهم القياس ينفي مثل هذا البدل؛ لأن المعهود كثرة إبدال الهماء من الهمزة، وليس العكس. ذلك أن الهمزة لم تبدل من الهماء إلا في (ماء) و(آل)، والأصل: ماه، وأهل، أما الهماء فقد جاءت بدلاً من الهمزة في ألفاظ كثيرة، نحو: هياك في إياك، وهرحت في أرحت، وهرقت في أرقت، وأشياء كثيرة غير هذه، فالحمل على الأكثر أولى. بل يقتضي القياس أن تكون الهماء في هلا بدلاً من الهمزة في ألا، ولا تتعكس القضية.<sup>٢</sup>.

وهذا القول فيه خلط بين الإبدال بمعنى القلب والإبدال بمعنى ورود الحرف في اللفظ في لغة مكان غيره في اللفظ نفسه في لغة أخرى، حيث لا اعتداد بقياس ما، بل المعتمد به عادة القوم في النطق بحرف مكان آخر في لغة غيرهم.

<sup>١</sup> معانى الحروف للرمانى ١٣٢.

<sup>٢</sup> انظر رصف المباني ١٧٠-١٧١، ٤٧١، الجني ٥٠٩.

أما اعتراض ابن يعيش حكم الزمخشري بإبدال لام (لعل) الثانية نونا، وقول ابن يعيش: إن الصحيح أن ذلك من خلاف اللغات، فقد بان لك ما تقدم القول المختار فيها وفي أمثالها مما يغنى عن إعادته. لكن ما تجدر مناقشته هنا هو دليله الذي استند إليه في رد قول الزمخشري، وهو أن لعل حرف، وقلة التصرف في الحروف تقتضي إلا يحكم بإبدال حروفه، بل ينبغي أن يكون الرأي فيه أن ذلك من قبيل اختلاف اللغات. وقد حكاه الرضي أيضا<sup>١</sup>. وهو كلام فيه نظر من جهات؛ لأنه أولاً يستند على ما تقدم من فهم ابن يعيش للإبدال على أنه قلب، فكأن كلام الزمخشري ينصرف عنده إلى القول بإعلال بعض حروف الكلمة بالقلب، وأنه ثانياً لأنه يتتجاهل قول عامة النحويين في (ثم) مثلاً: إنما قد جاءت في بعض اللغات (فُمّ) بإبدال الثاء فاء، ولم يقصد أحد قلب الثاء فاء، ونحو ذلك مما أورد من اللغات في الحروف، وهو كثير. ذلك لأنه خص هذا اللفظ بما جاء في كلام الزمخشري بهذا الدليل الذي يختص بالحروف، وكلام الزمخشري لا يخص نوعاً ما بعينه. ولأنه ثالثاً خص هذا اللفظ بالرد بموجب هذا الدليل، ورد قوله في حرف آخر بدليل التساوي في عموم الاستعمال، وهو (ألا)، مع أنهما حرفان كلاهما.

وإذا نظرت في كلام الأئمة فيما ورد من وجوه (لعل) وجدتهم يعدونها وجوهًا مختلفة للغات العرب في هذا اللفظ، ووُجِدَتْ كثيرًا منهم يعبرون بإبدال حرف ما من حروف الكلمة. وما ينبغي أن يكون مرادهم إلا ورود الحرف الذي يذكرونـه في مكان نظيره من حروف لعل، ولا ينبغي أن تُعد لعل أصلًا إلا لأنما المشهورة الشائعة الفصيحة التي جاءت بها أكثر النصوص الفصيحة من القرآن والشعر، وبذلك يصح عد اللغات الأخرى فروعًا، ويصبح التعبير عن ذلك بلفظ الإبدال.

فمن ثبت أنها لغات – على سبيل المثال لا الاستقصاء – الزجاجي<sup>٢</sup>، والرماني<sup>٣</sup>، وابن سيده<sup>٤</sup>، والعكري<sup>٥</sup>، وغيرهم. ومن جمع في حديثه بين كون الحرف في الوجوه الأخرى مبدلاً من

<sup>١</sup> انظر شرح الشافية ٣/٢١٩.

<sup>٢</sup> انظر اللامات ١٤٧.

<sup>٣</sup> انظر معانى الحروف للرماني ١٢٤-١٢٥.

<sup>٤</sup> انظر المخصوص ٤/١٨٤.

<sup>٥</sup> انظر اللباب ١/٢٠٧، التبيين ٣٦١.

نظيره في (لعل) وكونها من خلاف اللغات ابن سيده<sup>١</sup> والعكيري<sup>٢</sup> والقيسي<sup>٣</sup> والأنصاري<sup>٤</sup>. ومن اقتصر على القول بإبدال الحرف من نظيره ابن جنى<sup>٥</sup> - وسيأتي بيان سبب قوله: إن هذا من الإبدال، لا من خلاف اللغات - وابن القبيصي<sup>٦</sup>، وابن عصفور<sup>٧</sup>.

على أن بعض العلماء من مر ذكرهم قد اضطرب - كما اضطرب الشارح - فسمى خلاف اللغات في هذا اللفظ إبدالا حينا، وعارض حينا آخر أن يجعل اختلاف الحرف إبدالا؛ لأنه من قبيل اختلاف اللغات. ذلك أن العكيري قال مرة: ((وفي لعل لغات، وهي: لعل وعلّ وعنّ ولعنّ ورعنّ ولغنّ. والمشهور الأوليان))<sup>٨</sup>. وقال مرة أخرى: ((قالوا: لعلّ وعلّ وعنّ وغنّ ولعنّ ولغتّ، وكل منها لغة غير الأخرى، ولا يقال: إن الغين بدل من العين))<sup>٩</sup>. وقال في موضع ثالث: ((قد أبدلت النون من اللام في (لعل) في لغةبني تميم. فقالوا: لعنّ. وإنما حاز ذلك لوجهين، أحدهما: قرب ما بين النون واللام. والثاني: كثرة اللامات في لعل، ففروا منها إلى النون، وكانت النون ألين منها؛ إذ كانت تشبه حرف المد))<sup>١٠</sup>. وقال في موضع رابع: ((وذهب قوم إلى أن النون في (اللغون) بدل من الدال في (اللغود). وهو بعيد، وال الصحيح أنها لغة))<sup>١١</sup>. فواضح أن العكيري يعتد في تسميته الشيء إبدالا بما يصح قياسا إبداله منه، حتى إن كان المبدل لغة والمبدل منه لغة أخرى. أما إذا بعد الحرف عن صاحبه كبعد العين عن الغين والدال عن النون، من حيث لم يُعهد إبدال أحدهما من الآخر، لم يصح تسمية خلاف اللغات إبدالا.

<sup>١</sup> انظر المخصص ٤/١٨٤.

<sup>٢</sup> انظر الباب ٢/٣٣.

<sup>٣</sup> انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٦/١-١٤٨.

<sup>٤</sup> انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٢٤-٢٢٥.

<sup>٥</sup> انظر سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٢-٤٤٣.

<sup>٦</sup> انظر التتمة في التصريف ١٣١.

<sup>٧</sup> انظر الممتع ١/٣٩٥.

<sup>٨</sup> الباب ١/٢٠٧.

<sup>٩</sup> التبيين ٣٦١.

<sup>١٠</sup> الباب ٢/٣٣٣.

<sup>١١</sup> الباب ٢/٣٣٤.

وهذا هو السر فيما بدا في كلام ابن حني من غرابة، لم يفسره بهذا الوضوح إلا مجموع  
نحوه العكاري في المسألة.

ويبدو أن مذهب ابن جني الذي تأثر به العكيري قد أعجب آخرين، فأنكروا فيما جاءت فيه العين مكان الغين أن يكون ذلك بدلًا؛ لعدم بدل الغين من العين في غيرها، وأثبتوا بدل النون من اللام؛ لعدم غرابته. هذا مع الإقرار بأن الوجوه جميعها لغات<sup>١</sup>.

ويبدو أيضاً أن استدلال ابن يعيش بقلة التصرف في الحروف على عدم الإبدال فيه، وأن الأولى أن يقال: إن ذلك من خلاف اللغات، إنما هو تأثر بمذهب ابن جني من وجه آخر يفارق الوجه الذي تأثر به العكيري، لكنه يلتقي معه في الاعتداد بقياسية الإبدال معياراً للحكم به، وبعدم قياسيته في الحكم بأن ذلك من خلاف اللغات لا غير. ذلك أن ابن يعيش لما رأى أن اللام والنون متقاربتان لا يمكنن إبدال النون لاما في القياس، ورأى القياس يقطع بوجوب حمود الحرف وعدم التصرف فيه، ترجم عنده هذا القياس الأخير على سابقه فهو - وإن خالف ابن جني في هذا الموضع في الظاهر - قد سار على نهجه في بناء الأحكام؛ إذ الخلاف بينه وبين ابن جني هنا خلاف في أولوية الأقيسة وتقديم بعضها على بعض ليس غير. فحاصل ما يفيده قوله ابن جني وابن يعيش: إن حلول الحرف مكان نظيره ليس إبدالاً بل لغة قوم، أن نحو ذلك ليس إبدالاً مستساغاً في القياس بل هو من خلاف اللغات الذي لا ضابط له، أما نظيره فإنه من خلاف اللغات مثله لكنه إبدال من حيث قبول القياس له وعدم نفيه. ويؤيد هذا التفسير لما ورد عنهما أن هذا هو المعول عليه فيما أثر عن الأقدمين من الاستدلال بحمود الحرف وعدم تصرفه في إثبات عدم الحذف من الأصول في (عل) إحدى لغات لعل. ذلك لأن الحذف تصرف، والحرف لا تقبل التصرف فيها بقلب أو حذف أو نوع من الإعلال. وجعلوا في مقابل مذهب ادعاء الحذف التحرير على أنها لغة. قال ابن السراج ((وقال أصحابنا: إن اللام في لعل زائدة؛ لأنهم يقولون: (عل)). وقال المالقي في تأييد مذهب البصريين هذا الذي حكاه ابن السراج: إن الصحيح أن اللام الأولى زائدة؛ لأن ((

<sup>١</sup> انظر رصف المباني ٤٣٨-٤٣٩، الجني ٥٨٢.

٢٢٠/٢ الأصول

التحفيف إنما بابه الأسماء والأفعال، لا الحروف؛ لجمودها وقلة تصرفها)<sup>١</sup>. وقال من أيد مذهب الكوفيين – وهو أصالة اللام – مثلما قال ابن السراج: ((والذي عندي أنهما لغتان، وأن الذي يقول: لعل، لا يقول: عل، إلا مستعيراً لغة غيره))<sup>٢</sup>.

وبعد: فقد كان ينبغي النظر إلى خلاف اللغات على أنه خلاف لغات ليس غير، فهو من المظاهر اللهجية المتعددة التي لا ضابط لها، أي: أنه خلاف في المسموع، لا شأن للقياس بشيء منه. أما ما لحظ فيه النفور من الثقيل إلى أخف منه، نحو أمليت في أمللت، فينبغي أن يكون كذلك أيضاً، غير أن حديث الإبدال فيه هو حديث في تعلييل ما خف على قوم فاستخفوه، فيكون تعليلاً ظاهراً موجودة بما يرى الدارس أن هؤلاء القوم جنحوا إليه، لا أنه حديث في قياس معين؛ لأن من ينطق بالضعف – وهو المستثقل – لا ينطق بالياء، مع أنه الأخف، فالصورتان إنما هما لغتان لا غير.

وينبغي أن يكون حديث الإبدال في هذا الباب لا ينصرف إلى القلب بحال، فهو تعبير لا يدل هنا إلا على وجود حرف في مكان حرف آخر عهد في لغات غير تلك اللغة التي وجد فيها الحرف المتحدث عنه. ذلك أن حديث الإبدال في الألفاظ المتقدمة لا يعلو أن يكون كله الحديث في العنونة والكسكسة والعجعجة وما شابهها، ذلك الإبدال الذي قال فيه ابن مالك: (( وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف))<sup>٣</sup>. وبهذا المفهوم لمصطلحي (الإبدال) و(اللغات) ينتفي داعي الاعتراض في المسائل المتقدمة؛ لعدم تنافيهما.

<sup>١</sup> رصف المباني ٣٢.

<sup>٢</sup> الأصول ٢/٢٢٠.

<sup>٣</sup> شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٩. وانظر شرح الأشموني ٤/٢١٢.

### ٣- الإعلال والتصحيح

\*الحول

## تصحيح المحول بين القياس والشذوذ

قال الزمخشري في إعلال الثلاثي المجرد: ((والمصدر يعل بإعلال الفعل، وقولهم: حال حِوَّلاً كالقوَد)).<sup>١</sup>

فقال ابن يعيش: ((وقد جعل صاحب الكتاب حِوَّلاً جاريًا على الفعل، وأنحرج صحته على الشذوذ من نحو القَوْد والحوَّكَة. والوجه ما بدأنا به؛ لأنَّه على القياس))<sup>٢</sup>.

وكان الشارح قد قال قبل ذلك: ((.. ومن ذلك: العُوض والعِودَة والِحَوْل والطُّول، كل ذلك صحيح؛ لمخالفة بنائهما أبنية الأفعال. ومع ذلك لو أعللنا نحوها لم نصِر إلى حرف يؤمِّن معه الحركة؛ لأنَّا نصِر إلى الواو في نحو العُيَّنة واللُّوْمَة؛ لأنَّ اضمام ما قبلها، وإلى الياء في نحو الحِوَّل والطُّول؛ لأنَّكسار ما قبلها، خلاف نحو باب ودار؛ لأنَّا صرنا فيهما إلى الألف، وهو حرف يؤمِّن معه الحركة)).

وقال أيضًا في قوله تعالى ﴿لَا يغُونُ عَنْهَا حِوَّلًا﴾<sup>٣</sup>: ((ولو كان جاريًا على الفعل من نحو (حال يحول) لقلت: حِيَّلًا، باعتلال فعله)).

وما قاله ابن يعيش في ردِّه هنا على المصنف هو صريح كلام سيبويه في المسألة، ومذهب عامة النحاة من بعده. قال إمام النحاة في باب ما جاء في أسماء المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه: ((اعلم أنَّ كل اسم منها كان على ما ذكرت لك إنَّ كان يكون مثاله وبناؤه فعلاً فهو بمنزلة فعله، يعتَل كاعتلاله. فإذا أردت (فعل) قلت: دار وناب وساق، فيعتَل كما يعتَل في الفعل؛ لأنَّه ذلك البناء وذلك المثال، فوافقت الفعل كما تواافق الفعل في باب يغزو ويرمي. وربما جاء على الأصل كما يجيء (فعل) من المضاعف على الأصل إذا كان أسمًا، وذلك قولهم: القَوْد، والحوَّكَة،

<sup>١</sup> المفصل ٤٤٩.

<sup>٢</sup> الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

<sup>٣</sup> انظر شرح المفصل ١٠/٨٢-٨٣.

والخُونَة، والجُوَرَة. فأما الأكثر بالإسكان والاعتلال، وإنما هذا في هذا منزلة أجدوت واستحوذت. وكذلك ( فعل ) وذلك يختفت، ورجل خافٌ... وقد جاء على الأصل كما جاء ( فعل ) قالوا: رجل رَوِيْعٌ، ورجل حَوْلٌ. وأما ( فعل ) فلم يجيئوا به على الأصل؛ كراهية للضمة في الواو، ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال والإسكان أو اهتزّ كما فعلوا ذلك بـأَدْهَر، وخفون. وأما ( فعل ) منها فـعَلَى الأصل ليس فيه إلا ذلك؛ لأنّه لا يكون فـعَلًا فيجري مجرّى فعله، وكان هذا اللازم له إذ كان البناء الذي يكون فيه معتلا قد يجيء على الأصل على فـعَلِهِ نحو قَوْد ورَوِيْع. فإنما شُبَهَ ما اعتَلَّ من الأسماء هنا به إذ كان فـعَلًا. فأما مالم يكن معتلا مثاله فهو على الأصل، وكذلك قولهم: رجل نُومٌ، ورجل سُولَة، ولُومَة، وعُيَّبة. وكذلك ( فعل )، قالوا: حَوْل، وصِير، وبيَع، ودِيم).<sup>١</sup>

وقال أيضا في الباب الذي بعده: (هذا باب تقلب الواو فيه ياء، لالياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء: وذلك قوله: حالت حِيَالًا. وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم، وجسروا على ذلك للاعتلال، ومثل ذلك سوط وسياط... وإذا قلت: فـعَلَة، فجمعت ما في واحدِهِ الواوُ أثبتَ الواو كما قلت: فعل، فأثبتَ ذلك قوله: حَوْل وعِوَض؛ لأن الواحِد قد ثبت فيه وليس بعدها ألف فتكون كالسياط، وكذلك قوله: كُورْز وـكَوْزَة، وعُود وـعَوْدَة، وزَوْج وـزَوْجَة، فهذا قبيل آخر... وما أجري مجرّى (حالت حِيَالا) و(نام نِياما): احتزت اجتيازا، وانقدت انقيادا).<sup>٢</sup>

وقال في موضع آخر: ( وأما ( فعلان ) فيجري على الأصل، و ( فعل )، نحو جَوَان وـحَيَدان وـصَورَى وـحَيَدى، جعلوه بالزيادة حين لحقته منزلة مالازِيادة فيه مما لا زِيادة فيه مما لم يجيء على مثال الفعل نحو الحَوْل والغُيُون<sup>٣</sup> واللُّومَة ).<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٣٥٨-٣٥٩.

<sup>٢</sup> الكتاب ٤/٣٦٠-٣٦١.

<sup>٣</sup> ضبطها عبد السلام هارون: والغير، والأظهر عندي أنها بضم الغين والياء، جمع غيور.

<sup>٤</sup> الكتاب ٤/٣٦٣.

وسار أئمة النحاة على جعل تصحيح (الحول) قياسياً؛ لعدم حرمانه على فعل معتل. ومنهم المازني<sup>١</sup> والفارسي<sup>٢</sup> وابن جني الذي أوضح في هذا اللفظ العلة الصوتية فيما كسرت فاؤه أو ضمت نحو (الحِوْل) و(العُيْبَة) بأن كسر الفاء في (فُعْل) وضمنها في (فُعْل) مما جاءت عينه حرف علة مفتوحة لا يحقق إعلال العين فيما جاءت فيه الغرض من إعلال ما جاءت الفاء فيه مفتوحة؛ لأن مافتتحت فيه الفاء تقلب له العين حرفاً تؤمن معه الحركة، وهو الألف، فيتتحقق التخفيف وبعد عن الثقل، أما ما كسرت فاؤه أو ضمت فلو رُمِّتْ تخفيفه لم يجز قلب عينه إلا باء أو واوا، لأنها، والياء والواو ليستا مما يلازم السكون كالألف.<sup>٣</sup> وهذا البيان للفرق بين الفتحة وأختيها لابن جني قد تبعه بإيراد الفاظه الشارح هنا كما ترى.

وقد شرط النحاة لقلب الواو ألفاً تحرّك ماقبلها بالفتحة خاصة، وعلله بما ذكره ابن جني من أن الواو والياء في نحو (حِوْل) و(عُيْبَة) أو (عَوْض) و(سُور) وما إلى ذلك ((لائفادة في انقلابهما إلى الياء والواو المجانسين لحركة ماقبلهما، ولأن القلب يفضي بهما إلى مثلهما)).<sup>٤</sup>

وقد يجد للناظر في كلام المصنف في هذا الموضوع من المفصل أنه ابتدع في المسألة مala وجه له وما لم يقل به أحد غيره، وأنه شدّذ ما اتفق النحاة على قياسيته. بيد أن من يتأمل ما جاء عنهم في المسألة يجد للزمخشي العذر فيما لم يسلم للنحاة به من القياسية في هذا اللفظ خاصة. ذلك أن قوله: إن الحِوْل مما لم يكن له فعلٌ مُعَلٌ يجري عليه، مما يصعب التسليم به. لأن قولهم هذا يقتضي أنه لو أجري المصدر على فعل مدل لقليل: حالاً، كما يقال: قياماً في (قام) المدل، لكن هذا المصدر كأنه مما ليس له فعل أو أن له فعلاً غير مدل، وكلا الأمرين غير صحيح عندي. بل الصحيح أن يعد الحول مصدراً - (حال) المدل.

<sup>١</sup> انظر المصنف ٦/٢.

<sup>٢</sup> انظر التعليقة ٥٠/٥.

<sup>٣</sup> انظر سر الصناعة ١/٢٢، ٥٨٧/٢، ٧٣٣-٧٣٢، المصنف ١٤٢/٢.

<sup>٤</sup> اللباب ٣٠٣/٢.

وقد نص بعض الأئمة على أن (الحول) مصدر حال المستعمل، وله نظائر. قال الزجاج في تفسير قوله تعالى ﴿لَا يَعْنُونَ عَنْهَا حَوْلًا﴾ : ((أي: لا يريدون عنها تحولاً). يقال: قد حال من<sup>١</sup> مكانه حولاً كما قالوا في المصادر: صغرٌ صغيراً، وعظمٌ عظيماً، وعادني جبها عوداً)). وهو صريح في أن فعله (حال)، ولم يعل مصدره لاعتلاله كما لم يعل العود لاعتلال عاد، وإن جاء في موضع آخر من معانيه خلاف ذلك، كما سيأتي.

وقال ابن عيسى، فيما حكاه عنه أبو حيان: إن حولاً مصدر كالعوج والصغر<sup>٢</sup>.

ولذلك قال الزمخشري في تفسير آية الكهف المذكورة: ((الحول: التحول). يقال: حال من مكانه حولاً، كقولك: عادني جبها عوداً)).<sup>٤</sup>

أما من استشعر في إثبات الحول جاريا على فعل معلم خرقا للقاعدة التي تقضي وجوب إعلال المصدر الذي أعمل فعله - كالجوهرى - فقد رأى أن المخرج من ذلك ادعاء أن الحول اسم قد استعمل هنا استعمال المصدر، أي: أنه في الأصل لم يكن مصدراً جاريا على الفعل (حال) وإلا لزم إعلاله<sup>٥</sup>.

لكن المتأمل فيما وضع من شروط قلب الواو ياء في أبواب الإعلال والإبدال عند من ألف في التصريف بآخرة يجد أن لاملاجئ إلى القول بتصحيح الفعل شرطاً لصحة هذا المصدر، حتى يدعى النهاة أن (حال) ليس فعل الحول. ذلك أنهما شرطوا لإبدال الياء من الواو المتحركة بعد كسرة في المصدر ثلاثة شروط: أولها: أن ينكسر ما قبل الواو. وثانيها: أن يكون بعدها ألف مزيدة. والثالث: أن يكون مصدراً لفعل قد أعمل. فلو نقص شرط من ذلك لم تقلب، نحو (لواذ) صحت واوه

<sup>١</sup> في النص: قد حال في مكانه

<sup>٢</sup> معانى القرآن وإعرابه ٣١٥/٣. وانظر شرح الكافية الشافية ٤/١١٣، وشرح ابن عقيل ٢/٥٥٨.

<sup>٣</sup> انظر البحر الخبيط ٧/٢٣٢.

<sup>٤</sup> الكشاف ٢/٥٠٠.

<sup>٥</sup> انظر الصحاح (حول).

لصحتها في (لاؤذ)، و(قوام) صحت واوه لأن ليس قبلها كسرة، و(حول) لأن ليس بعدها ألف<sup>١</sup>. فيكفي بناء على هذا أن يمنع من إعلال الحول عدم اجتماع الكسرة سابقة للواو والألف تالية لها.

نعم يفارق هذا الكلام ماحكم به الزمخشري من الشذوذ؛ لأن الحول عند من رأى تخلف بجيء الألف بعد الواو فقط هو المانع من الإعلال جاء على القياس لأنه شاذ، لكنه يوافق ماحكم به الزمخشري ونفاه ابن عييش، وهو أنه مصدر جارٍ على الفعل (حال).

ويبدو أن شرط اكتناف الكسرة والألف الواو لم يكن ممعناً عليه. ولذلك خالف الزجاج في موضع معانيه ما ذكره في آية الكهف وتقدم قبل قليل. فقد قال عند قوله تعالى ﴿دِينَاقِيمًا﴾<sup>٢</sup>: ((وَقِيمَ مُصْدَرُ كَالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ (قَوْمٌ) مُثْلَ قَوْلِهِ لَا يَغُونُ عَنْهَا حَوْلًا لِأَنَّ قَوْلَكَ: قَامَ قِيمًا، كَأَنَّهُ عَلَى (قَوْمٌ) أَوْ (قَوْمٌ) فَلِمَا اعْتَلَ فَصَارَ (قَامَ) اعْتَلَ (قِيمَ). فَأَمَّا حَوْلٌ فَهُوَ عَلَى أَنَّهُ جَارٌ عَلَى غَيْرِ فَعْلِ))<sup>٣</sup>. فهو هنا يحاول إخراج الحول مخرجاً قياسياً؛ لأنَّه رأى لزوم إعلاله لو جرى على الفعل المعلّ، مع أنه صرَحَ هناك بأنه مثل عاد عوداً، كما رأيت.

ولعل هذا الذي جعل الزجاج يتتردد في الجزم بجريان الحول على الفعل المعلّ لما يستلزم من الشذوذ، فراح مرة يثبت جريانه على الفعل ومرة ينفيه، هو الذي جعل الزمخشري يثبت فيه الشذوذ. ذلك أنه رأى أنه جار على الفعل ولم يعل؟ فلذلك حكم بشذوذه.

وبهذا التقدير لمضمون كلام الزمخشري في المسألة يكون ما قاله فيها ملاقياً بوجه ما قاله فيها ابن عييش، ومخالفاً لإيابه من وجه آخر. فإن إثبات الزمخشري الشذوذ في المسألة يوافق ما يعتقد ابن عييش فيها من حيث وجوب الإعلال لو جرى على فعل معلّ، فإذا جرى عليه ولم يعل كان شاذًا، والزمخشري يرى أنه جار عليه فهو شاذ من حيث إنه صحيح. وأما الوجه الذي يخالفان فيه

<sup>١</sup> انظر التتمة ١١١، وانظر هامش المحقق، والممتع ٤٩٥/٢. هذا وقد جعل ابن مالك تصحيح الحول هو الغالب. انظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١١١. وجعل الرضي عدم ورود الألف بعد الواو بمحوزاً تصحيح (حولاً) وإن كان مصدر فعل معل. انظر شرح الشافية ٣/١٣٨. وانظر أيضاً: أوضح المسالك ٤/٣٨٥-٣٨٦، التصریح ٢/٣٧٨، شرح الأشموني ٤/٢٢٨.

<sup>٢</sup> الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

<sup>٣</sup> معانٰ القرآن وإعرابه ٢/٣١٠-٣١١.

فإنه جزم المصنف بأنه مصدر حال يحول، وقطع الشارح أنه ليس مصدرًا له، فيكون اسمًا، أو مصدرًا لم ينطُق له بفعل.

ويعني أن ادعاءً أن الحول ليس مصدرًا جاريًا على حال، إما بأن يكون اسمًا وليس مصدرًا، وإما بأن يكون مصدرًا لم ينطُق له بفعل، فذلك يعني بعيدًا، وليس له من سند مطلقاً. ويعني أنه لم يلتجئ إليه إلا تكلف الحمل على القياسية والاطراد ما أمكن؛ لأن مذهب الشارح كما هو بين عدم جعل الألف بعد الواو شرطاً للإعلال.

ولو أن الشارح اكتفى في الاعتراض بذكر قياسية التصحيح بعد الكسرة والضمة بما أفاده كلامه من الفرق بين فتح ما قبل حرف العلة المتحرك وكسره أو ضمه، دون الجزم بعدم جريان الحول على حال، لكان كلاماً مستقيماً؛ لأن علة تصحيح هذا النحو علة صوتية بحتة تتعلق بما يحدث من تحولات صوتية للعلة المتحرك ما قبلها بالفتح وبالضم وبالكسر. قوله: إن انقلاب العلة المضموم ما قبلها والمكسوره واواً أو ياءً لا يتحقق به الغرض الذي قلبته فيه ألفاً، وهو التخفيف ما أمكن، قول سديد يدل على نظر النحاة الثاقب، وتحليلهم اللغوي الصائب الذي ينفي إلى أعمق العبارات، يسير ما يجعل بأذهان المتكلمين من أهل اللغة، فيظهر للناس ما استخفوه فجذبوا إليه، وما استثقلوه بعدهم وتحاشوه.

أما ادعاءً أن علة إعلال المصدر اعتلال فعله، وأن اعتلال الفعل يوجب إعلال المصدر وتصحيح المصدر يدل على أنه ليس جاريًا على الفعل، فذلك بعيد عندي؛ لأن قلب حرف العلة حرفاً آخر وعدم قلبه إنما هو تخفيف صوتي يقصد به البعض مما يستثقل، ولا دخل لما حصل في الفعل في هذا التخفيف.

وما اشترط الأئمة لإعلال اسم الفاعل من الفعل الثلاثي بقلب العين همزة مثلاً أن يكون الفعل قد أعللت عينه إلا لأمر يتعلق بشيءين: أحدهما دلالي، والآخر صوتي، لا أن إعلال الفعل له تأثير ما في إعلال اسم الفاعل. أما الدلالة فإن مثبتت فيه الواو نحو (عَوْرَ) و(حَوْلَ) يأتي الوصف منه على نحو ثبت الواو فيه، وهو (أعور، وأحول) ولا يكاد يجيء منه الوصف على فاعل، فإذا أتى

منه الوصف على فاعل فإن حذفها منه يلبس لو قيل (عائر، وحائل). فلما شعر المتكلّم بالتباس الشيئين: اسم الفاعل من حال وعار، واسم الفاعل من عور وحول، خص أحد النوعين بإحدى الصيغتين والأخر بالأخر؛ ب مجرد البيان والبعد عن اللبس. وأما الأمر الصوتي فواضح أن أكثر الأفعال الثلاثية معتلة العين هو مما أعلت عينه، ولم يوجد غير معل إلا قليل جداً، وكثير تبعاً لذلك اسم الفاعل من هذه الأفعال التي يحتاج إلى تحفييفها بالإعلال. ولذلك لا ينبغي أن يفهم أن إعلال المصدر أو اسم الفاعل يتوقف على إعلال الفعل من غير علة أخرى يشترط لأجلها إعلاله.

## ٤ - الإدغام

\* علة عدم الإدغام في (تذكرون).

## علة عدم الإدغام في (تذكرون)

قال الزمخشري في مبحث الإدغام: ((وأدغموا تاءً (تفعّل) و(تفاعل) فيما بعدها، فقالوا: اطْبِروا، وازِّبُوا، واثاقلوا، وادارؤوا، مجتلين همزة الوصل؛ للسكون الواقع بعد الإدغام. ولم يدمغوا نحو (تَذَكَّرُون)؛ لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى (إدغام الثانية))<sup>١</sup>.

فقال ابن عييش: ((... ولا تدغم تاء المضارعة في هذه الحروف؛ فلاتقول في تذكرون: اذكرون، ولا في تدعون: ادعون؛ لأن الف الوصل لا تدخل الأفعال؛ لأنها في معنى أسماء الفاعلين، فكما لا تدخل ألف الوصل أسماء الفاعلين كذلك لا تدخل المضارع؛ لأنه بمنزلتها. لأن ألف الوصل بابها الأفعال الماضية نحو (انطلق، واقتدر، واستخرج) ولم تدخل إلا في أسماء معدودة، وذلك بالحمل على الأفعال. ولأنك لو أدغمت في الفعل لزال لفظ الاستقبال، فكان يختلط.

إإن اجتمع إلى تاءً (تفعّل) و(تفاعل) تاءً آخر إما للمذكر المخاطب أو للمؤنثة الغائبة نحو قوله: تتكلّم، وتتغافل، فإنك تحذف إحدى التاءين، فتقول: يازيد لا تكلّم، وياعمر لا تغافل؛ لأنه لما اجتمع المثلان ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيلاً إلى الإدغام؛ لما يؤدي إليه من سكون الأول، ولم يمكن الإتيان بالألف للوصل؛ لما ذكرناه.

وقول صاحب الكتاب: (ولم يدمغوا نحو تذكرون؛ لئلا يجمعوا بين حذف التاء وإدغام الثانية) إشارة منه بأنه كان يسوغ الإدغام لولا الحذف. وليس ذلك صحيحاً؛ لأن هذا النوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع، لما ذكرناه من سكون الأول ودخول ألف الوصل، وذلك لا يجوز، فاعرفه)<sup>٢</sup> اهـ .

<sup>١</sup> سقطت (الأولى) في الشرح.

<sup>٢</sup> المفصل ٤٧٥ - ٤٧٦ .

<sup>٣</sup> شرح المفصل ١٥٢/١٠ .

وما ذكر ابن يعيش أنه العلة الصحيحة في عدم إدغام نحو (تذكرون) على نحو ما أدغم (اطيروا) وما أشبهه، صحيح مستقيم، صرّح به الأئمّة كافّة. لكنه لا يُمنع أن يقال في علته أيضًا: إنه اجتنب الجمع بين حذفين مخافة الإلباس. ولا يلزم من هذه العلة الأخيرة أن الإدغام كان يسوغ لو لا الحذف، كما فهم من عبارة الزمخشري؛ إذ تفيض عبارته ما كان سيحصل لو حصل الإدغام.

ويدل على صدق ذلك أن سيبويه جمع بين علتي ابن يعيش والزمخشري معاً. قال: ((ولا يسكنون هذه التاء في (تتكلّمون) ونحوها ويلحقون ألف الوصل؛ لأن الألف إنما لحقت فاختص بها ما كان في معنى فعل، وأفعّل في الأمر. فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين، فأرادوا أن يخلصوه من فعل وأفعّل. وإن شئت قلت في (تَذَكَّرُونَ) ونحوها: تذَكَّرُونَ... ولا يجوز حذف واحدة منهما -يعني من التاء والذال في تذكرون- لأنه حذف منها حرف قبل ذلك، وهو التاء، وكرهوا أن يمحظوا آخر؛ لأنه كره الالتباس وحذف حرف جاء معنى المخاطبة والتائث، ولم تكن لتحذف الذال وهي من نفس الحرف فتفسد حذف حرف وتخلي عنه، ولم يروا ذلك محتملا إذا كان البيان عربياً، وكذلك أنزلت التاء التي جاءت للإخبار عن مؤنث، والمخاطبة)).<sup>١</sup>

ومن النحاة من اقتصر على التعليل بعدم دخول ألف الوصل على المضارع، كما فعل ابن يعيش، كالمبرد<sup>٢</sup> وأبي علي الفارسي<sup>٣</sup> وغيرهما. ومنهم من ذكر في علة ذلك شيئين: ((أحد هما: أن الفعل ثقيل، فإذا أمكن تخفيفه كان أولى، وقد أمكن بمحذف أحد المثلين، فكان ذلك أولى من الإدغام الذي يؤدي إلى زيادة. والآخر: أنك لو أدمغت لاحتاجت إلى الإتيان بهمزة الوصل، وهمة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع)).<sup>٤</sup> ويمثل ما علل به الزمخشري هنا عدم الإدغام علّمه ابن الحاجب، مقتضرا عليه.<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> الكتاب ٤/٤٤٧٦-٤٧٧.

<sup>٢</sup> انظر المقتضب ١/٢٤٣.

<sup>٣</sup> انظر البغداديات ١٩٩-٢٠٠.

<sup>٤</sup> المتمع ٢/٦٣٦-٦٣٧.

<sup>٥</sup> انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٨.

وفي تحليل النحاة ما يؤدي إليه الإدغام من تقريب للأصوات، فيخفف به ما كان مستقلًا، وما يعرض حيناً لألفاظ من مواطن الإدغام بحيث لا يؤدي إدغامه إلا إلى ثقل كان ينبغي النفور منه، أو كان بالإدغام -لو تصور حصوله- مالاً يُقبل في الألفاظ، في هذا كفاية لقبول ما ي قوله المخنثي من أشياء مفترضة كان حدوث شيء منها أو ما يشبهها سيتجنب. ولا يعني قوله ذلك ما قال ابن يعيش: إن كلامه يشير إليه.

بقي أن أوجه النظر إلى أن أئمة النحاة لم يكتفوا في الإدغام بوصف ما يكون من الأصوات مدغماً في غيره أو غير مدغماً، بل تعدى ذلك إلى تحليل الألفاظ، ووصف ما يؤديه الإدغام من وظائف صوتية، وما يكون من الأحوال متجنباً متروكاً إن أدى إلى عكس ما يجتنب الإدغام لأدائه. وهذه جهود صوتية عظيمة حملها أسلافنا فيما حملوا من هذا الإرث التحوي العظيم.

## ٥-تسهيل الهمزتين

\* آية أقرأ

## أحكام التقاء الهمزتين في (اقرأ آية)

قال الزمخشري في فصل التقاء الهمزتين: ((وفي (اقرأ آية) ثلاثة أوجه: أن تقلب الأولى ألفاً<sup>١</sup> وأن تُحذف الثانية<sup>٢</sup> وتُلقي حركتها على الأولى، وأن تجعل معاً بينَ<sup>٣</sup> بينَ، وهي حجازية)).

فقال ابن يعيش: ((وأما قول صاحب الكتاب: (أن تجعل معاً بينَ بينَ) فليس بصحيح. وهو وهم؛ لأن الأولى ساكنة. والهمزة الساكنة لا تجعل بينَ بينَ؛ لأن معنى جعلها بينَ بينَ أي: بينَ الهمزة وبينَ الحرف الذي منه حركتها، وإذا لم تكن متحركة فلا يصح فيها ذلك. مع أن الغرض من جعلها بينَ بينَ تخفيفها بتقريرها من الساكن، وإذا كانت ساكنة فقد بلغت الغاية في الخفة؛ إذ ليس وراءه خفة. فأما لو قلت: (قرأ آية) بتحريكها جاز أن تجعل معاً بينَ بينَ، وذلك على لغة الحجاز وعلى لغة غيرهم؛ لأنهما مفتوحان بخلاف (اقرأ آية))<sup>٤</sup> اهـ.

و واضح أن الخلاف بين الرجلين ليس محله جواز تخفيف الهمزتين معاً أو عدم جوازه، بل الخلاف فقط في التعبير عن تخفيف الأولى بـ(بينَ بينَ). والسبب في عدم إجازة الشارح أن يعبر بمثل ذلك ما بينه فيما سلف. وكأنه يريد من المصنف أن يعبر عن الأولى بإبدالها ألفاً خالصة، كما في (رأس)، أما الثانية فلا نزاع في أنها تخفف يجعل الحركة بينَ بينَ؛ لأنها متحركة.

وقد تناول سيبويه في كتابه مذاهب العرب في تخفيف هذا اللفظ وأمثاله مما التقى فيه همزتان من آخر الكلمة وأول أخرى. وصرح بأن تخفيف الهمزة الأولى الساكنة يكون بإبدالها ألفاً ساكنة كما قال الشارح. قال سيبويه: ((وتقول: (اقرأ آية) في قول من خفف الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة أبداً إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها. ومن حقق الأولى قال: (اقرأ آية)؛ لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن، فحذفتها وألقيت حركتها على الساكن

<sup>١</sup> في المفصل: (الثاني)

<sup>٢</sup> المفصل ٤١٩.

<sup>٣</sup> شرح المفصل ١٢٠/٩.

الذي قبلها. وأما أهل الحجاز فيقولون: (اقرأ آية); لأن أهل الحجاز يخففونهما جمعاً، يجعلون همزة (اقرأ) ألفاً ساكنة ويخففون همزة (آية)).<sup>١</sup>

وأكذ شراح الكتاب عند شرح هذا الموضع أن تخفيف الأولى إنما يكون بإبادتها ألفاً، ولا يكون فيها التخفيف يجعل الهمزة بين بين، ولا يكون ذلك إلا في الثانية. ومنهم أبو علي الفارسي في التعليقة،<sup>٢</sup> والسيرافي في شرح الكتاب.<sup>٣</sup>

وقد تابع سيبويه على ذلك من ذكر هذه المسألة من أئمة النحاة، كابن السراج،<sup>٤</sup> وغيره.<sup>٥</sup>

وبين العلماء مراد سيبويه وغيره من مصطلح (بين بين) المذكور، وأنه لا يعني مجرد التخفيف، بل المقصود من تركيب بين مع بين أن الهمزة المحففة تكون بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، كما ذكر الشارح.<sup>٦</sup> كما بينوا أن من خصائصها ألا تقع أولاً،<sup>٧</sup> وأنها لا تكون كذلك وهي ساكنة؛ للعلة التي ذكرها الشارح،<sup>٨</sup> وأنها لا تأتي بعد حرف ساكن؛ لأنها تقرب من السكون بإخفاء حركتها، فكأنك تجمع بين ساكنين.<sup>٩</sup>

ومما تقدم يظهر أن الزمخشري كأنه لم يرد بقوله هنا: بين بين، إلا التخفيف، لا أنه قصد أنها تكون بين الهمزة والألف. هكذا يبدو، لكنه لا يستبعد أنه عنى ما قاله. ذلك أن الهمزتين في هلتين الكلمتين كألفاني كلمة واحدة، حتى إن أبا زيد قد حكى فيها إدغام الهمزتين. فإذا تذوقت تسهيل هاتين الهمزتين وجدت الوصفين لا يتبعان كثيراً -أعني قول سيبويه: إن الهمزة الأولى قلبت ألفا

<sup>١</sup> الكتاب ٥٥٠/٣.

<sup>٢</sup> انظر التعليقة ٤/٤٥٠-٥١.

<sup>٣</sup> انظر شرح السيرافي المخطوط ٥/١٢.

<sup>٤</sup> انظر الأصول ٢/٤٥٠.

<sup>٥</sup> انظر شرح الشافية ٣/٦٦.

<sup>٦</sup> انظر البصرة والتذكرة ٢/٧٣٦، سر الصناعة ١/٤٨.

<sup>٧</sup> انظر اللباب ٢/٤٤٣.

<sup>٨</sup> انظر البصرة ٢/٧٣٦.

<sup>٩</sup> انظر النكت ٢/٩٧٧، أمالی ابن الشجري ٢/٥٧.

والهمزة الثانية سهلت بين بين، وقول الزمخشري: إنما جعلتا بين بين معاً لأن الصوت متصل لا يكاد يعرف موضع معين لانتهاء الألف الأولى والهمزة المسهلة الثانية. وعندني أن المدقق في وصف هذا الصوت الذي أبدل من صوت الهمزتين الحقيقتين لا يسعه رد قول الزمخشري الذي يصف الظاهرة الصوتية وصفاً واحداً. بل هو عندي أقرب من وصف أولئك، من قبل أنّ وصفه هذا نطبع من تأمل فيما يحدث للهمزتين بالتسهيل والاتصال، ووصف أولئك ينبع من النظر إلى ما تقتضيه قاعدة إبدال الهمزة نظرياً.

## ٦ - الابتداء بالساكن

الابتداء بالساكن في لغة العرب ولغة غيرهم

## الابتداء بالساكن في لغة العرب ولغة غيرهم

قال الزمخشري في مبحث حكم أوائل الكلم: ((إذا وقعت [أي: الساكن] في موضع الابتداء أوقعت قبلها همزات مزيدة متراكمة؛ لأنها ليس في لغتهم الابتداء بساكن، كما ليس فيها الوقوف على متراكم)).<sup>١</sup>

فقال ابن يعيش: ((قوله: (لأنه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن) ربما فهم منه أن ذلك مما يختص بلغة العرب، ويحوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب. وليس الأمر كذلك، بل إنما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن، وليس ذلك مختصاً بلغة دون لغة)).<sup>٢</sup> اهـ.

وقال في موضع آخر قبل: ((واعلم أن الحرف الذي يبدأ به لا يكون إلا متراكماً؛ وذلك لضرورة النطق به، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به. وليس ذلك بلغة، ولا أن القياس اقتضاه، وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان. فقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير، وأن ذلك ممكن وهو لغة قوم آخرين. ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك؛ لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان، وكابر بالمحسوس)).<sup>٣</sup> اهـ.

وهذا الكلام من ابن يعيش ترداد لكلام ابن جني. انظر إلى قوله هذا مع قول ابن جني: ((اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة؛ توصلًا إلى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة، فضلاً عن القياس. وليس لقول من حوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشغل بإفساده، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السُّوفَطِيَّةِ ومن ليس بكامل العقل)).<sup>٤</sup> اهـ.

<sup>١</sup> المفصل ٤٢٢.

<sup>٢</sup> شرح المفصل ١٣٦/٩.

<sup>٣</sup> السابق ١٣١/٩.

<sup>٤</sup> المنصف ٥٣/١.

ولست أعني أن القول بعدم إمكان الابتداء بالساكن هو مذهب ابن جني وحده، لكنني أعني الفاظ ابن جني التي شنّع بها على معارضيه من قال بإمكان الابتداء بالساكن وأن ذلك من لغات غير العرب، فنقلها ابن يعيش، وبالغ في الحمل عليهم كما بالغ ابن جني. أما تعذر الابتداء بالساكن فهو قول أغلبهم، كما هو مشهور.

وابن جني – مع هذا الذي سلف من قوله، ومع قوله في مواضع أخرى كغيره من النحاة: إن الابتداء بالساكن ممتنع – قد قال في موضع من خصائصه ما نصه: ((ورأيت مع هذا أبا علي رحمه الله – كغير المستووحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم. ولعمري أنه لم يصرح بإجازته، لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن. قال: وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن وإن كان في الحقيقة متحركاً – يعني: همزة بين بين – قال: فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء به فما الظن بالساكن نفسه؟ قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمرة، يريد أنها لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفت. وأما أنا فأسمعهم كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا: (كُلِيد)، فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإن حركتها جد مضعفة، حتى إنها ليخفى حالها على، فلا أدرى أفتحة هي أم كسرة. وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحل منه بطائل))<sup>١</sup>.

ولا يخفى أن ما وصفه ابن جني هنا، ومثل له بـ (كُلِيد)، شبيه بما في الإنجليزية اليوم مما توالى في أوله حرفان صامتان (consonants) من غير حرف علة (vowel) بينهما، مثل:

street , school , please....

وشبيه في الوقت نفسه بما نسمعه في اللهجات العامية المنتشرة اليوم. ومن أمثلة ذلك نطق بعض عامياتنا للمبدوء بتاء المخاطب أو تاء الغائية، نحو (أَنْتَ تَغْزِي) في العربية، ينطقها البدو على هذا النحو:

أَنْتَ تَغْزِي.

وإذا نُطِقَ الفعلُ وحده قيل:

تَغْزِي

ويشبه ذلك ما يعهد في اللهجات الشامية، ولا سيما في أفعال الأمر، إذ يقولون في (العب واركض) ونحو ذلك:

لُعْبٌ ، رُكْضٌ

وهذا – وإن كان ليس سكوناً المبدأ به فيه سكوناً خالصاً، بل فيه رائحة من الفتحة أو من الكسرة أو من القلقلة – هو ما امتنعت العربية الفصيحة من الابتداء به كما تمنع من الوقوف على <sup>إلا</sup> المتحرّك. فالعربية لا تبتدئ <sup>أبجح</sup> في محرّك بحركة خالصة، وليس فيها إلا الفتحة الخالصة أو الضمة الخالصة أو الكسرة الخالصة. فعلى ذلك لا يجوز القطع بأن ما فَرَّتْ منه العربية من الابتداء بالساكن فأدخلت عليه همزة متحرّكة حركة خالصة لا تختص بها العربية، ولا القطع بأن ذلك علّم لكل اللغات ضرورةً كما قال ابن يعيش. فإن كان ابن يعيش قد أراد هذا فهو مرود بالمشاهدة والعيان، ويكون سبيله هو سبيل من أنكر العيان وكابر المحسوس.

أما إن أراد الشارح أنّ ما يُبتدأ به من هذا النحو، كـ(كُلِيد) التي ذكرها ابن جني، ليس سكونه خالصاً، بل لا بد من إشمامه بعض الحركة ليتمكن من نطقه، فيبدو أنه صواب. لكن إرادة هذا المعنى من كلام ابن يعيش يمنع منه أنه يُرُدّ بهذا الذي قاله على الزمخشري حين ذكر أن إدخال الهمزات المتحرّكة في لغات العرب جاء لما امتنعت عن الابتداء به كما امتنعت عن الوقوف على المتحرّك.

## الخاتمة وأهم النتائج

وبعد أن من المولى – عز اسمه – على إتمام هذه الرسالة، وب توفيقه و بإنعامه وصلنا إلى خاتمة المطاف، آن لنا أن نقف بإيجاز و اختصار على بعض أهم نتائج البحث وملامحه العامة. فمنها:

- حرر البحث مصطلح (الشذوذ)، وجهد في إزالة بعض أوهام متعلقة بدلالة المصطلح على القبح والاسترذال.
- توصل في البحث إلى حصر أسباب الشذوذ اللغوي.
- خلص بحث الضرورة إلى فرق بين نوعين من الضرورة لم تفصل دراسة القدماء للعربية بينهما.
- تبين خطأ من رأى أن وصف شيء من آي القرآن الكريم بالشذوذ، وحمل لفظ منه أو تركيب على التوهم أو الضرورة، يعني رميه بالعيب أو الرداءة. وتبين أيضا خطأ من تكلف بحسن نية – تحرير شيء من ذلك بقصد البعد به عن أن يوصف بنحو ذلك.
- أبان البحث عن جملة من الملاحظات لم يأخذها بعين الاعتبار من دفعته حماسته الدينية إلى الحمل على من ضعف شيئاً من القراءات القرآنية.
- ظهر من خلال دراسة مسائل الاعتراض التطبيقية مدى تأثير النحاة بالمفهومات المتعلقة بمصطلح (الشذوذ).
- أظهر البحث ما شاع في دراسة العربية من خلط بين صورتين من صور العربية، إحداهما: الصورة الذهنية المختزنة في أذهان المتكلمين، والأخرى: الصورة المتحققـة في نماذج

الاستعمال. وتبيّن مدى انعكاس ذلك على تناول مسائل العربية المختلفة. وذلك فيما سمى هنا (نحو اللغة ونحو الكلام).

- توصل البحث إلى نتائج في مناقشة المسائل في ضوء ما عرض في (نحو اللغة ونحو الكلام)، لم يكن ليتوصل إليها لولا التناول في ضوء تحرير مفهومات معينة لم تكن محررة، لهذا توصل فيها إلى نتائج جديدة لم يعرض لها دارسو العربية؛ لأن الترجيح فيها انبني على ما أظهرته الدراسة النظرية في المقدمات.

- عرضت الدراسة نماذج تطبيقية على ما روعي فيه أحد اقتضاعين، إما اللفظ وإما المعنى.

- أحاط البحث بدراسة الأصول العامة التي انبنت عليها الدراسة الصرفية، ولا سيما مباحث الأصالة والزيادة.

- اتضحت قصور أدلة الزيادة وأغراضها ومواضعها والأحرف التي تزداد في تعين الحروف المزيدة والأصلية.

- اتضحت خطأ الأساس الذي بني عليه إنكار بعض أبنية الأسماء في العربية.

- تبيّن أمر كثير من التحكم الذي أحاط الأصول التي بني عليها الإلحاد بمفهومه الأصطلاحي.

- ردت هذه الدراسة (التنوين) و (الممنوع من الصرف) إلى البحث الصوتي في أكثر الجوانب المتعلقة بهذين البابين.

- أبان البحث جوانب مهمة من التكليف الذي أحاط بباحث (الممنوع من الصرف)، و(التنوين)، ولا سيما علل منع الصرف، وأقسام التنوين. وأبان أيضاً إغفال جوانب الربط الصوتية بين المبحثين.

- عرضت الدراسة وجهات نظر المعارضين على علل منع الصرف التسع المشهورة قديماً وحديثاً.

- عرض البحث تطبيقات عملية على الدراسات الصوتية للعربية، من خلال مسائل الاعتراض.

هذا إلى نتائج كثيرة جداً في مسائل الاعتراضات، لو عددها لطال بنا الحديث بأكثر مما تحتمله هذه العجلة، مثبتة في تفصيل المسائل نفسها. ذلك أني ذهبت بعد تأصيل الأقوال في المسائل إلى ترجيح أحد قولي الإمامين (الزمخشري وابن يعيش) على الآخر حيناً، وحينما قد أجد في أقوال غيرهما ما يترجع على قوليهما معاً، وربما أظهرت دراسة القضية رأياً آخر يصح عندي أن يرد به ما أثر في المسألة من آراء النحاة جميعاً. كل ذلك مثبت في موضعه من دراسة المسائل في البحث.

ولكن ينبغي هنا أن أذكر الملامح العامة الرئيسة لأهم نتائج تفصيل المسائل واستقصائها بإجمال، ولا سيما التي لم يشر إليها في المسائل، وهي:

- أسفر تأصيل المذاهب في المسائل واستقصاء الأقوال فيها من مصادرها عن نسبة الأقوال إلى أصحابها، وانكشف الخطأ في نسبة بعض المذاهب التي اشتهرت نسبتها إلى من تبين أنها غير أصحابها.

- اتضح من خلال دراسة المسائل أن الزمخشري أكثر من ابن يعيش أصلالة في التفرد ببعض الآراء، أو السبق إليها. بل لا تكاد تجد لابن يعيش سبقاً إلى رأي ما. وهو ما يدل على أن

الزمخشي من المحتهدين المحددين في النحو، بخلاف ابن يعيش الذي يغلب عليه الاتباع أكثر من الابداع.

- أظهرت مناقشة المسائل اعتماد ابن يعيش على ابن جني بصورة أكثر من اعتماده على غيره من السابقين، كالسيرافي الذي يعد شرحاً لكتاب سيبويه في المرتبة الثانية في مصادر ابن يعيش بعد كتب ابن جني عموماً وكتابي (سر صناعة الإعراب) و (الخصائص) خصوصاً. وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا الاعتماد<sup>١</sup>.

- بدا واضحاً أن كثيراً من مسائل العربية قد سير منهج النحاة في دراستها، وتحكم في أقوالهم وأرائهم المختلفة فيها، مسلمات أخذ بها، لو لم يسلم بها لاختلت آراؤهم عمما ورد عنهم فيها. ومن هؤلاء النحاة — بطبيعة الحال — الزمخشي وابن يعيش.

هذا ملخص لأهم نتائج البحث وملامحه الرئيسة، حاولت جاهداً إيجاز ذلك واختصاره؛ منعاً للإطالة، ولأن لا غنى من رام التعرف على الصورة الحقيقية لبحث ما أن يقلب صفحاته بإمعان. وبالله التوفيق، وهو المستعان.

---

<sup>١</sup> انظر مثلاً: فقه اللغة المقارن ص ١٢٥، مقدمة أمالی ابن الشجري ص ١٦١، مقدمة التخمير ١١٢/١.

## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً: المخطوطات

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. مصورة عن نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم نحو. ١٣٧

### ثانياً: الدوريات

- مجلة بحوث كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى \_ مكة المكرمة.
- مجلة عالم الفكر \_ صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب \_ الكويت.
- مجلة علامات في النقد الأدبي \_ صادرة عن النادي الأدبي الثقافي بمدحه.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.

### ثالثاً: الرسائل العلمية

- الأبدى ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزوية \_ رسالة دكتوراه، مقدمة من سعد حمدان العامدي \_ جامعة أم القرى \_ سنة ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.
- أبنية الإلحاد في الصاحح. رسالة ماجستير، مقدمة من مهدي بن على القرني \_ جامعة أم القرى \_ سنة ١٤١٦هـ.
- خصائص لغة تميم. رسالة ماجستير، مقدمة من محمد بن أحمد العمرى \_ كلية الشريعة بمحكمة المكرمة \_ سنة ١٣٩٦هـ.
- دراسة في الصيغ العربية، أصولها تطورها علاقتها بالمعنى. رسالة دكتوراه، مقدمة من محمد أحمد خاطر \_ جامعة الأزهر \_ سنة ١٣٩٦هـ.
- شرح ألفية ابن معط للرعيني. رسالة دكتوراه، مقدمة من حسن محمد عبد الرحمن أحمد \_ جامعة أم القرى \_ سنة ١٤١٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن أبي الريبع. رسالة ماجستير، مقدمة من خالد التوييجري \_ جامعة أم القرى \_ سنة ١٤١٧ - ١٤١٨هـ.

- شرح العصامي على قطر الندى. رسالة ماجستير، مقدمة من محمد ربيع الغامدي - جامعة أم القرى - سنة ١٤١٦هـ.
- اعترافات ابن يعيش على النحاة جمعاً ودراسة. رسالة ماجستير، مقدمة من سعود بن عبدالعزيز الخنين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - سنة ١٤١٦هـ.

#### **رابعاً: الكتب المطبوعة**

- أبو علي الفارسي. د/ عبدالفتاح شلبي. الطبعة الثالثة. جدة: دار المطبوعات الحديثة، سنة ١٤٠٩هـ.
- الإتقان في علوم القرآن. السيوطي. بيروت: عالم الكتب.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الزبيدي. تحقيق د/ طارق الجنابي. الطبعة الأولى. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٧هـ.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي. د/ عبدالصبور شاهين. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة المخابجي، سنة ١٤٠٨هـ.
- إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. الطبعة الثانية. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، سنة ١٤١٣هـ.
- الإرشاد إلى علم الإعراب. الكيشي. تحقيق د/ عبدالله الحسيني ود/ محسن سالم العميري. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث، سنة ١٤١٠هـ.
- الأزهية في علم الحروف. الهروي. تحقيق عبد المعين الملوحي. الطبعة الثانية. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤١٣هـ.
- أسرار العربية. الأنباري. تحقيق محمد بمحجت البيطار. مطبوعات بجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٧٧هـ.
- الأسلوبية والأسلوب. د/ عبدالسلام المسدي. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار سعاد الصباح، سنة ١٩٩٣م.
- الإشارات والتبيهات في علم البلاغة. محمد بن علي الجرجاني. تحقيق د/ عبدالقادر حسين. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

- الأشباه والنظائر في النحو. السيوطي. تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٦ هـ.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل. ابن السيد البطليوسى. تحقيق د/ حمزة النشري. الطبعة الأولى. الرياض: دار المريخ، سنة ١٣٩٩ هـ.
- الأصول في النحو. ابن السراج. تحقيق د/ عبدالمحسن الفتلي. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥ هـ.
- أصول اللغة بين الثنائية والثلاثية. د/ توفيق شاهين. الطبعة الأولى. دار التضامن، سنة ١٤٠٠ هـ.
- الأضداد. ابن الأباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، سنة ١٤٠٧ هـ.
- الإعراب عن قواعد الإعراب. ابن هشام. تحقيق د/ علي فوده نيل. الطبعة الأولى. جامعة الرياض، سنة ١٤٠١ هـ.
- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس. تحقيق د/ زهير زاهد. الطبعة الثالثة. بيروت: عالم الكتب، سنة ١٤٠٩ هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها. ابن خالويه. تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الحاخنجي، سنة ١٤١٣ هـ.
- أعمال بجمع اللغة العربية بالقاهرة. د/ محمد رشاد الحمزاوي. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٩٩٨ م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. د/ فاضل مصطفى الساقي. القاهرة: مكتبة الحاخنجي، سنة ١٣٩٧ هـ.
- أمالی ابن الشجري. ابن الشجري. تحقيق د/ محمود محمد الطناхи. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الحاخنجي، سنة ١٤١٣ هـ.
- أمالی الزجاجي: الزجاجي. تحقيق عبدالسلام هارون. الطبعة الأولى. القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، سنة ١٣٨٢ هـ.
- أمالی السهيلي. السهيلي. تحقيق د/ محمد إبراهيم البناء. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة السعادة، سنة ١٣٩٠ هـ.

- الأمالي النحوية. ابن الحاجب. تحقيق د/ هادي حسن حمودي. الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٥ هـ.
- إملاء ما من به الرحمن. العكبري. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر، سنة ١٤٠٦ هـ.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة. القبطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى. دار الفكر، سنة ١٣٩٧ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. الأنباري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. دار الفكر.
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال. المالكي (بها مش الكلاف). الطبعة الأولى. دار الفكر، سنة ١٣٩٧ هـ.
- أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.
- إيضاح شواهد الإيضاح. القيسي. تحقيق د/ محمد الدعجاني. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٤٠٨ هـ.
- الإيضاح العضدي. أبو علي الفارسي. تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود. الطبعة الثانية. دار العلوم للطباعة والنشر، سنة ١٤٠٨ هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. تحقيق د/ موسى بناني العليلي. مطبعة العاني، سنة ١٤٠٢ هـ.
- الإيضاح في علل النحو. الزجاجي. تحقيق د/ مازن المبارك. الطبعة الرابعة. دار النفائس، سنة ١٤٠٢ هـ.
- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. عنابة صدقى محمد جميل. المكتبة التجارية.
- بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية. دار الفكر.
- البداية والنهاية. ابن كثير. دار الفكر.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. ابن أبي الربيع. تحقيق د/ عياد الشبيتي. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٤٠٧ هـ.
- البغداديات. أبو علي الفارسي. تحقيق صلاح الدين السنكاوي. العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

- ابن الطراوة النحوي. د/ عياد الشبيطي. الطبعة الأولى. مطبوعات نادي الطائف الأدبي، سنة ١٤٠٣ هـ.
- تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة. تحقيق السيد صقر. الطبعة الثانية. القاهرة: دار التراث، سنة ١٣٩٣ هـ.
- التبصرة والتذكرة. الصimirي. تحقيق د/ فتحي على الدين. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٢ هـ.
- التبيين عن مذاهب النحوين البصريين والковفين. العكبي. تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٤٠٦ هـ.
- التتمة في التصريف. ابن القبيصي. تحقيق د/ محسن سالم العميري. الطبعة الأولى. مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، سنة ١٤١٤ هـ.
- التخمير. صدر الأفضل الخوارزمي. تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠ م.
- تذكرة النحاة. أبو حيان الأندلسي. تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ.
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر. د/ عبدالفتاح لاشين. الرياض: دار المريخ.
- التصریح بمضمون التوضیح (شرح التصریح على التوضیح). خالد الأزهري. دار الفكر.
- التطور النحوی. برجشتراسر. إخراج د/ رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، سنة ١٤٠٢ هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (شرح الدمامي على التسهيل). الدمامي. تحقيق د/ محمد المقدى. الطبعة الأولى.
- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي. تحقيق د/ عوض القوزي. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة الأمانة، سنة ١٤١٠ هـ.
- تفسیر الرازی الكبير (مفآتیح الغیب). بيروت: دار الفكر، سنة ١٤١٤ هـ.
- تهذیب اللغة. الأزهري. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر.
- تاج العروس: الزبيدي. دار الفكر.
- جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبری). الطبری. دار الفكر، سنة ١٤٠٨ هـ.

- الجمل في النحو. الزجاجي. تحقيق د/ علي توفيق الحمد. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة ودار الأمل، سنة ١٤٠٤ هـ.
- الجمل في النحو المنسوب للخليل. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥ هـ.
- الجني الداني في حروف المعانى. المرادي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة وحمد نديم فاضل. الطبعة الثانية. بيروت: دار الآفاق الجديدة، سنة ١٤٠٣ هـ.
- جهود ابن جنى في الصرف. د/ غنيم اليبعاوي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: المكتبة التجارية.
- جواهر الأدب. الإربلي. تحقيق د/ حامد أحمد نيل. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٤٠٤ هـ.
- حاشية ابن المنير على الكشاف. ابن المنير (بهاشم الكشاف). الطبعة الأولى. دار الفكر، سنة ١٣٩٧ هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. الصبان (بهاشم شرح الأشموني). ترتيب مصطفى أحمد حسين. دار الفكر.
- حاشية ياسين على التصریح. ياسین العلیمی (بهاشم التصریح). دار الفكر.
- الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي. تحقيق بدرالدين قهوجي وبشير جویجاتی. الطبعة الأولى. بيروت: دار المأمون للتراث، سنة ١٤٠٤ هـ.
- الخاطريات. ابن جنى. تحقيق علي ذو الفقار شاكر. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٤٠٨ هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. البغدادي. تحقيق عبدالسلام هارون. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٩ هـ.
- الخصائص. ابن جنى. تحقيق محمد علي النجار. الطبعة الثالثة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٤٠٨ هـ.
- دراسات في فقه اللغة. محمد الأنطاكي. الطبعة الرابعة. بيروت: دار الشرق العربي.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. محمد عبدالخالق عصيمة. القاهرة: دار الحديث.
- درة الغوص في أوهام الخواص. الحريري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

- الدر المصور في علوم الكتاب المكون. السمين الحلبي. تحقيق أحمد محمد الخراط. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، سنة ١٤١٤ هـ.
- دقائق التصريف. ابن المؤدب. تحقيق د/ أحمد ناجي القيسي وآخرين. مطبوعات الجمع العلمي العراقي، سنة ١٤٠٧ هـ.
- دلائل الإعجاز. عبدالقادر الجرجاني. تحقيق محمود شاكر. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة الشانجي، سنة ١٤١٠ هـ.
- ذيل كشف الظنون (هدية العارفين). البغدادي. المكتبة الفيصلية.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسى. تحقيق د/ مصطفى النحاس. الطبعة الأولى. مطبعة النسر الذهبي، سنة ١٤٠٤ هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعانى. المالقى. تحقيق د/ أحمد الخراط. الطبعة الثانية. دمشق: دار القلم، سنة ١٤٠٥ هـ.
- روح المعانى. الألوسى. بيروت: دار الفكر، سنة ١٤٠٤ هـ.
- السبعة في القراءات. ابن مجاهد. تحقيق د/ شوقي ضيف. الطبعة الثالثة. دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب. ابن جني. تحقيق د/ حسن هنداوى. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، سنة ١٤٠٥ هـ.
- سفر السعادة وسفر الإفادة. السحاوى. تحقيق د/ محمد أحمد الدالى. الطبعة الثانية. بيروت: دار صادر، سنة ١٤٠٥ هـ.
- سوسيير رائد علم اللغة الحديث. د/ محمد حسن عبدالعزيز. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الشافية في علم التصريف. ابن الحاجب. تحقيق حسن أحمد عثمان. الطبعة الأولى. المكتبة المكية، سنة ١٤١٥ هـ.
- الاشتقاد. عبدالله أمين. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٣٧٦ هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد الحنبلي. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. دار الآفاق الجديدة.
- شرح أبيات سبيويه. أبو جعفر النحاس. تحقيق زهير زاهد. الطبعة الأولى. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٦ هـ.
- شرح ألفية ابن مالك. الأشموني. ترتيب مصطفى أحمد حسين. دار الفكر.

- شرح ألفية ابن مالك. ابن عقيل. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. الطبعة الرابعة عشرة. دار اللغات، سنة ١٣٨٤ هـ.
- شرح ألفية ابن مالك. ابن الناظم. تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. بيروت: دار الجيل.
- شرح ألفية ابن معط. ابن القواس. تحقيق د/ علي موسى الشوملي. الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة الخريجي، سنة ١٤٠٥ هـ.
- شرح الأنوج في النحو. الأردبيلي. تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى. الرياض: دار العلوم، سنة ١٤١١ هـ.
- شرح التسهيل. ابن مالك. تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ود/ محمد المحتون. الطبعة الأولى. دار هجر، سنة ١٤١٠ هـ.
- شرح ديوان المتبي. العكاري. تصحيح مصطفى السقا وآخرين. دار الفكر.
- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور. تحقيق د/ صاحب أبو جناح. مكتبة الفيصلية.
- شرح الشافية. الرضي الإسترابادي. تحقيق محمد نور الزفاف وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٢ هـ.
- شرح شذور الذهب. ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. مكة المكرمة: دار الباز.
- شرح شواهد الإيضاح. ابن بري. تحقيق د/ عيد مصطفى درويش. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطبع الأميرية، سنة ١٤٠٥ هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللالفظ. ابن مالك. تحقيق عدنان الدوري. العراق: وزارة الأوقاف، سنة ١٣٩٧ هـ.
- شرح الفصيح. الزمخشري. تحقيق د/ إبراهيم جمهور الغامدي. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وأحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، سنة ١٤١٧ هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.
- شرح الكافية. الرضي الإسترابادي. تحقيق يوسف عمر. منشورات جامعة بنغازي.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك. تحقيق د/ عبد المنعم هريدي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٥ هـ.

- شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف). الرماني. تحقيق د/ المتولى رمضان الدميري. مطبعة التضامن، سنة ١٤٠٨ هـ.
- شرح كتاب سيبويه. السيرافي (الجزء الأول) تحقيق د/ رمضان عبدالتواب. الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦ م.
- شرح كتاب سيبويه. السيرافي (الجزء الثاني) تحقيق د/ رمضان عبدالتواب وآخرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٠ م.
- شرح المفصل. ابن يعيش. عالم الكتب.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير. الشلوبين. تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٤ هـ.
- شرح المقدمة الكافية. ابن الحاجب. تحقيق د/ جمال مخيم. الطبعة الأولى. مكتبة نزار الباز، سنة ١٤١٨ هـ.
- شرح ملحة الإعراب. الحريري. تحقيق بركات يوسف هبود. الطبعة الأولى. المكتبة العصرية، سنة ١٤١٨ هـ.
- شرح الملوكي. ابن يعيش. تحقيق فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى. حلب: المكتبة العربية، سنة ١٣٩٣ هـ.
- شرح الوافيةنظم الكافية. ابن الحاجب. تحقيق د/ موسى بناي العلياني. بغداد: الجامعة المستنصرية، سنة ١٤٠٠ هـ.
- شروح التلخيص. بيروت: دار السرور.
- الشعر. أبو علي الفارسي. تحقيق د/ محمود الطناхи. الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٨ هـ.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). الجوهرى. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية. سنة ١٤٠٢ هـ.
- ضرائر الشعر. ابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد. الطبعة الأولى. دار الأندلس، سنة ١٩٨٠ هـ.
- طبقات فحول الشعراء. ابن سلام الجمحى. تحقيق محمود شاكر.
- طبقات النحوين واللغويين. الزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف.

- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم. د/ محمد عبدالقادر هنادي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، سنة ١٤٠٨ هـ.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية. د/ عوض المرسي جهاوي. الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، سنة ١٤٠٣ هـ.
- العربية تاريخ وتطور. د/ إبراهيم السامرائي. الطبعة الأولى. بيروت: مكتبة المعارف، سنة ١٤١٣ هـ.
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي. د/ محمود السعران. القاهرة: دار الفكر العربي.
- علم اللغة، نشأته وتطوره. د/ محمود جاد الرب. الطبعة الأولى. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٨٥ م.
- العمدة في محسن الشعر وآدابه ونقده. ابن رشيق القيرواني. بيروت: دار الجيل.
- العين. الخليل بن أحمد. تحقيق د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الملال.
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح الغزي على الألفية). الغزي. تحقيق محمد المبروك الختروشي. الطبعة الأولى. ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، سنة ١٩٩٠ م.
- الفصول الخمسون. ابن معط. تحقيق د/ محمود الطناхи. القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- فصول في علم اللغة العام. دي سوسير. ترجمة د/ أحمد نعيم الكراعن. دار المعرفة الجامعية.
- فصول في فقه العربية. د/ رمضان عبد التواب. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٨ هـ.
- فقه اللغة المقارن. د/ إبراهيم السامرائي. الطبعة الرابعة. بيروت: دار العلم للملايين، سنة ١٩٨٧ م.
- فهارس كتاب سيبويه. محمد عبدالحالف عضيمة. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الحديث، سنة ١٣٩٥ هـ.
- في أصول النحو. سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي، سنة ١٤٠٧ هـ.
- في النحو التحويلي. موريس قراس. ترجمة صالح الكشو. تونس: وزارة الثقافة والإعلام، سنة ١٩٨٩ م.

- القاموس المحيط. الفيروزأبادي. تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٧هـ.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. ابن السيد الباطليوسى. تحقيق مصطفى السقا ود/ حامد عبدالجبار. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨١م.
- الكافية في النحو. ابن الحاجب. تحقيق د/ طارق نجم. الطبعة الأولى. جدة: دار الوفاء، سنة ١٤٠٧هـ.
- الكامل في اللغة والأدب. المبرد. تحقيق د/ محمد احمد الدالي. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٣هـ.
- الكتاب. سيبويه. تحقيق عبدالسلام هارون. عالم الكتب.
- الكشاف عن حقائق الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري. الطبعة الأولى. دار الفكر، سنة ١٩٧هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. الباقولي. تحقيق د/ محمد أحمد الدالي. الطبعة الأولى. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤١٥هـ.
- اللامات. الزجاجي. تحقيق د/ مازن المبارك. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤٣٨هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب. العكاري. تحقيق غازي طليمات. الطبعة الثانية. دمشق: دار الفكر، سنة ١٤١٦هـ.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. د/ عبدالعزيز مطر. الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٤٠١هـ.
- لسان العرب. ابن منظور. الطبعة الأولى. بيروت: دار صادر، سنة ١٤١٠هـ.
- اللغة. فندريس. تعريب عبدالحميد الدواخلي و محمد القصاص. المكتبة الفيصلية.
- اللغة العربية معناها ومبناها. د/ تمام حسان. الطبعة الثالثة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٥هـ.
- اللغة وبناء الشعر. د/ محمد حماسة عبداللطيف. الطبعة الأولى. سنة ١٩٩٢م.
- اللغة والكلام، أبحاث في التداخل والتقرير. د/ أحمد كشك. مكتبة النهضة المصرية.
- اللمع في العربية. ابن جني. تحقيق حامد المؤمن. الطبعة الثانية. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٥هـ.

- اللهجات العربية في القراءات القرآنية. د/ عبد الرحمن الراجحي. دار المعرفة الجامعية، سنة ١٩٩٥ م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة. السيرافي. تحقيق د/ عوض القوزي. الطبعة الثانية. مطبع دار المعارف، سنة ١٤١٢ هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف. الزجاج. تحقيق د/ هدى محمود قراءة. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤١٤ هـ.
- بجاز القرآن. أبو عبيدة. تحقيق فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة. ابن جني. الطبعة الثانية بيروت: دار الكتاب العربي، سنة ١٤٠٣ هـ.
- مجالس ثعلب. ثعلب. تحقيق عبدالسلام هارون. الطبعة الرابعة. مصر: دار المعارف.
- مجالس العلماء. الزجاجي. تحقيق عبدالسلام هارون. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٣ هـ.
- المجرد في غريب الكلام العرب ولغاتها. كراع النمل. تحقيق د/ محمد العمري. مصر: دار المعارف.
- المحتب. ابن جني. تحقيق على النجدي ناصف وآخرين. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٣٨٦ هـ.
- المخصص. ابن سيده. تصحيح مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي. الطبعة الأولى. بيروت: دار إحياء التراث العربي، سنة ١٤١٧ هـ.
- مدخل إلى علم اللغة. د/ محمد حسن عبدالعزيز. مكتبة الشباب، سنة ١٩٩٢ م.
- المسائل العضديات. أبو علي الفارسي. تحقيق د/ علي جابر المنصوري. الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٦ هـ.
- المسائل المنشورة. أبو علي الفارسي. تحقيق مصطفى الحدربي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل. تحقيق د/ محمد كامل. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٥ هـ.
- مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب. تحقيق د/ حاتم صالح الضامن. الطبعة الرابعة. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٨ هـ.
- المصباح المنير. الفيومي. دار الفكر.

- معاني الحروف. الرماني. تحقيق د/ عبدالفتاح شلبي. الطبعة الثانية. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، سنة ١٤٠٧ هـ.
- معاني القرآن. الأخفش. تحقيق د/ فايز فارس. الطبعة الثانية. سنة ١٤٠١ هـ.
- معاني القرآن: الأخفش. تحقيق د/ عبدالأمير محمد أمين الورد. الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب، سنة ١٤٠٥ هـ.
- معاني القرآن. الفراء. تحقيق أحم نجاتي وآخرين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج. تحقيق د/ عبدالجليل شلبي. الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب، سنة ١٤٠٨ هـ.
- معجم مفردات القرآن. الراغب الأصفهاني. دار الفكر.
- معجم المقاييس في اللغة. ابن فارس. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر، سنة ١٤١٥ هـ.
- المعيار في التخطئة والتصويب. د/ عبدالفتاح سليم. الطبعة الأولى. دار المعارف، سنة ١٤١١ هـ.
- المغني في تصريف الأفعال. محمد عبدالخالق عضيمة. دار الحديث.
- مغني الليب عن كتب الأعaries. ابن هشام. تحقيق د/ مازن المبارك و محمد على حمدا الله. الطبعة الخامسة. دار الفكر، سنة ١٩٧٩ م.
- مفتاح العلوم. السكاكي. بيروت: المكتبة العلمية.
- المفصل في علم اللغة. الزمخشري. تحقيق د/ محمد عزالدين السعدي. الطبعة الأولى. بيروت: دار أحياء العلوم، سنة ١٤١٠ هـ.
- المقابسات. أبو حيان التوحيدي. تعليق د/ علي شلق. الطبعة الأولى. بيروت: دار المدى للطباعة والنشر، سنة ١٩٨٦ هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الشاطبي على الألفية). الشاطبي. تحقيق د/ عياد الشبيتي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مكتبة دار الحديث، سنة ١٤١٧ هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح. عبدالقادر الجرجاني. تحقيق د/ كاظم بحر المرجان. العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سنة ١٩٨٢ م.
- المقتصد. المبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
- المقدمة الجزئية في النحو.الجزولي. تحقيق د/ شعبان عبدالوهاب محمد. مطبعة أم القرى.

- المقرب. ابن عصفور. تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، سنة ١٣٩١ هـ.

- المكتفي في الوقف والابتها. الداني. تحقيق د/ يوسف المرعشلي. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ٤٠٤ هـ.

- الممتع في التصريف. ابن عصفور. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى. بيروت: دار المعرفة، سنة ٤٠٧ هـ.

- المنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. د/ إميل يعقوب. الطبعة الأولى. بيروت: دار الجيل، سنة ١٤١٣ هـ.

- من آراء الزجاج النحوية. د/ شعبان صلاح. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الثقافة العربية، سنة ١٤١١ هـ.

- المنتخب من غريب كلام العرب. كراع النمل. تحقيق د/ محمد العمري. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٩ هـ.

- المنصف. ابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. الطبعة الأولى. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٣ هـ.

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء. حازم القرطاجي. تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة. الطبعة الثالثة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٩٨٦ م.

- مهاة الكلتين وذات الخلتين. بهاء الدين بن النحاس. تحقيق تركي بن سهو العثيبي. الطبعة الأولى. مطبعة المدنى، سنة ١٤١٤ هـ.

- الموشح. المرزباني. تحقيق علي محمد البجاوى. القاهرة: دار الفكر العربي.

- نتائج التحصيل. الدلائى. تحقيق د/ مصطفى الصادق العربي. نشر الكتاب والتوزيع والإعلان والمطبع.

- نتائج الفكر في النحو. السهيلي. تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا. الطبعة الثانية. الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع.

- الانتصار لسيبويه على المبرد. ابن ولاد. تحقيق د/ زهير عبدالمحسن سلطان. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٦ هـ.

- النحت في اللغة العربية. د/ محمد حسن عبدالعزيز. دار الفكر العربي.

- النحو العربي والدرس الحديث. د/ عبد الرحيم. بيروت: دار النهضة العربية، سنة ١٤٠٦هـ.
- النحو الوافي. عباس حسن. الطبعة التاسعة. القاهرة: دار المعارف.
- النشر في القراءات والعشر. ابن الجوزي. إشراف محمد الضباع. دار الكتب العلمية.
- نشوء اللغة العربية ونموها وأكتها. الأب أنسطاس الكرملي. مكتبة الثقافة الدينية.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. د/ مصطفى حميد. الطبعة الأولى. الشركة المصرية العالمية للنشر، ١٩٩٧م.
- نظرية تشومسكي اللغوية. جون ليونز. ترجمة د/ حلمي خليل. الطبعة الأولى. دار المعرفة الجامعية. سنة ١٩٨٥م.
- نظرية اللغة في النقد العربي. د/ عبد الحكيم راضي. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- نظرية النحو القرآني. د/ أحمد مكي الأنصاري. الطبعة الأولى. دار القبلة للثقافة الإسلامية، سنة ١٤١٥هـ.
- نقد الشعر. قدامة بن جعفر. الطبعة الأولى. مطبعة الجواب، سنة ١٣٠٢هـ.
- النكث في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري. تحقيق زهير عبدالحسين سلطان. الطبعة الأولى. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سنة ١٤٠٧هـ.
- الهادي في الإعراب. ابن القبيسي. تحقيق د/ محسن سالم العميري. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: دار التراث، سنة ١٤٠٨هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجواجم. السيوطي. تحقيق عبد العال سالم مكرم. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٧هـ.
- الواقية في شرح الكافية . ركن الدين الإسترابادي. تحقيق عبدالحفيظ شلبي. عمان: وزارة التراث القومي والثقافي، سنة ١٤٠٣هـ.



## فهرس الموضوعات

١	المقدمة.....
٢٠	تعريف موجز بالمخنثي وكتابيهما.....
٤٦١-٢٤	<b>الباب الأول (قضايا الإعراب والتركيب).....</b>
٢٥	الفصل الأول (الشذوذ).....
٢٦	ظاهرة الشذوذ في اللغة.....
٣١	أسباب الشذوذ.....
٣١	الميل إلى الخفة.....
٣٣	تجنب اللبس.....
٣٤	الضرورة.....
٣٥	ضرورة إقامة الوزن والقافية.....
٣٧	الضرورة البلاغية.....
٤٥	التوهم.....
٤٨	التوهم في الأبنية.....
٥٣	التوهم في الإعراب والتركيب.....
٦٥	التوهم وألفاظ القرآن الكريم.....
٧٦	تكلف التحرير على وجه يقبل في القياس.....
٨٢	القراءات القرآنية والشذوذ.....
٩٢	مسائل الشذوذ (١ - شاذ للتخفيف).....
٩٣	علة قلب الواو الثانية ألفا في (احواوى، أقواوى).....
٩٨	٢ - شاذ للضرورة (في الشعر).....
٩٩	إعراب جمع المذكر السالم بالحركات.....
١٠٨	تخرير ما ردت لامه في الشعر مما اطرد فيه حذفها.....
١١٤	منع صرف الأعلام في الشعر.....
١٢٨	الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس.....

١٣١	.....	ب- في القراءات القرآنية.....
١٣٢	.....	تخریج قراءة حمزة (والأرحام).....
١٤١	.....	٣- شاذ للتوهم.....
١٤٢	.....	العطف على اسم (إن) بالرفع.....
١٥٠	.....	الفصل الثاني: اللغة بين التعید والاستعمال (نحو اللغة ونحو الكلام).....
١٥٧	.....	المبحث الأول: الألفاظ بين الإفراد والتركيب.....
١٥٨	.....	مصدر أو اسم مصدر.....
١٨٢	.....	السراء والضراء والنعماء والباء.....
١٨٩	.....	ما جاء من المصادر على وزن فاعل.....
٢٠٢	.....	حدرك وحدارك.....
٢٠٦	.....	(كافه) بين أصل الوضع وواقع الاستعمال.....
٢١٦	.....	نوع لفظة (سواء).....
٢٢٧	.....	اسم أو صفة أو مصدر.....
٢٢٨	.....	(فعلى) بين الاسم والصفة والمصدر.....
٢٤١	.....	مفرد أو جمع.....
٢٤٢	.....	(إين) بين الإفراد والجمع.....
٢٥١	.....	فعل ماض أو أمر.....
٢٥٢	.....	التعجب بين الأمر والخبر.....
٢٦٣	.....	معنى الحرف (أ- أن مصدرية أو مخففة من الثقلة).....
٢٦٤	.....	رفع الفعل بعد أن.....
٢٧٢	.....	ب- لام جواب (لو ولو لا) أو لام جواب القسم.....
٢٧٣	.....	اللام في جواب لو ولو لا.....
٢٨٠	.....	ج- لام الجنس أو لام العهد.....
٢٨١	.....	نوع اللام في فاعل نعم وبئس.....
٢٨٨	...	المبحث الثاني: المقام وأثره في تحول التراكيب.....
٢٩٠	.....	أمن اللبس.....

٢٩١	شرط أمن اللبس في جواز المسمى مائل.....
٢٩٣	اللبس في العربية.....
٣٠٤	نيابة أي من المفعولين في باب أعطى مع الإلbas و عدمه.....
٣٠٦	ملاصقة الحال لصاحبها مع الإلbas و عدمه.....
٣١٤	الربط بين أجزاء العبارة.....
٣١٥	الواو في الجملة الحالية الاسمية.....
	<b>الفصل الثالث: اقتضاء اللفظ واقتضاء المعنى في توجيه الأعارات وتأويل</b>
٣٣٣	<b>الستراكيب.....</b>
٣٣٤	اقتضاء اللفظ واقتضاء المعنى.....
٣٣٦	المبحث الأول: تقدير غير الظاهر (١ - تقدير الإعراب).....
٣٣٧	محل الضمير المتصل باسم الفاعل بين النصب والجر.....
٣٤٦	موضع (ما) من (كيمه؟) بين الجر والنصب.....
٣٥٤	محل خبر (ما) المحروم بالباء الرائدة بين الرفع والنصب.....
٣٦٠	المقدر في أول جزأى (أيادي سبا وبادي بدئ) بين الإعراب والبناء.....
٣٧٦	- تقدير عين المذوف.....
٣٧٧	المذوف من خبر (إن) ظرفًا وغير ظرف.....
٣٨٣	- تقدير إعراب المذوف.....
٣٨٤	تقدير مميز (كم) المذوف منصوبا أو محرورا.....
٣٨٧	- تقدير النوع.....
٣٨٨	تقدير مفرد أهلات وعيارات.....
٣٩٨	تقدير مفرد (تأن).....
٣٩٥	تأويل جمع الجمع.....
٤٠٣	تقدير (عمه) في بيت الفرزدق بين الإفراد والجمع.....
٤٠٧	المبحث الثاني: توجيه الظاهر (١. توجيه الإعراب - في المسموع).....
٤٠٨	توجيه الرفع في الجواب إذا كان فعل الشرط ماضيا .....
٤١٥	توجيه الإعراب - في المقيس.....

٤١٦	توجيه الرفع بعد (إذا) الشرطية.....
٤٢٧	٢. توجيه المعنى.....
٤٢٨	(أو) بين كونها معنى إلى أو إلا.....
٤٤١	معنى لم يكدر.....
٤٥٢	٣. الحكم بصحة الأسلوب أو خطئه.....
٤٥٣	الفصل بالظرف بين فعل التعجب والمتعجب منه.....
	<b>الباب الثاني: قضايا البنية..... ٧٢٠-٤٦٢</b>
٤٦٣	الفصل الأول التصريف.....
٤٦٤	المبحث الأول: الأصالة والزيادة.....
٤٧٢	أحرف الزيادة.....
٤٧٦	أغراض الزيادة.....
٤٧٨	أدلة الزيادة.....
٤٨١	بين (الاشتقاق) و (الحمل على النظير) في معرفة الزائد.....
٤٨٥	المثال.....
٤٨٩	الكثرة.....
٤٩٢	مناقشة أصول الأصالة والزيادة.....
٥٠٠	تعيين الأصلي والزائد في الألفاظ.....
٥٠١	توجّل.....
٥١٦	منجحون.....
٥٢٥	هناه.....
٥٣٤	تعزية.....
٥٣٩	قيام.....
٥٤٥	تعيين المخدوف في تصرفات الألفاظ.....
٥٤٦	كلتا.....
٥٥٥	مهيم.....
٥٦٤	حولايا.....

٥٧٠	جحمرش.....
٥٧٥	المبحث الثاني: الأبنية بين الإثبات والإنكار.....
٥٧٦	فعل (جحدب).....
٥٨٧	المبحث الثالث: الإلحاد.....
٦١٢	الإلحاد عند الزمخشري وابن يعيش.....
٦٣٣	الفصل الثاني: الأصوات.....
٦٣٦	التنوين ومنع الصرف.....
٦٣٧	أنواع التنوين.....
٦٤٨	صرف الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط ومنع صرفه (نوح ولوط).....
٦٥٥	منع صرف (سراويل) و (حضاجر).....
٦٥٩	التنوين ومنع الصرف في العربية.....
٦٧٨	الإبدال (ألا، أمليت، لعن).....
٧٠١	الإعلال والتصحيح.....
٧٠٢	تصحيح الحول بين القياس والشذوذ.....
٧٠٩	الإدغام.....
٧١٠	علة عدم الإدغام في (تذكرون).....
٧١٣	تسهيل الهمزتين.....
٧١٤	أحكام التقاء الهمزتين في (اقرأ آية).....
٧١٧	الابتداء بالساكن.....
٧١٨	الابتداء بالساكن في لغة العرب ولغة غيرهم.....
٧٢١	الخاتمة وأهم النتائج.....
٧٢٥	فهرس المصادر والمراجع.....
٧٤٠	فهرس الموضوعات.....